المحامي

محمد حيدر

البعث و البينونة الكبرى





• البعث والبينونة الكبرى
• المحامي محمد حيدر

• الطبعة الأولى ١٩٩٨

المحامي محمد حيدر

البعث

والبينونة الكبرى

من هو الكاتب

هو المحامي: محمد حيدر بن الشيخ حيدر بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ حيدر بن الشيخ حمدان الجوزة. نسبةً إلى (جورة بيت ياشوط).

- ولد الشاعر عام ١٩٣١ في قرية (الحصان - بيت ياشوط) جبلة - اللاذقية - سورية.

- تخرج من كلية الحقوق - جامعة دمشق - ١٩٥٩ ثم عمل موظفاً في الدولة السورية، وشغل مناصب إدارية وسياسية أهمها:

١ - مديراً عاماً لمؤسسة الغاب التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ١٩٦٣.

٢ - محافظاً لمحافظة الحسكة ١٩٦٦.

٣ - وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي ١٩٧١.

٤ - نائباً لرئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الإقتصادية ١٩٧٢ - ١٩٧٥.

٥ - عضواً في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، منذ إنشائها وحتى ١٩٨٥.

- انتسب إلى حزب البعث العربي الإشتراكي ١٩٤٧ وشغل مراكز حزبية أهمها:

أ - عضوية قيادة فرع الحزب في دمشق ١٩٦٦.

ب - عضوية القيادة القومية الإحتياط ١٩٦٨.

جـ - عضوية القيادة القطرية السورية المؤقتة ١٩٧٠.

د - عضوية القيادة القطرية السورية ١٩٧١ إلى ١٩٨٠.

هـ - عضوية القيادة القومية للحزب منذ عام ١٩٧١، ومايزال نظامياً يشغل عضوية هذه القيادة حتى الآن.

- عمل محامياً أستاذاً في دمشق منذ عام ١٩٨٠ ومايزال يمارس مهنة المحاماة حتى الآن.

القسم الأول

١٩٤٧/٤/٧ م - ١٩٦٣/٣/٨

أنا والبعث

تمهيد:

كان البعث وسيبقى نشيدي الدائم، رددته منذ نعومة أظفاري ومنذ كان في البدايات، تعرفت إليه قبل عام التأسيس /١٩٤٧/ وأقسمت يمين الولاء له مع مجموعة من الرفاق في العام الدراسي /١٩٤٧ - ١٩٤٨/ أمام الدكتور وهيب الغانم وبعيادته في مدينة اللاذقية. كنا أيامها في المرحلة الإعدادية مجموعة من أبناء الريف، طلائع غزو ثقافي إلى المدينة. كنا في خوف من المدينة لأننا كنا مانزال نحمل تراث أجيال من العداء الريفيّ لها، وللعداء بين الريف والمدينة في محافظة اللاذقية طعم خاص يختلف عما هو موجود بين أية مدينة وريفها في القطر العربي السوري، وذلك بسبب التوزع الطائفي والمذهبي في هذه المحافظة، ويبدو أن تلك المدينة كانت تبادلنا الخوف للسبب ذاته. وفي البعث وجدنا الإنتماء الذي وحدنا ريفاً ومدينة وطوائف ومذاهب. كنا نتبارى في حفظ مواد دستور الحزب عن ظهر قلب، وعندما أقسمنا يمين الولاء الحزبي كنا نعتقد أننا توجنا بعثيتنا وبلغنا بها القمة وفوجئت يومها بما قاله لنا الدكتور وهيب الغانم وهو يصافحنا مهنئاً بنيل شرف العضوية العاملة في الحزب حين قال (....اليوم أصبح بمقدوركم أن تصيروا بعثيين) وفهمت منذ ذلك الحين أن البعثية تعني أشياء أخرى غير حفظ الدستور وبدأت تتفتح أمامي تبعاً لتفتح الوعي لدي آفاق تلك الأشياء التي يستلزمها الإنتماء للبعث.

نشأت في بيت ديني، وتعلمت على يدي والدي وأهلي أخلاق المؤمن كما يفرضها الإسلام، وفي البعث تعلمت على يدي أساتذتي في الحزب وخصوصاً الدكتور وهيب الغانم أخلاق العربي وفيها الكثير من الصفات التي كنا نتدارسها في نموذج العربي الجاهلي من تعلق بالحرية الفردية وتمجيد للبطولة والوفاء والصدق ثم تعلمت من دراستي للفكر (الماركسي)، أخلاق الحزبي الملتزم المندمج بالجماعة إلى الحد الذي قد يصبح فيه رقماً بين الأرقام. بهذا الزاد الثقافي المتعدد الموارد وبتجربتي الشخصية، عشت مع الحزب وبين صفوف مناضليه، منفعلاً بكل ما حدث فيه وحوله من أحداث وفاعلاً بالعديد منها.

وفي مدرسة الحزب أتقنت فن الحديث والخطابة وتفتحت شاعريتي فسجلت أهم الأحداث السياسية والحزبية شعراً أعجب الناس فاحتفظت به، ثم تعلمت أن أعبر عما يجيش في نفسي شعراً فتغزلت ورثيت وهجوت ووصفت، كل هذا ضمن الأفق السياسي الذي عشته مع الحزب وبه.

كنت دائماً أحد الملتزمين بالحزب. وفي نفس الوقت كنت دائماً في صفوف مناضلي الحزب الطامحين إلى التطوير وكان الإلتزام في مفهومنا يتلخص بالآتي:

أولاً: الإلتزام بدستور الحزب وقرارات مؤتمراته وترجمة ذلك في السلوك العام والخاص للحزبي.

ثانياً: الإنطلاق من أن الإلتزام بالدستور ومقررات المؤتمرات هو مصدر الشرعية في الحزب، وشرعية أية قيادة لاتنبع فقط من اكتمال الشروط الشكلية لإنتخابها وإنما تنبع أساساً من إلتزامها بالدستور ومقررات المؤتمرات والنظام الداخلي للحزب.

ثالثاً: الإلتزام بأن تكون القيادات بمختلف مستوياتها منتخبة من قواعد الحزب ومعبرة عن قناعات الأكثرية في هذه القواعد وكثيراً ما كنا نتحرج من قبول المسؤوليات الحزبية أو تبرير قبولها عن طريق التعيين مهما كانت الظروف الموجبة لذلك.

كان دستور الحزب على صغر حجمه، واقتضاب مقولاته، وغنى معانيه زاداً ثقافياً ودعائياً لنا في رحلتنا التبشيرية بين جماهير الشعب. وكان الزاد عاصماً لفكرنا من الزلل في مهاوي التيارات التي كانت تتجاذب الساحة السياسية في سورية آنذاك. كان هناك تيار الإخوان المسلمين الذي كان يريد أن يعيد الوطن والمواطنين نيفاً وعشرة قرون إلى الوراء ويجعل من الإنتماء الديني القاعدة الوحيدة للولاء والمواطنة وكان ردنا عليه كممثلين للتيار القومي العربي بسيطاً، واضحاً، حاسماً بالقول أن (الدين لله والوطن للجميع) وكنا واضحين أيضاً في أن الولاء الملزم والإنتماء المقبول هو الولاء للوطن والإنتماء للعروبة وأن العروبة روح وإيمان وحضارة وأن الإسلام هو الجزء الأهم من التراث الحضاري للأمة العربية في أزهى عصور تاريخها. وكان هناك التيار الإنعزالي الذي تمثل بالحزب السوري القومي الإجتماعي صاحب نظرية الأمم العربية، ذلك التيار الذي تبنى سياسياً الدعوة لوحدة الأمة السورية وهو الشعار الذي جاء رداً على شعار الوحدة العربية الذي رفع لواءه قبل ذلك (الشريف حسين) وتمثل النضال من أجله في الثورة العربية الكبرى وكان ردنا

الواضح عليه هو تجسيد الإيمان بالوحدة العربية وبالقومية العربية في الحزب الوحدوي القومي الذي فهمناه منذ التأسيس على أنه النموذج العملي لمشروع الوحدة العربية المتجسد في نظام الحزب ومناهجه وسياسته، وقبولنا مبدأ الوحدات الجزئية جاء على أنها خطوات وحدوية على طريق الوحدة العربية الكبرى وليست بديلاً عنها أو نقيضاً لها.

أما التيار الماركسي الذي كان علينا أن نواجهه في الساحة العربية كلها فكان يريد للشباب العربي أن يقفز فوق كل الإنتماءات لينتمي بالولاء إلى الطبقة العمّالية العالمية هذا الإنتماء الذي يقوده عملياً إلى الإرتباط بالممثل الشرعي والوحيد لهذه الطبقة العمالية العالمية (الإتحاد السوفياتي). وهكذا يصبح الشباب العربي المتمركس مقطوع الجذور من مجتمعه ووطنه ليرتبط نهائياً بإستراتيجية الإتحاد السوفياتي ممثل الطبقة العمالية العالمية وراعي مصالحها (كما يزعم ويزعمون) وقد تمثل خطر هذا التيار وخطؤه في انفصام مواقفه عن مصالح الأمة يوم تتعارض هذه المصالح مع مواقف الإتحاد السوفياتي كما حدث مثلاً في الموقف من نشوء إسرائيل ومن قرار تقسيم فلسطين وفي العديد من المواقف السياسية التي كانت مصالح الإتحاد السوفياتي ومواقفه تتعارض مع مصالح الأمة العربية ومواقف جماهيرها. وربما كان من حسن حظ هذا التيار أن مواقف الإتحاد السوفياتي قد تطورت بشكل عام بحيث أصبحت قريبة جداً من مصالح الأمة العربية ومواقف جماهيرها خصوصاً بعد أن اتضح للإتحاد السوفياتي أن إسرائيل التي قامت على اغتصاب الأراضي العربية والتي هي رأس حربة للصهيونية العالمية المتحالفة مع الإستعمار والإمبريالية هي في الوقت نفسه رأس الحربة الإمبريالية ضد الإتحاد السوفياتي ومصالحه في منطقة الشرق الأوسط كلها.

في مواجهة هذا التيار كنا واضحين أيضاً ولاؤنا لأمتنا العربية وليس للطبقة العمالية العالمية، وفي ولائنا للعروبة نحن منحازون إلى الجماهير العربية الكادحة ضد الطبقات المستغِلّة في المجتمع العربي. نؤمن بالإنسان العربي وقدراته ونعمل على تحرير هذا الإنسان من كل الإستلابات التي يعاني منها سياسياً وإجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً. ونؤمن بالتعايش السلمي بين الأمم ونعمل لإقامة نظام عالمي فاضل يسوده العدل والتنافس الشريف في سبيل إسعاد البشرية والمساهمة في التطور العالمي والتقدم الإنساني. رفعنا شعر النضال ضد الإستعمار والصهيونية، فتلاقت مصالحنا وشعاراتنا مع مصالح الإتحاد السوفياتي وشعاراته، فأعلنا صداقتنا لهذه الدولة، في ضوء تلاقي

المصالح وتطابق المواقف والأهداف لافي ضوء الولاء والإنتماء لممثل الطبقة العمالية العالمية وراعي مصالحها.

آمنا بالإشتراكية العربية طريقاً لتحقيق مجتمع العدالة والوفرة، لا وسيلة لرأسمالية الدولة، أو ديكتاتورية الطبقة، أو الحزب، أو الفرد. آمنا بحق الأمة الواحدة أن تحيا في ظل دولة واحدة، فحاربنا التجزئة ومرتكزاتها السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وأردنا للحزب أن يكون في مناهجه وسياساته ونظامه الداخلي نموذجاً حياً لهذه الوحدة، قولاً وعملاً. هكذا ولد وعيي في حزب البعث، وهكذا كانت بداياتي الفكرية، وهي بدايات لم تزدني التجربة إلا اقتناعاً بها، برغم الإحباطات التي وصلنا إليها باسم الحزب، تلك الإحباطات التي أوصلتنا إليها الحالة التي أسميها (البينونة الكبرى)، وهي حالة الإفتراق الكامل بين مبادئ الحزب وأهدافه، وبين السياسات التي مارستها القيادات الفاعلة في الحزب منذ التأسيس وحتى اليوم. والقيادات الفاعلة في الحزب، هي تلك العناصر من القيادة التي تأتي بالمؤتمرات لتضفي على وجودها شرعية التربع على قمة السلطة وفي أعلى مراكز التوجيه.

ولابد لي هنا من أن أبين - من وجهة نظري - أسماء القيادات الفاعلة في تاريخ الحزب، لتكون مسؤولية الإحباطات التي وصلنا إليها باسم الحزب واضحة المعالم، بينة القسمات، وأرجو أن لايفهم أحد أنني أبرئ من المسؤولية بقية القياديين، أو حتى أعضاء الحزب، فلكل منهم فيما وصلنا إليه نصيب. ولكن هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون؟

إن القياديين الأساسيين في المرحلة الممتدة ما بين التأسيس /١٩٤٧/ إلى أن استلم العسكريون والمتعسكرون حكم سورية والعراق باسم الحزب /١٩٦٣/ هم أولاً - (ميشيل عفلق، صلاح البيطار، جلال السيد، وهيب الغانم) وهم جميعاً سوريون.

وبعد توحيد الحزب العربي الإشتراكي بحزب البعث /١٩٥٢/ يأتي ثانياً دور ثلاثة من القادة (هم أكرم الحوراني من سورية، عبد الله الريماوي من الأردن، فؤاد الركابي من العراق)، ولابد أن أضيف إليهم فيما بعد وخصوصا بعد /١٩٦٣/ (الدكتور منيف الرزاز من الأردن). ثالثاً.

وفي عهد الوحدة ومابعدها إلى (٨/آذار/ ١٩٦٣) كان التناقض بين القيادات الفاعلة في الحزب هو سيد الموقف. وعندما انجلى النقع بعد استلام الحكم باسم

الحزب في سورية والعراق، وبعد أن انتهى البعث عملياً على أيدي الإنقلابيين إلى حزبين بينهما من العداء ما لم يعرف تاريخ العداوات العربية، وبعد المخاضات التي حصلت في العراق وبعد أن انتهى من قيادة العراق كل من (أحمد حسن البكر وعلي صالح السعدي وفؤاد الركابي وطالب شبيب)، تمثلت القيادة الفاعلة في العراق بالرئيس (صدام حسين) الذي قاد العراق تحت رايات البعث إلى الدمار الكامل.

أما في سورية فإنني ألخص تجليات القيادة الفاعلة بعد ٨/ آذار ١٩٦٣/ في ثلاثة من العسكريين الذين قادوا مراحل ثلاث سأتحدث عن كل منها فيما بعد، وهم (اللواء محمد عمران، واللواء صلاح جديد، والفريق حافظ الأسد).

المحامي محمد حيدر

الحدث: هو ولادة البعث العربي، والمسرح هو ساحة الوطن العربي الكبير وغاية الأضواء التي نسلطها على مسرح الحدث هي التذكير بأهم الأحداث التي سبقت ولادة البعث ورافقتها.

من هنا، فإن إعلان الثورة العربية الكبرى التي قادها (الشريف حسين) شريف مكة بتاريخ (١٩١٦/٦/١٠) كان بحق منطلق اليقظة العربية الحديثة.

(والشريف حسين) حدد أهداف ثورته بالرسالة الأولى التي وجهها إلى (السير مكماهون) الوزير البريطاني بتاريخ (١٤/تموز/١٩١٥) وقد ورد فيها ما نصه: «أن تعترف إنكلترا بإستقلال البلاد العربية من مرسين ـ أدنه حتى الخليج شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي حتى الجزيرة جنوباً، يستثنى من ذلك (عدن) التي تبقى كما هي (أي محمية بريطانية) بموجب الإتفاقين الموقعين بين انكلترا والحكومة العثمانية عامي (١٩١٣ و ١٩١٤) ومن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط غرباً».

وقد اقتنع الشريف حسين والأكثرية المطلقة من زعماء العرب بأن انكلترا قد التزمت بتنفيذ ذلك للعرب بعد نصر الحلفاء واندحار تركيا. وعلى هذا الأساس قامت الثورة العربية الكبرى بتاريخ (١٩١٦/٦/١٠).

أما إنكلترا فإنها كانت في الوقت نفسه توحي للعرب بأنها ملتزمة بتحقيق وعودها التي قطعتها لهم قبل الثورة وتتفق مع فرنسا وروسيا القيصرية على تقسيم تركة (الرجل المريض) الإمبراطورية العثمانية، وتوقع مع فرنسا إتفاقية سايكس/بيكو بتاريخ (٩/٥/١٩١٦)ـ تلك الإتفاقية التي جزأت الوطن العربي قبل تحريره من الأتراك، والتي مازلنا نعاني من ويلاتها حتى الآن، وكذلك أعطت وعداً لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين هو (وعد بلفور) بتاريخ (١٩١٧/١١/١). وبتاريخ (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨) يوم وقّع (الأمير فيصل) إتفاقية الهدنة التي أعلنت انسحاب تركيا من بلاد العرب كان الوضع العسكري في المشرق العربي على النحو التالي:

١ ـ العراق وفلسطين: إحتلال إنكليزي وحكومة إنكليزية.

٢ ـ سورية الداخلية من شمال الحجاز إلى كيليكيا: حكومة عربية برئاسة فيصل.

٣ ـ سورية الساحلية من رأس الناقورة إلى الإسكندرونة إحتلال فرنسي وحكومة فرنسية.

٤ ـ كيليكيا: إحتلال فرنسي وحكومة تركية.

وبعد أن اكتشف العرب خيانة الحلفاء لهم، وخرجت إلى العلن جميع الإتفاقيات السرية والوعود حول الوطن العربي، وبعد أن ذهب فيصل إلى أوروبا لحضور مؤتمر الصلح وتقرر إيفاد لجنة إلى الشرق لمعرفة وجهة نظر العرب في مستقبلهم هي (لجنة كراين الأمريكية)، أسس العرب (المؤتمر السوري العام) الذي تم اختيار أعضائه بالإنتخاب العام فيما عدا ممثلي فلسطين ولبنان فقد تم تعيين مندوبيهم بالإختيار بسبب ظروفهم الخاصة (اليهود والموارنة)، واجتمع المؤتمر السوري (٨٥ عضواً حضر منهم الافتتاح ٦٩ عضواً) بتاريخ (٧ آذار ١٩١٩).

أعلن المؤتمر السوري إستقلال البلاد السورية (سورية الكبرى) إستقلالاً تاماً ناجزاً، وَرَفَضَ الحماية والإنتداب والوصاية، كما رفض المشروع الصهيوني في فلسطين وأقر اللامركزية في الحكم، كحل لمشكلة (الموارنة واليهود)، كما قرر مبايعة (الأمير فيصل) ملكاً دستورياً، وقرر تشكيل حكومة مسؤولة أمام المؤتمر الذي اجتمع مرة أخرى في (٨ آذار ١٩٢٠) وبايع (الملك فيصل) ملكاً دستورياً على سورية.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى كان الحلفاء يوقعون معاهدة (سان ريمو) بتاريخ (١٩٢٠/٤/٢٥) تلك المعاهدة التي قضت بما يلي:

١ ـ إنتداب إنكلترا على فلسطين وشرق الأردن مع تنفيذ وعد بلفور.

٢ ـ إنتداب فرنسا على سورية ولبنان (ومقاطعة كيليكيا).

واستناداً إلى هذه المعاهدة توجه الجنرال (غورو) لإحتلال سورية ووجه للملك (فيصل) وحكومته بدمشق إنذاره الشهير بتاريخ (١٤/تموز/١٩٢٠)، وقبل (فيصل) وحكومته الإنذار ورفضه المؤتمر السوري العام الذي قرر التصدي للجيش الفرنسي، ونظراً لاختلال موازين القوى فقد تم إحتلال سورية، وطرد (فيصل) منها حيث ذهب إلى أوروبا للدفاع عن عرشه، أما سورية فقد جزئت إلى الدويلات التالية: (لبنان الكبير، دولة العلويين، دولة دمشق، دولة جبل الدروز، دولة حلب وسنجق الاسكندرون الذي يتمتع بإدارة خاصة مرتبطة بدولة حلب).

ثم كانت الثورات المتعاقبة من (١٩٢٠ إلى ١٩٢٧) تلك الثورات التي نشأت الكتلة الوطنية على أنقاض فشلها. وبعد فشل الثورات السورية المتعاقبة التي قامت بين عامي (١٩٢٠ ـ ١٩٢٧) قرر الإستعمار الفرنسي إجراء إنتخابات نيابية في سورية /١٩٢٨/ وتشكلت الكتلة الوطنية بهدف خوض تلك الإنتخابات تحت نفس الشعارات التي أقرها المؤتمر السوري العام /١٩١٩/ وقد نجحت الكتلة في تلك الإنتخابات بأكثرية المقاعد النيابية وتم وضع الدستور السوري الذي اعترض عليه الفرنسيون. وفي عام /١٩٣٢/ عقدت الكتلة الوطنية مؤتمرها الثالث في (حمص) وفي ذلك المؤتمر تم إقرار (القانون الأساسي) للكتلة، وقد نص القانون الأساسي على أن غاية الكتلة الوطنية هي تحرير البلاد السورية وتوحيدها. كما تم إنتخاب (ابراهيم هنانو) زعيماً لهذه الكتلة. ثم حدثت تطورات وانشقاقات أدت إلى أن يصل إلى زعامتها السيد (شكري القوتلي). وقد خاضت الكتلة الوطنية بزعامة (القوتلي) إنتخابات /١٩٤٣/، وفازت بأكثرية المقاعد النيابية وتم إنتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية بتاريخ (١٧/آب/١٩٤٣).

وقادت الكتلة الوطنية بزعامته نضال القطر العربي السوري منذ عام /١٩٤٣/، إلى أن تحقق الجلاء في (١٧/نيسان/١٩٤٦).

وفي الفترة التي تولى السيد (شكري القوتلي) زعامة الكتلة الوطنية، وخصوصاً الفترة الممتدة ما بين (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦)، كانت السياسة الرسمية تقوم على المنطلقات التالية:

١ ـ العمل على تحقيق إستقلال القطر العربي السوري بحدوده المرسومة باتفاقية (سايكس بيكو) وتعزيز ذلك الإستقلال وتدعيمه بقيادة الكتلة الوطنية وزعامة السيد شكري القوتلي نفسه.

٢ ـ محاربة مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب وبالتالي النكوص عن قرارات المؤتمر السوري العام.

وفي مطلع عام /١٩٤٣/ عندما كانت الكتلة الوطنية بزعامة (القوتلي) تقود سورية نحو الإنفصال الكامل عن لبنان ولكن تحت شعار الإستقلال، كانت دول الوطن العربي بتسمياتها الحالية ترزح سياسياً تحت وطأة الأوضاع التالية: العراق إنتداب بريطاني، السعودية تحت حكم آل سعود (واتفاق بريطاني منذ /١٩١٥/)، سلطنة عُمان إحتلال بريطاني، دولة الإمارات العربية المتحدة إحتلال بريطاني، دولة قطر

إحتلال بريطاني، دولة البحرين إحتلال بريطاني، دولة الكويت إحتلال بريطاني، اليمن الشمالي تحت حكم (متخلف رجعي منعزل) باسم المملكة اليمنية المتوكلية، اليمن الجنوبي تحت الإحتلال البريطاني، الأردن تحت الإنتداب البريطاني، فلسطين تحت الإنتداب البريطاني، لبنان تحت الإنتداب الفرنسي، سورية تحت الإنتداب الفرنسي، مصر تحت حكم الأسرة المالكة المصرية ومرتبطة بمعاهدة مع البريطانيين، ليبيا إحتلال بريطاني ١٩٤٣، تونس إحتلال فرنسي، الجزائر إحتلال فرنسي، المغرب إحتلال فرنسي وإسباني، موريتانيا إحتلال فرنسي، السودان حكم مصري إنكليزي مشترك، الصومال إحتلال بريطاني، جيبوتي إحتلال فرنسي.

وبالرغم من هذا الوضع الإستعماري السائد في مختلف أرجاء الوطن العربي، فإن المشرق العربي كان يمور بالحوارات السياسية حول مستقبل الوطن العربي.

الكتلة الوطنية بزعامة السيد (شكري القوتلي) وبالتنسيق والتعاون مع المحور السعودي المصري تعمل لتحقيق إستقلال سورية والإحتفاظ بها ضمن الحدود التي رسمتها إتفاقية (سايكس بيكو).

والهاشمون وعدد كبير من السياسيين السوريين والعراقيين والأردنيين والفلسطينيين يعملون من أجل إحياء منطلقات الثورة العربية الكبرى ومقررات المؤتمر السوري العام ويدعون لوحدة سورية الكبرى ثم لوحدة الهلال الخصيب.

وفي نفس الوقت كانت السياسة المصرية والسياسة السعودية وسياسة الكتلة الوطنية بزعامة (شكري القوتلي) تعمل عربياً على أساس تكوين جامعة عربية تجمع الدول المستقلة حول ميثاق للتعاون العربي يتفق عليه. وجلي أن هدف تلك السياسة لم يكن غير مقاومة مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، ومواجهتهما بمشروع إنفصالي في الواقع ولكنّ (انبلاجه) وحدوي تضامني.

في ذلك الواقع الذي استعرضنا خطوطه العريضة نشأت حركة البعث العربي بمطلع الأربعينات، وأقدم وثيقة مكتوبة توضح أهداف تلك الحركة وسياساتها، هي وثيقة أخذت مقتطفات منها وأرفقت بطلب قدم إلى وزارة الداخلية السورية بتاريخ (١٠/ ٧/١٩٤٥) من أجل الحصول على ترخيص بالحزب، والوثيقة موجودة طبعاً قبل هذا التاريخ ومن المرجح أنها كتبت بمطلع الأربعينات وهي مطبوعة وتحمل العنوان التالي (أهداف وغايات) وتتألف من /٢٣/ مادة موزعة على أربعة أقسام.

القسم (آ): ويضم سبع مواد نصت على التعريف بالحزب وأنه حزب عربي بأهدافه وتنظيمه، يعمل على تحرير الوطن العربي من الإستعمار وتوحيده في دولة واحدة ويعلن الحزب إيمانه بالقومية العربية، كما يحدد موقفاً من الأقليات العرقية في الوطن العربي ثم يعلن إيمانه بالشعب وأنه مصدر السلطة والقيادة، ويعلن رفضه للمعاهدات الأجنبية وتصميمه على إلغائها.

القسم (ب): ويضم ست مواد تتحدث عن الإيمان بالإشتراكية، وأن الملكية الفردية لايبررها إلا الجهد. ويقول الحزب بوجود قطاع عام. ويوجب على الدولة إصدار قوانين تحدد حقوق كل من رأس المال والعمل وواجباتهما بما يؤدي إلى الإنسجام القومي ويقضي على العجز والبطالة.

القسم (ج): ويتألف من /١٠/ مواد تتناول توضيح السياسة التعليمية، وسياسة الإعلام والنشر، والسياسة الصحية، وسياسة التشريع واحترام الحريات العامة والحقوق الفردية. وفي ظل هذه الوثيقة (أهداف وغايات) خاض الحزب نضاله منذ كتابتها إلى (٧/نيسان/١٩٤٧) حيث أقر دستور الحزب، واعتبر تاريخ إقرار الدستور هو تاريخ ميلاد الحزب في (٧/نيسان/١٩٤٧) وطبيعي أن دستور الحزب جاء مستوعباً لوثيقة (أهداف وغايات) ومطوراً لها.

هذا هو الحزب في ذلك الحين من وجهة نظر (الأهداف والغايات)، فمن هو الحزب من وجهة نظر العمل السياسي منذ مطلع الأربعينات حتى تاريخ إقرار الدستور؟ ماذا فعل الحزب في تلك الفترة بشعاراته؟

إن أهم الشعارات العقائدية والسياسية التي رفعها الحزب خلال حياته كلها ومازال هي:

١ ـ شعار الوحدة العربية.

٢ ـ شعار الجماهيرية (الديمقراطية).

٣ ـ شعار تحرير فلسطين.

وهذه الشعارات في فكر الحزب وفي عمله السياسي هي الموضوع الأساسي لهذه الدراسة. وسوف نتتبع مواقفه حول هذه الشعارات الثلاثة نظرياً وعملياً. في ظل وثيقة (الأهداف والغايات) وحتى إقرار الدستور.

أولاً:

شعار الوحدة العربية من مطلع الأربعينات إلى التأسيس في (٧/نيسان/١٩٤٧):

في مطلع الأربعينات من هذا القرن كانت الساحة العربية مسرحاً للدعوات التوحيدية وخصوصاً في المشرق العربي، وكان هناك محوران عربيان يتصارعان على النفوذ. فالمحور المصري السعودي كان يعمل عربياً على تشكيل جامعة عربية، ووضع ميثاق لها وقد تم إقرار الميثاق بإجماع الدول العربية السبع المكونة للجامعة عام /١٩٤٥/ وكانت بريطانيا تتظاهر بالدعم لهذا المحور. أما المحور الآخر فقد تكون من الهاشميين ومن يدور بفلكهم من السياسيين في المشرق العربي وكان ذلك المحور يعمل لتحقيق مشروع سورية الكبرى الذي أضاف إليه (نوري السعيد) جديداً بمشروعه الذي سمي (الهلال الخصيب) وكانت بريطانيا تتظاهر بدعم هذا المحور أيضاً. ولكي يكون القاريء على بينة من الأمر لابد من التعريف بالمشاريع الثلاثة التالية:

آ ـ مشروع سوريا الكبرى.

ب ـ مشروع الهلال الخصيب.

ج ـ ميثاق الجامعة العربية.

آ ـ مشروع سورية الكبرى أو وحدة سورية الطبيعية:

بتاريخ (١/٧/١٩٤١) اجتمع مجلس الوزراء الأردني واتخذ القرار رقم /٣٢٧/ الذي جاء فيه مايلي:

«نظر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ (١٩٤١/٧/١) في الوضع السياسي الحاضر وقرر باتفاق الآراء عرض ما يأتي على حضرة صاحب السمو الكبير أمير البلاد المعظم... درست حكومة سموكم الموقف السياسي الحاضر في البلاد العربية التي تتألف من سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين وتمثل المجموعة السورية العربية التاريخية، وأنها لترحب أجل الترحيب بالتصريحات البريطانية والفرنسية الأخيرة وتعتبرها إعترافاً بجدارة البلاد السورية بالإستقلال والوحدة، ودليلاً على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن أن يضمنها إستقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب أنفسهم سواء أكان أيام السلم أم أيام الحرب.

وعلى اعتبار أن البلاد الأردنية جزء من مجموعة البلاد السورية منذ أقدم الأزمان التاريخية واعتبار سموكم كنتم في طليعة من حارب تحت أمرة والدكم المرحوم جلالة الملك حسين أيام الحرب العظمى في سبيل الإستقلال العربي ونصرة الحلفاء. وحافظ على ولائه ووفائه للمبادئ الديمقراطية. تتقدم حكومة سموكم على أساس هذين الإعتبارين ببسط وجهة نظرها في أن الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس دول المحور وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء وتقديم المعونة لهم، وتطمين الرأي العام، ومضاعفة الثقة بالوضع الجديد والإستعداد للإضطلاع بمسؤوليات الإستقلال، وترى أن تحقيق هذه الغايات وتيسيرها لايمكن أن يتم إلا بالتعاون المشترك، وتوحيد المساعي، والإتصال المباشر فيما بين الحكومات الوطنية في البلاد السورية.

وبناء على هذا الرأي ترى أن تتفضلوا وتسمحوا لها بالإتصال بالحكومات المشار إليها والتعاون وإياها لتحقيق الغايات الآنفة وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام، وأنها تستند في اقتراحها هذا إلى الأمور التالية:

١ ـ تضمّن تصريح (المستر إيدن) أن الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الإستقلال السوري وأنها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لإيجاد نوع من الوحدة العربية. وجاء التصريحان الأخيران على لسان المستر (مايلز لمسون) (والجنرال كاترو) معززين هذا التصريح وأن ذلك ليعد أكبر تأييد من الحكومة البريطانية وأعظم عطف على القضية العربية.

٢ ـ لقد سلكت البلاد الأردنية حكومة وشعباً تحت إمرة سموكم مسلكاً حافظت

به على ولائها في جميع الظروف لحكومة جلالته وبرهنت على أنها تتحلى بجزية الإخلاص للمبادئ الديمقراطية، وتملك القدرة على جعل الأمور تسير في المستقبل، وهي بمسلكها هذا يمكن أن ييسر لها الإتصال المقترح. أن تكون قدوة حسنة للبلاد السورية الأخرى وخير مؤثر في توجيه الرأي العربي العام توجيهاً صالحاً بحيث يثق بأن تحقيق أمانيه القومية منوط باطراد الإخلاص والولاء للحلفاء.

٣ - أن البلاد السورية بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لاتتحمل وعلى الأخص من الناحية الإقتصادية أن تعيش إلا كياناً واحداً تتساند أجزاؤه معاً، ولقد دلت الحوادث السابقة على أن أي حاجز يفصل بين هذه الأجزاء من شأنه أن يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية ويؤثر في الناحية الإقتصادية تأثيراً سيئاً يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية.

٤ - إن الرأي العام العربي السوري جد تواق إلى وضع جديد يشعره بأنه قادم على مستقبل يحفظ كيانه السياسي والإقتصادي فإن لم ير بعد التصريح الأخير جديداً يبشر بإمكان تحقيق أمانيه فإنه يرتد إلى حالة روحية سيئة وهذا ما لايرضي حكومة جلالته ولايكون في مصلحتها وحلفائها.

وأخيراً يأمل مجلس الوزراء أن يكون قد قام بواجبه بما عرض على سموكم في هذا الصدد وأن تلاقي وجهة نظره المعروضة تقديراً يجعلها خليقة بالإهتمام والإجابة.

وبتاريخ (١٤/٧/١٩٤١) وبالرغم من كل ماورد بقرار مجلس الوزراء الأردني من تأكيدات الولاء للحلفاء، فقد رفضت الحكومة البريطانية ذلك القرار وأبلغت رفضها بشكل رسمي للأمير (عبد الله) بالكتاب التالي نصه: «... بصدد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأردني. إن فخامة المندوب السامي قد أحال الأمر إلى حكومة جلالته كما جاء في كتابي السابق وقد أوعز إلي الآن أن أبلغ سموكم رد حكومة جلالته بالنص التالي:

إن المثل الأعلى للوحدة العربية والإستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالته التام على أن القضية يرجع أمرها إلى تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر.

أما ما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر فإن حكومة جلالته تلزم رأيها التأكيد أن كل تقرب من الحكومة السورية أو من أي حكومة أخرى من الحكومات كالتي تضعها حكومة شرق الأردن نصب عينيها ينبغي إرجاؤه ريثما تغدو الحالة أكثر استقراراً. إنه

صاحب السمو الأمير المعظم وحكومة شرق الأردن وهما اللذان لاتشعر حكومة جلالته نحوهما بغير شعور الشكر والوئام بالوسع تطمينها أن حكومة جلالته سوف تصون مصالحهما المشروعة في الوقت المناسب. (المعتمد البريطاني).

بعد هذا المشروع الأردني والرفض البريطاني، وبتاريخ (٥ و ٦/آذار/١٩٤٣) اجتمع في عمان عدد من المجاهدين القدماء من أقطار سورية الطبيعية، وقرروا وجوب إحياء ذكرى (٨ آذار) وهو اليوم الذي بايع فيه المؤتمر السوري العام /١٩٢٠/ الأمير (فيصل بن الحسين) ملكاً على سورية، وقد أقيم إحتفال شعبي كبير طالب بتحقيق مقررات المؤتمر السوري العام في الوحدة والإستقلال التام، كما تم تشكيل لجنة قامت بوضع مشروعين أحدهما لقيام الدولة السورية الكبرى والثاني لقيام إتحاد عربي عام تقوم الدولة السورية الكبرى في نطاقه، وقد تم وضع المشروعين ورفعهما إلى الأمير (عبد الله) مع رجاء العمل لتوحيد الجبهة الوطنية وبذل الجهود الرسمية لإنقاذ البلاد من السيطرة الفرنسية وتحقيق ميثاقها في الوحدة والإستقلال التام.

وبتاريخ (٨ آذار ١٩٤٣) أذاع الأمير (عبد الله) على العرب بياناً جاء فيه مايلي: «يا أهل الشام حاضرة وبادية ومن خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أعالي الفرات، لقد علم الناس جميعاً أن العرب لم يكونوا في نهضتهم المثلى وثورتهم الكبرى دعاة فتنة أو طماعية، بل دعاة حق وحرية وسيادة قومية، آمنوا بحقهم في الحياة الحرة فامتشقوا الحسام ذياداً عن منهج العروبة والإسلام، وجعل أولو الرأي منهم مخطط بلادهم من جزيرة العرب إلى أقصى بلاد الشام والعراق هدف الثورة التحريرية ومحط الأماني القومي...وكان من نتائج هذا أن استقلت المملكة العراقية واستقل الحجاز الشريف ونجد وكذلك اليمن، ولم يبق على وضع ممزق وشمل مفرق سوى الديار الشامية، تفكر بجمع شملها ورأب صدعها وتحقيق مثلها وتجهر أبداً أنها بحدودها الطبيعية وطن واحد...أما الدعوة إلى إتحاد الأقطار العربية هي اليوم قول فصل فإن من طلب هذه الدعوة المباركة أن تجهر بوجوب إتحاد الأقاليم السورية وأن يرد الأمر في ذلك إلى إرادة الأمة المعلنة منذ الحرب الماضية إلى مصالحها الحيوية وحقوقها الطبيعية والشرعية... يا أهل الشام حاضرة وبادية ومن خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أعالي الفرات، لقد لبت مصر الشقيقة نداء المبادئ التي أعلنتها الثورة العربية الكبرى داعية بلسان رفعة رئيس وزرائها إلى عقد مؤتمر رسمي يذلل الصعاب ويهيء الإقتراب فشكراً لمصر الشقيقة شكراً، وأن

العراق الشقيق لمبادر وهو محيط بوجهة نظرنا الخاصة إلى المشاركة في هذه الدعوة الرسمية وهي الدعوة التي نحبذها ونتوسم أن تؤيد ميثاق إتحاد بلاد الشام لتمكين سورية الكبرى من وقوف أمثل إلى جانب إتحاد عربي عام. ألا وإننا لداعون في الوقت نفسه جملة أهل الحل والعقد في بلاد الشام إلى مشروع وحدة أو اتحاد سوري شامل ووطن كامل يناقش أمره في مؤتمر سوري خاص، نرحب بعقده في عاصمة بلادنا عندما يختارون وقته وزمانه أو يؤيدونه بعد إمعان النظر في مراميه هيآت وفئات، وعلماء».

بعد هذا البيان وفي معرض اتصال الأمير (عبد الله) بالهيئات الوطنية والمجاهدين القدماء والزعماء السياسيين في سورية لتوحيد الجبهة القومية، كتب رسالة إلى السيد (فارس الخوري) السياسي الدمشقي المعروف ورد فيها مايلي: «... قالت شرقي الأردن كلمتها ورغبتها في الإنضمام إلى سورية أو ضم سوريا إليها، وقد أجرت هذا الطلب لأساس سلامة الوطن ووحدته، وأنا لا أدري عن الشكل بالمستقبل بتكيف بشكل جمهوري أو ملكية وهذه مني تضحية».

وبتاريخ (١٩٤٦/١١/٨) أدلى السيد (سمير الرفاعي) السياسي الأردني المعروف بتصريح تناول شكل الحكم في (سورية الكبرى) قال فيه ما نصه:

«... هذه مسألة لاتستدعي ولاتستوجب الخلاف مادامت الأسس والمبادئ الديمقراطية تقتضي أن يكون هذا الأمر حق الشعب الذي له وحده أن يقرر شكل الحكم الذي يرتضيه لنفسه. وإنني أقول هذا لا لأنه يعرب عن عقيدتي الخاصة فحسب بل لأن هذه هي إرادة مليكي المعظم الذي صرح بها في مختلف المناسبات».

وبتاريخ (١٩٤٦/١١/١١) ألقى الملك (عبد الله) خطاب العرش في مجلس النواب الأردني، ورد في ذلك الخطاب مايلي:

«... واليوم ونحن نقف هنا بعد إستقلال قد أعلن واستقرار قد حصل، وعهد قد أحدث، نقول أننا قد قمنا بما وجب علينا لنيل إستقلال ناجز وسلامة للمستقبل محكمة الأطراف غير مهلهلة ولامرسلة راجين مع كل ماتقدم وحده عاجلة تمليها رغبة من البلاد وأبنائها البررة الذين لايتطرق إلينا شك في حميتهم العربية ونياتهم السليمة، وجهادهم القديم. إننا يا حضرات النواب نعلن من موقفنا هذا من مقامنا هذا أننا لانسعى إلى ملك نبغيه أو عرش نبنيه، ولكن غايتنا هي الإستقرار في هذا الجزء العربي من بلاد العرب المطل على بحر الروم، والمنفذ إلى عالم الغرب والباب الذي

يدخل إلى بلادنا منه. فسلامته في وحدته والخطر عليه من فرقته، والمشيئة لله والرغبة للأمة التي وطدنا النفس على خدمتها...

واعلموا يا حضرات النواب الكرام أننا على عزم قائم لاتحاد وثيق بيننا وبين العراق الشقيق يستهدف غرضاً موحداً هو تضافر الجهود والإتجاهات في البلدين الشقيقين وليس الباب بالموصد بيننا وبين دول الجامعة العربية في أي تعاون عهدي أو حلف أخوي أو اتحاد من هذا القبيل».

وبتاريخ (٤/آب/١٩٤٧) أرسل الملك (عبد الله) إلى عدد كبير من النواب والسياسيين العرب (في أقطار سورية الطبيعية) من طريق البريد البيان التالي:

«الدولة السورية الكبرى والإتحاد العربي»

عبد الله بن الحسين

بيان ملكي

أيها الشعب العزيز:

أما وقد أعربت مملكتنا الأردنية الهاشمية وسائر الدول العربية الكريمة عن رأي العرب جميعاً في قضية فلسطين العزيزة (الجزء الجنوبي من بلاد الشام) وأدلينا جميعاً بحججنا الواضحة في مواجهة لجنة التحقيق الدولية وأجمعنا أمرنا على مطالب واحدة قوامها إستبعاد التقسيم وإلغاء الإنتداب وإستقلال فلسطين على أساس ديمقراطي ووقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، فقد وجب علينا أن تواصل جهدنا المشترك لدعم ما أدلينا به بتحقيق وحدة بلادنا وبالتمكين للقدرة القومية في (الديار الشامية والهلال الخصيب) تمكيناً مؤيداً ليس بالأقوال فحسب بل بالأفعال أيضاً عامدين في حدود الإمكانات المشروعة لمحو ما ترتب على الإنتدابات الأجنبية الزائلة من آثار التجزئة المجحفة بحقوق بلادنا الشامية ومصالحها المشتركة بعدما أصبح هذا الأمر حقاً من حقوقنا الخاصة لايحق لغير الأقاليم السورية أن تتدخل فيه دولياً وقومياً.

أيها الشعب العزيز:

ها إن دعاة التفرقة والقطيعة والإنفصال مازالوا يبيتون بالإرجاف والإجحاف لدعوة ميثاقنا المشترك ثم مازالوا يقيمون من شكل الحكم الطارئ على الجزء الشمالي من الوطن العزيز عقبة كأداء ليحولوا دون وحدة الوطن أو اتحاده وهم يعلمون حق العلم أن شكل الحكم حق من حقوق الأمة لايستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو

حزب أو إقليم، كما يعلمون حق العلم أن نظام الحكم في (الدولة السورية الكبرى) مازال قائماً في قرار الجمعية التأسيسية الأولى (المؤتمر السوري العام) محمولاً على إستفتاء دولي وإرادة قومية عامة، وإنَّ نظاماً جمهورياً إقليمياً أوجدته التجزئة الإستعمارية وقام تحت إنتداب فرض بالقوة لن ينسخ ميثاقاً مشتركاً قد انبثق من إرادة الشعب بأكمله وفي هدى حريته التامة. بل إن نظام (الدولة السورية الكبرى) مازال منوطاً بإرادة الأمة فإما رجوع إلى الأصل وإما استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً فيضع دستور البلاد الموحدة أو الدول الإقليمية المتحدة بمحض اختياره وعلى مقتضى حق تقرير المصير وفي ضوء الحرية المضمونة المأمونة.

إلا أن (الأردن) لمواصل دعوته الحرة إلى الوحدة الشامية والإتحاد العربي مستمسكاً في هذه الدعوة الفاصلة والقضية العادلة بالأصل وهو مع احتفاظه بكامل حقوقه المشروعة لن يقيم أية عقبة في سبيل الوحدة أو الإتحاد محتكماً في كل هذا إلى إرادة الأمة مجتمعة لامتفرقة، وغير ناكل ولا متراجع عن الخيار للبنان.

أيها الشعب العزيز:

ليس ما ندعو إليه مجرد كلمة، بل هو أمل منشود وحقيقة آتية وأن الضمير القومي ليحزنه أن يقول قائل بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية أي يوجب شل حركة التطور العربية بالمحافظة على التجزءة التي بيتها الإستعمار الأجنبي لغير مصلحة الشام، بل لغير مصلحة العرب جميعاً.

إلا أن في مثل هذا القول خروجاً على ميثاق الجامعة وتحطيماً لأهدافها العليا، وإنه ليحفزنا إلى الجهر من غير لجلجة أو جمجمه بأن مبادئ الثورة العربية التحريرية المنبثقة من الوجدان القومي والمكتوبة بدمع العرب ودمهم مازالت مهوى وهوى العرب جميعاً. مؤمنين بأن الشام هي مازالت مقطعة الأوصال والأرحام، لن تصبر على تمزيقها وسد طريقها مثبتة في الحق وعيها مضاعفة في الله سعيها.

أيها الشعب العزيز... ألا إن الجهر بحق الوطن هو الحق في كل زمان ومكان، وإنه لمن هذا الجهر أن تتنادى الأقاليم الشامية أو حكوماتها الرسمية إلى عقد مؤتمر تمهيدي يقرر الأمور التالية:

١ - وضع تصميم الوحدة أو الإتحاد السوري موضوعياً وفي حدود للمواثيق الدولية والأماني القومية والمصالح الإقليمية المشتركة.

٢ ـ اعتبار الوحدة أو الإتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الإقليمية وبإرادة الشعب السوري وحده، في حدود وطنه بالكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً.

٣ ـ وضع التحفظات الضامنة براءة الوحدة أو الإتحاد من كل ماينتقض الحقوق القومية الإستقلالية المكتسبة دولياً في حدود ميثاق الأمم المتحدة.

٤ ـ تحديد مركز فلسطين من الوحدة أو الإتحاد السوري على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفاً تاماً.

٥ ـ دعوة الحكومات السورية الإقليمية إلى إتفاق مشترك ينتهي إلى عقد جمعية عمومية (مجلس تأسيسي) يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة أو الإتحاد في ضوء التصميم المقرر.

٦ ـ التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى إلى الإتحاد العربي في الهلال الخصيب (الشام والعراق) تحقيقاً لما رسمته مبادئ الثورة العربية التحريرية وأوجبه ميثاق (٨ آذار) وأفسح له السبيل ميثاق جامعة الدول العربية.

هذا ما ندعو إليه ونعمل على تحقيقه لانبغي من أجله إلا وجه الله الكريم ومستقبل العرب العظيم وإنه للحق العظيم ولتعلمن نبؤه بعد حين».

عمان في (١٧ رمضان المباركة سنة ١٣٦٦)

الموافق (٤ آب سنة ١٩٤٧)

في ضوء ما تم عرضه من وثائق، ليست في هذا الباب سوى جزء من كل، نستطيع تلخيص مشروع وحدة سورية الكبرى بالبنود التالية:

١ ـ قيام وحدة بين الأردن وسورية وفلسطين ولبنان، مع مراعاة أوضاع الأقليتين (اليهودية والمارونية) في فلسطين ولبنان.

٢ ـ المستند الشرعي لقيام هذه الدولة هو مقررات المؤتمر السوري العام /١٩١٩ و ١٩٢٠/ وإذا كان هناك من يعترض على هذه المشروعية بسبب النص على أن نظام الحكم فيها هو (ملكي دستوري). فيمكن الإستناد إلى مقررات مؤتمر جديد ينتخب ديمقراطياً ويحدد شكل النظام الذي ترغبه الأمة (جمهوري أو ملكي) حسب مايراه المؤتمر.

٣ ـ قيام إتحاد تعاقدي بين هذه الدولة وبين العراق أو أي دولة عربية أخرى ترغب بذلك.

٤ ـ هذه الدولة وذلك الإتحاد هما خطوات على طريق الوحدة العربية الشاملة وليسا بديلاً لها، كما أن ميثاق الجامعة العربية لايتعارض مع هذا المشروع.

ب ـ مشروع الهلال الخصيب:

أما مشروع الهلال الخصيب فقد أوضحته مذكرة (نوري السعيد) إلى الحكومة البريطانية عن طريق السيد (ريشارد كاسي) وزير الدولة البريطانية لشؤون الشرق الأوسط تلك المذكرة التي اقترحت وحدة عربية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: ويتحقق فيها توحيد (سورية ولبنان وفلسطين والأردن) في دولة واحدة (سورية الكبرى). ويقرر الشعب نفسه نظام الحكم فيها، وتمنح للأقلية اليهودية إستقلالاً ذاتياً بضمانات دولية وتوفر الحماية اللازمة للموارنة في لبنان.

المرحلة الثانية: ويتحقق فيها إرتباط (سورية الكبرى) بعد قيامها مع العراق في إطار جامعة عربية. تنضم إليها دول عربية أخرى وفق مشيئتها ويظل على رأس تلك الجامعة مجلس دائم يمثل الدول الأعضاء ويرأسه أحد الحكام العرب، ينتخب بأسلوب ترضى عنه الدول العربية، ويكون مجلس الجامعة العربية مسؤولاً عن الدفاع وعن الشؤون الخارجية وأمور النقد، والمواصلات، والجمارك وحماية الأقليات.

ج ـ ميثاق جامعة الدول العربية:

المادة ١ ـ تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، (والدول المؤسسة هي: سورية، الأردن، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، ثم تتابعت انضمامات الدول الأخرى تباعاً إلى أن بلغت /٢٢/ دولة).

المادة ٢ ـ الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق الخطط السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون التالية:

أ ـ الشؤون الإقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.

ج ـ شؤون الثقافة.

د ـ شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

هـ ـ الشؤون الإجتماعية.

و ـ الشؤون الصحية.

المادة ٣ ـ يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من إتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة، وفي غيرها. ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية.

المادة ٤ ـ تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات إتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها إشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

المادة ٥ ـ لايجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لايتعلق بإستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.

وفي هذه الحالة لايكون للدول التي وقع بينها الخلاف الإشتراك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسيط بأغلبية الآراء.

المادة ٦ - إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي من وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للإنعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الإعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الإعتداء من إحدى دول الجامعة لايدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية، وإذا وقع الإعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الإتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الإتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

المادة ٧ - مايقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، ومايقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

المادة ٨ - تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدولة، وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

المادة ٩ - لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ماتشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والإتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لاتلزم ولاتقيد الأعضاء الآخرين.

المادة ١٠ - تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

المادة ١١ - ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

المادة ١٢ - يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين

وعدد كاف من الموظفين، ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين، ويكون الأمين العام في درجة سفير، والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين، ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

المادة ١٣ ـ يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الإقتضاء.

المادة ١٤ ـ يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها، وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي، بالإمتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم، وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

المادة ١٥ ـ ينعقد المجلس في المرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

المادة ١٦ ـ فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

أ ـ شؤون الموظفين. ب ـ إقرار ميزانية الجامعة.

ج ـ وضع نظام داخلي لكل من المجلس، واللجان، والأمانة العامة.

د ـ تقرير فض أدوار الاجتماع.

المادة ١٧ ـ تودع الدول المشتركة في الجامعة (الأمانة العامة) نسخاً من جميع المعاهدات والإتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

المادة ١٨ ـ إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الإنسحاب قبل تنفيذه بسنة. ولمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لاتقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

المادة ١٩ ـ يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص

لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولايت في التعديل إلا في دور الإنعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.

وللدولة التي لاتقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

المادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ (٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤/٢٢ مارس سنة ١٩٥٤) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة. وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق خاص بفلسطين:

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها، فإن ميثاق العصبة في سنة /١٩١٩/ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الإعتراف بإستقلالها، فوجودها وإستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه. كما أنه لاشك في إستقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الإستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون إشتراكها في أعمال مجلس الجامعة. ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة إستقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة إختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة:

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها، وأن يعمل على تحقيقها. فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة

العربية، يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في إشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

فماذا كانت مواقف الحزب من المشاريع التوحيدية المتداولة آنذاك؟

في الثامن من آذار /١٩٤٥/ أصدر الحزب بياناً رد فيه على خطاب السيد (شكري القوتلي) رئيس الجمهورية وتصريحاته في البرلمان وخارجه على أثر عودته من زيارة لكل من (السعودية ومصر) حيث تحالف معهما ضد المحور الآخر (الهاشميين). وقد ورد بخطاب رئيس الجمهورية وتصريحاته مايلي: «إن للشعب السوري غايتين هما: الإستقلال التام والتعاون بينه وبين سائر الأقطار العربية، وأنه متمسك بجمهوريته الديمقراطية وأنه يقبل بمشروع سورية الكبرى على أن تكون جمهورية لايتسرب إليها الطغيان الصهيوني».

ورد بيان الحزب على ماجاء على لسان السيد (شكري القوتلي) بما يلي:

«... الحقيقة أن الغاية الأولى التي كان ينشدها شعب سورية العربي، وهي إستقلاله الناجز، ليست في عرفه غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية، وهي وحدة الأقطار العربية لا التعاون بينه وبين هذه الأقطار. فمن الأمور الراهنة أن سورية كانت في طليعة الأقطار العربية من حيث الوعي لضرورة الوحدة العربية ومن حيث العمل لها، والتمسك بها، وأن تاريخها في الثلاثين عاماً الأخيرة، لم يكن غير سلسلة من البراهين على أنها تجعل الوحدة العربية فوق كل غاية، وأنها لاتحيا ولاتعمل إلا في سبيل تحقيقها والواقع أن شعب سورية العربي يجد نفسه مرة أخرى أمام الفئة الحاكمة التي تعترض سبيله وتشوه إرادته الحقيقية بما تقوم به من مشاورات وإتفاقات، وتعلن باسمه من تصريحات، وبما تصطنع من مصاعب وعوائق تجعل الوحدة العربية أمراً بعيد التحقيق، وتعزز إنفصال كل قطر عن الآخر...».

ويتابع البيان بعد ذلك فيقول: «.. إن عرب سورية والفئة الواعية منهم، الأمينة للروح العربية، والفاهمة لشروط النهضة الحديثة مع اعتبارهم النظام الجمهوري خير ما يلائم في المستقبل روح الأمة العربية، ويسهل بعث إمكانياتها وازدهار نهضتها، ليقبلون اليوم بإرجاء تحقيق نظرتهم هذه، ويتورعون من أن تضحى وحدة سورية

الطبيعية في سبيل التعلق بشكل الحكم... والواقع أن هذا الإشتراط الذي اشترطه الرئيس الأول ليس إلا رفضاً رسمياً لتوحيد سورية، وإلا إقراراً صريحاً كشف النقاب عن السياسة الإنفصالية التي ظلت الفئة الحاكمة تتبعها طوال خمسة عشر عاماً، في الوقت الذي كانت توهم فيه الناس أنها تعمل لقضية الوحدة العربية، إذ ليس من وحدة حقيقية لايسبقها توحيد أجزاء سورية واتحادها مع العراق. أما الطغيان الصهيوني فبديهي أنه أشد خطراً في حالة التجزئة منه في حالة الوحدة..».

وفي (١٤ كانون أول ١٩٤٥) أقر الحزب في اجتماعه العام المنعقد في مقره بدمشق بياناً أذاعه على المواطنين تحت عنوان (مشاكل العرب السياسية) وقد ورد في هذا البيان حول (سورية الكبرى) مايلي:

«... ولابد بهذه المناسبة، من أن نسجل رأينا في موضوع وحدة سورية الطبيعية، أو ماسمي حديثاً (بسورية الكبرى): إننا نعتبر أمر توحيد سورية الطبيعية من قبيل إرجاع الحق إلى نصابه. ولايقبل أن ندخل في سبيل تحقيق هذا التوحيد في أية مساومة يمكن أن تؤدي إلى تنازلنا عن أي حق من حقوقنا القومية الأزلية في عروبة فلسطين ووحدة أرضها وسلامتها أو في أي جزء من أجزاء سورية العربية. كما أننا لانعترف على أي مشروع لاينال موافقة الشعب العربي نفسه في هذا القطر ولايتفق مع المصلحة العربية العليا. وفي اعتقادنا أن مصلحة العرب العليا تقضي بأن لايرضوا عن الحكم الدستوري بديلاً، وأن يسعوا إلى النظام الجمهوري كغاية، لأنه أضمن لتطورهم وتحقيق إمكاناتهم القومية، ولكنه لايعقل أن يقيموا من هذا النظام عقبة في طريق تقدمهم نحو الوحدة. وعليهم أن يعتبروا أخيراً أن الخطوة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة هي توحيد سورية والعراق».

وفي البيان نفسه ورد اقتراح بتكوين جامعة شعبية موازية للجامعة الرسمية وقد ورد الاقتراح وفق النص التالي: «... لذلك نعتقد أن ثمة ضرورة حيوية ماسة بالنسبة إلى الشعب العربي تقضي بتأليف جامعة عربية شعبية إلى جانب جامعة الدول الرسمية تكون مفصحاً صادقاً عن مصلحة هذا الشعب، وأهدافه القومية في سائر الأقطار فيستبق خطى الإتحاد الرخو البطيء ويمهد للوحدة المتينة ويستعجل سيرها، وهكذا تكون الجامعة الشعبية سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حيث تسلك هذه طريق الصواب ويعوزها النصير، ومعارضاً ومقوماً لها حيث يعوزها الإرشاد والتقويم».

ويبدو أن فكرة إنشاء جامعة شعبية قد تلقفتها بعض الأحزاب العربية وتبنت الدعوة لها. وكان حزب الإستقلال العراقي أول المبادرين بتوجيه دعوات لبعض الأحزاب العربية لعقد مؤتمر يبحث فكرة الجامعة الشعبية وأمر تحقيقها وقد وجه الحزب بتاريخ (٢ تشرين ١٩٤٦) رسالة جوابية لحزب الإستقلال تضمنت الرسالة قبول الدعوة والموافقة على أن تكون بغداد مكاناً للإجتماع وتضمن الجواب مايلي: «.. لايفوتنا أن نبدي رأينا في ضرورة عقد مؤتمر تمهيدي يسبق المؤتمر العام، وأن تراعي في دعوة الهيئات والأشخاص الصفة الشعبية الصادقة فيبعد المؤتمر كل الذين يماشون الحكومات القائمة في تساهلها في الأهداف العربية أو في تعديها على الحريات العامة وتقويضها للحكم الدستوري».

وفي (٢٣ شباط ١٩٤٧) نشرت جريدة البعث إفتتاحية باسم الحزب تحت عنوان (جامعة شعبية الشعب بعيد عنها) وقد أوضحت الإفتتاحية إختلاف الحزب مع الداعين إلى عقد مؤتمر عربي شعبي للنظر في تأليف الجامعة الشعبية حول من هم الذين يجب أن يحضروا المؤتمر.

وفي (٢٣ آذار ١٩٤٧) أجاب الحزب على دعوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي بالقاهرة وقد جاء ما نصه: «.. وإذا كان حزب البعث العربي أول من نادى بفكرة إنشاء جبهة شعبية عربية أو جامعة شعبية عربية تتخطى الحواجز التي وقفت أمام الجامعة الرسمية، فلقد كان له رأيه الصريح في كل التطورات التي مرت على هذه الفكرة والمحاولات التي قامت في سبيل تحقيقها. عبرنا عن ذلك في صحيفتنا وفي نشراتنا الحزبية. وإننا إذ نقر اليوم مبدئياً فكرة عقد المؤتمر ملبين دعوتكم إليه، لنأمل أن نرى فيه تعبيراً صحيحاً عن تلك الدعوة الشعبية المثمرة...».

وفي (١٢ نيسان ١٩٤٥) وفي النشرة الدورية التي كان يصدرها الحزب أوضح موقفه من ميثاق الجامعة العربية في النص التالي: «.. إن التعاون الذي حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قاصر يتحقق مثله بين دول غريبة متباينة في اللغة والعنصر والتاريخ، وبعيدة عن بعضها في الإقليم والقارة. فالميثاق في مجموعه إقرار لحالة التجزئة الراهنة في العالم العربي، وإذعان من دول الجامعة لسياسة الأمر الواقع.. كاعترافها بعدم بلوغ فلسطين طور النضج السياسي، وإهمالها شأن الأجزاء العربية الأخرى في أفريقيا الشمالية وغيرها، وسكوتها عن الخطر الصهيوني وعن اغتصاب تركيا للواء الاسكندرون، والميثاق ضعف أمام الأجنبي وعدوانه، يترك الحرية المطلقة لهذه الدول

في تعاقدها معه بينما يسجل حذرها وخوفها بعضها من بعض... ليس الميثاق في نظرنا خطوة قصيرة فحسب، نرجو أن يسمح المستقبل بتوسيعها ولكنه بالنظر لهذه الشوائب التي تدخله خطوة منحرفة ضالة، نخشى أن يزيد المستقبل في خطرها، ويوسع أضرارها».

وفي بيان (١٤ كانون أول ١٩٤٥) الذي صدر تحت عنوان (مشاكل العرب السياسية) ورد بالنسبة للجامعة العربية النص التالي: «.. إن هذه الجامعة لاتفصح عن إرادة الأمة العربية في حقيقتها وتمامها، ولاتسير في الطريق الموافق لروح النهضة العربية الحديثة علاوة على أنها من حيث إمكانيات التحقيق لاتقدر على كبير شيء، ولكن على الرغم من ذلك كله، فليس من عربي مخلص في سائر بلدان الوطن العربي إلا ويعتبر وجودها خطوة محمودة..

(لا أدري كيف تكون خطوة منحرفة ضالة ومحمودة أيضاً؟).

هذه الجامعة مصابة بضعفين أساسيين: الأول نشوؤها في ظرف معين وفي ملابسات خاصة بعد تصريح لوزير خارجية بريطانيا في زمن الحرب، وكونها مؤلفة من الحكومات الرسمية التي يرتبط أكثرها مع بريطانيا بمعاهدات والتزامات، ليحرمها الشيء الكثير من حرية التصرف ويعين لسياستها الخارجية حدوداً يصعب أن تنحرف عنها أو تتعداها.

الثاني: أن كونها مؤلفة من ممثلي الحكومات الرسمية أيضاً يبعدها عن التجاوب التام والصادق مع أماني الشعب العربي وحاجاته في الوحدة والنهضة القوميتين».

وفي البيان نفسه وتحت عنوان (العرب وفرنسا) ورد مايلي: «يطلب الشعب العربي الجلاء العاجل لجميع الجيوش الفرنسية والإنكليزية عن أرض سورية ولبنان ولا يمكن أن يقبل بأي تأجيل».

ثم يتابع البيان: «ونحن نعتبر أن سورية هي تلك الوحدة الطبيعية التي يؤلف لبنان جزءا منها، ولايضعف من قوة هذا المبدأ في شيء، إقتناع بعض اللبنانيين (تحت عوامل طارئة) بإمكانية تأليف دولة لبنانية مستقلة منفصلة عن سورية، وأن الزمن والتجربة وتكامل الوعي لتكفل معالجة هذا الإنحراف الطارئ وإرجاع الأمور إلى مستقرها». ويتابع البيان فيقول: «ومن الجرائم الكبرى التي ارتكبتها فرنسا إبان إحتلالها لهذه البلاد هو التفريط بلواء الإسكندرون بعد تمهيد السبل للإستيلاء التركي عليه... والعرب يعلنون أنه ليس من قوة أو إغراء يستطيعان حملهم على

قبول أي تفريط أو مساومة بشأن لواء الإسكندرون الذي يطلبون إرجاعه إلى الأرض العربية بكامل حدوده، وأن العلاقات بين العرب والأتراك لايمكن أن تصفو ما دام اللواء مغصوباً».

أما بالنسبة للأقطار العربية الأخرى فقد ورد في البيان نفسه دعوة للوقوف ضد محاولات الإستعمار الأوروبي فرض وجوده المباشر أو عن طريق المعاهدات والمواثيق المكبّلة لحرية العرب، على مختلف الأقطار العربية (مصر، الأردن، العراق، السعودية، المحميات في الخليج العربي، المغرب العربي).

وبتاريخ (٤ آذار ١٩٤٦) صدر عن الحزب بيان بعنوان (العرب في جميع أقطارهم يؤيدون مصر العربية في نضالها الصلب من أجل إستقلالها ووحدتها وجلاء الإنكليز عن أرضها).

وفي (٦ نيسان ١٩٤٦) أرسل حزب البعث برقية إلى أمين عام الجامعة العربية والحكومات العربية إحتجاجاً على المعاهدة الأردنية البريطانية. جاء فيها: «المعاهدة الأردنية البريطانية مخالفة بيّنة لمصلحة العرب وأمانيهم القومية وتعدٍ صريح على حق الشعب العربي في الإستقلال والوحدة وفي تقرير مصيره بنفسه.. نحتج على الحكومة الأردنية التي ليس لها أي صفة شرعية تخولها حق تمثيل الشعب العربي وعقد المعاهدات باسمه. ندعو الشعب العربي كافة إلى الحذر ومواصلة النضال ضد الإستعمار وعملائه».

وفي (٢٤ أيلول ١٩٤٦) أرسل الحزب برقية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة يحتج فيها على جرائم فرنسا في المغرب العربي جاء فيها مايلي: «... لامعنى للجامعة العربية إذا لم تمثل إرادة العرب في الوحدة التامة والإستقلال الشامل، نطلب تدخلها السريع لوضع حد لعدوان فرنسا ولنصرة عرب المغرب نصرة فعالة في جهادها المقدس».

من خلال ما استعرضناه من بيانات يتضح أن الحزب كان يؤيد بقوة فكرة وحدة (الهلال الخصيب وسورية الكبرى) وكان لايرى على الوحدة أي شرط سوى أن تقترن بموافقة الشعب وأن لايكون ثمنها التنازل عن أي جزء من الوطن أو التنازل عن السيادة على أي جزء من الشعب، وكان الحزب يرى في الجامعة العربية عملاً مشبوهاً ولذلك رفع شعار إقامة جامعة شعبية تضم القوى والأحزاب الجماهيرية لتراقب وتقوّم عمل الجامعة الرسمية وتؤيدها وتدعمها في كل عمل صحيح تقوم به، والحزب مع ذلك

ظل يرى بالفئة الحاكمة مصدر الخطر على الأماني القومية ويدعو الشعب للحذر منها والنضال ضدها كما كان الحزب يدلي برأي واضح وصريح في كل قضية عربية فهو يناضل مع العرب في المغرب ضد الفرنسيين ويناضل مع شعب وادي النيل ضد الإنكليز. وهو في كل هذا منسجم في سلوكه العملي مع ما أقرته وثيقة (مبادئ وأهداف) من منطلقات قومية وحدوية تحريرية.

ثانياً:

شعار الجماهيرية منذ مطلع الأربعينات وحتى التأسيس (٧ نيسان ١٩٤٧):

في الفترة الممتدة بين أوائل الأربعينات وتأسيس الحزب لم يكن متاحاً أمام البعث إلا أسلوب النضال الشعبي لأن أساليب الإنقلابات العسكرية لم تدخل حياة البلاد إلا بعد تكوين الجيش (الوطني)، ولهذا فقد ظل الحزب يسلك إلى أهدافه الطريق الشعبية في النضال، فهو عندما يعارض الفئة الحاكمة السورية أو العربية، إنما يعارضها بواسطة الشعب واعتماداً عليه وعندما يؤيدها يبرر ذلك بالموقف الموحد بوجه الإستعمار، لأن محاربة الإستعمار أوجب، والعمل من أجل الإستقلال له الأولوية الأولى في النضال حتى على الإصلاحات السياسية والإجتماعية.

ففي عام /١٩٤٣/ كان هناك شبه إجماع على زعامة (شكري القوتلي) للحركة النضالية ضد الإستعمار الفرنسي، في سورية وبتاريخ (١٥ حزيران ١٩٤٣) أصدر الأستاذان (ميشيل عفلق وصلاح البيطار) بياناً اعتبراه تفسيراً وتوضيحاً لما نشرته بعض الصحف من تأييدهما للسيد (شكري القوتلي)، وقد جاء في ذلك البيان مايلي: «اجتمع منذ أيام عدد كبير من الشباب المثقف وقرروا أن المرحلة السياسية الحاضرة تقتضي عليهم بأن يتعاونوا على اختلاف نزعاتهم حتى تقف البلاد أمام الأحداث المنتظرة موقفاً حازماً صلباً. ثم رأوا أن من عوامل التقوية لموقف البلاد تأييد السيد (شكري القوتلي) الممثل للسياسة الوطنية والمعروف بنزاهته واستقامته، لقد كنا من أول المدافعين عن هذا الموقف للأسباب الآتية».

وعدد البيان أسباب التأييد ولخصها بما خلاصته:

«١ - التأييد تلبية لدعوة الواجب القومي المجرد، الذي يقضي بتوحيد جهود الأمة في المرحلة الحاضرة.

٢ - التأييد من أجل تقوية موقف (القوتلي) لتصفية الحركة الوطنية من الفاسدين

والإنتهازيين ومن الأساليب البالية، وهو ليس تأييداً أعمى فالشعب يجب أن يمارس إلى جانب التأييد الضغط والتصحيح وتقويم الأساليب الخاطئة.

٣ - يجب أن يدرك أنصارنا ومؤيدونا أن مثاليتنا ليست خيالية تتجاهل الواقع بل إنها المثالية العملية التي تدخل الواقع لتسيره وتغيره، إننا لن نتساهل في مبادئنا قيد شعرة، ولن نقبل بالتعاون مع الصف الوطني إلا على أساس الاحتفاظ باستقلال شخصية الشباب القومي الذي يمثله واعتبار المطالب الوطنية حداً أدنى لمطالبنا القومية، فحركة البعث العربي ستبقى سنين طويلة حركة نضالية لايجوز لها ولا للأشخاص الذين يمثلونها أن يشتركوا في الحكم أو يدخلوا الوظائف وإذا كنا نقدم على دخول المعركة الإنتخابية، فلأننا نعتبر المجلس النيابي أكبر مساعد على النضال ومتابعة الجهاد، لامكافأة على جهاد مضى، أو طريقاً إلى الوزارة والوظيفة».

وينتهي البيان بما يلي: «إننا ندعو الشعب عامة والجيل العربي الجديد بصورة خاصة إلى تفهم هذه العوامل التي أملت علينا تصرفنا، والتي توجب عليهم أن يقفوا موقفنا، إذا لم يشاؤوا أن تبقى البلاد منشقة على نفسها ويسهلوا عودة الفاسدين. نحن نعرف أننا بموقفنا هذا نفيد ولانستفيد، نقوي غيرنا ولانقوى به، وقد يكون بعملنا هذا بعض التضحية بأنفسنا لايقدره إلا الذين يشعرون أن مصلحة الأمة ليست مجرد لفظ يتشدق به اللسان، وتتلمظ من ورائه الشهوات بل حقيقة عميقة يخفق لها القلب وتهز جوارح النفس».

إن هذا البيان الذي تظهر فيه إرادة الدفاع عن النفس تبريراً للتعاون مع رجالات الكتلة الوطنية الذين كانوا محل معارضة حركة البعث، يوضح في جانب منه مبادئ هذه الحركة، فهي تدعو الشعب للإلتفاف حول القيادات الوطنية في صراعها ضد الإستعمار، لتأيدها من جهة وللضغط عليها من جهة أخرى لتكون أكثر صلابة في النضال، وحركة البعث ترى في المطاليب الوطنية حداً أدنى للمطاليب القومية. وهي تؤمن بالنضال الشعبي الطويل النفس والمتسق الخُطا. وترى في الإنتخابات العامة والبرلمانية وسيلة هامة من وسائل النضال الشعبي.

وفي (٢٤ تموز ١٩٤٣) أصدرت حركة البعث بياناً تحت عنوان (حول المعركة الإنتخابية) صدر بتوقيع الأستاذ (ميشيل عفلق) مرشح دمشق عن الروم الأرثوذكس، حدد فيه معالم جديدة لمبادئ الحركة، وقد ورد بذلك البيان مايلي:

«نحن في دور النهضة القومية، والبعث العربي وتفتح العقل العربي، نريد أن ندخل

العروبة إلى أعماق الوجدان العربي... ونريد أن نبعث الإيمان بقضية الأمة العربية.. ونريد تعليماً قومياً موحد البرامج يستمد أصوله من خصائص الأمة العربية من روح ماضيها وحاجات مستقبلها ويحفظ ولاء النشيء للوطن العربي والقضية العربية... إن الفروق الطائفية أبعدت قسماً هاماً من العرب عن روح بلادهم وتقاليدهم... إننا نريد أن تستيقظ في المسيحيين العرب قوميتهم يقظتها التامة، فيروا في الإسلام ثقافة قومية لهم، يجب أن يتشبعوا بها ويحبوها، لأنه متصل بطبعهم وتاريخهم ولأنه الميدان الذي برهن العرب فيه على كفاءتهم في تسامي الروح وخصب الفكر، وقوة الأخلاق.

وقبل ذلك نعرف أن لابعث للأمة العربية، ولانهضة لها ولا إرتقاء إذا لم تدب روح الحرية في كل شخص، وتدخل كل عمل، لهذا كانت الحرية غالية علينا بمثابة الحياة، ضرورية لحياتنا ضرورة الغذاء. إن الشعب بحاجة ماسة إلى التربية السياسية إذ هي الكفيلة بإيصاله إلى الإستقلال الفعلي، وإلى المحافظة على هذا الإستقلال، وهي لاتنمو ولاتتأصل في النفوس إلا في جو يضمن الحريات العامة.

لقد اتخذت الحكومات المفروضة، من ظروف الحرب ذريعة، فقيدت حرية الفكر والنشر والقول أيما تقييد، فعلينا اليوم أن نستردها ونحافظ عليها حتى يتمثلها الشعب ويعدها أقدس شيء جاء في الدستور».

إن هذه الأفكار التي أوردها هذا البيان الإنتخابي تعبر تعبيراً عميقاً ورائعاً عن أهداف الحركة القومية التي ماتزال حتى اليوم منارة الطريق إلى مستقبل أفضل لأمة العرب.

وفي (٤ شباط ١٩٤٥) صدر عن مكتب البعث بيان بعنوان (الجيش والإستقلال) تناول فيه الفئة الحاكمة السورية بالنقد وقد جاء فيه مايلي: «إن هذه الفئة الحاكمة المحترفة، التي مثلت دورها الأول بين سنة /١٩٣٦/ وسنة /١٩٣٩/ فكان ثمرته الإعتراف بإنفصال (الأقضية الأربعة) عن سورية وضياع لواء الإسكندرون، والفشل في السياسة الخارجية، وإفراط في شهوة الحكم واستغلال منافعه بصورة شوهت لدى الشعب مفهوم الوطنية ودنست مثلها الأعلى. نقول هذه الفئة عادت في هذا الدور الجديد لا لتصلح مافعلت بل لتتابع أخطاءها وتكمل استغلالها. فكانت أن حرمت الشعب بأساليب الدجل السياسي الذي مهرته من أن يمثل تمثيلاً صحيحاً. ولما استقرت في الحكم تذرعت بأوهى الأسباب لتخنق كل حرية وتطمس كل حقيقة، فأبت أن تترك الشعب في قضيته وتحمله مسؤوليته بيده، وأخفت عنه الحقائق والوقائع، ومنعت

عنه حق الكلام وعن صحفه حرية النشر والنقد، وكان أن عمت الفوضى وتفشت السرقة والرشوة وظهر في كل يوم مرسوم أو قانون يكفل لبعض الأفراد ربح ملايين من الليرات، على حساب قوت الملايين من أفراد الشعب». ويتابع البيان بعد ذلك فيقول: «... إن البلاد في مأزق حرج يتطلب حكومة إنقاذ قومية، دستورية... تكون مهمتها:

أولاً: أن تقلع عن سياسة المفاوضات وتشرع منذ الآن في اتخاذ كل التدابير العملية لاستلام الجيش السوري دفعة واحدة. ولاستلام مابقي من الصلاحيات ولممارسة الإستقلال التام دون أي نقص فيه أو شائبة.

ثانياً: أن تطلق الحريات العامة دون أي قيد، وتقطع دابر السرقات».

وفي (١٤ آذار ١٩٤٥) أصدرت حركة البعث بياناً آخر بعنوان (نحذر الفئة الحاكمة من الإستمرار في سياستها) جاء فيه: «نحن إذ ننتقد الفئة الحاكمة ونحذرها من عاقبة الإستمرار في سياستها إنما نوجه في الواقع تحذيرنا إلى الشعب، لأننا لاننتظر منها أي إصلاح فهي خاضعة لمنطق منبعث من صميم تشكيلها يحتم عليها الخطأ والفشل... لقد آن للشعب فهم هذه الحقيقة: في بلاد لاتزال محكومة من الأجنبي، كل حكم يقوم هو بالضرورة خاضع لنفوذ هذا الأجنبي إن كثيراً أو قليلاً».

إن حركة البعث في مواقفها السياسية التي استعرضنا أهمها من واقع بيانات هذه الحركة ومواقف قادتها ظلت منسجمة في سلوكها السياسي مع مانصت عليه وثيقة (أهداف ومبادئ) التي كانت دليل عمل الحركة، سواء كان ذلك بالنسبة للعمل الوحدوي أم بالنسبة للتوجه إلى الشعب ومخاطبته والطلب إليه والعمل من خلاله. فماذا كان الحال بالنسبة للقضية الثالثة قضية فلسطين.

ثالثاً:

شعار تحرير فلسطين:

منذ أوائل الأربعينات وحتى (٧ نيسان ١٩٤٧) تاريخ إقرار دستور الحزب كانت قضية فلسطين هي قضية (وعد بلفور) وماتبعه من مواقف للإنتداب البريطاني بتأييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل الإستيطان وما تكشف من وثائق دولية وتصريحات ومواقف لدول العالم المختلفة وخصوصاً أوروبا وأمريكا التي توضح بجلاء حجم التآمر على الوطن العربي وقلبه فلسطين، وحركة البعث أدركت حجم

ذلك التآمر مبكراً جداً وتصدت له بكامل ماتستطيعه من وسائل.

ففي (١٠ آب ١٩٤٤) وجه مكتب البعث العربي بدمشق رسالة إلى المعتمد السياسي الأمريكي في سورية جاء فيها مانصه: «إن القرار الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الأمريكي مؤخراً بشأن فتح فلسطين للهجرة اليهودية وجعلها وطناً قومياً لليهود والذي جاء على إثر قرار بنفس المعنى للحزب الجمهوري، يعتبره العرب تعدياً فاحشاً من قبل الدولة الأمريكية على حقوقهم لايقل في شيء عن التعدي البريطاني في (وعد بلفور) المشؤوم ويرون فيه حائلاً دون أي تفاهم وصداقة بين تلك الدولة وبينهم». ويجيء في الرسالة أيضاً النص التالي: «... وإذا كنا نذكر أمريكا بمبادئها ومواثيقها الرسمية فليس ذلك لأننا نركز حقنا على هذه المبادئ والمواثيق، فحق العرب في فلسطين هو حق طبيعي وتاريخي تؤيده ألوف السنين من الجهاد والعمل المنشئ المتصل، ولكننا نخشى أن تقدم أمريكا على الإعتداء على حق العرب الصريح بتأثير دعاية الرأسمالي الصهيونية وتضليلها وهي تحسب أنها تناصر الحق وتخدم السلم والعمران وأنها تحقق مبادئها في هذه البقعة المقدسة من الأرض العربية».

واضح من هذه الرسالة أن حركة البعث تعتبر أن قضية فلسطين قضية قومية عربية وهي تعالجها على هذا الأساس، ثم أنها تعتبر الموقف منها مقياساً لإمكانية التقارب بين العرب كلهم وبين صاحب الموقف، وهي تعتبر أن على العرب أن يصادقوا من أجل فلسطين وأن يعادوا من أجلها أيضاً.

وبتاريخ (٢٣ آذار ١٩٤٥) وجه مكتب البعث بدمشق رسالة أخرى إلى وزير أميركا المفوض في سورية يحتج فيها على تصريحات الرئيس (روزفلت) التي أعلن فيها عزمه على مواصلة السعي لفتح فلسطين العربية للهجرة وللإستعمار اليهوديين. وقد ورد بتلك الرسالة مايلي: «... والعرب الذين أغضبهم تصريح الرئيس (روزفلت) كما أغضبهم (وعد بلفور) من قبل يعتبرون كل حل لقضية فلسطين لايؤيد حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعدياً صريحاً على حقوقهم وتدخلاً في شؤونهم الخاصة لايسيغه أي عرف دولي أو مبدأ إنساني، وإن عندهم الشجاعة والإيمان الكافيين لكي يعتبروا أن السلم لن يتوطد بالنسبة إليهم مالم يستردوا حقوقهم الطبيعية الكاملة.

وأخيراً فإن العرب الذين يعتبرون كل الأقطار العربية وحدة لاتتجزأ يرون من

واجبهم أن يعلنوا عدم إعترافهم بكل عقد أو إتفاق يجيز إستثمار أراضيهم من قبل أية دولة أجنبة تنتقص من سيادتهم وترضي خصومهم على حسابهم».

وفي (٢ أيار ١٩٤٦) أصدر الحزب بياناً يدعو فيه العرب بجميع أقطارهم إلى الإضراب العام تحت عنوان (لتكن نصرة فلسطين أول إمتحان لإستقلالنا)، وقد جاءت الدعوة للإضراب العام بمناسبة قدوم لجنة (إنكليزية ـ أميركية) إلى فلسطين واقترحت إدخال /١٠٠/ ألف مهاجر صهيوني حالاً ورفض إقامة حكومة عربية في فلسطين. وقد ورد في البيان مايلي: «فالعرب في جميع أقطارهم يقابلون هذه المقترحات الجائرة بنفس الأسلوب الذي قابلوا به (وعد بلفور) الإجرامي، وكل عمل أو حل لا يأتي متفقاً مع حقهم الأزلي الواضح في ملكية فلسطين». ثم يتابع البيان القول: ليكون إضرابك في نهار غد الجمعة فاتحة مباركة لتجديد عهد الجهاد المقدس في سبيل فلسطين، ونذير ويل للمعتدين الظالمين».

إن تاريخ الحزب قبل التأسيس الرسمي يتلخص بالنضال ضمن الآفاق التالية:

آ ـ النضال ضد الإستعمار ونفوذه في الوطن العربي.

ب ـ تأييد مشروع (سورية الكبرى والهلال الخصيب) واعتبار أن تحقيقهما هو إرجاع للوضع إلى أصله.

ج ـ اعتبار أن ميثاق الجامعة العربية قاصر عن تلبية احتياجات الأمة العربية في الوحدة وتحقيق النهضة القومية.

د ـ الدعوة إلى إقامة جامعة شعبية عربية تضم القوى والأحزاب والمنظمات القومية العربية للعمل من أجل مالاتعمل الجامعة الرسمية على تحقيقه وهو وحدة العرب وتحقيق نهضتهم.

هـ ـ النضال ضد الفئة الحاكمة في القطر السوري خصوصاً وفي الوطن العربي عموماً بسبب ماتمارسه هذه الفئة من علاقات بالإستعمار ومن ضغط على الشعب واستغلال خيرات الوطن العربي لمصالحها الشخصية.

و ـ التوجه الدائم نحو الشعب، تكريساً لمبدأ جماهيرية الحزب وإعلان الإعتماد المطلق عليه باعتباره هدفاً للنضال ووسيلة له.

ز ـ النضال من أجل قضية فلسطين والأراضي العربية المهددة بالإغتصاب نضالاً قومياً عربياً يخاطب الأمة العربية كلها، ويستثير حمية الجماهير في أقطار

العروبة جميعها إنطلاقاً من إيمان الحزب بوحدة الأمة ووحدة النضال ووحدة المصير.

إن ما صدر عن الحزب خلال الفترة الممتدة من أوائل الأربعينات إلى تاريخ (٧/ نيسان ١٩٤٧) الذي اعتبر تاريخاً لتأسيس الحزب، من مواقف سياسية وفكرية ونضالية بالنسبة لشعارات الوحدة والجماهيرية وتحرير فلسطين كانت منسجمة مع (الأهداف والغايات) التي كانت بمثابة المبادئ الأساسية لهذا الحزب في تلك الفترة المشار إليها. فهل استمر الحال على ماكان عليه بعد إقرار دستور الحزب، أم أن معضلة الإنفصام بين الشعار والممارسة قد رافقت الحزب مع التأسيس الرسمي وإلى اليوم؟

قبل أن نتتبع مواقف الحزب بالنسبة لشعاراته الأساسية الثلاثة (الوحدة، الجماهيرية، فلسطين) لابد لنا من التعريف (بدستور الحزب).

فالدستور هو الوثيقة التي تحدد منطلقات الحزب الفكرية والنضالية والتي أقرها المؤتمر التأسيسي للحزب الذي انعقد في مقهى (الرشيد) بدمشق من (٤ - ٦/نيسان/ ١٩٤٧) وتم إعلانه في السابع من نيسان (ميلاد الحزب).

وندرج هنا النص الحرفي لدستور الحزب:

أولاً المبادئ الأساسية:

المبدأ الأول: وحدة الأمة العربية وحريتها:

العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها، ولهذا فإن حزب البعث العربي الإشتراكي يعتبر:

١ - الوطن العربي وحدة سياسية إقتصادية لاتتجزأ ولايمكن لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر.

٢ - الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي.

٣ - الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته.

المبدأ الثاني: شخصية الأمة العربية:

الأمة العربية تختص بمزايا متجلية في نهضتها المتعاقبة وتتسم بخصب الحيوية والإبداع، وقابلية التجدد والإنبعاث، ويتناسب انبعاثها دوماً مع نمو حرية الفرد ومدى الإنسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية. ولهذا فإن حزب البعث العربي الإشتراكي يعتبر:

١ - حرية الكلام والإجتماع والإعتقاد والفن مقدسة، ولايمكن لأي سلطة أن تنتقصها.

٢ ـ قيمة المواطن تقدر ـ بعد منحه فرصاً متكافئة ـ حسب العمل الذي يقوم به في سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

المبدأ الثالث: رسالة الأمة العربية:

الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ، وترمي إلي تجدد القيم الإنسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الإنسجام والتعاون بين الأمم، ولهذا فإن حزب البعث العربي الإشتراكي يعتبر:

١ ـ الإستعمار وكل مايمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكانياتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها.

٢ ـ الإنسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمه وحضارته فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ويمدون يد الإخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على إيجاد نظم عالمية تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام، والسمو في الخلق والروح.

مبادئ عامة:

المادة ١ ـ حزب البعث العربي الإشتراكي حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لايعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

المادة ٢ ـ مركز الحزب العام هو حالياً دمشق ويمكن أن ينقل إلى أي مدينة عربية أخرى إذا اقتضت ذلك المصلحة القومية.

المادة ٣ ـ حزب البعث العربي الإشتراكي قومي يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس، حافل بالقوى الخالقة، حافز على التضحية باعث على الشعور بالمسؤولية عامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً، والفكرة القومية التي يدعو إليها الحزب هي إرادة الشعب العربي أن يتحرر ويتوحد وأن تعطى إليه فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ، وأن يتعاون مع سائر الأمم على كل مايضمن للإنسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية.

المادة ٤ ـ حزب (البعث العربي الإشتراكي) إشتراكي يؤمن بأن الإشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكانياته وتفتح عبقريته على أكمل وجه فيضمن للأمة العربية نمواً مطرداً في إنتاجاتها المعنوية والمادية وتآخياً وثيقاً بين أفرادها.

المادة ٥ ـ حزب (البعث العربي الإشتراكي) شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب، وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وأن قيمة الدولة ناجمة من إنبثاقها عن إرادة الجماهير، كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في إختيارها، لذلك يعتمد الحزب في أداء رسالته على الشعب ويسعى للإتصال به إتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والأخلاقي والإقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية.

المادة ٦ ـ حزب (البعث العربي الإشتراكي) إنقلابي يؤمن بأن أهدافه في بعث القومية العربية وبناء الإشتراكية لايمكن أن تتم إلا عن طريق الإنقلاب والنضال، وأن الإعتماد على التطور البطيء والإكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع. لذلك فهو يقرر:

١ ـ النضال ضد الإستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً.

٢ ـ النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة.

٣ ـ الإنقلاب على الواقع الفاسد إنقلاباً يشمل جميع مناهج الحياة الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسة.

المادة ٧ ـ الوطن العربي هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد مابين جبال طوروس وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

المادة ٨ ـ لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية.

المادة ٩ ـ راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام /١٩١٦/ لتحرير الأمة العربية وتوحيدها.

المادة ١٠ ـ العربي هو من كانت لغته العربية وعاش في الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها وآمن بانتسابه للأمة العربية.

المادة ١١ - يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية إستعمارية.

المادة ١٢ - تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها. والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق.

المادة ١٣ - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الإقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى.

المنهاج: سياسة الحزب الداخلية:

المادة ١٤ - نظام الحكم في الدول العربية هو نظام نيابي دستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة.

المادة ١٥ - الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الإنسجام بين المواطنين وانصارهم في بوتقة أمة واحدة، وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية.

المادة ١٦ - نظام الإدارة في الدولة العربية نظام لامركزي.

المادة ١٧ - يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية، ويسعى إلى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون والتعبير بملء الحرية عن إرادتهم واختيار ممثليهم إختياراً صادقاً ويهيء لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

المادة ١٨ - يوضع بملء الحرية تشريع موحد للدولة العربية منسجم مع روح العصر الحاضر وعلى ضوء تجارب الأمة العربية في ماضيها.

المادة ١٩ - السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أي سلطة أخرى وهي تتمتع بحصانة مطلقة.

المادة ٢٠ - تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الأرض العربية وأخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري.

المادة ٢١ - الجندية إجبارية في الوطن العربي.

سياسة الحزب الخارجية:

المادة ٢٢ - تستوحى السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة القومية العربية ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي إلى المساهمة مع الأمم الأخرى في إيجاد عالم منسجم حر يسير في سبيل التقدم الدائم.

المادة ٢٣ - يناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الإستعمار والإحتلال وكل نفوذ سياسي وإقتصادي أجنبي في بلادنا.

المادة ٢٤ - لما كان الشعب العربي وحده مصدر كل سلطة لذلك يلغى كل ماعقدته الحكومات من معاهدات وصكوك تخل بسيادة العرب التامة.

المادة ٢٥ - إن السياسة العربية الخارجية تستهدف إعطاء الصورة الصحيحة عن إرادة العرب بأن يعيشوا أحراراً وعن رغبتهم الصادقة بأن يجدوا جميع الأمم تتمتع مثلهم بالحرية.

المادة ٢٦ - حزب (البعث العربي الإشتراكي) إشتراكي يؤمن بأن الثروة الإقتصادية في الوطن ملك للأمة.

المادة ٢٧ - إن التوزيع الراهن للثروة في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في أمرها وتوزع بين المواطنين توزيعاً عادلاً.

المادة ٢٨ - المواطنون جميعاً متساوون بالقيمة الإنسانية ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الآخرين.

المادة ٢٩ - المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الإنتاج الكبير ووسائل النقل ملك للأمة تديرها الدولة مباشرة وتلغى الشركات والإمتيازات الأجنبية.

المادة ٣٠ - تحدد الملكية الزراعية تحديداً يتناسب مع مقدرة المالك على الإستثمار الكامل دون إستثمار جهد الآخرين تحت إشراف الدولة ووفق برنامجها الإقتصادي العام.

المادة ٣١ - تحدد الملكية الصناعية الصغيرة بما يتناسب مع المستوى الإقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين في الدولة.

المادة ٣٢ - يشترك العمال في إدارة العمل ويمنحون عدا أجورهم التي تحددها الدولة نصيباً من أرباح العمل تحدد الدولة نسبته.

المادة ٣٣ ـ ملكية العقارات المبنية مباحة للمواطنين جميعاً علي أن لايحق لهم إيجارها واستثمارها علي حساب الآخرين وأن تضمن الدولة حداً أدنى من التملك العقاري للمواطنين جميعاً.

المادة ٣٤ ـ التملك والإرث حقان طبيعيان ومصونان في حدود المصالح القومية.

المادة ٣٥ ـ يلغى الربا بين المواطنين ويؤسس مصرف حكومي واحد يصدر النقد الذي يضمنه الإنتاج القومي ويغذي المشاريع الزراعية والصناعية الضرورية.

المادة ٣٦ ـ تشرف الدولة إشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الإستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتها وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي وتأمين التوازن بين الصادر والوارد.

المادة ٣٧ ـ يوضع برنامج شامل على ضوء أحدث التجارب والنظريات الإقتصادية لتصنيع الوطن العربي وتنمية الإنتاج القومي وفتح آفاق جديدة وتوجيه الإقتصاد الصناعي في كل قطر بحسب إمكانياته وبحسب توفر المواد الأولية.

سياسة الحزب الإجتماعية:

المادة ٣٨ ـ الأسرة والنسل والزواج:

البند الأول: الأسرة خلية الأمة الأساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها وإسعادها.

البند الثاني: النسل أمانة بعنق الأسرة أولاً والدولة ثانياً وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته.

البند الثالث: الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته.

المادة ٣٩ ـ صحة المجتمع: تنشيء الدولة على نفقتها مؤسسات الطب الوقائي والمصحات والمستشفيات التي تفي بحاجة المواطنين كلهم على الوجه الأكمل وتضمن لهم المعالجة المجانية.

المدة ٤٠ ـ العمل:

البند الأول: العمل إلزامي على كل من يستطيعه وعلى الدولة أن تضمن عملاً فكرياً أو يدوياً لكل مواطن.

البند الثاني: يجب أن يكفل مورد العمل لعامله على الأقل مستوى لائقاً من الحياة.

البند الثالث: وتضمن الدولة معيشة العاجزين عن العمل جميعاً.

البند الرابع: سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ويمنحه عطلة أسبوعية وسنوية مأجورتين ويصون حقوقه ويكفل التأمين الإجتماعي في الشيخوخة وتعويض العطل الجزئي أو الكلي أثناء العمل.

البند الخامس: تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين وتشجيعها لتصبح أداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم وتعهد كفاءاتهم وزيادة الفرص الممنوحة لهم وخلق روح التضامن بينهم وتمثيلهم في محاكم العمل العليا.

البند السادس: تأليف محاكم خاصة للعمل تمثل فيها الدولة ونقابات العمال والفلاحين وتفصل في الخلافات التي تقع بينهم وبين مديري المعامل وممثلي الدولة.

المادة ٤١ ـ ثقافة المجتمع:

البند الأول: يعمل الحزب في سبيل إيجاد ثقافة عامة للوطن العربي قومية عربية واحدة تقدمية شاملة عميقة وإنسانية في مراميها وتعميمها في جميع أوساط الشعب.

البند الثاني: الدولة مسؤولة عن صيانة القول والنشر والإستماع والإحتجاج والصحافة في حدود المصلحة القومية العربية العليا وتقديم كل الوسائل والإمكانيات التي تحقق هذه الحرية.

البند الثالث: العمل الفكري من أقدس أنواع العمل وعلى الدولة أن تحمي المفكرين والعلماء وتشجعهم.

البند الرابع: فسح المجال ـ في حدود فكرة القومية العربية ـ لتأسيس النوادي وتأليف الجميعات والأحزاب ومنظمات الشباب ومؤسسات السياحة والإستفادة من السينما والإذاعة والتلفزة وكل وسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة القومية وترفيه الشعب.

المادة ٤٢ ـ إلغاء التفاوت الطبقي والتمايز نتيجة لوضع إجتماعي فاسد. لذلك فالحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمايز ويستعيد المواطنون جميعاً قيمتهم الإنسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام إجتماعي عادل لاميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد.

المادة ٤٣ ـ البداوة: البداوة حالة إجتماعية بدائية تضعف الإنتاج القومي وتجعل من فريق كبير من الأمة عضواً أشل وعاملاً على عرقلة نموها وتقدمها، والحزب يناضل في

سبيل تحضير البدو ومنحهم الأراضي وإلغاء النظم الشعائرية وتطبيق قوانين الدولة عليهم.

سياسة الدولة في التربية والتعليم:

ترمي سياسة الحزب التربوية إلى خلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته وخلود رسالته في التفكير العلمي طليق من قيود الخرافات والتقاليد الرجعية مشبع بروح التفاؤل والنضال والتضامن مع مواطنيه في سبيل تحقيق الإنقلاب العربي الشامل وتقدم الإنسانية ولذا فالحزب يقرر:

المادة ٤٤ ـ طبع كل مظاهر الحياة الفكرية والإقتصادية والسياسية والعمرانية والفنية بطابع قومي عربي يعيد للأمة صلتها بماضيها المجيد ويحفزها إلى أن تتطلع إلى مستقبل أمجد وأمثل.

المادة ٤٥ ـ التعليم وظيفة من وظائف الدولة وحدها. ولذا تلغى كل مؤسسات التعليم الأجنبية والأهلية.

المادة ٤٦ ـ التعليم بكل مراحله الإبتدائية والثانوية مجاني.

المادة ٤٧ ـ تؤسس مدارس مهنية مجهزة بأحدث الوسائل والدراسة فيها مجانية.

المادة ٤٨ ـ حصر مهنة التعليم وكل ماله مساس بالتربية بالمواطنين العرب ويستثنى من ذلك التعليم العالي.

تعديل الدستور:

مادة منفردة لاتعدل المبادئ الأساسية والعامة وتعدل بقية المواد للدستور بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الحزب بعد اقتراح يقدم من اللجنة التنفيذية أو ربع أعضاء المجلس وعشر أعضاء الهيئة العامة.

إنبثق عن المؤتمر التأسيسي للحزب الذي أنهى أعماله (يوم ٧ آذار ١٩٤٧) لجنة تنفيذية تألفت من (الأستاذ ميشيل عفلق عميداً والأستاذ صلاح الدين البيطار والدكتور وهيب الغانم والأستاذ جلال السيد أعضاءً)، وقد صدر باسم المؤتمر بيان مؤرخ في (٧ آذار ١٩٤٧) عن أعمال مؤتمر البعث وقراراته، وفي ذلك البيان لم يرد أي ذكر لمشروع (سورية الكبرى) ولا لمشروع (الهلال الخصيب) وكلا المشروعين الوحدويين كان مطروحاً بقوة في الساحة السياسية العربية، كما لم يرد فيه أي شيء يتعلق بالوحدة العربية، لانظرياً ولاعملياً. وكأنَّ المؤتمرين اكتفوا حول موضوع الوحدة العربية بما جاء في الدستور من أحكام ومبادئ عامة هي أهداف عريضة بقيت بدون سياسات تنفيذية لها.

وأغرب ماورد من قرارات في بيان المؤتمر الأول هو القرار التالي: «أقر المؤتمرون التمسك بالنظام الجمهوري وتقويته لأنه النظام الأصلح لممارسة الشعب حقوقه». فماذا يعني هذا القرار؟ وضد من سيتمسكون بالنظام الجمهوري؟ إن هذا القرار يعني أن الوحدة العربية الكلية أو الجزئية مؤجلة إلى أن تسقط الأنظمة الملكية وتحل محلها الأنظمة الجمهورية، وكأن النضال ضد الملكية هو واجب الجماهير في كل قطر على حدة. ألا يتعارض هذا القرار مع ما أقره الدستور من أولوية للوحدة على كل ماعداها، ذلك لأن الوحدة قوة للجماهير في معاركها النضالية ضد أي نظام حكم لايحقق مصالحها، والجماهير في ظل الوحدة أقوى منها في ظل التجزئة، لأن التجزئة ليست فقط تجزئة لأرض الوطن، وإنما هي تجزئة لقدرات المواطنين.

إن الوحدة التي تحدث عنها دستور الحزب ليس عليها أية اشتراطات سوى موافقة المواطنين، وأن لاتقترن بأي تنازل عن أي حق من حقوق العرب في سيادتهم على أرضهم، وسيطرتهم على مقدراتهم.

أمّا ما ورد في البيان السياسي الذي أذيع باسم المؤتمر القومي الأول فقد جاء متناقضاً مع المواقف السابقة التي أشرنا إليها، وتناقضه لم يكن في هذا فقط وإنما كان

في الموقف من الجامعة العربية الرسمية ومن الجامعة الشعبية إذ كان في الحالتين متعارضاً قليلاً أو كثيراً مع المواقف السابقة.

فلماذا لم يكن حزب الوحدة العربية وهو في مؤتمره الأول متحمساً لأي من المشاريع الوحدوية أو الشعبية المطروحة في الساحة العربية، ولماذا تبنى شعار (شكري القوتلي) في الحفاظ على النظام الجمهوري بمواجهة الوحدة، في نفس الوقت الذي أقر فيه دستور الوحدة العربية التي لايعلو عليها أي شيء؟

لماذا لم ينتبه الحزب الذي انتبه إلى الخطر الصهيوني في فلسطين ونبّه إليه بقوة، أن الوحدة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين وأنه لو تحققت وحدة (سورية الكبرى) أو (الهلال الخصيب) أو حتى وحدة (القطر السوري مع القطر العراقي) لكان من الممكن أن لاتقع كارثة فلسطين، ودليلنا على ذلك أن العرب عندما كانوا موحدين حتى تحت ظل الإستعمار التركي لم يستطع الخليفة العثماني أن يوافق الحلفاء على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بالرغم من أن عدم موافقته تلك قد عجلت بإنهاء إمبراطوريته واقتسام تركة (الرجل المريض). ومن الواضح أن إمتناع الخليفة العثماني عن إعطاء فلسطين لليهود لم يكن بتأثير (النظام الجمهوري الذي كان قائماً في الإمبراطورية) وإنما كان بفضل الإسلام وبفضل وحدة العرب ولو تحت ظل الإستعمار العثماني المتخلف وبفضل الضغوط التي مارسها المثقفون العرب والقادة السياسيون على (الباب العالي)، والشيء الآخر الذي يؤكد أن العلة في التجزئة نفسها لافي نظام الحكم، هو أن النظام الجمهوري في سورية لم يكن عندما واجهت الأنظمة العربية العصابات الصهيونية في فلسطين بأحسن حالاً من الأنظمة العربية الأخرى. وهذا يؤكد أن التجزئة هي وراء الضعف العربي وليس شكل الحكم في الأقطار المجزأة.

إنني أعتقد أن وراء هذه التناقضات بين بيان المؤتمر والدستور تكمن رغبة بعض القادة ممن أوكل إليهم أمر صياغة البيان ببقاء سورية على وضعها الراهن حيث يمكن أن يكون لهم نفوذ أقوى مما لو تحقق أي مشروع وحدوي.

ونفوذهم في سورية سيكبر إلى أن يتمكنوا من إستلام الحكم بأية وسيلة حيث يقدمون نموذجهم الوحدوي الذي يرغبون فيه.

وقد تناسى هؤلاء القادة أن الوسائل الإنفصالية لن تحقق هدفاً وحدوياً بغض النظر عن النوايا. ومهما يكن من أمر هذا التناقض فقد كان الخطوة الأولى في طريق المفارقة

القائمة بين النظرية والتطبيق والتي ظلت تكبو حتى التهمت الحزب كله فيما بعد كما كان الشرخ الأول الذي أصاب الثقة العامة بقيادة الحزب.

وفي (الأول من حزيران ١٩٤٧) أصدرت القيادة القومية بياناً باسم الحزب طالبت فيه بالغاء إنتخابات لبنان المزورة، وقد ورد في ذلك البيان النص التالي: «إن حزب البعث العربي... يضم صوته وجهوده إلى جميع جهود المناضلين العرب في لبنان وكل قطر عربي آخر مهيباً بهم إلى مواصلة النضال ومضاعفته لكي تخلص الحركة العربية من شوائب الطغيان والإستثمار، وتظهر بوجهها الحقيقي المؤتلف مع فكرة الحق ومبدأ الحرية وسير العدل والإستقامة...».

هكذا إذاً!! فإن مهمة المناضلين العرب تخليص الحركة العربية من شوائب الطغيان والإستثمار، أما الوحدة فلم يقل البيان عنها شيئاً رغم أن الموضوع حول لبنان وهو البلد الجمهوري الوحيد آنذاك بعد سورية التي كانت موحدة معه في ظل الإستعمار والدعوة إلى الوحدة بين سورية ولبنان منسجمة مع تحفظات بيان مقررات المؤتمر الأول واشتراطاته على الوحدة، ومع ذلك لم تطالب القيادة بذلك.

أليس من الغريب حقاً أن يكون هذا موقف قيادة حزب البعث من الوحدة؟ (خصوصاً من وحدة سورية ولبنان) في الوقت الذي كان الأمير (عبد الله) يرفع شعارات الوحدة ويعمل من أجل تحقيق مشروع (سورية الكبرى). ألا يستطيع المرء أن يلحظ بوضوح تأثير التيار (السعودي/ المصري) الإنفصالي آنذاك على تفكير وقناعات قيادة الحزب من خلال بياناتها ومواقفها اللاحقة لتأسيس الحزب من مشروع (سورية الكبرى) والهلال الخصيب. وكيف تناقضت هذه القيادة مع دستور الحزب وأهدافه تحت تأثير ذلك النفوذ عليها؟

وبتاريخ (١٩ و ٢٠ أيلول ١٩٤٧) اجتمع مجلس الحزب وأصدر بياناً عالج فيه المشاكل الداخلية في سورية ومشاكل البلاد العربية وقد نشر ذلك البيان تحت العنوان التالي: «فضح أزمة الحكم، وتعديل الدستور، وتزوير الإنتخابات ومعالجة مشاكل البلاد العربية...».

وقد عالج ذلك البيان موضوع (سورية الكبرى) وفق النص التالي: «إن حزب البعث العربي الذي يجعل الوحدة العربية أقدس أهدافه ويريد هذه الوحدة صادقة معبرة عن إرادة الشعب سليمة من كل قيد إستعماري، قد وقف دوماً مما يسمونه (مشروع سورية الكبرى) موقف المعارض المقاوم وذلك بسبب إنتقاص المعاهدة

البريطانية الأردنية من إستقلال الأردن وبسبب حرص سورية على مبدأ الجمهورية».

ثم يستعرض البيان مشاكل الوطن العربي (قضية اسكندرون، الوضع في لبنان، قضية فلسطين، البلدان العربية الأخرى) وفي كل هذه المشاكل لم يعرض الوحدة كحل لأي منها. وهو يحاول بالنسبة للموقف من (سورية الكبرى) أن يعتمد على ضعف الذاكرة الشعبية فيوهم أن الحزب قد عارض هذا المشروع من قديم علماً بأن ذلك لم يرد إطلاقاً في المواقف السابقة التي استعرضناها في حينه، ثم أن هذا الموقف يعيد تأكيد تفضيله الإحتفاظ بواقع التجزئة من أجل شكل الحكم أو بسبب إتفاق تعاقدي بين أية دولة عربية ودولة أجنبية على أي خطوة وحدوية ممكنة. وفي هذا تعارض كبير مع مبادىء الحزب الوحدوية. ثم أن البيانات والإفتتاحيات والأحاديث والندوات التي كانت تعالج بها القيادة قضية فلسطين كانت توحي بأن التحرير هو المدخل إلى الوحدة، وكان هناك إصرار على هذا المدخل لدرجة نسيان الدعوة إلى الوحدة العربية أو العمل لها مع أن إهمال الدعوة إلى الوحدة العربية أو العمل لها بحد ذاته إهمال عملي لهدف التحرير. إن الدليل الواقعي على أن التحرير لم يؤد إلى الوحدة هو أن الأقطار العربية التي دخلت الحرب ضد العصابات الصهيونية في فلسطين واستولت على أجزاء من الأرض الفلسطينية بقيت تديرها إدارة مؤقتة إلى أن تخلت عنها أخيراً لمنظمة التحرير لتقيم عليها دولتها القطرية العتيدة. وأغلب الظن أن هذا ماسيكون عليه حال فلسطين لو قيض لها أن تتحرر بكاملها.

أما بالنسبة للجامعة الشعبية فقد أوضح (الأستاذ ميشيل عفلق) بتاريخ (١٩/كانون الثاني ١٩٤٩) تطور مواقف الحزب العملية من هذا الشعار، بالكلمة التي نشرتها له الجريدة اللبنانية (بيروت المساء) وجاء فيها ماخلاصته:

«١ ـ حزب البعث العربي أول من دعا لقيام الجامعة الشعبية منذ /١٩٤٥/.

٢ ـ لبى الحزب دعوة حزب الإستقلال بالعراق إلى عقد مؤتمر للأحزاب العربية القومية شريطة أن تنحصر الدعوة بالأحزاب العربية الممثلة للإتجاه الشعبي الصحيح، أي التي لاتمت إلى الحكم القائم في البلاد العربية بصلة واضحة أو مستترة. (ولم ينعقد ذلك المؤتمر).

٣ ـ تبنى حزب النداء القومي بلبنان هذه الدعوة وحضر المؤتمر (حزب النداء القومي بلبنان وحزب الإستقلال من العراق وحزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث من

سورية). ولكن وفد الحزب انسحب من الجلسة الأولى احتجاجاً على عدم التقيد بشروطه».

وهكذا تنسف القيادة أي خطوة عملية باتجاه قيام الجبهة الشعبية العربية التي دعا إليها الحزب بالإشتراطات التي رفعتها في وجه هذه الجبهة. وواضح أن الإعتراض كان على حضور أحزاب سورية أخرى (الوطني والشعب) بالرغم من أن هذه الأحزاب كانت في برامجها تدعو إلى الوحدة وأنه تحالف مع كل منها في فترات سابقة أو لاحقة لأهداف أقل أهمية من هذا الهدف بكثير، فماذا كان يضير قيادة الحزب أن تشارك وتعترض على مالاتراه محققاً للمصلحة القومية من القرارات وتستمر في النضال من خلال فعاليتها في الجبهة القومية، إذا قيض لهذه الجبهة أن يكتمل تكوينها.

إن هذا الموقف متعارض مع قرارات مؤتمر الحزب وقرارات مجالسه، كما هو متعارض مع الروح العامة لمبادئ الحزب ولمقتضيات السياسة الوحدوية الشعبية التي تنص عليها مبادئ الحزب. ثم أن الحزب تحالف بعد ذلك مع حزب الشعب لإسقاط ديكتاتورية (الشيشكلي) وهو هدف أقل أهمية في نظر مبادئ الحزب من هدف الوحدة العربية أو حتى من هدف الجامعة الشعبية العربية. وحتى لانكون متسرعين في الأحكام التي نصدرها على قيادة الحزب في تلك الفترة، سنستعرض ماقدمته قيادة الحزب نفسها إلى مجلس الحزب المنعقد بدمشق بتاريخ (١٩٤٩/٤/١٥) وهو المجلس الذي تمثلت فيه جميع فروع الحزب في سوريةوفي خارجها واقر به النظام الداخلي وأحدثت فروع وانتخبت قيادة جديدة تكونت من (الأستاذ ميشيل عفلق عميداً والأستاذ صلاح الدين بيطار والأستاذ جلال السيد والدكتور وهيب الغانم والدكتور فيصل الركبي والدكتور مدحت البيطار والأستاذ عبد الرحمن مارديني أعضاء) وفي هذا المجلس ألقى الأستاذ (ميشيل عفلق) بياناً عن نضالات الحزب خلال السنتين الماضيتين (أي منذ التأسيس) فجاءت أعمال الحزب كما ذكرها العميد ملخصة على النحو التالي:

«١ ـ نضال الحزب في سبيل إقرار مبدأ الإنتخابات المباشرة في سورية.

٢ ـ دخول الحزب في أكثر فروعه معركة الإنتخابات ومقاومته لضغط الفئة الحاكمة.

٣ ـ عقد مؤتمر الحزب في تشرين الثاني ١٩٤٧ بحمص حيث تم إقرار مايلي:

آ ـ النضال ضد مؤامرة تعديل الدستور (في سورية طبعاً).

ب ـ تطوع أعضاء الحزب للقتال في فلسطين.
جـ ـ إصدار الجريدة على شكل صحيفة أسبوعية.
٤ ـ موقف الحزب (التاريخي) من مؤامرة تعديل الدستور في سورية.
٥ ـ ذهاب اللجنة التنفيذية (أي القيادة) مع فرقة متطوعي الحزب إلى فلسطين.
٦ ـ إصدار بيان هاجم فيه الفئة الحاكمة لتآمرها ضد قضية فلسطين.
٧ ـ قيادة الحزب لمظاهرات (تشرين الثاني ١٩٤٨) بمناسبة انسلاخ لواء الاسكندرون وضياع فلسطين.
٨ ـ نضال الحزب ضد اتفاقيتي النقد والتابلاين.
٩ ـ تأييد الحزب لإنقلاب (حسني الزعيم) وقيامه بمظاهرات جريأة في المدن السورية.
١٠ ـ تقديم مذكرة إلى رجال العهد الجديد فيها تأييد للإنقلاب ولزوال العهد البائد ومطالبة بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد».

وفي ختام أعمال المجلس طلب المجتمعون من الأستاذ (ميشيل عفلق) (عميد الحزب) كلمة توجيهية، فألقى كلمة عن الإنقلاب الأخير (إنقلاب حسني الزعيم) بيَّن فيها ضرورة التفاؤل بمستقبل سورية وجميع البلاد العربية.

هذه هي إذاً حصيلة عامين من نضال حزب الوحدة العربية وصاحب دستور القومية العربية. فأين نضاله الوحدوي خلال تلك الفترة وهي الفترة التي كان يجب أن تكون فيها رايات الوحدة مرفوعة أبداً والتي يمكن فيها للنضال الوحدوي أن يعطي ثماراً، ذلك لأن قوى التجزئة لم تكن بعد قد ترسخت وأن المعالجات القومية للقضايا العربية كانت هي منطق السياسة المعلن في ذلك الحين من (نوري السعيد إلى شكري القوتلي إلى الملك فاروق..) ولأن القضايا القومية كانت ماتزال حية في النفوس.

أليست التجزئة من أقوى عوامل سلخ لواء الإسكندرون؟ ومن أهم أسباب وقوع كارثة فلسطين؟ فلماذا لم يرفع حزب الوحدة العربية شعار التوحيد كمدخل للتحرير؟ ولماذا فعل العكس تماماً؟

لقد غرقت القيادة القومية في السياسات القطرية وهي على أهميتها. لايجوز أن تكون لها في برامج وسياسات حزب قومي عربي عقائدي مثل حزب البعث أولوية

أولى وأكاد أقول وحيدة كما حدث بالفعل وبديهي أن هذا الأمر لم يكن منسجماً مع مبادئ الحزب ومنطلقاته الأساسية. وبديهي أيضاً أن عملاً كهذا عمق أكثر فأكثر شرخ الثقة بين القواعد والقيادة وزاد من عمق الهوة التي قامت في الحزب بين النظرية والتطبيق.

وتستمر قيادة الحزب ثابتة على موقفها المعارض لقيام أية خطوة وحدوية تكون سورية طرفاً فيها كما استمرت الإشتراطات التي ترفعها في وجه الوحدة.

فقد أصدرت القيادة القومية بتاريخ (١٩٥٠/١/٩) بياناً أوضحت فيه موقفها من مشروع الإتحاد العراقي السوري الذي كان يعمل له حزب الشعب وقد أذيع البيان تحت العنوان التالي: «الإتحاد يجب أن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الإشتراكي».

وبعد ذلك أورد البيان العناوين التالية:

«موقف البعث العربي من قضية الإتحاد مع العراق.

الوحدة والجمهورية دعامتان أساسيتان لتحرير العرب.

لكي يكون الإتحاد بين سورية والعراق في مصلحة الشعب يجب أن تنهض بفكرته الهيئآت الشعبية النضالية».

وقد تضمن البيان مايلي: «لقد وضع البعث العربي الصيغة الصحيحة للحركة العربية الحديثة في وجهها النظري والعملي عندما جعل أهداف هذه الحركة. الحرية والإشتراكية والوحدة. فالوحدة بالنسبة إلى العرب هي القانون الأعلى والهدف الأسمى إلا أنها لاتكون ممكنة ولاتكون سليمة السير، مضمونة النفع، إلا إذا رافقها تقدم الشعب العربي نحو الحرية والإشتراكية. ولقد جاءت معركة فلسطين تنبيهاً عنيفاً للعرب.. أن السبب الأساسي لهزيمتهم هو في نظام مجتمعهم الرجعي الإقطاعي المتأخر، كما أدرك العرب في الوقت نفسه أن نظام مجتمعهم هذا هو العائق الكبير نحو وحدتهم... غير أن ذلك كله لايبرر بقاء التجزئة، إذ ليست التجزئة إلا أكثر دعامة لبقاء النظام البالي...».

ولأول مرة في الحزب تذكر شعارات الحزب وفق هذا الترتيب (حرية، إشتراكية، وحدة) وهو ترتيب مقصود يعني أن الأقطار العربية لكي تتوحد عليها أن تحقق نظاماً قطرياً ديمقراطياً وإشتراكياً قبل الوحدة ثم تتوحد.

وفي ذلك البيان نفسه وتحت عنوان (الوحدة والجمهورية) ورد مايلي: «فالجمهورية ليست بالنسبة إلى العرب مجرد شكل للحكم وإنما هي نظام لحياة المجتمع في جميع نواحيه لأنها تعني أولاً الحرية بأوسع معانيها، الحرية الفردية، والحريات العامة، وتعني حق الشعب في السيادة والسلطة والقيادة، وتعني بصورة خاصة المساواة العملية في الحقوق بين أفراد الشعب، وانتفاء الإستثمار الفردي والطبقي في الناحية الإقتصادية... ومادامت الجمهورية خطيرة الشأن في حياة العرب إلى هذا الحد فإن من علائم الإخلاص لها والحرص عليها... أن ندعمها بالوحدة التي تجمع حولها قلوب الشعب العربي؛ إذ أن إقامة النظم الحرة في قطر صغير منعزل لاتسمح لهذه النظم بأن تنمو وتبقى، أو أن تحقق جميع إمكانياتها الإيجابية لأن العزلة والضعف يعرضانها لعدوان القوى الرجعية والإستعمارية في الداخل والخارج، ويحيلانها في وقت قريب إلى مظاهر وأشكال لاروح فيها ولاإنتاج لها...».

كيف يمكن التوفيق بين هذا القول وبين الدعوة لإقامة نظام ديمقراطي إشتراكي في كل قطر قبل الوحدة؟ أليست هذه الأنظمة القطرية حتى لو قامت هي أنظمة صغيرة معزولة ستتحول إلى أشكال فقط؟

وتحت عنوان (الإتحاد والإنعزال) أورد البيان النص التالي: «كان الشعب العربي في سورية ـ شأنه في بقية أقطاره ـ يعلق الآمال الكبيرة على الجامعة العربية، شاهد هذه الآمال تضيع الواحد تلو الآخر حتى انتهت بكارثة فلسطين، فحول أنظاره إلى الواقعية والإمكان والمتانة وهو تحقيق إتحاد مع قطر عربي آخر هو العراق قريب منه متجانس معه، إلا أن الدوائر الأجنبية والفئات الحاكمة مع من يتبعها من محترفي السياسة المستغلين المأجورين في كلا القطرين وجدوا في ذلك فرصة ليحققوا مشروعاً معيناً يضمن للإستعمار البريطاني إمتداد نفوذه إلى سورية، وللطبقة الإقطاعية الرجعية تمكين سلطاتها وتوسيع إستثمارها، بتضحية النظام الجمهوري وما يحمله من إمكانيات وضمانات لتحرير العدد الأكبر من أفراد الشعب العربي سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً». لماذا لايكون العكس ويخلق الإتحاد إمكانيات نقل فضائل ونفوذ القوى الجمهورية في سورية إلى العراق؟

ويتابع البيان القول: «هذا ماحمل الفئات القومية الواعية... على المعارضة في أي اتحاد شكلي يهدد إستقلال سورية وجمهوريتها ونظامها المتجه نسبياً نحو التحرر. دون أن ترافقه مقابل ذلك أية فائدة جديدة من حيث ازدياد قوة البلدين المتحدين وازدهار

حياة الشعب فيها...» هل يعقل أن لايتكون من الإتحاد أي قوة للبلدين المتحدين؟ إذاً لماذا الوحدة؟

ويتابع البيان أيضاً: «إلا أن بين هذا الموقف الذي يصدر عن التفكير القومي السليم وبين الدوافع التي تحرك غالبية السياسيين المحترفين والمأجورين الذين يتذرعون بالحرص علي الإستقلال والجمهورية ليعاكسوا الإتحاد بعداً شاسعاً وفرقاً جوهرياً. فمن الواضح الجلي أن دولاً أجنبية ذات مطامع إستعمارية في هذه البلاد تعاكس الإتحاد لأنها ترى فيه حائلاً دون إرجاع نفوذها إلى سورية أو تنفيذ مشروعاتها فيها لأنها تعتبره في كل الأحوال عامل قوة للعرب تهدد بعضها تهديداً مباشراً كدولة إسرائيل وتهدد بعضها الآخر بصورة غير مباشرة كفرنسا وأمريكا اللتين تخشيان منافسة النفوذ البريطاني لهما كما تخشيان من أن يعرقل الإتحاد تنفيذ مشروعاتها الإستعمارية، لاتجهل أن حيوية الشعب العربي كفيلة بتحويل أي إتحاد مهما يكن شكله إلى نواة حية للوحدة الكبرى. وإلى قوة تزداد مع الزمن وتنسجم مع الأنظمة والأوضاع التقدمية التي يطمح إليها الشعب العربي في جميع أقطاره». وتحت عنوان (موقف الحزب) يورد البيان النص التالي: «إن البعث العربي إذ يعين موقفه من هذه التيارات، يستند إلى المبادئ التالية:

١ ـ إن الغاية التي يسعى لها العرب هي الوحدة الشاملة في ظل أوضاع تقدمية إشتراكية.

٢ ـ إن أي إتحاد يمكن تحقيقه في هذا الظرف يجب أن يكون خطوة إيجابية وبدءاً سليماً يوصل إلى تلك الغاية.

٣ ـ إن النضال الشعبي هو السبيل القويم والضامن القوي لبلوغ الغاية القومية وإن الخطوات العملية تكون سليمة نافعة أو خاطئة مؤذية، بقدر ما تتيح لهذا النضال بأن يتسع ويقوى أو تهدده بالإنكماش والفتور.

لذلك فالحزب مع اعتباره الإتحاد بين سورية والعراق الخطوة الأولى العملية، نحو الوحدة العربية، نظراً لتوافق الشروط الجغرافية، والإجتماعية والقومية من جهة، ونظراً للضرورة القومية التي يفرضها خطر الدولة اليهودية من جهة أخرى، يعتبر أن تحقيق هذه الخطوة لايؤدي إلى الفائدة المرجوة في الظروف الحاضرة إلا إذا توفرت فيه ضمانتان:

الأولى قومية: بأن يطمئن الشعب إلى أن الإتحاد لن يفقده السيطرة على مقدراته السياسية والإقتصادية والعسكرية لمصلحة دولة أجنبية لذلك يشترط الحزب أن تعدل

المعاهدة البريطانية العراقية بشكل يستكمل فيها العراق أسباب إستقلاله وأن يقتصر مفعول المعاهدة على العراق، فلا يتعداها إلى سورية، وأن لايؤدي التعاون العسكري إلى تهديد إستقلال الجيش السوري وسلامته.

الثانية تقدمية: بأن يطمئن الشعب إلى أن الإتحاد لن يكون وسيلة لإستثماره وإخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية الإقطاعية، لذلك يشترط الحزب بأن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سورية باتجاهه التقدمي الإشتراكي بشكل نهائي ثابت لا أن يكون مرحلة مؤقتة توصل إلى الملكية بعد حين، وهذا يستتبع أن تكون رئاسة الإتحاد بالتناوب بين سورية والعراق...».

إنها حيرة مابعدها حيرة، وراء هذا البيان المتناقض أشد التناقض، فهو يرى أن الوحدة بالنسبة للعرب هي القانون الأعلى والهدف الأسمى، ولكنها لاتكون سليمة مضمونة النفع إلا إذا رافقها تقدم الشعب العربي نحو الحرية والإشتراكية. فهل معنى هذا أن الوحدة لاتأتي إلا تويجاً لتحقيق الحرية والإشتراكية؟ ومعنى ذلك أن النضال القطري مطلوب منه أن يحقق الديمقراطية القطرية والإشتراكية القطرية قبل أن تتحقق الوحدة ولذلك قال البيان (لأول مرة في الحزب) أن أهداف الحزب هي (الحرية والإشتراكية والوحدة) ولم يقل كما هو ترتيب الأهداف فعلاً ووفقاً للدستور والنظام الداخلي (الوحدة والحرية والإشتراكية).

ويقول البيان بعد إعلانه ضرورة الحرص على النظام الجمهوري باعتباره نظاماً لحياة المجتمع ووسيلة لتقدمه، أن إقامة النظم الحرة في قطر منعزل لاتسمح لهذه النظم بأن تنمو وتبقى.

فماذا نفعل إذاً هل نتحرر ونقيم عدالة إجتماعية ونظاماً إشتراكياً جمهورياً ثم نتوحد؟ أو نتوحد ثم نناضل لإقامة النظام الديمقراطي الإشتراكي؟

إن دستور الحزب حاسم في هذا فهو يدعو إلى إقامة الوحدة بدون أية شروط سوى موافقة العرب عليها وأن لاتقترن بأي تنازلات عن أي حق قومي للعرب في أرضهم، ولكن هذا البيان جاء محيراً. وعندما يعالج البيان الجمهورية والوحدة لايفعل أكثر من أن يتناقض. وهو في معالجته لعنوان (الإتحاد والإنعزال) يبلغ قمة التناقض والحيرة. فالإتحاد مع العراق أمر منطقي وسليم وصحيح ولكن مادام الرجعيون وبعض من أسماهم أعوان الإستعمار قالوا به فهو خاطئ ثم يقول أن الحرص على الجمهورية والإستقلال الذي تنادي به القيادة هو نفسه شعار تتبناه

غالبية السياسيين المحترفين والمأجورين لتحول بين إتحاد سورية والعراق وكذلك تعمل ضد هذا الإتحاد دول أجنبية ذات مطامع إستعمارية لأن هذه الدول ترى في الإتحاد حائلاً دون إرجاع نفوذها إلى سورية أو تنفيذ مشروعها فيها لأنها تعتبره في كل الأحوال عامل قوة للعرب تهدد بعضها تهديداً مباشراً كإسرائيل وبعضها الآخر بصورة غير مباشرة كفرنسا وأمريكا «.. إذ أن الدول الإستعمارية لاتجهل أن حيوية الشعب العربي كفيلة بتحويل أي إتحاد مهما يكن شكله إلى نواة حية للوحدة الكبرى..». فماذا نفعل؟ إن قبلنا بالإتحاد مع العراق التقينا مع الإقطاعيين والرجعيين وما يريده النفوذ البريطاني وإذا قبلنا بالحفاظ على الجمهورية والإستقلال التقينا مع السياسيين المحترفين المأجورين ومع إسرائيل وفرنسا وأمريكا.اليس الإتحاد في هذه الحالة ولو بقيادة الإقطاعيين والرجعيين هو الحل الأفضل وهو الحل الأقرب لمنطلقات الحزب وأهدافه؟ فلماذا لم يكن الموقف كذلك؟ مرة أخرى ألا يحق لنا أن نلاحظ أثر الضغط (السعودي ـ المصري) إذا لم نقل أكثر وهو يملي مواقف القيادة من قضية الإتحاد مع العراق، وحتى من قضية الوحدة العربية كلها؟... وأخيراً يأتي الموقف وفيه تلخيص للتناقض وتكثيف له، يقول الموقف (إن غاية العرب هي الوحدة الشاملة) ولكي يدخلنا في متاهات الحيرة يقول (في ظل أوضاع تقدمية إشتراكية) فماذا يعني بهذا التعبير؟

نعود مرة أخرى إلي المثل الشعبي المعروف (هل البيضة أولاً أم الدجاجة) دستور الحزب يقول الوحدة أولاً والبيان يقول غير هذا. ثم يستمر الموقف بالقول (إن إي إتحاد...يجب أن يكون بدء سليماً يوصل إلى تلك الغاية). فهل الإتحاد مع العراق بدء سليم أو غير سليم؟ البيان يقول الأمرين، فهو يرفض الإتحاد صراحة ويعود مواربة ليقول أن الإتحاد قوة للعرب وأنه يهدد مصالح الإستعمار وأن حيوية الشعب العربي تستطيع أن تحول أي إتحاد مهما يكن شكله إلى نواة حية للوحدة الكبرى، فبأي القولين يأخذ البعثيون؟ الأغلب أن الإزدواجية في الحزب قد أنتجتها تلك البذور الأولى وصدق المثل القائل (كما تزرع تحصد).

ويستمر الموقف بتحديد أن الإتحاد إذا كان يقوي النضال الشعبي فهو جيد وإذا كان يضعفه فهو سيء. (غريب ألم يحدد البيان أن الإتحاد قوة؟ ألم تنص مبادئ الحزب أن قوة العرب في وحدتهم؟ فلماذا نشكك الآن؟) وأخيراً يخلص الموقف إلى القول أن للحزب شرطين على هذا الإتحاد.

الأول قومي: بأن يطمئن الشعب أن الإتحاد لن يكون مسخراً لمصحلة دولة أجنبية. (والغريب أن البيان كان واضحاً في القول أن الإتحاد قوة عربية تهدد مصالح الإستعمار وفي المقدمة إسرائيل وفرنسا وأمريكا).

والثاني تقدمي: بأن يطمئن الشعب على بقاء النظام الجمهوري في سورية. (هذا الشرط ثابت بذهن القيادة فلماذا؟ ولمصلحة من يا ترى؟!!).

وهل يمكن لحزب البعث أن يضحي بالإتحاد والوحدة في سبيل شكل الحكم، خصوصاً إذا كانت الأطراف الأخرى من (الملك عبد الله) إلى (نوري السعيد) إلى كل الذين قالوا بمشروع (الهلال الخصيب وسورية الكبرى) لايفرضون شكلاً لنظام الحكم وإنما يقترحون ويحتكمون إلى الشعب بالنهاية. فإذا قرر الناس الجمهورية فلهم مطلق الحرية في ذلك.

وإذاً فحتى الآن وضعت قيادة الحزب في وجه الوحدة الشروط التالية:

١ ـ النظام الجمهوري.

٢ ـ زوال الأنظمة الرجعية الإقطاعية. وقيام حكم شعبي، لم تقل لنا ماهي مواصفاته.

٣ ـ إلغاء المعاهدات مع الدول الأجنبية في الأقطار الأخرى.

٤ ـ تحقيق الديمقراطية في كل قطر، أو التقدم نحوها.

٥ ـ تحقيق الإشتراكية في كل قطر، أو التقدم باتجاهها.

٦ ـ تحقيق تحرير فلسطين ولواء الإسكندرون كمدخل للوحدة.

ثم إن قيادة الحزب لم تفعل شيئاً جديداً من أجل إقامة الجامعة العربية الشعبية بل على العكس عملت على إحباط أي خطوة عملية أراد الآخرون الوصول إليها. فهل تغير الوضع بعد /١٩٥٠/ أم أن خط القيادة ظل ثابتاً على ما عرفناه؟؟

انعقد مجلس الحزب بين (١٤ ـ ٢٠/نيسان/١٩٥٠). وناقش القضايا التي عرضت عليه واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وقد أذاعت القيادة تلك القرارات بشكل مقالات بجريدة البعث، وبالرجوع إلى تلك المقالات يتبين أنها تتعلق بتوضيح موقف الحزب من السياسيين الذين يستقوون بالأجنبي، كما تكشف عن حقيقة الإقطاعية وكيف أنها ضد الشعب وتناقش قضايا الدستور السوري المقترح، ولاشيء آخر فالوحدة أو الإتحاد أو الجبهة الشعبية العربية كلها ليست في البال.

وفي (٢٨ - ٢٩/كانون أول/ ١٩٥٠) انعقد مجلس الحزب للمرة الثالثة وانتخب لجنة تنفيذية جاءت على النحو التالي: (الأستاذ ميشيل عفلق عميداً، الأستاذ صلاح الدين البيطار والأستاذ جلال السيد والدكتور مدحت البيطار والأستاذ عبد البر عيون السود أعضاء).

وقد أذاعت هذه القيادة بياناً مؤرخاً في (٣٠/كانون أول/١٩٥٠) عن أعمال مجلس الحزب المشار إليه ورد فيه فقرة واحدة تتعلق بالسياسة العربية نصت على مايلي: «يناضل الحزب في سبيل إبقاء قضية فلسطين قائمة إلى أن يصل العرب إلى حقوقهم القومية ويعمل على تأييد وتوحيد الحركات العربية الشعبية في جميع الأقطار العربية كسبيل لتحقيق وحدة هذه الأقطار ويطالب باتباع سياسة إقتصادية عربية ترمي إلى إقامة وحدة إقتصادية بين سورية ولبنان وسائر الأقطار العربية وإلغاء جوازات السفر فيما بينها كما يطالب باتباع سياسة عربية موحدة منبعثة من رغبة الشعب العربي ومستندة إلى إرادته».

إن ما يستطيع الحزب فعله تنفيذاً لهذه التوجيهات هو القيام بعمل جاد لتجميع هذه الحركات الشعبية وتكوين جبهة شعبية عربية تناضل لتحقيق الوحدة الإقتصادية وإلغاء جوازات السفر وفرض السياسة الخارجية المنسجمة مع المصلحة العربية العليا. فهل قامت القيادة بعد هذا التوجيه بأي خطوة عملية لتحقيق ذلك؟ لا أذكر أن ذلك قد تم، ولم أشهد ولم أسمع من أي رفيق أن مظاهرة طلابية أو شعبية اتجهت إلى حدود أي قطر عربي لتتحداها وتدخل إلى القطر الآخر متجاوزة أمن الحدود وجماركها أو معتصمة فيها إلى أن تزول.

كذلك لم أسمع ولم أر أي عمل جدي من قيادة الحزب لتجميع الأحزاب الشعبية العربية في جبهة واحدة عدا بعض المحاولات القطرية لتكوين جبهات وطنية محلية لقضايا قطرية ولأسباب تكتيكية، وسوى ما تم بعد ذلك من توحيد مع الحزب (العربي الإشتراكي) السوري بزعامة (أكرم الحوراني) وما تم من مفاوضات أولية للتوحيد مع الحزب (التقدمي الإشتراكي) اللبناني بزعامة (كمال جنبلاط) الزعيم المعروف، وهذا الحزب ليس فيه من مواصفات الحزب سوى الإسم والباقي هو غطاء واقعي لتنظيم طائفي على الطريقة اللبنانية. ومع ذلك لم يتحقق أي شيء حتى بالنسبة لمثل هذه المفاوضات. وثيقة أخرى تعبر بوضوح عن النهج السياسي الذي انتهجته قيادة الحزب بعد التأسيس. هذه الوثيقة هي البيان الذي صدر عن مجلس الحزب الرابع الذي انعقد

بتاريخ (١ تموز ١٩٥١) في مدينة اللاذقية وقد جاء البيان تحت العنوان التالي: (نضال الشعب العربي يتجه إلى إقامة حكم شعبي جديد. الإقطاعية والإستعمار هما العقبتان اللتان تقفان في طريق الشعب. نطالب بأوضاع شعبية في سورية، وبإلغاء معاهدات الإحتلال في البلاد العربية، وبسياسة عربية محايدة ترفض مشاريع الإستعمار ومؤامراته ونطالب بحصار إسرائيل وعودة اللاجئين).

وفي هذا البيان وفي مقدمته وردت الفقرة التالية: «... لقد أوقعت هزيمة فلسطين الشعب في نكسة أليمة وأصابه من جرائها خيبة ووجوم إلا أنها فتحت عينه على حقيقة أوضاعه، وكشفت له عن الطريق الصحيح الذي يصل إلى أهدافه. أصبح يعلم أن الإصلاحات البسيطة لاتجدي شيئاً، وأنه إن لم يبدل حياته تبديلاً شاملاً أساسياً، استمر في التقهقر، واستمر الغزاة في تهديده وإفنائه، كما أصبح يعلم أن سبب تأخره فئات إقطاعية حاكمة غارقة في مصالحها وخصوماتها، متعاونة مع الإستعمار يحميها وتدعمه، وأن التبديل الذي يحتاجه يجب أن يتناول هذه الطبقة المستغلة فيزيحها ليقيم مكانها حكماً شعبياً يوطد دعائم النهضة الشعبية ويعمل للتحرر والوحدة والإشتراكية».

ويتابع البيان بعد ذلك محدداً معالم الحكم الذي يريده في سورية فقال: «... الحكم الشعبي الصحيح حكم قائم على (العمل) يعتبر الفلاح والعامل دعامته وتتجه جهوده إلى تحريرهما ورفع مستواهما وخلق مجتمع منتج متحرر من الإستثمار الطبقي والإستغلال الإقتصادي الأجنبي. والحكم الشعبي الصحيح حكم يهدف إلى (التحرير) ويعتبر الشعب بجماهيره أداة هذا التحرر ودعامته... والحكم الشعبي أخيراً حكم مؤمن (بالوحدة) يعتبر قضية كل قطر عربي قضيته، ويسعى لإزالة كل تفرقة وتجنب أية قطيعة ويسعى إلى توحيد نضال الشعب العربي من أجل وحدة شعبية سليمة صحيحة». ويتابع البيان في فقرة أخرى فيقول: «إن البلاد العربية تتطلع إلى سورية المستقلة لتوطيد حكم شعبي فيها يساعد على إيجاد مثل هذا الحكم في الأقطار الأخرى».

في هذه الوثيقة يتضح تماماً خط القيادة في العمل السياسي، ومن خلال هذه الوثيقة والوثائق الأخرى التي تم استعراضها سابقاً يتضح لنا أن الخط السياسي الذي انتهجته قيادة الحزب منذ التأسيس هو: العمل بكل الوسائل على إبعاد القطر السوري عن أي إتحاد أو وحدة مع أي قطر عربي آخر تحت ادعاءات ودعاوى تبريرية مختلفة.

ويمكن تفسير هذا النهج المتعارض مع دستور الحزب ومبادئه إما بأنه تأثير وانحياز للمحور (السعودي - المصري) الذي كان يريد لسورية البقاء خارج أي إتحاد أو وحدة عدا الجامعة العربية، أو بأنه قناعة لدى القيادة بأن نفوذها سيتصاعد بقوة في القطر العربي السوري وستصل إلى الحكم بسرعة وستقدم عندئذ نموذجها المرغوب لما ستكون عليه صورة دولة الوحدة المقبلة الأمر الذي سيضع بين أيدي القيادة (كما تتصور) إمكانية القطر السوري وإغراءات النموذج الذي تقدمه (بالحكم الشعبي) الذي ستقيمه في سورية، والحكم الشعبي المغري الذي تتصوره القيادة هو حكم ديمقراطي، متحرر، إشتراكي، قطري. والغريب في أمر هذا التصور أن القيادة نفسها أدانته في وثائقها عندما قالت ما معناه أن إقامة نظام تقدمي في أي قطر سيكون منعزلاً وضعيفاً ولايقوى على الثبات إلا إذا كان في خدمة المصالح الخارجية وعندئذ سيكون وضعه متعارضاً مع المصلحة العربية العليا.

ومع ذلك بقيت القيادة متمسكة بحرصها على الجمهورية السورية في وجه أي إتحاد أو وحدة وبقيت تطالب بإقامة حكم شعبي في سورية ضد (الإقطاعيين) الذين يحكمونها مع العلم أن هؤلاء (الإقطاعيين) كانوا في تناقضاتهم مع بعضهم البعض يطرحون أفكاراً وحدوية ويعملون لتحقيقها مع جيرانهم وخاصّةً (الهاشميين ونوري السعيد). ويتضح جلياً أن شعارات الحزب كما وردت في الدستور كانت (وحدة، حرية، إشتراكية) فأصبحت وفق نهج القيادة السياسي (حرية أو تحرر، إشتراكية، وحدة) وهذا الترتيب الذي ورد في العديد من بيانات القيادة بعد التأسيس لم يأت إعتباطاً وإنما كان يراد به تثبيت الخط السياسي الآنف الذكر، وهو منطق مخالف لمنطق الدستور. القيادة تريد حرية أو تحرر القطر السوري، وإقامة حكم شعبي فيه يخلصه من حكم الإقطاعيين وأصحاب (الشركة الخماسية) وبديهي أن حكماً كهذا يجب أن يكون حكم قيادة الحزب ليكون حكماً شعبياً تنطبق عليه (مواصفاتها) وبعد ذلك تحرض الشعب العربي في أقطاره لإقامة نظام مماثل لنظام القطر السوري ثم يأتي أمر الوحدة، وعندئذ ربما ارتفعت شعارات أخرى، مثل شعار (الوحدة بقيادة الوحدويين) ويكون المقصود طبعاً أن الوحدويين هم البعثيون أو قيادتهم فقط ولذلك يؤجل أمر الوحدة إلى أن يستلم الحزب الحكم في أكثر من قطر أو في مختلف الأقطار العربية وإذا تحقق ذلك فربما حدثت انشقاقات في الحزب على أساس قطري وبدلاً من أن يوحد حزب البعث الأقطار العربية ويزيل التجزئة، تتم تجزئة الحزب على مقياس

التجزئة القطرية نفسها وهذا ماحدث بالفعل عندما استلم الحكم من رفعوا شعارات البعث في العراق وسوريا، إذ بدلاً من توحيد القطرين قاموا بشق الحزب تحت شعارات اليمين واليسار ليصبح حزبين. وهذان الحزبان ماتزال الأمة العربية تعاني ويلات عدائهما حتى الآن، وربما ستظل تعاني من ذلك أمداً طويلاً إذا قدر لهما البقاء طويلاً في الحكم الأمر الذي يبدو أنه واقع فعلاً. وقد حصل الأمر نفسه بالنسبة للجامعة الشعبية العربية أو الجبهة الشعبية العربية للأحزاب الشعبية في الوطن العربي، فشعار الجبهة أو الجامعة الشعبية رفعته القيادة ولكنها رفعت في وجهه من الشروط ماحال بينها وبين حضور أي إجتماع للأحزاب العربية وحال بين هذه الأحزاب وتنفيذ فكرة التجمع تحت أي شعار كان. وهكذا كانت قيادة الحزب منسجمة في سياستها العربية مع السياسة العربية للمحور (السعودي - المصري) وكان حماسها شديداً جداً لإقامة (الميثاق الثلاثي) بين سورية ومصر والسعودية ذلك الميثاق الذي جمدته المصالحة التي عقدها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (آيزنهاور) بين الملك (سعود) والوصي على عرش العراق (عبد الإله) في واشنطن /١٩٥٧/، إذ بعد إعلان (آيزنهاور) لسياسته في الشرق الأوسط القائمة على (ملء الفراغ السياسي) الذي تركه (العدوان الثلاثي) على مصر، اجتمع ممثلوا (مصر وسورية والسعودية والأردن) في مصر واتفقوا على أن يلبي الملك (سعود) دعوة (آيزنهاور) ويشرح له وجهة النظر العربية المعارضة (لمبدأ آيزنهاور). وكان (آيزنهاور) قد دعا بنفس الوقت الوصي على عرش العراق (عبد الإله) إلى زيارة واشنطن وهناك التقى الرجلان برعاية أمريكا وتم الصلح بينهما لذلك لم تطل مرحلة التوافق بين السعودية ومصر، فقد ساءت العلاقات بينهما لأن الملك سعود اتهم عبد الناصر بمحاولة إغتياله، وكان الملك حسين قد أقال حكومة النابلسي وساءت العلاقات بينه بين سورية ولم يبق في الميدان غير التحالف السوري المصري.

ثم كانت سياسة (الحياد الإيجابي) التي عملت فيها قيادة الحزب مع قيادة مصر بعد الإنقلاب العسكري فيها عام /١٩٥٢/ والتي كانت في حقيقتها محاولة جادة لإبعاد حركة التحرر العربية عن منظومة الدول الإشتراكية، ولكن تحت رايات محاولة إبعاد الدول العربية الأخرى عن الدخول في المشاريع والأحلاف الغربية.

إن الأمة العربية تعرضت سنة /١٩٤٨/ لأكبر كارثة حلت بها في التاريخ يوم تأسست إسرائيل في قلب الوطن، ومنذ الخمسينات كان واضحاً أن المعسكر الغربي يقف بكل قواه مع هذا (الكيان المصطنع) إسرائيل ضد الأمة العربية، كما كان واضحاً

أن الإتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الإشتراكية (خصوصاً بعد أن اتضح لهم أن إسرائيل هي رأس الحربة الإمبريالية ضد الإتحاد السوفياتي في هذه المنطقة) يقفون في هذا على النقيض من سياسة الغرب الداعمة للتوسع الإسرائيلي وللعنصرية الصيونية، فجاءت سياسة الحياد بين المعسكرين تدعو للوقوف على مسافة واحدة من هذين المعسكرين، معسكر أصدقاء إسرائيل ومعسكر خصومها.

إن إستمرار تطابق مواقف قيادة الحزب مع سياسة المحور (المصري - السعودي) يسترعي الإنتباه ولايمكن أن يعتبر نقضاً لهذه الحقيقة مواقف القيادة من الفئة الحاكمة السورية في تلك الفترة، فصراع الداخل كان صراعاً على الموقع لا على المواقف.

أما في السياسة العربية فكان التطابق كاملاً مع التحالف (السعودي - المصري) وإذا رأينا اختلافاً يقع بين السياسة السعودية والمصرية فإننا سنرى حتماً مواقف الفئة الحاكمة السورية منحازة لأحد هذين القطبين، وسنرى أن قيادة الحزب إما أن تتطابق مواقفها العربية مع النظام السوري، أو تأخذ جانب القطب المعاكس، ولكنها دائماً تبقى ضمن إطار السعودية أو مصر إذا افترقتا ومعهما إذا اجتمعتا، وفي اعتقادي أن هذا ماحال دون تحقيق أي عمل وحدوي خلال المرحلة المشار إليها رغم توفر المناخات الوحدوية وإمكاناتها الواقعية. هذا مع ملاحظة أن جميع التهم التي كانت تساق ضد العراق والأردن ولبنان كانت متوفرة بالقدر نفسه أو ربما بقدر أكبر في مصر والسعودية من علاقات دولية ومعاهدات... وغير ذلك.

والفرق الوحيد هو أن (الوحدة أو الإتحاد) كانت مطروحة مع العراق والأردن ولبنان، بينما لم يكن الأمر مع مصر والسعودية يشكل خطراً على (النظام الجمهوري) الذي تحرص عليه قيادة الحزب أشد الحرص بل على العكس كان التحالف مع مصر أو السعودية أو مع كليهما يشكل وقاية للجمهورية السورية من الوحدة أو الإتحاد. فهل هذا هو السبب الحقيقي لتأييد قيادة الحزب لهذا التحالف؟

إن المواقف المشتركة بين قيادة الحزب ومصر والسعودية ضد (سورية الكبرى والهلال الخصيب) بعد عام /١٩٤٧/ وكذلك تأييد القيادة للتحالف الثلاثي (السوري المصري السعودية) الذي قام عام /١٩٥٦/ والمواقف المشتركة مع مصر في سياسة الحياد الإيجابي، خصوصاً بعد سقوط (أديب الشيشكلي) في سورية سنة /١٩٥٤/ كانت الخلفية التي بنيت عليها العلاقات بين قيادة الحزب وقيادة مصر بعد الإنقلاب على (الشيشكلي)، يضاف إلى ذلك المواقف التي وقفها (عبد الناصر) (تأميم القناة،

عدوان /١٩٥٦/ على مصر، التأميمات الداخلية، السياسة العربية) كما يضاف أيضاً حاجة قيادة الحزب لنصير عربي قوي في صراعها الداخلي مع القوى السياسية المحلية على السلطة.

بعد أن تم دمج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي عام :١٩٥٢/ أصبح اسم الحزب الجديد حزب البعث العربي الإشتراكي واعتبر دستور حزب البعث العربي، هو دستور هذا الحزب، كما أضيف إلى اللجنة التنفيذية للحزب (الأستاذ أكرم الحوراني) ونظراً للأوضاع الدكتاتورية التي كانت تمر بها سورية تحت حكم (أديب الشيشكلي)، ونظراً لإبعاد القادة السياسيين للحزب (ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني) إلى لبنان ومنها إلى إيطاليا فلم ينعقد أي مجلس للحزب من تاريخ انعقاد المجلس الرابع في اللاذقية عام /١٩٥١/ إلى سقوط نظام (أديب الشيشكلي) وعودة القادة الثلاثة من المنفى. وبعد سقوط (أديب الشيشكلي) في (١٩٥٤/٢/٢٧) انعقد المؤتمر (القومي الثاني) في حزيران /١٩٥٤/ باعتبار أن المؤتمر التأسيسي / ١٩٤٧/ هو المؤتمر القومي الأول.

وفي المؤتمر القومي الثاني تم إنتخاب قيادة قومية للحزب جاءت وفق مايلي: (الأستاذ ميشيل عفلق أميناً عاماً «سوري» والأستاذ أكرم الحوراني «سوري» والأستاذ صلاح البيطار «سوري» والأستاذ عبد الله الريماوي وعبد الله النعواس «الأردن» والدكتور علي جابر «لبنان»والدكتور فؤاد الركابي «العراق» أعضاءً).

وبتاريخ (٣ تشرين الأول ١٩٥٤) نشرت جريدة البعث مقابلة مع الأستاذ (أكرم الحوراني) وفي هذه المقابلة أوضح الحوراني مهام الحزب في المرحلة المقبلة حيث ورد بأحد أجوبته مايلي: «إن شعاراتنا في المرحلة القادمة هي:

١ ـ إقامة حكم ديمقراطي صحيح، وذلك بتنفيذ أحكام الدستور والقوانين لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتنفيذ المشاريع الإنشائية ووضع المشاريع التي أصبحت البلاد بأمس الحاجة إليها.

٢ ـ صيانة إستقلال البلاد وسيادتها، ومحاربة المشاريع الإستعمارية».

هل هناك كلام أوضح من هذا لتحديد معالم النهج السياسي الذي أشرنا إليه. والذي نلخصه بالحرص على إستقلال سورية، والسعي للوصول إلى الحكم فيها بكل الوسائل. وفي (٢ و ٣/تشرين الثاني/١٩٥٤) بمناسبة مرور ذكرى (وعد بلفور) ومشروع تقسيم فلسطين أصدرت القيادة بياناً أنحت فيه باللائمة على الدول

الإستعمارية التي كانت وراء نكبة فلسطين وخصوصاً (بريطانيا وأمريكا وفرنسا) ثم أنحت باللائمة على (الحكام العرب الخونة) لأنهم يطالبون بالتحالف مع هذه الدول الإستعمارية، أما المعسكر الإشتراكي الذي وقف مع العرب في الأمم المتحدة ضد إسرائيل ودول الغرب وأدان (البيان الثلاثي) الذي أصدرته هذه الدول بتاريخ (٢٥/أيار/١٩٥٠) وبموجبه فرض الحظر على بيع الأسلحة للعرب. أما هذا المعسكر فقد خصه البيان المشار إليه بالفقرة التالية: «إن المعسكر الشيوعي الذي يعترف بالأمر الواقع في فلسطين ويقر التقسيم وإنشاء دولة يهودية إلى جانب دولة عربية فيها، ويدعو إلى تآخي الشعبين العربي واليهودي، مكتفياً بإلقاء التبعة التاريخية في مأساة فلسطين على الإستعمار والصهيونية والرجعية العربية دون أن يحاول رفع الظلم وإحقاق الحق، إن هذا المعسكر قد أعطى البرهان على تضحيته بالمبادئ، في سبيل النجاح السياسي وعلى عدم جدارته بتمثيل القيم التي تصبو إليها الإنسانية في صراعها مع الظلم والباطل».

أي ظلم أكبر من هذا الظلم الذي تعرض له المعسكر الإشتراكي في هذه الفقرة وهو الذي قدم للعرب كل ماتجرأ العرب على طلبه منه فهل يمكن أن يكون المعسكر الإشتراكي بديلاً للعرب في خوض معركة تحرير وطنهم ومعركة توحيده؟

ويمضي البيان في ختامه راسماً للعرب طريق الخلاص، فماذا كان هذا الطريق كما يتصوره البيان: «إن الشعب العربي مطالب بالإقتناع بأن مأساة فلسطين على هولها وخطورتها ليست إلا إحدى النتائج الطبيعية لوضع المجتمع العربي القائم على الظلم والجهل والإستثمار والإستعباد والحل الوحيد لمشاكل العرب ومن جملتها مشكلة فلسطين، هو في إنطلاق الحركة الشعبية في طريق ثوري تقدمي منظم يجرف الظلم الداخلي والخارجي في آن واحد، ويضع حياة العرب في تيار العصر الحديث والقيم الإنسانية الخالدة».

أين الوحدة من كل هذا؟ أليست حلاً لمشاكل العرب؟ أليس لها أي نصيب في الحل؟ أليست قوة؟ أليست ثورة بحد ذاتها؟ ألم يقل دستور الحزب ذلك؟ فلماذا نسيت القيادة ماورد بدستور الحزب؟

وفي (٢٤/أيلول/١٩٥٥) أصدرت القيادة رداً على البيان الوزاري لحكومة (السيد سعيد الغزي) جاء فيه تحت عنوان (تقويض لوحدة الأقطار العربية) مايلي:

«... وهو ثانياً أي الحلف العراقي التركي) محاولة خطيرة لفصم عرى وحدة الأقطار العربية (وكأنَّ هذه الوحدة قائمة) وذلك بعزل مصر والسعودية عن الصف

العربي، وقد تأكد ذلك بإشارة السفير الأمريكي في مفكرته بتاريخ (٢٦/شباط/١٩٥٥) إذ جاء في فقراتها الأولى (ويمكن مع الوقت أن يضم الحلف باكستان وإيران وبعض الدول العربية) وقد لفت وزير الخارجية السورية (السيد خالد العظم) (وكان من حلفاء قيادة الحزب) نظر مجلسكم الكريم إلى كلمة (بعض) الدول العربية لا (كلها).

واضح تماماً إنحياز قيادة الحزب للمحور السعودي المصري بإظهار خوفها على هذا المحور من أن يعزل إذا نجحت سياسة الأحلاف ولم يكن له فيها موقع يؤكد ذلك حماس القيادة ودفعها باتجاه الإسراع بإنجاز (الميثاق الثلاثي) بين (سورية والسعودية ومصر) واعتبارها أن توقيع هذا الميثاق وإبرامه يشكل إنجازاً قومياً لنضال حزب البعث وقيادته التاريخية.

وفي البيان نفسه وتحت وطأة الحماس للدفاع عن سياسة المحور (السعودي - المصري - السوري) الذي كان (الميثاق الثلاثي) نموذجها التطبيقي يورد البيان تحت عنوان (التوحيد أداة لزيادة التحرر) النص التالي: «والتحليل الواقعي يظهر أن دول الجامعة العربية ليست كلها من حيث التحرر والظروف في وضع واحد، والتفكير الواقعي يفرض على المؤمنين بالوحدة أن يهيئوا الأسباب لانطلاق الدول العربية الأكثر تحرراً والأنسب ظروفاً نحو التوحيد الذي هو في ذات الوقت أداة لزيادة التحرر..».

فهل كانت السعودية أكثر تحرراً من أي بلد عربي آخر كالأردن ولبنان مثلاً؟ وهل إن الظروف الموضوعية غير متشابهة بالنسبة لإرتباطاتها بمعاهدات مع دول أجنبية؟ إن الحكم الملكي حال بين القيادة وبين مشروع (سورية الكبرى) خصوصاً بعد /١٩٤٧/ رغم علمها بأن «التوحيد يؤدي إلى مزيد من التحرر» فكيف صار هذا المنطق مقبولاً الآن وكيف مارست القيادة دور الناصح والدافع باتجاه هذا الطريق عندما أصبح الموضوع متعلقاً بالسعودية ومصر في إطار (ميثاق) فقط؟ بينما كانت تقيم النكير على أي حكومة سورية أو حزب في سورية ينادي بالإتحاد أو الوحدة مع الأردن والعراق ولبنان وفلسطين، أليس في هذا التناقض ما يسترعي الإنتباه؟

إن تراجع قيادة الحزب عن سياستها التوحيدية إلى سياسة مقاومة الخطوات الوحدوية أو الإتحادية التي طرحت على الساحة العربية وتلاقيها في ذلك مع السياسة (المصرية - السعودية) قد أوجد تحالفاً غير مكتوب بين قيادة الحزب وهذا المحور، وعندما بدأت الخلافات تدب بين السعودية ومصر وبعد أن تمت تسوية مسألة تعاون النظام

(الناصري) في مصر مع (الشيشكلي) بتجاوز الوضع الذي قام في سورية بعد سقوط (الشيشكلي) لهذه القضية، كانت قيادة الحزب بما أصبحت تمثله من ثقل سياسي على الساحة السورية أول الداعين لقيام إتحاد بين مصر وسورية، وقد قوّى منطقها ذلك ما قام به (عبد الناصر) من أعمال ومواقف أبرزته كزعيم عربي له وزنه الدولي في شؤون المنطقة، وكان طبيعياً أن تكون استجابة قواعد الحزب واستجابة جماهير الشعب كبيرة بالنسبة لشعار الوحدة بين سورية ومصر، خصوصاً وأن تيار العسكريين في الحزب كان جارفاً في هذا السبيل.

إن قيادة الحزب مدفوعة بتاريخها المتعاون مع مصر وبالدفع الجارف الذي مارسته عليها القيادات العسكرية من الحزبيين وأصدقائهم وبالزخم الدعائي الهائل الذي قدمت الناصرية به نفسها في الوطن العربي وبالرغبة الجامحة في خلاص القياديين بعضهم من البعض الآخر، وفي الإستقواء الذي مارسته القيادة على القوى السياسية الأخرى بالتقرب من الناصرية، التي انتزعت من الحزب ومن غيره بسرعة تلفت النظر قيادة حركة التحرر العربي في المنطقة، بكل هذا أقدمت القيادة على اتخاذ قرارين في غاية التناقض هما:

أولاً: إقامة الوحدة بين سورية ومصر. مدفوعة بالضغط العسكري لكبار ضباط الجيش السوري.

ثانياً: قرار حل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة. هذا الحزب الذي أسس أصلاً ليكون أداة الشعب العربي لتحقيق الوحدة العربية الكبرى وتحقيق المجتمع العربي الديمقراطي الإشتراكي. الحزب الذي إذا طلب من أي طالب أن يختار له اسماً آخر غير اسمه بعد أن يطلع على دستوره لاختار بدون تردد اسم حزب الوحدة العربية. (وقد تم هذا الموضوع تلبية لشروط عبد الناصر لتحقيق الوحدة علماً بأن عبد الناصر أنكر ذلك بأحد خطبه وقال إن حل الحزب كان بناءً على طلب القيادة). هذا الحزب تحله قيادته بقرار منها وبمحض إرادتها (ثمناً لتحقيق الوحدة، كما زعمت) وكأنه أصبح هو العائق الأساسي في وجه الوحدة، إن قيادة الحزب حلت الحزب ثمناً لإشتراكها في الحكم بدولة الوحدة وليس ثمناً للوحدة نفسها.

كان يمكن لقيادة الحزب أن تعمل على تحقيق الوحدة وأن تتحول بالحزب الذي هو أداة حماية الوحدة إلى الظل كما فعل غيرها من الأحزاب اليمينية واليسارية في مصر

وفي سورية. ولكن هذا سيستبعدها من الحكم وهو مالاتريده، ربما لأنها تعتقد أن وجودها في الحكم هو ضمان للوحدة أكبر من وجود الحزب نفسه.

ولا أستبعد على ترجمية القيادة مثل هذا الشعور.

ويستبعد نظام دولة الوحدة شركاءه من قيادة البعث من الحكم، وتتحول القيادة إلى المعارضة ولكن هذه المرة بشكل مستقل بعضها عن البعض الآخر.

وتنفصم عرى الوحدة فتأخذ قيادة الحزب ثلاثة مواقف، بعضها مؤيدٌ إن لم يكن مشتركاً بالتخطيط للإنفصال، وبعضها يتردد ثم يؤيد ثم يعارض، وبعضها يعتنق الباطنية في العمل السياسي ويلبس لكل حالة لبوسها ولكل إجتماع قناعه.

إن المؤتمر القومي الثاني الذي انعقد بتاريخ (حزيارن/١٩٥٤) أعاد إنتخاب الرئيسين من القيادة التي قادته إلى الحل وإلى تأييد الإنفصال بعد الوحدة. لذلك كان لابد للكوادر المتقدمة في الحزب وخصوصاً في الأقطار العربية أن تواجهها بكثير من التشكك والريبة لأنها عجزت في المرحلة الماضية عن قيادة حركة التحرر العربية ولأنها أصبحت بعد تحقيق الوحدة تابعاً ثانوياً لقيادة الجمهورية العربية المتحدة ثم تابعاً ثانوياً للقوى التي حققت الإنفصال.

وفي جو كهذا، وبسبب شرخ الثقة القائم بين هذه القيادة وبين قواعد الحزب كان طبيعياً أن يتأثر العديد من كوادر الحزب وخصوصاً في الأقطار العربية (غير سورية) بالنفوذ الناصري وبأجهزة الجمهورية العربية المتحدة وسياستها. هذا التأثر الناجم إما عن رغبة هذه الكوادر بالإستقواء بالناصرية وتوجهها القومي على قيادة الحزب وإما أنه إقتناع بسلامة الطريقة التي يسلكها النهج الناصري في العمل القومي وخصوصاً في المرحلة الأولى من حياة الجمهورية العربية المتحدة.

لهذا فلم تكد بوادر الخلاف تظهر بين قيادة الحزب وقيادة الجمهورية العربية المتحدة حتى بدأت التفجرات في الحزب، وتكاد المؤتمرات القومية ترافق دائماً مع الأزمات التي تؤدي إلى شق الحزب وشرزمته.

إن اهتزاز الثقة لدى كوادر الحزب في القيادة والظاهرة العسكرية التي أدخلتها القيادة إلى فكر الحزب منذ زمن، وحل الحزب في القطر السوري، وبدء الصراعات بين قيادة الحزب وأجهزة الجمهورية العربية المتحدة، كانت كلها وراء إنتكاسات الحزب وخصوصاً في الأردن والعراق، ففي الأردن وقف التاج الأردني ضد حكومة

(سليمان النابلسي)، وأسقط إتجاهها الذي كان يحاول بتوجيه الأجهزة المصرية أن يطيح بالعرش عن طريق إنقلاب عسكري. وقد ركز النظام الملكي على محاربة الحزب باعتباره أداة منظمة تستخدمها الجمهورية العربية المتحدة لتنفيذ نهجها (القومي) على الساحة العربية، وكذلك كان الأمر بالنسبة للعراق، حيث استقوى (عبد الكريم قاسم) على القوى القومية التي شاركته (أمجاد) ثورة (١٤/تموز/١٩٥٨) بالقوى الشعوبية وبالشيوعيين الذين رفضوا أن يحلوا حزبهم في سورية من أجل الوحدة مع (عبد الناصر) والذين كانوا أكثر حرصاً على العمل الجماهيري من قيادة الحزب بكثير كما كانت لهم تحفظات على العلاقات الدولية للناصرية بشكل عام. وقد ركز نظام (عبد الكريم قاسم) أيضاً على الحزب باعتباره أداة منظمة تستخدمها أجهزة الجمهورية العربية المتحدة لتنفيذ نهجها (القومي) على الساحة العربية خصوصاً بعد فشل ثورة (الشواف) بالموصل، تلك الثورة التي قامت بتأثير تلك الأجهزة وإيحاءاتها. وفي هذا الجو حيث تسيطر الأجهزة الناصرية على توجيه العديد من كوادر الحزب في الأردن والعراق بشكل خاص وحيث بدأت تظهر إلى العلن تناقضات قيادة الحزب مع الأجهزة الناصرية انعقد المؤتمر القومي الثالث في بيروت بتاريخ (٢٧ - ٣٠/أيلول/١٩٥٩) حيث انشق عن الحزب (عبد الله الريماوي) أمين قطر الأردن ووزير خارجية حكومة النابلسي وعدد كبير من البعثيين في الأردن وخارجه وكانت حجتهم المعلنة أن قيادة الحزب تحاول إعادة تنظيم الحزب في (الإقليم الشمالي) للجمهورية العربية المتحدة وهذا (عمل تآمري) على الوحدة لايحتملون مسؤوليته وعندما أكدت لهم القيادة أن ذلك لن يحدث وساقت المؤتمر سوقاً إلى إتخاذ قرار بالموافقة على قرار حل الحزب في سورية (ثمناً للوحدة) اتضح الموقف الحقيقي (للريماوي) وجماعته وكان هذا الموقف هو عدم الثقة بالقيادة ولذلك اقترح على اللجنة التحضيرية للمؤتمر تشكيل قيادة قومية مؤلفة من قيادات الأقطار في لبنان والأردن والعراق بالتساوي لمدة سنة تكون مهمتها الإعداد لمؤتمر قومي جديد، لأنه يعتقد أن القيادة الحالية قد جاءت بالمؤتمر الحالي من أنصارها فقط.

وعندما تبين للقيادة أن الهدف هو إبعادها أظهرت كل (شراستها) تحت شعار الحرص على الحزب وفصلت (الريماوي) وجماعته مزودة إياهم بشتى النعوت الخيانية، ولم تكتف (كما تقتضي الموضوعية الحزبية) بأن تقول عنهم أنهم ناصريون وأنهم

لايثقون بالقيادة. لقد ساقت القيادة أعضاء المؤتمر القومي الثالث إلى إتخاذ قرار حل الحزب الذي اتخذته القيادة على مسؤوليتها منذ أكثر من عام لإرضاء (الريماوي) وجناحه ولكي تجنب الحزب الإنشقاق كما زعمت!! فليس في الخلاف على أخطر قرار عرفه الحزب في تاريخه (حل الحزب في القطر السوري) مايستحق الإنشقاق. أما عندما يكون الأمر برمته متعلقاً باهتزاز الثقة بالقيادة وبالطلب إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن يتم تشكيل قيادة مؤقتة بديلة تهيء لمؤتمر قومي غير مزور، عندئذ يكون الإنحراف وتكون الخيانة، والعمالة، والقطرية... إلخ. وتستيقظ كل غرائز الدفاع عن النفس تحت شعارات الحرص على وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية... ويكون الإنشقاق دليل صحة وعافية في الحزب. مادامت القيادة متربعة على قمة أشلائه.

انتخب المؤتمر القومي الثالث للحزب قيادة قومية جديدة من: (ميشيل عفلق أميناً عاماً «سوري»، علي جابر، عبد الوهاب شميطلي، غسان شراره، خالد اليشرطي «لبنان»، فؤاد الركابي وطالب شبيب «العراق»، ماجد الجشي «البحرين»، الدكتور منيف الرزاز وأمين شقير «الأردن»).

وأصدرت هذه القيادة بياناً سياسياً عن أعمال المؤتمر مؤرخاً في (١٠/١٠/١٩٥٩) جاء فيه تحت عنوان (التكتل الشعبي) مايلي:

«إن حزبنا يلتقي مع أحزاب وفئات وطنية أخرى في نقاط كثيرة من أهدافه في المستوى القومي والقطري، ومن حق الشعب ومصلحة القضية القومية أن تتكتل جميع القوى لتحقيق أي انتصار تؤمن به مهما كان جزئياً، وحزبنا يؤكد أهمية تكتيل جميع القوى الوطنية لتحقيق الأهداف المشتركة بينها لمصلحة الشعب، وسيعمل على الإلتحام مع الأحزاب والفئات الوطنية الأخرى في جبهات شعبية حول النقاط التي يلتقي بها مع هذه الأحزاب ويعمل جاهداً لتوسيع نقاط الإلتقاء ومجالات التكتل في جميع الأقطار وحسب ماتقتضيه القضايا الوطنية الراهنة».

وتحت عنوان (وحدة القوى الثورية العربية) أورد البيان مايلي: «إن القوى الثورية العربية في كل قطر مدعوة لقيادة نضال شعبنا ضد الإستعمار بمعارك جدية وحاسمة وتأمين وحدة هذا النضال وسلامة اتجاهه. والقوى الثورية وحدها يمكن أن تجسد عمق أماني شعبنا وتناضل بإخلاص وتصميم لتحقيق أهدافه كاملة.

إن حزب البعث العربي الإشتراكي سيعمل بكل قواه على تحقيق التعاون مع جميع

القوى الثورية في المشرق والمغرب العربيين وتكوين جبهة شعبية صلبة مع هذه القوى لتحقيق أهداف الأمة العربية».

وفي كانون الثاني /١٩٦٠/ أصدرت القيادة القومية في النشرة الدورية الخاصة بالأعضاء فقط بياناً حول الأزمة الحزبية التي عالجها المؤتمر القومي الثالث (وهي أزمة انشقاق الريماوي وجماعته) جاء في ذلك البيان وتحت عنوان (موضوع الأزمة) مايلي: «... وتتوضح الأزمة الداخلية بشكل حاد أيضاً في قضية تفكك وحدة الحزب. لقد آمن حزبنا بالقومية العربية واتخذ لنفسه هدف التجسيد العملي لها بتحقيق الوحدة وشرح في كتاباته هذا المفهوم وحدده.

فالوحدة تعني وحدة الفكر والروح والإتجاه، لذلك فهي تتطلب أن تتجه للشعب الذي هو مادة العمل.

وهذه النظرة للوحدة العربية تختلف عن النظرة السياسية التي خرجت من الغرب، حيث تمت وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا لاعن طريق النضال الشعبي من أجل الفكرة بترسيخها بل عن طريق العمل السياسي الصرف مع حكومات الولايات وأمراء الأقاليم والملوك. فالوحدة على النمط الغربي تعني بالدرجة الأولى الوحدة السياسية وتوحيد السلطة والقوانين والجنسية. إن هذا الإختلاف بين النظرة الحية الشعبية التي ينادي بها حزبنا وبين النظرة القانونية السياسية المجردة التي سادت في الغرب هو الذي يفسر الإختلاف في الأساليب والوسائل، إننا في عملنا للوحدة العربية نبدأ بالشعب العربي لنقلب تفكيره ولنجدد روحه ولنوحد اتجاهه.

المبدأ الأساسي الثاني الذي تقوم عليه نظرتنا للوحدة العربية هو الثورية أي اختيار الأسلوب الثوري لتحقيقها.

... ومنذ البداية قال حزبنا بوحدة القضية العربية، ويتطلب ذلك عملياً وحدة النضال القومي.. ولكن وحدة النضال القومي لايمكن أن تتحقق عن طريق الأحزاب الإقليمية حتى لو تحالفت فيما بينها، وحتى لو فرضنا توفر النظرة القومية في هذه الأحزاب الإقليمية يبقى التنظيم مختلاً غير منسق فيواجه التجمع صعوبات عملية تنظيمية تضعف قوته وتحد من فاعليته. إذاً لأسباب مبدئية وعلمية لايمكن أن يكون النضال القومي موحداً إلا على يد حزب قومي واحد. ففي الحزب القومي الواحد تتوفر النظرة الوحدوية الصحيحة وفيه تتوفر مزايا الإرتباط العضوي وقوة النضال الناتجة عن التنظيم الموحد».

إن ماورد في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الثالث يعيد إحياء شعار إقامة الجبهة الشعبية العربية ولقاء القوى التقدمية وشعار العمل لإقامة الجبهات الوطنية التقدمية على المستويين القومي والقطري. ويعتبر ذلك أداة لتوحيد النضال القومي الذي هو الشرط اللازم للوحدة العربية. إلا أن ماورد في ذلك البيان وهو منسجم مع الصفة الشعبية التي أقرها دستور الحزب سرعان ما تم النكوص عنه إلى القول الذي أوردته القيادة بنشرتها الداخلية والتي جاء فيها مانقلنا نصه قبل قليل وفيه أن النضال القومي لايمكن أن يكون موحداً في ظل تلاقي الأحزاب القطرية حتى ولو كان لهذه الأحزاب أفق قومي. لهذا فإن وحدة النضال القومي لايمكن أن تتم إلا من خلال حزب قومي واحد. وهكذا يكون تكوين الجبهات القطرية أو القومية عملاً عبثياً لافائدة منه، وهكذا تتبنى القيادة مقولة الماركسيين عن حزب الطبقة ولكن على المستوى القومي، ويأتي هذا التبني في الوقت الذي شنت فيه أقسى حملاتها على الشيوعية والشيوعيين حتى ليظن المرء أن هذا الهجوم ليس سوى ترضية لنظام الجمهورية العربية المتحدة ذلك النظام الذي كان قد بدأ يفتح النار على قيادة الحزب.

إنه لأمر غريب جداً هذا النوسان في المواقف وخلال فترة قريبة جداً وبصدد معالجة موضوع واحد.

ففي البيان السياسي الموجه للعامة تدعو القيادة إلى إقامة الجبهات ولقاء القوى التقدمية وبعده بأقل من ثلاثة أشهر وبنشرة خاصة بالأعضاء العاملين في الحزب تقرر القيادة عدم جدوى لقاء القوى التقدمية وإقامة الجبهات لأن وحدة النضال القومي لاتتحقق إلا من خلال الحزب القومي. وطبعاً الوحيد أيضاً.

بعد هذا التناقض يأتي توضيح وجهة نظر القيادة حول الوحدة، فالوحدة التي شرحتها القيادة والتي قالت أنها الوحدة التي يؤمن بها الحزب والتي يجب على الحزبيين أن يعملوا لتحقيقها هي وحدة النضال القومي المتمثلة بوحدة (الفكر والروح والإتجاه) أما ماورد في الدستور من أن (العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة..) وأن (الوطن العربي وحدة سياسية إقتصادية لاتتجزأ..) فهو على مايبدو دعوة للوحدة السياسية وتوحيد السلطة والقوانين والجنسية وهذا المفهوم للوحدة هو مفهوم (غربي) يختلف عن مفهوم الحزب كما شرحته القيادة. فهل هناك مفهوم أدعى للاستغراب من هذا المفهوم الوحدوي!!!

كنا كبعثيين نعتقد أن ماحفظ الشعور القومي العربي وجعل من القومية حقيقة حية خالدة هو وحدة اللغة والثقافة والفكر تلك الوحدة المتحققة على أرض الواقع والتي تحاول التجزئة السياسية أن تقضي عليها، فإذا بالقيادة تقول لنا عليكم أن تناضلوا لتحقيق وحدة النضال القومي المتمثل بوحدة الفكر والروح والإتجاه.

وكنا نحن البعثيين نعتقد أن الوحدة العربية لاتحتاج لكي تتحقق واقعاً إلا لإزالة هذه الحدود المصطنعة، وسيحقق الشعب العربي فوراً وحدته السياسية ويوحد قوانينه وجنسيته، فإذا بالقيادة تضعنا وجهاً لوجه أمام نضال قومي متواصل لإقناع الشعب العربي بوحدة قضيته ووحدة مصيره ووحدة فكره وأن تنظمه بحزب القيادة الأوحد أما الوحدة السياسية ووحدة القوانين ووحدة الجنسية فهي وحدة على الطريقة (الغربية) لاتستحق العناء خصوصاً إذا لم تتحقق عن طريق (الثورة) والثورة هنا تعني الإنقلابات العسكرية والقتل والسحل والدماء. وتؤكد القيادة أن الوحدة لاتقبل إلا عن طريق الثورة، ولا أدري كيف وفقت القيادة بين هذا الحكم الذي أصدرته على وسيلة تحقيق الوحدة وبين تأييدها المطلق للوحدة التي تحققت بين سورية ومصر؟ تلك الوحدة التي تحققت بالمفاوضات بين المسؤولين الذين جاؤوا إلى مسؤولياتهم بواسطة الإنقلابات العسكرية وكان هدفها التوحيد السياسي وتوحيد القوانين وتوحيد الجنسية على (الطريقة الغربية). ولعل هذا الحكم جاء ليمهد لتراجع القيادة عن تأييد الوحدة السورية المصرية في وقت بدأت قيادة هذه الوحدة تتنكر لقيادة الحزب. وفي إعتقادي أن مايفسر كل هذه (الفزلكات) التي وردت في قرارات القيادة وبياناتها هو الموقف من الجمهورية العربية المتحدة. وفي إعتقادي أيضاً أنه لايمكن فهم أي مسألة حدثت داخلياً في الحزب إلا إذا فسرت في ضوء خلفية العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة سلباً وإيجاباً وذلك خلال الفترة الممتدة من /١٩٥٤ - ١٩٦٦/ تاريخ إنتهاء علاقة قيادة الحزب نهائياً بالبعث الآخر الذي استلم السلطة في القطر السوري.

إن ما نلاحظه هنا هو أن موقف المؤتمر كان منسجماً مع الدستور من حيث المناداة بإقامة الجبهات على المستوى القومي والقطري لتوحيد النضال القومي، بينما كان موقف القيادة في نشرتها الداخلية هو الموقف المتعارض مع مقررات المؤتمر ومع الدستور.

وفي أواخر آب /١٩٦٠/ انعقد المؤتمر القومي الرابع في بيروت، في الوقت الذي كانت أزمة القيادة القومية للحزب مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة تزداد تفاقماً،

وفي جو فشل محاولة اغتيال (عبد الكريم قاسم) في العراق تلك المحاولة التي خطط لها ونفذها (فؤاد الركابي) أمين سر الحزب في العراق بالتعاون مع الأجهزة في الجمهورية العربية المتحدة ومن وراء ظهر الحزب كما قالت القيادة القومية بعد ذلك!! والجدير بالذكر أن (صدام حسين) كان من بين منفذي محاولة الإغتيال. وطبعاً فقد أدّى فشل تلك المحاولة إلى تردي أوضاع الحزب والتيار القومي برمته على الساحة العراقية، وإلى تباعد الجمهورية العراقية عن الجمهورية العربية المتحدة. وفي هذا المؤتمر تم إنتخاب قيادة قومية جديدة جاءت على النحو التالي: (الأستاذ ميشيل عفلق أميناً عاماً «سوري»، الدكتور علي جابر، الأستاذ غسان شرارة، الأستاذ خالد اليشرطي، الأستاذ غالب ياغي «لبنانيون»، الأستاذ فيصل حبيب الخيزران، الأستاذ علي صالح السعدي، الأستاذ طالب شبيب «عراقيون»، الدكتور منيف الرزاز والدكتور عبد الرحمن منيف «الأردن»).

وفي تشرين الأول /١٩٦٠/ أصدرت القيادة نشرة خاصة بالأعضاء فقط ضمنتها نتائج أعمال وتوصيات ذلك المؤتمر. وقد ورد في هذه النشرة تحت عنوان (مقدمة) وبصدد توصيف الوضع الذي وصلت إليه الحركة الشعبية وتحديد الأسباب مايلي: «... كما انزلقت قيادات شعبية (المقصود هنا قيادات قطرية للحزب في الأردن والعراق بشكل أساسي) الى أساليب غير شعبية في العمل السياسي كالإغتيال السياسي أو أسلوب الإنقلاب العسكري.. كما أن إعتماد الأسلوب غير الشعبي، وخاصة في العراق والأردن أدى إلى تمزق الحركة الشعبية من الداخل وإهمالها الشعب كأداة للنضال.. وكان في الصف المقابل للحركات الشعبية الإستعمار والرجعية والحكم العسكري..وهكذا نلاحظ أن السياسة التي اتبعت في الفترة الماضية ضد الحركة الشعبية كانت كما يلي (طبعاً إن الذين اتبعوا تلك السياسة ضد الحركة الشعبية كانوا من وجهة نظر المؤتمر هم الإستعمار والرجعية والحكم العسكري).

١ ـ الحملة الواسعة المركزة ضد الحزبية، فقد استغلت الحكومات العسكرية الإنتصارات التي حققتها لضرب فكرة الحزبية واستغلت المظاهر السلبية في الحياة الحزبية لتحاول إقناع الجماهير بضررها وخطرها.

٢ ـ خلق معارك جانبية أو مفتعلة بين أجزاء الحركات الشعبية وقد ساعد الشيوعيون بأساليبهم في العراق على إضعاف الحركة الشعبية وإفقادها إمكانيات المبادرة والقيادة.

٣ - تقوية الحركات الرجعية، وخاصة الدينية منها للوقوف في وجه الحركة الشعبية وقد ساعدت الظروف التي أوجدها الشيوعيون في انتعاش هذه الحركة.

٤ - إغراء بعض الحركات على إتباع أساليب غير شعبية في عملها السياسي.

٥ - تقوية الإنقسامات داخل الحركات الشعبية وخلق جو من الصراع الحاد كما حصل بوضوح في العراق.

٦ - وقوف الإستعمار والحركات العسكرية في بعض الأقطار مواقف منسجمة ضد الحركات الشعبية...

ترتب علينا (المقصود الحزب) إلتزامات ومسؤوليات كبيرة للنهوض بالحركات الشعبية وإعطائها دورها في قيادة النضال العربي وهذه المسؤوليات توجب علينا أن نعيد بناء حزبنا بناءً ثورياً وأن نحدد أهداف وشعارات النضال خلال المرحلة القادمة ويوجب علينا أيضاً التعاون مع الحركات الشعبية الأصيلة على مستوى الوطن العربي لنقاوم عدواً يكاد يكون موحداً».

إن مؤتمر الحزب في عام /١٩٦٠/ يدين من خلال ماورد أعلاه الأساليب غير الشعبية في العمل السياسي ويدين ظاهرة الإنقلابات العسكرية ويحدد خصوم الحركة الشعبية بأنهم الإستعمار والرجعية والأنظمة العسكرية ويحدد بوضوح كامل أن على الحزب أن يجدد نفسه فهل هناك من إدانات أكبر من هذه الإدانات لقيادة تولت بعملها السياسي المتصل منذ عام (١٩٤٧حتى ١٩٦٠) إيصال الحزب إلى أن يحتاج لتجديد نفسه أي لحركة بعث في حزب البعث!! لقد أيدت القيادة وفق مامر معنا سابقاً جميع الإنقلابات العسكرية التي وقعت في سورية وأخيراً حلت الحزب لمصلحة إنقلاب عسكري في مصر وكان (عبد الله الريماوي وفؤاد الركابي) وجميع الذين تأثروا بالظاهرة العسكرية وخططوا لإنقلابات عسكرية في أقطارهم وتعاملوا فيما بعد من وراء ظهر القيادة (كما زعمت) مع الأجهزة في الجمهورية العربية المتحدة، هؤلاء كانوا جميعاً تقريباً من أكثر الحزبيين قرباً إلى القيادة والتصاقاً بها، فكيف حدث أن كان أكثر المقربين إلى القيادة هم أكثرهم إسراعاً للتخلي عنها والتعامل مع خصومها أجهزة وسياسات!!؟

وفي التوصيات التي أقرها المؤتمر القومي الرابع والتي اعتبرت مخرجاً من المأزق الذي وجد الحزب نفسه فيه، ورد مايلي: «التوصية الأولى: يلاحظ المؤتمر أن

الديمقراطية وهي الشرط الأساسي لتطويرالمجتمع العربي أمست مفقودة في كثير من الأقطار ومعرضة للتشويه والضياع في أقطار أخرى، ويسجل المؤتمر تقصير الحزب في هذا المجال، ويوصي القيادة القومية بالعمل على إبراز أهمية الديمقراطية بالنسبة لقضية التحرر والوحدة والتقدم الإجتماعي، بأن تكون الحياة الديمقراطية شرطاً أساسياً لنجاح النضال العربي وحمايته في كافة المراحل التي يجتازها، وإبراز دور الحزبية العقائدية، والتنظيم النقابي والمهني في الحياة الديمقراطية.

التوصية الثانية: يرى المؤتمر أن الحزب لم يرتفع إلى مستوى مهامه القومية إذ انغمست قياداته في كثير من الأحيان بالمشاكل القطرية، وأنجرت وراء مواقف سياسية تمليها مصلحة قطر واحد...».

وتحت عنوان (توصيات حول أسلوب العمل الحزبي) ورد مايلي:

«التوصية الأولى:

١ - يعتبر المؤتمر القومي الرابع قرار المؤتمر القومي الثالث الذي أقر حل فرع الحزب في الجمهورية العربية المتحدة قد اتخذ على أساس الأمر الواقع (باعتبار أن القرار اتخذ سنة /١٩٥٩/ بينما وقع الحل سنة /١٩٥٨/) لا قراراً يبرر عقائدياً خطوة حل الحزب التي اتخذتها العناصر القيادية الحزبية في سورية سنة /١٩٥٨/.

٢ - والمؤتمر القومي إذ يدين قرار حل الحزب من الناحية العقائدية يستنكر الأسلوب غير الثوري الذي أملى مبررات هذا القرار...».

وجاء في التوصية الثالثة من تلك التوصيات مايلي:

«١ - يقرر المؤتمر رفض الأساليب غير الشعبية في النضال والعمل السياسي ويشجب الأسلوب الذي ظهر في الحزب والذي يجمد دور الشعب والحزب في النضال ويتفرغ إلى تبني أو تهيئة الإنقلابات العسكرية...

٢ - يقرر المؤتمر إدانة مواقف القيادات الحزبية التي انحرفت عن الأسلوب الشعبي في النضال وانساقت وراء الأساليب غير الشعبية المعتمدة على الإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية».

وتحت عنوان التوصيات السياسية ورد في التوصية الثانية مايلي: «يرى المؤتمر القومي الرابع أن تحقيق أوضاع ديمقراطية في الجمهورية العربي المتحدة وإفساح المجال

للمشاركة الشعبية عن طريق منظماته يعتبر المطلب الملح لحماية الوحدة بين الإقليمين وتنمية التفاعل الشعبي فيما بينهما...».

وفي التوصية الثامنة بشأن الأوضاع في العراق ورد مايلي: «إن مهام الحزب السياسية الآن المنسجمة مع قوى الحزب وظروف العراق الموضوعية هي القضاء على الوضع القائم، وإقامة ديمقراطية تقدمية عربية تنتهج على الصعيد العربي سياسة التعاون والتضامن مع الدول العربية المتحررة، وعلى الصعيد الدولي سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز». أين هي الوحدة في هذه التوصية؟ ولماذا لم ترد كحل لمشاكل العراق؟

في هذا المؤتمر عودة بالحزب إلى دستوره وإدانة شبه كاملة لكل النهج السياسي الذي اتبعته القيادة في المرحلة الماضية ومع ذلك أبقى المؤتمر على العناصر الأساسية في هذه القيادة وصحح لها مسارها نظرياً وطلب إليها أن تثوب إلى رشدها وتعمل بوحي عقيدة الحزب لابوحي الأهواء والمصالح العابرة لأعضائها أو لبعضهم الفاعلين على الأقل.

إن المؤتمر القومي الرابع للحزب، قد أعاد بتوصياته التنظيمية والسياسية إلى الذاكرة مبادئ الحزب الأساسية في التوجه إلى الشعب وفي تعميق مفاهيم الوحدة والديمقراطية واستنكار الظاهرة العسكرية كنموذج قدمته القيادة بديلاً عن الإنقلابية التي دعا إليها الحزب في دستوره. ثم أن المؤتمر أدان (بعد فوات الأوان) قرار حل الحزب وحمل مسؤولية هذا القرار للقيادة، ولكن هذا القرار كان قد أنتج كل مفاعيله وأدى النقاش حوله إلى شق الحزب مرات عدة.

فماذا فعلت القيادة بعد أن انفض عقد المؤتمر؟

بتاريخ منتصف كانون الثاني /١٩٦٠/ أصدرت القيادة التعميم الشهري رقم /٢/ وفي هذا التعميم قالت حول نظام الجمهورية العربية المتحدة كل ماكان يجب أن يقال قبل ذلك بكثير ولكنه هنا جاء وكأنه تمهيد عملي للإنفصال الذي حدث بعد ذلك، لقد شددت القيادة نضالها في سبيل الديمقراطية وقصرته على الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سورية) حيث كان واضحاً أن نضالاً كهذا سيؤدي عملياً إلى فصم عرى الوحدة الأمر الذي حدث فيما بعد، فهل كان هذا هو المقصود؟ أم أنه خطأ عن حسن نية؟

إن الديمقراطية كان يجب أن ترفع راياتها عالياً في كل مكان من الوطن العرب بحيث يحيط النضال الديمقراطي بالجمهورية العربية المتحدة إحاطة السوار بالمعصم.

وكان يجب أن تستنفر قوى الحزب والقوى الديمقراطية الأخرى في الإقليمين معاً وبنفس الوقت وأن يقوم ميثاق جبهوي وحدوي وديمقراطي يتفق فيه على استمرار الوحدة وتحقيق الديمقراطية.

ورؤية كهذه في تلك الظروف كان يمكن أن تجد تجاوباً من قوى كثيرة وفاعلة في الإقليم الجنوبي وفي الإقليم الشمالي معاً. وهذا ماكان يمكن أن يحول دون وقوع الإنفصال. إلا أن ماتم هو أن القيادة خاضت نضالها الديمقراطي في الإقليم الشمالي ووقفت عملياً مع كل القوى الرجعية والإنفصالية في القطر السوري وأدت لها خدمات جليلة إذ سهلت عليها الانقضاض على الوحدة.

وتقوم الحركة الإنفصالية في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة في (٢٨/أيلول/١٩٦١) وتتعاون عملياً قيادة الحزب بسياستها المتذبذبة نظرياً والمؤيدة واقعياً للإنفصال بكل ماتملك من قوى عسكرية وشعبية، ومن ثم المؤيدة سياسياً بتوقيع اثنين من أعضائها البارزين هما (أكرم الحوراني وصلاح البيطار) على وثيقة الإنفصال، تتعاون هذه القيادة واقعياً (ومن خلال الإشتراطات التي رفعتها بوجه الوحدة). مع (عبد الناصر) «نعم مع عبد الناصر» على إنجاح حركة الإنفصال وتثبيت دعائمها بامتناع (عبد الناصر) عن إتخاذ أي موقف دفاعي عملي عن الوحدة وبامتناعه سياسياً عن أي تجاوب مع أي طلب طالب به المعارضون في الإقليم الشمالي، هذا مع العلم أن (عبد الناصر) كان يملك من القوى العسكرية والشعبية في سورية مايمكنه من حماية الوحدة وكان يستطيع لو أراد أن يمزق صفوف المعارضين بالخلاف لو أنه قبل بعض الشروط أو قبل الحوار معهم. وهو الذي يعرف أكثر من غيره أنهم لم يكونوا موحدي الرأي حول أية قضية ولم يكن يوحدهم غير الخوف. إن أطراف الوحدة قد أصبحوا بعد الثامن والعشرين من أيلول أطراف الإنفصال مهما رفعوا من شعارات، وأي مؤرخ محايد يتابع مسيرة الأحداث لايستطيع أن يخرج بغير هذا الحكم. وقيادة الحزب في هذا تعود إلى ما عودتنا عليه من تأييد للإنقلابات العسكرية حتى ولو كانت واضحة الإنحراف عن أهداف البعث المعلنة.

ونورد هنا نص الإتفاق الذي تم بين الإنقلابيين في دمشق (والمشير عبد الحكيم عامر) نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة (والمفوض السامي المصري) في الإقليم الشمالي. (كما كان الدمشقيون يطلقون عليه).

أورد السيد (مصطفى الدندشلي) في كتابه المعنون (حزب البعث العربي الإشتراكي

/١٩٤٠ - ١٩٦٣/ الجزء الأول) حول هذا الموضوع مايلي:

«... ولكنهم ازدادوا تشدداً وجرأة في حركتهم الإنقلابية عندما لاقت هذه كثيراً من علم الاكتراث من قبل (الضباط المستقلين). وبمعنى آخر موقفاً ضمنياً مؤيداً وحالة نفسية مشجعة لهم. من أجل ذلك فإن مدبري الإنقلاب الإنفصالي في ٢٨/أيلول (سبتمبر) لم يجدوا أمامهم عملياً أية مقاومة تذكر حتى من قبل الضباط الذين سيلعبون فيما بعد دوراً بارزاً في قيادة التيار الناصري. وعلى أثر المشاورات والمباحثات المكثفة بين (المشير عامر) وقادة الإنقلاب فقد تم الإتفاق بينهم منذ الساعات الأولى على النقاط الرئيسية التالية:

- تشكيل قيادة الجيش من الضباط السوريين فقط.
- ترحيل الضباط المصريين إلى مصر وإعادة الضباط السوريين من القاهرة إلى سورية.
- تعيين معاون لقائد الجيش الثاني (أي الجيش المصري) من بين الضباط السوريين إذا كان معاون قائد الجيش الأول (أي الجيش السوري) ضابطاً مصرياً.

وبعد إعلان هذا الإتفاق مباشرة أذاع ضباط (٢٨/أيلول/سبتمبر) المتمردين بعد ظهر اليوم الأول لحركتهم بيانهم المشهور رقم /٩/ حيث يبدون تمسكهم ودفاعهم عن (مقومات القومية العربي) ويصرحون بأنهم (لاينوون المس بما أحرزته من انتصارات)، كما أنهم قد عرضوا «قضايا الجيش وأهدافه على (سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة) الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءآت المناسبة لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة».

وطبيعي أن هذا الإتفاق لم ير النور بسبب رفض الرئيس (عبد الناصر) له ولأي حوار مع (المتمردين) فهل هناك مواقف أوضح من هذه للتعبير عن الدعم الفعلي للإنفصال والتسهيل له سياسياً بعد أن امتنع (رائد القومية العربية) عن اتخاذ أي موقف عملي مقاوم للإنفصال (مما جعل الضباط الناصريين والمستقلين وبطبيعة الحال البعثيين يقفون جميعاً موقف المتفرج من الحركة الإنقلابية التي أودت بحلمهم التاريخي في الوحدة ويضاف إلى كل هؤلاء القوات المصرية التي كانت بحدود ماذكر تبلغ عدة وعدداً مايوازي ربع قوات الجيش الأول (الجيش السوري). وهكذا تعاون أطراف الوحدة على تثبيت الإنفصال.

في أواسط أيار /١٩٦٢/ انعقد المؤتمر القومي الخامس بمدينة حمص وسط أجواء حزبية تتسم بالآتي:

أولاً: قيادة قومية منقسمة على نفسها يتبادل أعضاؤها الرئيسيون تهماً تصل حد الخيانة.

ثانياً: قناعة تكاد تكون عامة لدى قواعد الحزب وكوادره القيادية مؤداها أن القيادة القومية في أحسن الظنون بها هي قيادة عاجزة وقد انعكس عجزها التاريخي تسيباً وتقصيراً وتناقضاً على مسيرة الحزب النضالية كلها.

ثالثاً: قناعة تكاد تكون عامة لدى قواعد الحزب وكوادره القيادية أن نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة لم يسلك السبيل الصحيح لتعزيز أواصر الوحدة وأنه من أجل ذلك يتحمل جزءاً من المسؤولية في أحداث ردة الإنفصال.

رابعاً: قناعة تكاد تكون عامة لدى قواعد الحزب وكوادره القيادية أن النظام الإنفصالي الذي قام على أنقاض الوحدة ليس بديلاً صالحاً لتصحيح أخطاء نظام الوحدة.

خامساً: كان واضحاً نمو خط الحزبيين العسكريين الذين كانوا يتطلعون ويعملون للسيطرة على الحزب وللسيطرة على الحكم في الجمهورية العربية السورية، حيث يفكرون بعد ذلك لاقبله بكيفية إعادة الوحدة.

إن أي قيادة تريد أن توجد حلاً ديمقراطياً لأزمة الحزب تلتقي حوله أكثرية مناضليه، وتجد نفسها في مثل ظروف التشرذم التي كان يمر بها الحزب في (الأردن والعراق ولبنان)، وأمام حل الحزب في سورية ذلك الحل الذي مضى عليه ثلاث سنوات تقريباً، وأمام قوة الدعاية المضادة وفاعليتها في كل الساحة العربية، سيكون من الطبيعي أن تستجيب لمثل ماكانت تعرضه أكثرية قواعد الحزب في سورية من أن على القيادة القومية أن تدعو الكوادر الحزبية المعروفة في سورية إلى إجتماع موسع تناقش فيه معها كيفية إعادة تنظيم الحزب وتقرر صيغة تنفيذية لإعادة التنظيم تنبثق عن رأي أكثرية هذه الكوادر، وعندما يستكمل الإطار التنظيمي للقطر السوري وهو قطر أساسي في حياة الحزب يمكن أن تجري إنتخابات ديمقراطية لمؤتمر قومي يناقش مختلف الظروف التي تحيط بالحزب والتي يمر بها الوطن العربي عامة ويرسم السياسة التي يراها منسجمة مع المصالح القومية العليا سواء كانت هذه السياسة تدعو للوحدة الفورية أو للوحدة المدروسة أو لإقامة أنظمة ديمقراطية إشتراكية في كل قطر من أجل أن تتوحد الظروف

الموضوعية للأقطار العربية كشرط يجب أن يسبق تحقيق الوحدة السياسية. (كما يفهم من توجيهات بعض القادة الفاعلين في الحزب). هذا الموقف الذي نفترضه أعلاه كان طبيعياً أن تقفه أية قيادة يمر حزبها في مثل تلك الظروف. إلا أن قيادة الحزب أصرت على عقد المؤتمر القومي الخامس قبل إعادة تنظيم الحزب في القطر السوري بحيث لم يشترك في هذا المؤتمر من السوريين سوى الأمين العام للحزب (الأستاذ ميشيل عفلق) بالرغم من انعقاد المؤتمر في سورية. وقد تجاذب المؤتمر ثلاثة اتجاهات أخذت طابعاً قطرياً تقريباً الأمر الذي يعكس أزمة القيادة القومية في الحزب أكثر مما كان يعكس أزمة الحزب بالنسبة للظروف المحيطة به.

الإتجاه الأول: ويدعو لعودة الوحدة بين سورية ومصر فوراً ويرفض رفضاً نهائياً قبول نظام الإنفصال أو الإنطلاق منه كواقع لتجديد الوحدة. وكان البعثيون الأردنيون يمثلون هذا الإتجاه بشكل عام. وفي قناعتي أن شرخ الثقة العميق في قيادة الحزب الذي تكون عبر مسيرتها القيادية كان وراء موقف هؤلاء البعثيين ولم يكن الإقتناع بنظام الوحدة وبقيادة (عبد الناصر) أو الإتصال بأجهزة الجمهورية العربية المتحدة (كما كانت تريد القيادة أن توحي) هو وحده وراء ذلك الموقف الذي وقفه أولئك البعثيون.

الإتجاه الثاني: وهو إتجاه يرفض مطلقاً التعاون مع (عبد الناصر) أو الحوار معه أو إقامة أية وحدة بين مصر وسورية مادام (عبد الناصر) حاكماً في مصر وكان يمثل هذا الإتجاه أكثرية البعثيين اللبنانيين الذين اشتركوا في المؤتمر، وفي اعتقادي أن ماقلناه عن اهتزاز ثقة الأردنيين بقيادة الحزب ينطبق تماماً على هؤلاء البعثيين رغم اختلاف الموقف بين الإتجاهين، إن القيادة التي أسلمت نفسها وحزبها بدون قيد ولاشرط وبدون مبررات فكرية أو عقائدية أو سياسية لزعيم إنقلاب عسكري (كعبد الناصر) لم تعد بالنسبة لهؤلاء البعثيين موضع ثقة لتقود مرة أخرى حواراً متكافئاً مع النظام الناصري الذي فعل مافعل بهذه القيادة وبحزبها داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها.

الإتجاه الثالث: وهو يمثل العراقيين بشكل أساسي وبعض الملتفين حول الأستاذ (ميشيل عفلق) بصفته الشخصية، فالعراقيون الهاربون من بطش الحكم العراقي والذين لاملجأ لهم غير القطر السوري، حيث يمكن الإحتماء نسبياً بنفوذ القيادة القومية التي يغازلها بعض البعثيين العسكريين السوريين ويتعامل معها كقوة سياسية جميع

السياسيين الذين يرشحون أنفسهم لوراثة الحركة الإنفصالية التي فصمت عرى الوحدة، وأعادت سورية مرة أخرى مزرعة لهؤلاء السياسيين ونفوذهم العشائري والطائفي والإقتصادي. هؤلاء البعثيون العراقيون كان طبيعياً بمقتضى الظروف التي ذكرناها أن يلتفوا حول القيادة القومية ويشكلوا معها ما سُمّيَ فيما بعد (بالإتجاه القومي) نسبة إلى القيادة القومية وهذا الإتجاه استطاع بالسلوك التوفيقي الذي تبناه أن يستوعب الإتجاه الأول في الدعوة إلى إقامة (وحدة إتحادية) بين سورية ومصر وصفها البيان الصادر عن القيادة القومية بعد المؤتمر القومي الخامس والمؤرخ في (١٨/أيار/١٩٦٢) بما يلي:

«... إن الوحدة بين سورية ومصر لايمكن ولايجوز أن تعود بالقوة والإكراه، إن الوحدة تعني أول ماتعني مكافحة الردة الإنفصالية، والحرب النفسية التي تهدف إلى هدف مفضوح وهو أن تقيم سوراً من العداء والكراهية بين سورية ومصر وأن الوحدة تعني الأمور التالية: السعي بإيمان وصدق لإزالة كل عوامل الخلاف بين هذين القطرين العربيين، والإلتقاء الشعبي والحكومي فيهما للدراسة مشتركة لتجربة الوحدة، والتواضع على نقد موحد لهذه التجربة والعمل عندئذ على وضع أسس موضوعية لإقامة وحدة تجنبها الأخطاء والعثرات وينعم فيها الشعب في ظل نظام بعيد عن أي تسلط فردي، بعيد عن أي تسلط بوليسي، بعيد عن أي تسلط إقليمي في ظل وحدة يسود فيها التكافؤ بين الإقليمين ويكون الشعب في منظماته السياسية والنقابية الشعبية بانيها وحاميها..».

ويورد ذلك البيان النص التالي: «.. إن قيام دولة الوحدة يعني إتحاد الدول العربية في دولة عربية واحدة بكيان قومي واحد، وسيادة سياسية واحدة، و لكن قيام الدولة الواحدة لايعني عدم قيام حكم محلي لكل قطر من الأقطار العربية..».

ثم يحدد البيان شكل الوحدة ومضمونها على النحو التالي: «وعلى هذا فإن شكل الوحدة ومضمونها يجب أن يكون بدولة إتحادية واحدة على الأسس الآتية:

أولاً: دولة الوحدة هي دولة واحدة إتحادية برئيس واحد ونائب رئيس واحد وحكومة إتحادية، ومجلس إتحادي، ومحكمة إتحادية، وإدارات ومؤسسات ومجالس ولجان إتحادية. إن الشرط في الرئيس ونائب الرئيس أن لايكونا من إقليم واحد.. وأن الحكومة الإتحادية تختص بالشؤون الكبرى للدولة كوحدة بما في ذلك شؤون دفاعها وسياستها الخارجية وشؤونها الإقتصادية والمادية وسياسة التنمية والتخطيط، ويكون

الوزراء الإتحاديون من الإقليمين وتضمن مشاركتهم الفعلية وسلطتهم الكاملة في شؤون وزارتهم ويستعينون بمجالس عليا في التربية والتعليم والدفاع والإقتصاد تضم أعضاء من الإقليمين، أما الهيئة التشريعية فتألف من مجلسين، مجلس نيابي ينتخب على أساس عدد السكان، ومجلس إتحادي على أساس التساوي بين ممثلي الإقليمين، وكل تشريع يصدر من المجلس النيابي لايقر إلا إذا وافق عليه المجلس الإتحادي.. وتبت المحكمة الإتحادية في تفسير القوانين وفي النزاعات التي تحدث بين سلطات الحكومة الإتحادية والحكومات المحلية أو فيما بين الحكومات المحلية نفسها.

ثانياً: يحتفظ كل إقليم بسلطاته المحلية التي لاتتعارض مع السيادة السياسية لدولة الوحدة، ويتم ذلك بواسطة مجلس نيابي إقليمي وحكومة إقليمية مسؤولة أمام المجلس ومؤلفة من رئيس ووزراء إقليميين، وتدير السلطة التشريعية والتنفيذية الإقليميتان شؤون الإقليم المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والبلدية والقروية والمواصلات داخل الإقليم وغير ذلك.

ثالثاً: إن الوحدة عملية بناء مستمرة، ويجب الإنطلاق من واقع الفوارق والسير بها تدريجياً نحو التنسيق فالتوحيد، ويترك للحكم الإقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والأوضاع الإقتصادية وغيرها، وعلى ضوء أحوال الإقليم الواقعية، دون تجاهل ضرورة التنسيق والتوحيد وفق الأهداف القومية والإجتماعية والإقتصادية للدولة كلها...».

واضح أن هذا المشروع الوحدوي يستهدف توحيد إتجاهات البعث التي تنادي بالوحدة مع مصر أكثر من استهداف توحيد سورية ومصر وهو يخاطب البعثيين ولايخاطب (عبد الناصر) أو الشعب. إن هذا المشروع يعبر تماماً عن تلفيقية القيادة القومية وانتهازيتها في محاولة الخروج من الأزمات التي تكاد تمسك بخناقها.

إن من يريد أن يقدم مشروعاً جدياً للوحدة العربية لايتجاهل إرادة قواعد الحزب وكوادره المتقدمه في لبنان وسورية وفي الأردن وحتى في بعض العراق، ولا أظن أن القيادة كانت تجهل عدم قدرة الحزب على تنفيذ المهام المحيرة والمتناقضة التي أنيطت به، إن ما كان يعني القيادة هو عصفور في يدها لا عشرات الطيور المغردة فوق الأشجار. إن القيادة القومية كانت هذه المرة كما كانت دائماً تبحث عن مخرج لأزمتها في الحزب ولا تبحث عن مخرج لأزمة الحزب ولأزمة الشعب وهي في سبيل بقائها على رأس الحزب كانت تعيد تفصيله ليأتي على قدر استطاعتها القيادية لاغير.

وهكذا كان حزبنا كلما تقدم به العمر كلما صغر حجمه وتقلصت قامته وقعدت به الهمة.

إنتخب المؤتمر القومي الخامس قيادة قومية من:

(١ ـ الأستاذ ميشيل عفلق أميناً عاماً «سوري» ٢ ـ الدكتور علي جابر. ٣ ـ جبران مجدلاني. ٤ ـ خالد اليشرطي. ٥ ـ خالد العلي «لبنانيون». ٦ ـ حمدي عبد المجيد. ٧ ـ علي صالح السعدي ٨ ـ طالب شبيب «عراقيون» ٩ ـ الدكتور منيف الرزاز. ١٠ ـ أمين شقير «أردنيون»).

وشكلت القيادة القومية لجنة من العراق لإعادة تنظيم الحزب في سورية، على أساس مقررات المؤتمر القومي الخامس الذي لم يشترك فيه أحد من القطر السوري، وعلى أساس الإنضواء تحت راية القيادة التي أبعدت البعث في القطر السوري عن المؤتمر، وكانت قبل ذلك قد حلت البعث في سورية لحساب (عبد الناصر)، ومن أجل زيادة حجم رصيدها في (مصرف) المناصب الناصري.

لقد اتخذ المؤتمر القومي الخامس قرارين أساسيين تعلق أحدهما بالوحدة وتعلق الثاني بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري، وقد نص القرار الأول على مايلي: «إن الحزب يقرر:

١ ـ الوحدة أساس عقائدي من أسس وجوده لايمكن للحزب أن يتخلى عنه.

٢ ـ على ضوء الواقع العربي الحالي فالوحدة المطروحة للبحث والنضال هي وحدة مصر وسورية. إن هذا لايمنع أن تغيير الواقع العربي في أي قطر قد يطرح إمكانيات جديدة للوحدة ليست مطروحة في الواقع الحاضر.

٣ ـ إن الإنفصال الذي تم في (٢٨/أيلول/١٩٦١) كان مؤامرة رجعية إقليمية مدعومة من قبل الإستعمار استغلت الإنحرافات والأخطاء التي رافقت نظام الحكم لتنقلب لا على هذه الإنحرافات ولكن على الوحدة نفسها، أما ماورد بخلاف ذلك من آراء ومواقف نسبت بشكل أو بآخر إلى الحزب فلا علاقة للحزب بها على الإطلاق.

٤ ـ إن الحزب أول من لمس هذه الإنحرافات التي شوهت وجه الوحدة وأول من وقف منها موقف المعارض والناقد منذ ظهورها حتى الإنفصال، فهو أول من يدرك خطر هذه الإنحرافات وعمقها ويناضل من أجل الحيلولة

دون تكرارها.

٥ - يرى الحزب أن السبيل الأقوم والأجدى لمحاربة هذه الإنحرافات هي في الدعوة إلى الوحدة بين سورية ومصر في مفهومها الذي عبر عنه الحزب باستمرار. القائم على أن الوحدة وحدة شعب ووحدة قوى شعبية ووحدة نضال شعبي تقوم على أكتاف الشعب وتستند إليه وتستمد منه في مؤسسات ديمقراطية شعبية بعيدة عن أي تسلط فردي، بعيدة عن أي تسلط بوليسي، بعيدة عن أي تسلط إقليمي.

٦ - إن الحزب يتبنى قضية الوحدة بين مصر وسورية ولايكتفي بالنظر إلى الواقع الحالي وإنما يمد نظره إلى الأجيال القادمة وإلى المصير العربي، وهو من أجل ذلك يرى أن طرح شعار الوحدة بمفهومها الأصيل غير المشوه يجب أن يستهدف مبدئياً تكتل الجماهير الشعبية على هذا المفهوم في جبهة شعبية تضم مختلف القوى القومية التقدمية سواء في المشرق العربي أو مغربه، لذلك يسعى الحزب إلى أن تتبنى هذا المفهوم جميع الحركات العربية المعبرة عن الثورة العربية التقدمية وعلى رأسها الثورة الجزائرية والإتحاد الوطني للقوات الشعبية».

إن هذا القرار أريد به أن يحقق عدداً من الأهداف منها بشكل أساسي إقامة موقف موحد بين أجنحة الحزب المختلفة حول الوحدة السورية المصرية ومنها أن يعيد المفهوم الوحدوي إلى أصوله الشعبية الديمقراطية الواردة في الدستور. ومنها أن يتملق قدر الإمكان نظام الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يكن من جهته جاهزاً لأن يسمع أي شيء من حزب البعث خصوصاً وأن العسكريين السوريين بمختلف إتجاهاتهم يتسابقون لإرسال إشارات التطمين لهذا النظام بأنهم يهيئون أنفسهم للإنقضاض على السلطة في سورية وإعادة الوحدة غير المشروطة مع مصر.

أما القرار الثاني الذي اتخذه المؤتمر فينص على مايلي: «يقرر المؤتمر مايلي:

١ - تكليف القيادة القومية الجديدة بالمباشرة فوراً بإقامة تنظيم للحزب في القطر السوري.

٢ - تقوم القيادة القومية بتعيين قيادة قطرية مؤقتة، تختار من العناصر الحزبية السابقة التي تتمتع بالنشاط والكفاءة والإيمان العميق بعقيدة الحزب.

٣ - يراعى في بناء التنظيم الجديد تجربة الحزب التنظيمية السابقة والمقررات التي يتخذها هذا المؤتمر.

٤ - يصار إلى دعوة القاعدة الحزبية في التنظيم الجديد إلى إنتخاب مؤتمر قطري ينتخب قيادة قطرية محل القيادة المؤقتة بالإشتراك مع القيادة القومية في المرحلة الإستثنائية». وقد أدخلت في المناقشة على هذه القرارات التعديلات التالية:

«أولاً: إن حزبنا في سورية يجب أن ينمو من خلال نضال المعركة وأن معطيات الواقع السوري زاخرة بإمكانيات تطوير المعركة لصالح الحزب والحركة الثورية لذلك يجب أن يكون نضال الحزب تحت الشعارات والأهداف الأساسية التالية:

الوحدة المنبثقة عن نظرة الحزب لها والطريق لتحقيقها، أي المتأتية نتيجة نضال شعبي ديمقراطي منظم، ونتيجة تطوير الأوضاع في سورية ومصر شعبياً وسياسياً وعزل الرجعية ومحاربة الفردية والتسلط.

٢ - مقاومة الوضع القائم إذا استمر بهذه الحال على أن يبدأ:

آ: الإنسحاب من الحكم الحالي الذي يحارب الحزب وفي حالة رفض الوزيرين (المقصود هنا عبد الله عبد الدايم وعبد الحليم قدور الذين مثّلا الحزب بوزارة العظمة) الإلتزام بذلك وجب على الحزب إصدار بيان يعلن فيه عدم علاقته بهما.

ب: يكلف جميع الحزبين السابقين المعينين في اللجان التي شكلتها الحكومة الحالية بالإنسحاب، ويطلب إليهم إصدار بيان توضيحي عن أسباب الإنسحاب، وفي حال رفضهم ذلك يقوم الأمين العام بذلك منفرداً ويعلن الحزب عدم علاقته بالذين لم يتلزموا بهذا الموقف الحزبي.

٣ - إطلاق الحرية الديمقراطية من أجل التنظيم الشعبي الديمقراطي وفيما يخص الحريات العامة والشخصية.

ثانياً: لايشترط تكوين القيادة القطرية المؤقتة في سورية من السوريين فقط بل يجوز للقيادة القومية أن تطعم هذه القيادة بأعضاء حزبين من الأقطار الأخرى.

ثالثاً: أن تحرص القيادة القومية حرصاً شديداً ومنذ البدء على اعتماد السرية التامة في عملية التنظيم في سورية».

بعد هذين القرارين المتعلقين بالموقف من الوحدة وبإعادة التنظيم في القطر السوري طرح المؤتمر موضوع محاسبة القيادة وتم تأجيل ذلك بحجة طريفة وهي أنه لكي تتم محاسبة القيادة يجب أن تكون قد تقدمت بتقاريرها للمؤتمر لتتم المحاسبة في ضوء تلك التقارير ونظراً لأن القيادة لم تتقدم من المؤتمر بالتقارير فقد تأجل موضوع محاسبتها إلى موعد آخر. وكأن عدم تقديم التقارير التي أوجب النظام الداخلي تقديمها ليس سبباً كافياً لمحاسبة القيادة!!!

وقد تكرس نهائياً نتيجة أعمال هذا المؤتمر شرزمة الحزب في القطر السوري، الناصريون شكلوا حزبهم الخاص بهم، (وأكرم الحوراني) فعل نفس الشيء واقترح قيام تجمعات جغرافية مثل (سورية الكبرى، دول الخليج، المغرب العربي، وادي النيل) باعتبارها تجمعات يجب أن تسبق الوحدة العربية.

كما تم تشكيل ماسمي (بالقطريين) وهو تجمع ضم أكثرية الحزبيين في القطر السوري بقيادة الصف الثاني في الحزب. وفي اعتقادي أن كل هذه التجمعات ما كانت لتقوم لو أن القيادة القومية انطلقت في إعادة بناء الحزب من التجميع الديمقراطي للبعثيين في القطر وصياغة وجهة نظر الأكثرية منهم وحملها إلى المؤتمر القومي الذي لم يكن يجوز عقده بغياب القطر العربي السوري. نعم ربما حمل إنعقاد مثل هذا المؤتمر أخطاراً حقيقية على قيادة الحزب من حيث تنحيتها عن سدة القيادة جزاء مافعلت يداها بالحزب ولكنه سيؤدي من وجهة نظري إلى إعادة بناء الحزب في سورية بناءً قوياً وفي حدود مقبولة من التماسك. ولكن هل كان هذا هو المطلوب من التنظيم العسكري للحزبيين في الجيش؟

البعثيون العسكريون الذي نظموا أنفسهم من وراء ظهر القيادة حزباً عسكرياً صرفاً، كانوا قد بلغوا من القوة والنضج حداً جعلهم يتطلعون إلى الحكم، ولم يكن في صالحهم أن يعاد بناء الحزب في سورية على يد غيرهم بناءً قوياً متماسكاً، بحيث ينافس حزبهم العسكري، لأن حزب البعث عندما يعاد تنظيمه ديمقراطياً سيتملك بسرعة قواعد شعبية واسعة، وسيكون عنده رؤية سياسية واضحة وشاملة للواقع العربي، من خلال السياسات التي يرسمها له مؤتمره القومي، الذي يضم نخبة مختارة من مناضلي الوطن العربي ملكوا تجربة نضالية وعقائدية ليست عند غيرهم وتمتعوا بثقل سياسي ونضالي على ساحة المشرق العربي كله.

ولا أستبعد هنا أن يكون إمتناع قيادة الحزب عن سلوك الطريق الصحيح في إعادة بناء الحزب في سورية ناجماً عن تأثير الحزب العسكري عليهم وهم الذين تعلموا دائماً أن يكونوا واجهة للعسكريين حتى ولو كان ذلك على حساب الحزب ومبادئه وأهدافه.

والحزب العسكري لم يزعجه (إنفلاش) الحزب في سورية إذا لم أقل أنه عمل وخطط لهذا (الإنفلاش) إنطلاقاً من أن وصوله إلى الحكم والحزب على ماهو عليه من شرزمة سيساعده على إعادة البناء وفق مايرى أنه يخدم سياسته وأهدافه ولا أدل على ذلك من أن رفاقنا العسكريين كانوا موزعي الصداقات والعلاقات الشخصية بين مختلف الكتل الحزبية في سورية، فهناك عسكريون متخصصون ببناء العلاقات الشخصية مع البعثيين الذين أصبحوا (ناصريين) ومثلهم مع (الحورانيين) وآخرون مع (القطريين)، وكانت كل جماعة توحي لأصدقائها أن أكثرية رفاقهم في الجيش من وجهة النظر التي يقولون بها، كما كان الحزب العسكري يتظاهر بالولاء للقيادة القومية، ولكنه يشجع مختلف التيارات الحزبية على النيل منها بما يعمق شرخ الثقة بين القيادة وكوادر الحزب القيادية من مختلف الإتجاهات.

هكذا كان الحزب بعد المؤتمر القومي الخامس، وهكذا بدأت القيادة مستعينة بالعسكريين وبالعراقيين في إعادة بناء الحزب في سورية. ولكن دون فائدة تذكر، فالحزب في القطر العربي السوري بقي ضعيفاً بعدده وبدائياً بأساليب تنظيمه، ومهزوز الولاء بقيادة فرضت نفسها عليه.

إلى أن استلم الحزب العسكري الحكم في كل من العراق وسورية بعد الإنقلابين العسكريين المتتاليين في (٨/شباط/١٩٦٣) في العراق، وفي (٨/آذار/١٩٦٣) في سورية. هذان الإنقلابان اللذان أنهيا وجود قيادة الحزب ووحدته وأحلا محله حزبين للبعث في كل من العراق وسورية.

وسيكون لنا وقفة طويلة مع هذين الحزبين وخاصة في سورية، حيث كنت على صلة وثيقة بالأحداث، وسوف أعتمد فيما أكتبه حولهما على معلوماتي الشخصية إضافة إلى ماتوفره لي الوثائق من معلومات.

نصت المادة الخامسة من مواد الدستور التي وردت تحت عنوان (المبادئ العامة) على مايلي: «حزب البعث العربي الإشتراكي شعبي يؤمن بأن السيادة ملك الشعب وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن إرادة الجماهير كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها، لذلك يعتمد الحزب في أداء رسالته على الشعب ويسعى للإتصال به إتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والأخلاقي والإقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية». ونصت المادة /١٤/ من الدستور والتي وردت تحت عنوان (المنهاج) على مايلي: «نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة».

كما نصت المادة /١٧/ من الدستور والتي وردت تحت نفس العنوان السابق على مايلي: «يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية، ويسعى إلى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون والتعبير بملء الحرية عن إرادتهم واختيار ممثليهم إختياراً صادقاً ويهيء لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين».

هذا هو حزب البعث من وجهة نظر المبادئ، إلا أن حزب البعث من وجهة نظر الممارسة كان شيئاً آخر. فاللجنة التنفيذية للحزب أيدت الإنقلاب العسكري الذي وقع في سورية سنة /١٩٤٩/ بقيادة (حسني الزعيم) على الرغم من أن أهداف الإنقلاب وشخصية قائده تتنافى بشكل صارخ مع مبادىء حزب البعث وأهدافه وتتنافى أيضاً مع المواصفات الشخصية لأعضاء قيادة الحزب آنذاك.

ففي (٤/نيسان/١٩٤٩) أي بعد خمسة أيام من إنقلاب (حسني الزعيم) قدمت اللجنة التنفيذية للحزب مذكرة خطية لزعيم الإنقلاب (حسني الزعيم) جاء فيها مايلي: «إلى مقام القائد العام للجيش والقوى المسلحة الأكرم... الحق أن الجيش الذي يتألف من أبناء الشعب، لم يكن سوى الأداة الأمينة المباركة التي نفذت رغبة قومية

وإرادة عامة طالما أعلنها الشعب، إن هذه الحقيقة البارزة التي تعطي الإنقلاب أقوى حجة لتبرير ماحدث يجب أن تكون أقوى أساس لبناء المستقبل».

وتطالب المذكرة أخيراً بتشكيل حكومة موثوقة وتطهير الجهاز الحكومي وتأمين الحريات العامة وإجراء إنتخابات حرة، وكأن هذه القيادة ليست من هذه الدنيا ولاتعمل بالسياسة، أو أنها ذكرت هذه المطاليب لإقناع نفسها ومن معها بالتأييد الذي محضته لذلك المهووس.

إن أهداف هذا الإنقلاب ودوافعه وغاياته ومن كانوا وراءه، لم تكن خافية على أحد، كما أن صاحب الإنقلاب نفسه، أوضح بالبلاغ العسكري رقم /٩/ بتاريخ (١/٤/١٩٤٩): «... إن السبب في الحركة، هو الهجوم المتكرر على الجيش في المجلس النيابي بحيث أصبحت سمعة الجيش مضغة في الأفواه، على أثر إعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والإختلاس».

كما أجملت وكالة تاس بتاريخ (٢٠/آب/١٩٤٩) ما حصل بسورية على النحو التالي: «كان إنقلاب (حسني الزعيم) (٣٠/آذار/١٩٤٩) مؤامرة دبرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع السفارة الفرنسية بدمشق».

كما ذكر (مايز كوبلاند) مؤلف كتاب (لعبة الأمم): «إن إنقلاب (حسني الزعيم) كان من إعداد المخابرات الأمريكية وتخطيطها». وذكر (جورج لونزويسكي) في كتابه (البترول والدولة في الشرق الأوسط) مامعناه أن «الإنقلاب جاء لإخراج إتفاقية (التابلاين) من الجمود الذي وضعها فيه البرلمان السوري، وكذلك فإن الإنقلاب أنجز تصفية القضايا المعلقة بين سوريا وفرنسا التي كان البرلمان يرفض التصديق عليها أيضاً، وكذلك تم توقيع إتفاقية الهدنة، وإتفاقية مد خطوط أنابيب شركة العراق».

ويقول (نذير فنصة) في كتابه (أيام هزت سورية) مايلي: «إن (أكرم الحوراني) هو الذي وضع البلاغات العسكرية للإنقلاب الأول، وقد اشترك اثنان من ضباطه بتخطيط الإنقلاب هما (بهيج كلاس وأديب الشيشكلي) ». ومع ذلك وبالرغم من وضوح أهداف الإنقلاب، وشخصية قائده فقد أيدته اللجنة التنفيذية، وسيرت المظاهرات التأييدية له في سورية كلها.

وفي النشرة الداخلية الصادرة بتاريخ (٦/أيار/١٩٤٩) التي نقلت للحزب نتائج أعمال مجلس الحزب المنعقد بدمشق في (١٥/٤/١٩٤٩) جاء فيها أن العميد الأستاذ

(ميشيل عفلق) تقدم من المجلس بتقرير مسهب لخص فيه أعمال الحزب ونضالاته خلال العامين المنصرمين بفقرات محددة جاء فيها مايلي:

«٩ ـ تأييد الحزب للإنقلاب وقيامه بتظاهرات تأييدية بسبب سوء العهد البائد». وورد في النشرة مايلي: «وفي ختام جلسات الحزب ألقى العميد (ميشيل عفلق) كلمة عن الإنقلاب الأخير (إنقلاب حسني الزعيم) بيّن فيها ضرورة التفاؤل بمستقبل سورية وجميع البلاد العربية».

وقبل نهاية عهد (حسني الزعيم) وعندما بدأ الصراع بينه وبين بعض الضباط والسياسيين الآخرين الذين كانوا معه، وقفت قيادة الحزب مع خصومه ضده واكتشفت وقتها فقط أن مبادئ ذلك الإنقلاب وشخصية زعيمه تتناقض مع مبادئ الحزب وأهدافه. وكان طبيعياً أن يعتقل قادة الحزب والكثير من كوادره. وفي حمأة النضال ضد الطاغية وعندما كانت قواعد الحزب تشعر باعتزاز أمام الشعب لأن قيادة الحزب والكثير من كوادره في السجون بسبب مقاومتها للطغيان، فوجئنا وفوجئ الشعب بإذاعة رسالة من (ميشيل عفلق) عميد الحزب إلى الزعيم (حسني الزعيم) يعلن فيها ولاءه له، وحلّ الحزب ويطلب الرحمة لأعضاء الحزب والصفح عن أخطائهم، ويعلن إعتزاله العمل السياسي. لقد كان لتلك الرسالة وقع الصاعقة على قواعد الحزب وبقينا بين مصدق ومكذب إلى أن اتضحت الحقيقة وتأكد أن الرسالة بخط يد العميد الأستاذ (ميشيل عفلق) وأن الزعيم (حسني الزعيم) استجاب لتلك الرسالة وأطلق سراحه وسراح العديد من البعثيين الذين كانوا في السجون. استنكر البعثيون تلك الرسالة، وخجلوا منها أمام الشعب، وظنوا أن غسل عارها لن يكون بأقل من إبعاد (ميشيل عفلق) عن الحزب نهائياً وأنه هو الذي أراد ذلك.

وفوجئت قواعد الحزب مرة أخرى بأن قيادة الحزب بررت للأستاذ (ميشيل عفلق) تلك الرسالة، وأعادته إلى صدارتها وطلبت إلى القواعد أن تبرر الرسالة أمام الشعب زاعمة بأن العميد ضحى بمستقبله السياسي وسمعته النضالية من أجل إنقاذ المعتقلين من البعثيين. ولم تدر القيادة ولا العميد أن وقع الرسالة على قواعد الحزب كان أدهى من السجون والمعتقلات وأمرّ.

إن رسالة الأستاذ (ميشيل عفلق) إلى الزعيم (حسني الزعيم) كانت الصدع الأقوى في ولاء قواعد الحزب للقيادة خصوصاً بعدما تم تجاوز تلك الرسالة في مجلس الحزب الذي انعقد لهذه الغاية. بل وكادت قيادة الحزب أن تجعل منها موقفاً بطولياً للعميد.

الأمر الذي أوصلني مع الكثير من الرفاق في القواعد إلى قناعة نهائية أن قيادة الحزب تسلك كل الوسائل من أجل ضمانة استمرارها في سدة القيادة، وأن أقوالها شيء وأفعالها شيء آخر، وأنها تستغل عدم قدرة كثير من كوادر الحزب على التفرغ للعمل الحزبي والإقامة في دمشق لكي تجعل من قبولها قيادة الحزب منّة لها على الحزبيين، خصوصاً وأن أكثرية هذه الكوادر لم تكن مستقلة مادياً، ولم يكن بمقدور الأهل تأمين مستلزمات التفرغ للحزب في دمشق، كما أن الحزب لم يكن قادراً على القيام بذلك العبء.

وتأتي إنقلابات (سامي الحناوي وفوزي سلو وأديب الشيشكلي) وتأيد القيادة هذه الإنقلابات أيضاً. وينقلب (أديب الشيشكلي) زعيم هذه الإنقلابات الفعلي على قيادة الحزب وعلى بعض السياسيين الذين كانوا معه مثل (أكرم الحوراني) ويضطرهم إلى الإقامة في لبنان ومنها إلى إيطاليا وتظل قواعد الحزب تناضل ضد الديكتاتورية وتواجه إتهام الناس لقيادتها بأنها كانت وراء مجيء هذه الديكتاتورية وكثيراً ماكنا نواجه شماتة بعض المواطنين عندما نتعرض للملاحقة أو السجن أو التخفي، بسبب مواقف القيادة المؤيدة للإنقلابات العسكرية في بدايتها والمعارضة لها عندما ينقلب ظهر المجن.

وهكذا ابتعدت القيادة في سياستها العملية عن المبادئ والسياسات النظرية للحزب، وازداد صدع الثقة بينها وبين قواعدها اتساعاً، واستخدمت كل الوسائل المادية والمعنوية لاستمرارها في القيادة ولو على حساب القناعات الحقيقية للحزبيين.

كذلك فإن الحياة الداخلية في الحزب لم تكن تحكمها علاقات موضوعية صارمة، فالقيادة هي النظام، والنظام سلاح في يدها تستخدمه ساعة تشاء، وتعلقه بذرائع مختلفة ساعة تريد، وإذا دُعي مجلس الحزب للإنتخاب وضعته القيادة أمام واحد من خيارين إما أن تبقى هي في سدة القيادة، وإما أن ينقسم الحزب. وكثيراً ماكانت تلجأ إلى توزيع المناصب وفق أسس قطرية إستجابةً لرغبات لاتقرها مبادئ الحزب ولايجيزها نظامه، وكثيراً ماكانت القيادة تساوم على الموقف المبدئي وتنتهج التوفيقية سياسةً في الحزب على حساب مبدئيته وعقائديته مدفوعة إلى ذلك بعقدتها في أنها لاتمثل إرادة الحزب الحقيقية وعليها أن تساوم في سبيل البقاء. وهذه السياسة التلفيقية التي انتهجتها القيادة هي التي جعلت الحزب تجمعاً يضم مختلف التيارات والآراء، وليس حزباً

عقائدياً ملتزماً منضبطاً بعلاقات موضوعية صارمة، تحمي عقائديته بالقدر الذي تحمي الديمقراطية فيه.

إن نظام الحزب الداخلي القائم على أساس ديمقراطي تلتزم الأقلية فيه برأي الأكثرية وتحترم الأكثرية حق الأقلية في إبداء الرأي، لم يكن بين يدي القيادة أحسن حظاً في التطبيق العملي من الدستور والمنطلقات السياسية المبدئية للحزب، فكلاهما بقي معلقاً في الهواء ومايطبق في الواقع هو ماتريده القيادة. وهذه المفارقة الدائمة بين النظرية والتطبيق هي السمة البارزة في حياة الحزب.

إن حزب البعث العربي الإشتراكي كان دائماً حزب القيادة سواء رغبت القواعد ذلك أم لم ترغب، تؤيد قيادته الإنقلابات العسكرية فعلى الحزب أن يؤيد، وتعارض فعليه أن يعارض، تدين حكم البرجوازية الوطنية والرأسماليين والإقطاعيين، في بياناتها وتدعو الحزب لفضح هذه الفئات وتعريتها أمام المواطنين ثم تتعاون معها في الحكم يوم تشاء، وتعتبر التحالف وإياها (كما حصل في مؤتمر حمص سنة /١٩٥٣/) طريقاً نضالياً لإسقاط الديكتاتورية العسكرية، وإقامة حكم الجماهير!!!.

كل هذا بدون دليل من عقيدة أو مبدأ أو قرار مؤتمر وأحياناً بدون قرار من القيادة كمؤسسة، وإنما هو قرار (بالتمرير) كما يقال في لغة اليوم أي بالموافقة الفردية خارج الإجتماعات الرسمية.

قيادة الحزب كانت تملي على الحزب توجهاته العملية. بدون كبير إهتمام بقناعات أكثرية قواعده، وبدون كبير إهتمام بالتعارض القائم بين السياسة الواقعية للحزب وبين التثقيف العقائدي والمبدئي لقواعد الحزب، وهذا من وجهة نظري ماعمق صدع الثقة بين القيادة والقواعد بحيث مهد فيما بعد لكثير من الشروخ التنظيمية والإنشقاقات التي حدثت في الحزب داخل القطر العربي السوري وخارجه. ويبدو لي أن وراء ذلك السلوك الثابت للقيادة، عاملاً ثابتاً أيضاً هو تأثير العسكريين حزبيين وغير حزبيين على قيادة الحزب ودفعها إلى السلطة بكل الوسائل وفي مختلف الظروف، التي كانت دائماً ظروفاً غير مواتية، مما جعل الحزب يُدمَغ دائماً بسلبيات السلطة، بدلاً من حصوله على إيجابياتها لو كانت ظروف وصوله إليها منسجمة مع منطلقاته النظرية في السياسة والسلطة وهذا العامل هو الذي كان وراء إنهيار الحزب في الأردن بعد حوادث /١٩٥٧/ ووراء كوارث الحزب والشعب العراقي بعد إنقلاب (تموز/١٩٥٨)

ومابعده من أحداث دامية في العراق.

إن الحزب من وجهة نظري كان يستطيع أن يؤيد أية حركة عسكرية لاستلام السلطة، إذا كانت هذه الحركة هي الوسيلة الوحيدة أمام الشعب لإزالة معوقات التطور من أمامه، وعلى أن تبادر فور استلامها السلطة بوضعها تحت تصرف الشعب ليمارس حقه في التطور والتقدم، تحميه سلطته التي يختارها بإرادته الحرة الواعية. أما وأن الأمر كان يتم على غير هذا النحو، بل وكان يتم على النقيض، منه، بمعنى أن الحركة العسكرية كانت تحدث لإجهاض النهوض الشعبي وقطع الطريق أمام تطور الوعي الجماهيري، ووضع المعوقات أمامه، فإن تأييد الحزب لمثل هذه الحركات العسكرية التي لم تكن منطلقاتها ولاقياداتها تنسجم مع منطلقات الحزب وخطه السياسي، لم يكن يعني غير إنتهازية سياسية تمارسها قيادة الحزب، وتورط فيها قواعده.

موقف آخر لم نكن نفهمه في قواعد الحزب ولم تقنعني فيه حجج القيادة ولامرافعات الأستاذ (أكرم الحوراني) حوله، هو، لماذا لم تبادر قيادة الحزب إلى إستلام السلطة على أثر سقوط ديكتاتورية (أديب الشيشكلي)؟!!

لقد سقط (أديب الشيشكلي) بفعل نضال قواعد الحزب وقيادتها لجماهير الشعب ضد حكمه، وبفعل الضغط العسكري الذي مارسه الحزبيون وأصدقاؤهم في الجيش. وفي حدود ما أعلم كان العسكريون يريدون من قيادة الحزب أن تستلم السلطة وطبيعي أن يكون ذلك ما ترغبه قواعد الحزب وما تنتظره جماهير الشعب.

وفي اعتقادي أن القوى السياسية في سورية وخصوصاً القوى المحافظة، فاجأها عزوف قيادة الحزب عن استلام السلطة، كما فاجأها تسليم السلطة لهذه القوى نفسها، واكتفاء قيادة الحزب بالنصيب الأقل منها.

كان الحزب صبيحة اليوم الذي سقط فيه حكم (الشيشكلي) يمتلك الشارع السوري بكل زخمه الجماهيري، وكانت لديه قواعد مناضلة ومعتدة بنفسها رغم المشاكل الداخلية الكثيرة التي كانت تعاني منها، كما أن قوى الحزب العسكرية كانت جيدة أيضاً وكان إستلام السلطة سيدعم مركزها أكثر فأكثر خصوصاً إذا استطاعت قيادة الحزب أن تستغل ذلك التأييد الجماهيري لمنطلقات الحزب ومبادئه.

الظروف الشعبية، والظروف العسكرية إذاً كانت مواتية لاستلام السلطة، ومع ذلك لم تقبل القيادة تحمل مسؤولية الحكم، ولم يقدم العسكريون من الحزبيين على إستلام السلطة أيضاً، وهم لو فعلوا لأيدتهم قيادة الحزب ولو بتأثير العادة. فلماذا لم يتصد

العسكريون أيضاً لاستلام السلطة؟؟. ليس لدي تفسير مقنع سوى موقف (أكرم الحوراني) الذي يبدو دائماً محرضاً رئيسياً وراء كل إنقلاب عسكري غير أنه هذه المرة لعب دوراً مناقضاً لما تعوده وحرض قيادة الحزب والعسكريين على العزوف عن تحمل مسؤولية الحكم مكتفياً ببعض الغنائم لنفسه ولأنصاره في الحزب وخارجه. ولم أكن وقتها أملك تعليلاً لموقف (أكرم الحوراني) ولا أريد الآن أن أخوض في هذا الموضوع لأنني لا أريد أن أكون مع الزمن عليه.

أما موقف الحزب من الإنقلاب العسكري في مصر /١٩٥٢/ فقد عرف النقيضين على التوالي فمن موقف المعارضة والتشكيك إلى موقف قيادة الجماهير لتحقيق الوحدة الإندماجية معه.

لقد كان واضحاً أن قيادة الحزب عارضت إنقلاب مصر على الرغم من أنه ضمن كل المقاييس كان عملاً متقدماً عما كان عليه الوضع في مصر قبل الإنقلاب وذلك بسبب معارضتها وقت ذاك لديكتاتورية (أديب الشيشكلي) التي تعاطفت مع الإنقلاب المصري منذ حدوثه.

أما بعد سقوط (الشيشكلي) وعودة البورجوازية الوطنية إلى حكم سورية بفضل قيادة الحزب، فقد عادت القيادة مرة أخرى لما تعودته من تأييد للإنقلابات العسكرية وأيدت إنقلاب مصر ودعت للوحدة معه وقادت الجماهير بالتعاون مع الجيش السوري للخلاص من حكم البورجوازية السورية بتوحيد سورية ومصر بأي ثمن وعلى أي شكل يريد (عبد الناصر). صحيح أن (عبد الناصر) قد انتهج سياسة قومية وتقدمية ومقاومة للنفوذ الإستعماري القديم والأحلاف، ولكنه أيضاً لم يكن ينتهج سياسة شعبية ديمقراطية، ومع ذلك لم تتحفظ القيادة ولم تحرص على الحزب وكان قرارها، الذي دمر نهائياً ثقة قواعد الحزب بها وأنهى وحدة الحزب التنظيمية وأدى إلى إضعافه على كل الساحات العربية، هو قرار حل الحزب في القطر السوري وتصوير ذلك بأنه الثمن اللازم لتحقيق الوحدة.

إن إيديولوجية الإنقلابات العسكرية التي غزت الحزب عملياً وقرار حل الحزب في القطر العربي السوري بزعم أنه ثمن لتحقيق الوحدة، هما العاملان الأقوى في التأثير السلبي في بنية الحزب الفكرية والتنظيمية.

إن قرار حل الحزب في القطر العربي السوري والموقف من الحكم وممارسته في الإقليم الشمالي بعد الوحدة والموقف من الإنقلاب العسكري الذي فصل الوحدة في

(٢٨/أيلول/١٩٦١) جميعها أدت إلى شرزمة الحزب وتمزقه في القطر العربي السوري، يضاف إلى ذلك أن صدع الثقة الذي كان عميقاً في نفوس الحزبيين ضد القيادة قد حال نهائياً دون نجاح محاولات تلك القيادة في أن تعيد تجميع الحزب فكرياً وتنظيماً. كما أن عوامل أخرى كثيرة قد يكون أهمها إيديولوجية الإنقلابات العسكرية واختلال الثقة بالجماهير وبالتنظيم الجماهيري كانت وراء فشل كوادر الحزب في محاولاتها تأطير القواعد الحزبية تنظيمياً وفكرياً تحت أي موقف من المواقف التي كان الحزبيون في سورية متوزعين حولها.

إن إهتزاز الثقة الحزبية بقيادة الحزب، وتدخلات أجهزة الحكم الناصري، وتدخلات أجهزة حكم الإنفصال، وتأثير إيديولوجية الإنقلابات العسكرية، وعدم وجود كوادر بارزة قيادياً من الصف الثاني في الحزب يمكن أن تكون ذات نفوذ مقبول حزبياً وسياسياً على مستوى القطر، كل هذه العوامل كانت وراء إستمرار الشرزمة الحزبية في القطر العربي السوري طوال فترة عهد الإنفصال وبعد فترة لايستهان بها بعد الإنقلاب العسكري في (٨/آذار/١٩٦٣).

إن قرار حل الحزب والإيديولوجية العسكرية التي اعتنقها الحزب عملياً وصدع الثقة بين قواعد الحزب وقيادته، لم تؤد إلى شرزمة الحزب في القطر العربي السوري فقط، وإنما كانت عوامل أساسية في شرزمة الحزب وضعفه في الأقطار الأخرى.

ففي لبنان تمزق الحزب إحتجاجاً على قرار الحل وعلى قرار محاولة إعادة العلاقات مع (عبد الناصر) بعد الإنفصال.

وفي الأردن تمزق الحزب نتيجة الموقف من محاولات القيادة إعادة تنظيم الحزب في القطر العربي السوري وتأثر قياديي فرع الأردن بالناصرية وبإيديولوجية الإنقلابات العسكرية، التي نبهت إليهم غريزة الدفاع عن النفس عند النظام الأردني، فقمعت الحركة الوطنية بما فيها الحزب بقوة وعنف.

وفي العراق دفعت الأجهزة المصرية بقياديين في الحزب إلى القيام بمؤامرة اغتيال (عبد الكريم قاسم) وهي أول خروج مسلح على أخلاقية الحزب السياسية التي كانت دائماً تقف ضد الإغتيالات الفردية، كما كانت إيديولوجية الإنقلابات العسكرية قد دفعتهم أيضاً إلى الدخول في دوامة المؤامرات لقلب نظام الحكم الملكي، الذي كان في وجه من وجوهه على الأقل ضمانة عربية. ضد الشعوبية النامية في العراق، تلك الضمانة التي ماكان يجب قومياً أن يضحى بها، إلا إذا

توفرت لعروبة العراق ضمانة أقوى أو مماثلة، وهذا ما أدى إلى شرزمة الحزب هناك وإلى العديد من المجازر الدموية اللاحقة لإنقلاب تموز /١٩٥٨/ وإلى المجازر اللاحقة بعد شباط /١٩٦٣/.

وفي العراق كان القياديون الأكثر قرباً من القيادة القومية أكثر تقبلاً لتأثيرات الأجهزة الناصرية، الأمر الذي أدى إلى إبعادهم عن الحزب في دوامة التصفيات والإنشقاقات الحزبية، وتولى قيادة الحزب في العراق عناصر مهزوزة الثقة بالقيادة القومية ومشبعة (بالماركسية) ومتأثرة سياسياً بالأوضاع الخاصة بالعراق، كوجود أقليات قومية متعددة أهمها (الأكراد) تنازع القومية العربية عل تراب العراق، الأمر الذي جعلهم يتصرفون بعد أن تسلموا الحكم بإنقلاب (٨/شباط/١٩٦٣) بحذر شديد تجاه الوحدة العربية واتجهوا بالحزب نحو (الماركسية) بعد أن قسروها قسراً على أن تكون (ماركسية) عربية ولو بالألفاظ والشعارات، وعسكروا الحزب من خلال الحرس القومي الذي أوجدوه ليمارس الثأر من الشيوعيين وغيرهم.

والمفارقة التي تسترعي الإنتباه هي أن الذين أطلقوا على أنفسهم من البعثيين في العراق وبعد ذلك في سورية أيضاً صفات اليسار (والماركسيين) العرب كانوا أكثر شراسة على الشيوعيين وأنصارهم في العراق وفي سورية بعد ذلك من كل الفئات القومية الأخرى، فكأنهم كانوا يريدون إزالتهم ليحلوا محلهم في أحضان السوفيات، وربما كانوا يطمعون بموافقة السوفيات على ذلك.

أما قصة إنقلاب (٨/آذار/١٩٦٣) فتتلخص بأن العسكريين الحزبيين وأصدقاءهم كانوا قد نالوا من حكم الوحدة جزاء (سنمار) حيث شردوا بنقلهم إلى مواقع ووظائف أخرى وعوملوا معاملة الخصوم بدون مبرر.

وكانت علاقة قيادة الحزب في وجهيها السلبي والإيجابي (بعبد الناصر) قد زادت من تشويه صورة القيادة بنظر هؤلاء الحزبيين، خصوصاً وأنهم بالأصل ولأسباب مختلفة لايثقون كثيراً بهذه القيادة. لذلك فقد نظموا أنفسهم تنظيماً مستقلاً عن الحزب ومارسوا تجميع البعثيين في سورية بعلاقات شخصية لاتنظيمية، واستفادوا من القيادة الجديدة للحزب في العراق، كما استفادوا من النقمة الجماهيرية على الإنفصال ومن النقمة السياسية على مساوئ حكم الوحدة في الإقليم الشمالي.

وكانت الإستفادة الأكبر هي حصول إنقلاب الثامن من شباط في العراق، ذلك

الإنقلاب الذي أعلن عن نفسه أنه ثورة حزب البعث العربي الإشتراكي. ثم أثبتوا كفاءة جيدة باستغلال الظروف وإقامة التحالفات، والقفز إلى السلطة. وفي السلطة استعاروا من قيادة الحزب شعارات البعث واستثمروا تأييد إنقلاب العراق لهم. واستطاعوا من خلال ذلك تثبيت أقدامهم في حكم سورية حتى الآن.

الوجود الصهيوني، المتمثل بالكيان العنصري القائم على أرض فلسطين العربية، هو من وجهة نظر مبادىء الحزب وأهدافه، وجود دخيل غاصب، متناقض تناقضاً مطلقاً مع الوجود العربي ولابد من إزالته ككيان عنصري قائم على التعصب الديني، والرفض المطلق للوجود العربي برمته، وموقف الحزب هذا لايعني بحال من الأحوال موقفاً رافضاً للتعايش المتسامح بين كل الأديان، ولايعني رفضاً لوجود اليهودية كدين في الوطن العربي، فهذا الوطن هو مهدها الأول، وعلى أرضه نشأت. كما أنه لايعني عدم السماح بإقامة اليهود كمواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة، ويعيشون بالتساوي مع المواطنين الآخرين جميعاً، بغض النظر عن الإنتماء الديني.

لقد حددت المادة السابعة من المبادىء العامة الواردة في دستور الحزب الوطن العربي بأنه «... البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد مابين جبال طوروس وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط» وبناء على هذا التحديد فإن الحزب يعتبر فلسطين جزءاً أساسياً من هذا الوطن، لايمكن التنازل عنه ولا التغاضي عن اغتصابه وفصله عن جسم الوطن.

كما نصت المادة /١١/ من المبادىء العامة نفسها على مايلي: «يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب، وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية إستعمارية».

وانطلاقاً من هذه المادة، لايمكن لبعثي قبول التعايش مع كيان أقامه الإستعمار، لعنصريين جاؤوا حديثاً إلى الوطن العربي معلنين عنصريتهم، ومتمسكين بأهدافهم الإستعمارية يضاف إلى ذلك، أن قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي يشكل حاجزاً بين مشرق الوطن العربي ومغربه يحول دون تحقيق (هدف الوحدة العربية الكبرى) وهو الهدف الذي (لايرقى إليه هدف)، (والذي لامستقبل للأمة العربية بدونه) وفق ماتحدده أدبيات الحزب.

لهذا كله، كان من الطبيعي أن يدرك الحزب خطر الهجرة الصهيونية إلى

فلسطين منذ نشوئه ونشوئها، وأن يحذر العرب من أخطار هذه الهجرة.

ومايعنينا في هذا المجال هو ما اتخذه الحزب من مواقف يعتبرها وسائل لتحرير فلسطين، وبيان مدى إنسجام هذه الوسائل مع مباديء الحزب وأهدافه، وذلك منذ (٧/نيسان/١٩٤٧) وحتى (٨/آذار/١٩٦٣).

بتاريخ (٢٠/أيلول/١٩٤٧) صدر عن مجلس الحزب الذي انعقد بدمشق خلال يومي ١٩/ و ٢٠/ أيلول بيان جاء فيه بالنسبة لفلسطين مايلي:

«١ ـ أن تنفّذ الحكومات العربية ماتعهدت به من تعبئة قواها المسلحة، وتنسيقها لمباشرة العمل الحاسم.

٢ ـ أن تزيل الحكومات من طريق الشعب كل العقبات التي تقف دون تكتله وتسلحه وانتظامه في حركة الجهاد لإنقاذ فلسطين وأن تمده بكل المساعدات الممكنة.

٣ ـ أن تنتهي الحكومات من سياستها المتناقضة مع الدول التي تقف من قضية فلسطين موقفاً عدائياً..».

ومعنى ذلك أن القيادة تتصور الحل بتعبئة الجيوش العربية وتسهيل أمور التطوع في جيش التحرير الفلسطيني وبإعلان الدول العربي مقاطعتها للحكومات التي تؤيد الصهاينة أو تدعمهم في إحتلال فلسطين.

إن هذا الحل يوضح بجلاء قصور الإدراك العربي العام (مادام هذا هو تصور طلائعه) عن ضخامة الخطر الصهيوني القادم، وعن حجم المؤامرة الدولية الداعمة لهذا الخطر، ذلك القصور الذي أدى بالمحصلة إلى كارثة قيام إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية كلها أمام (العصابات الصهيونية) الغازية.

ورغم قصور هذه الإستراتيجية فإنها بقيت على الأقل محتفظة برؤيتها لقضية فلسطين من وجهة نظر قومية شاملة لا من وجهة نظر قطرية تجزيئية.

وبتاريخ (٢/كانون أول/١٩٤٧) صدر بيان آخر عن الحزب تحت عنوان (من حزب البعث العربي إلى الأمة العربية، دقت ساعة الفصل ولن تنقذ فلسطين إلا بالحديد والنار). وقد ورد في ذلك البيان مايلي:

«أيها الشعب العربي: إن حزب البعث العربي يعلن أن ساعة الخطر قد دقت ويطلب منك.

١ - أن يتقدم القادرون منكم على حمل السلاح إلى التطوع في كتائب تحرير فلسطين.

٢ - أن تقبل على التبرع بالمال والألبسة والأغذية من أجل فلسطين.

أيها الشعب العربي إن المعركة لحاسمة وعلى نتائجها يتوقف مصيرك ومصير أحفادك لأجيال بعيدة».

وفي (٢٢/كانون الثاني/١٩٤٨) صدر عن مكتب فلسطين الدائم في حزب البعث العربي بيان تحت عنوان (الخطر يهدد فلسطين من كل جانب) وقد جاء في ذلك البيان مايلي: «إن حزب البعث العربي يشعر بالخطر الذي يهدد العرب في تبديد حلمهم العظيم الذي لامعنى لحياة العرب إلا في الجهاد في سبيله، وهو وحدة الأمة العربية... أيها الجمهور العربي، إن في نشوء الدولة اليهودية خطراً على حياتك ومستقبل أبنائك، وإن قرار التقسيم مؤامرة إستعمارية آثمة..وإن عبودية إقتصادية وسياسية تهيأ لك في هذا المؤامرة.. أيها العربي إن ساعة المجد قد دنت، وإن إنقاذ فلسطين هو الباب الذي فتح أمامك لتنفذ منه إلى حياة حرة كريمة تتحقق فيه وحدة العرب، وتمهد السبيل لبزوغ شمس رسالتهم الخالدة».

وفي هذا البيان أول إشارة إلى أن تحرير فلسطين هو مدخل لتحقيق الوحدة العربية مع العلم أن العكس هو الصحيح. فهل جاء شعار (تحرير فلسطين مدخل للوحدة) تنصلاً من النضال الوحدوي وتكريساً للعمل القطري حتى بالنسبة للأحزاب القومية، التي أصبحت مهمتها وفق هذا الشعار، دفع حكومة القطر الذي تعمل فيه لتهيئة جيشها من أجل خوض معركة تحرير فلسطين وكذلك دفع مواطنيها للإلتحاق بكتائب التحرير الفلسطينية، أم أن القيادة كانت تتصور آنذاك أن القوى العربية العسكرية والشعبية التي ستدخل (إن دخلت) فلسطين ولو مجزأة، ستتحول إلى قوى وحدوية بعد التحرير ترتد على أنظمة حكمها لتطيح بها من أجل الوحدة؟

إن ما استعرضناه سابقاً من مواقف عملية لقيادة الحزب من المشاريع الوحدوية التي طرحت خلال الفترة الممتدة مابين (١٩٤٧ - ١٩٦٣) يجعلنا نميل إلى التفسير الأول لشعار (تحرير فلسطين مدخل للوحدة) ونستبعد التفسير الثاني نهائياً.

وفي (٢٣/كانون الثاني/١٩٤٨) أصدر مكتب فلسطين في الحزب بياناً تحت عنوان (الشعب لن يكتفي بإلغاء مشروع التقسيم بل يحتم القضاء الأبدي على

الصهيونية في فلسطين) (كيف؟؟). وفي (٩/شباط/١٩٤٨) أصدر المكتب نفسه بيانا آخر تحت عنوان (ليسيطر العرب على الموقف في فلسطين قبل تدخل الإستعمار وفوات الأوان) وكأن الإستعمار لم يكن متدخلاً حتى ذلك التاريخ!!

وفي (١٥/شباط/١٩٤٨) أصدر مكتب فلسطين بياناً تحت العنوان التالي: (ليكن الهدف إحتلال فلسطين فالمناوشات لاتجدي أمام الخطر الداهم).

وبتاريخ (٦/أيار/١٩٤٩) في النشرة الدورية التي كانت تصدرها اللجنة التنفيذية أذيعت نتائج أعمال مجلس الحزب المنعقد في دمشق في (١٥/٤/١٩٤٩)، بما فيها بيان عميد المجلس، الذي أوضح ماقام به الحزب خلال السنتين الماضيتين وقد ورد في فقرات ذلك البيان بالنسبة لفلسطين مايلي: «٣ ـ انعقاد مؤتمر حمص للحزب في تشرين الثاني /١٩٤٧/ الذي أقر الأمور التالية: ١ ـ... ٢ ـ تطوع أعضاء الحزب للقتال في فلسطين... ٥ ـ ذهاب اللجنة التنفيذية مع فرقة البعث العربي إلى فلسطين».

إن التصور الذي قدمه الحزب وعمل من أجل تحقيقه خلال مرحلة ماقبل قيام إسرائيل وحتى وقوع الإنقلاب الأول في سورية بقيادة (حسني الزعيم)، لايخرج عما كان يتصوره الملوك والرؤساء العرب، كما توضحه مقررات مؤتمراتهم التي انعقدت في تلك الفترة، ففي مؤتمر (أنشاص) الذي انعقد في الشهر الخامس من عام /١٩٤٦/ قرر المؤتمرون بالنسبة لقضية فلسطين مايلي:

«١ ـ... تعتبر قضية فلسطين جزءاً لايتجزأ من قضايانا القومية الأساسية.

٢ ـ الصهيونية خطر داهم على البلاد العربية والإسلامية...

٣ ـ لقد أجمعنا على أن أقل ما نرتضيه في سبيل حماية عروبة فلسطين هو:

آ ـ إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً.

ب ـ منع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية.

ج ـ العمل على تحقيق إستقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عرق ومذهب.

٤ ـ لقد أجمعنا (مع حرصنا الشديد على إستمرار الصداقة والعلاقات الطيبة بيننا وبين حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أن نعتبر أي سياسة تأخذ بها هاتان الحكومتان أو أي حكومة أخرى تناقض ماجاء بالفقرة /٤/ سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين العربية وبالتالي ضد دول الجامعة العربية كافة. ولذلك فأي أخذ

بتوصيات (لجنة التحقيق) مما فيه إجحاف بحقوق عرب فلسطين تعتبره دول الجامعة العربية عملاً اعتدائياً موجهاً ضدها.

٥ - لقد أجمعنا في حالة الأخذ بسياسة عدوانية في فلسطين لاتتفق وماجاء في الفقرة الرابعة على أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لايتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى.

٦ - لقد أجمعنا على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال لأغراض الدعاية وحفظ الأراضي بيد العرب وغير ذلك من الأغراض التي تعمل على تقوية الكيان العربي في فلسطين على أن لايقل ماتتبرع به كل دولة سنوياً عن (١٪) من دخلها القومي.

٧ - لقد أجمعنا فيما إذا استمر الغزو الصهيوني لفلسطين، واضطر عرب فلسطين الدفاع عن أنفسهم أن ندعم عرب فلسطين ونساعدهم بكل الوسائل الممكنة».

وقد كرر زعماء العرب وملوكهم هذه القرارات تقريباً في مؤتمر (بلودان) (٨ - ١٩٤٦/٦/١٢). وكذلك كررت مجالس الجامعة التي عقدت بين ١٩٤٦/ - ١٩٤٩/ نفس الموقف.

ومن استعراضنا لمواقف الملوك والرؤساء العرب وحلولهم المقترحة لقضية فلسطين نراها متطابقة تقريباً مع ماكان يدعو إليه الحزب. (**إستنكار للهجرة اليهودية وطلب إيقافها، دعوة للتطوع لإنقاذ فلسطين ودعوة للتبرع بالمال والأسلحة، إحتجاج على بريطانيا وأمريكا وتلويح بالمقاطعة، إعتبار قضية فلسطين قضية قومية ولكن على أهل فلسطين أن يتولوا الدفاع عنها، وعلى الدول العربي واجب المناصرة والمؤازرة ليس إلا**).

وبتاريخ (٢٩/تشرين الثاني/١٩٥٠) أصدر الحزب بياناً تحت العنوان التالي (إسترداد فلسطين لايتم إلا بقيام حكم شعبي، الحكم الإقطاعي يقيد الشعب ويساعد الصهيونية والإستعمار). كما يقال يقرأ الكتاب من عنوانه فاسترداد فلسطين يكون باستلام الحكم في القطر!!! باعتبار أن الحزب يمثل الشعب!!! وأن القيادة تمثل الحزب!!!

وبتاريخ (٣٠/كانون أول/١٩٥٠) أذيعت مقررات مجلس الحزب المنعقد في (٢٨ - ٢٩/كانون أول/١٩٥٠) وجاء فيها الفقرة التالية: «يناضل الحزب في سبيل إبقاء قضية فلسطين قائمة إلى أن يصل العرب إلى حقوقهم القومية، ويعمل على

تأييد وتوحيد الحركات الشعبية العربية ويطالب باتباع سياسة إقتصادية عربية ترمي إلى إقامة وحدة إقتصادية بين سورية ولبنان وسائر الأقطار العربية وإلغاء جوازات السفر بينها».

والطريف في هذه الفقرة أنها أذيعت في الوقت الذي كانت حكومة (خالد العظم) التي اشترك فيها الحزب بشخص حليفه آنذاك الأستاذ (أكرم الحوراني) كوزير للدفاع، تفصل الوحدة الإقتصادية التي كانت قائمة بين سورية ولبنان، وتقيم بدلاً منها قطيعة إقتصادية كاملة.

وفي البيان نفسه ورد الفقرة التالية: «يتعاون الحزب مع الأحزاب الإشتراكية العالمية التي تحرم الإستعمار، لإنشاء سياسة مستقلة عن المعسكرين، ويدعو الحكومات العربية إلى إتخاذ موقف الحياد من المعسكرين».

وفي (٢٧/كانون الثاني/١٩٥١) أصدر الحزب بياناً تحت العنوان التالي (الشعب يريد حياداً حقيقياً من الصراع بين المعسكرين، ويحذر الجامعة العربية من الإنضمام إلى الكتلة الغربية للإستعمار).

وفي (٢٤/شباط/١٩٥١) صرح الأستاذ (صلاح الدين البيطار) عضو القيادة آنذاك بما يلي: «بالحياد والإستقلال في الدفاع عن بلادنا نستطيع الدفاع عن السلم في الشرق العربي».

إن دعوة الحياد بين المعسكرين (الرأسمالي والإشتراكي) دعوة لايرى لها المحلل اليوم أي مبرر بالنسبة لحزب قومي عربي إشتراكي يخوض معركة وجود مع عدو صهيوني عنصري يغتصب قلب الوطن العربي ويقيم عليها دولة عنصرية هدفها التوسع الدائم في الأرض العربية، وهذه الدولة مدعومة بكل وسائل القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية من (المعسكر الرأسمالي الإمبريالي) بينما اتخذ المعسكر الآخر (المعسكر الإشتراكي) منذ الخمسينات موقفاً مؤيداً للحقوق العربية بشكل عام وللمواقف العربية حول القضية الفلسطينية بشكل خاص، وأعلن عن إستعداده لتقديم العون الذي يطلبه العرب في مختلف المجالات، كما أنه أعلن عداءه للصهيونية العالمية ولعدوانية إسرائيل ضد العرب، فكيف يجوز لحركة قومية إشتراكية تقدمية أن تقف وتدعو للوقوف على الحياد بين المعسكرين المتصارعين، (معسكر الرأسمالية) الداعم لإسرائيل المغتصبة لفلسطين، (ومعسكر الإشتراكيين) الداعم للقضية العربية، والرافض للأهداف الصهيونية ولعدوانية

إسرائيل.أليس في هذا الموقف خدمة للمعسكر الرأسمالي الإمبريالي؟ إن دعوة الإستقلال العقائدي عن الماركسية، دعوة مقبولة ومفهومة قومياً، ولكن الإدعاء بأن الإستقلال يقتضي الحياد بين العدو والصديق أمر يدعو إلى الإستغراب وربما إلى الإستنكار أيضاً.

إن من يتصدى لتحرير فلسطين عليه أن يهيئ لهذا الشعار من الإمكانات مايوازي حجم المؤامرة التي بدأت بإحتلال فلسطين الذي لم يتم بقوى العصابات الصهيونية التي احتلتها وإنما بالدعم الإمبريالي والرأسمالي الذي حصلت عليه تلك العصابات، لذلك فإن تحالف القوى التي تعمل للتحرير مع القوى المعادية للإمبريالية والرأسمالية والصهيونية، يجب أن يقوم بلا تردد، ولهذا فإن حركة التحرر العربية كان يجب أن تمارس ضغطها الكامل لقيام التحالف العربي مع (المعسكر الإشتراكي) تحقيقاً لأهدافنا القومية إقليمياً في الوحدة والتحرير، وتحقيقاً لأهدافه العالمية التي هي أهدافنا أيضاً في إزالة الإستعمار والعنصرية، وتحقيق السلام العالمي وإقامة مجتمع العدل والسلام. فلماذا كان موقف الحزب غير هذا الموقف؟ ولماذا كانت قيادة الحزب حريصة جداً على أن تنال من (المعسكر الإشتراكي) كلما نالت المعسكر الآخر بالنقد والمعارضة؟

وبتاريخ (١/تموز/١٩٥١) أصدر الحزب بياناً عن أعمال مجلس الحزب المنعقد في اللاذقية ورد فيه عن قضية فلسطين مايلي:

«... قضية فلسطين نفسها لن تجد حلها النهائي، إلا على يد حكم شعبي متحرر متين... يريد الشعب اليوم أن تظل قضية فلسطين قائمة، فلا تطوى بتوطين اللاجئين، ومد يد الصلح إلى إسرائيل، وهو يطالب بحصار إسرائيل ومقاطعتها الإقتصادية وبزيادة التسلح ومكافحة الصهيونية الغربية».

وهكذا تصر قيادة الحزب على أن الحكم الشعبي يحرر فلسطين ولذلك فهي خشية من أن ينهيها الحكام بالتسليم إلى إسرائيل والصلح معها، تدعو العرب إلى إبقاء قضية فلسطين حية بانتظار قيام الحكم الشعبي، وإلى أن يقوم ذلك الحكم تطالب بعدم توطين اللاجئين وبالحصار الإقتصادي لإسرائيل، وبزيادة التسلح العربي ومكافحة الصهيونية الغربية. فهل هذا هو الحل لمشكلة فلسطين؟

وبتاريخ (١٠/تشرين الأول/١٩٥١) نشرت جريدة البعث أخبار المظاهرة التي قادها الحزب في حلب تأييداً لمصر وشجباً للمشروع الأمريكي (الدفاع المشترك عن

الشرق الأوسط) تحت العناوين التالية: (الشعب السوري يحيى نضال مصر ويبدي استعداده للتطوع. آلاف المتظاهرين في حلب يهتفون للوحدة والحرية والإشتراكية. الجماهير الثائرة تؤيد نضال الشعب العربي في مصر. مطالبة بالحياد ووأد مؤامرة الدفاع عن الشرق الأوسط).

أمريكا تريد معاهدة معها للدفاع عن الشرق الأوسط، والحزب يرى في هذا خطراً على أهدافه، وكذلك يرى (المعسكر الإشتراكي) ويدعو العرب لمقاومة هذا المشروع، ومع ذلك يدعو الحزب أن يقف العرب على الحياد بين هذين المعسكرين!!! أليس في هذا الموقف إضعاف للموقف الآخر المقاوم للمشروع الأمريكي؟

وبتاريخ (٢/تشرين الثاني/١٩٥١) بمناسبة ذكرى وعد بلفور أصدر الحزب بياناً ورد فيه مايلي: «... فعليكم أنتم تعبئة الرأي العام العربي وتكتيل القوى العربية المناضلة والسير في طليعتها،... للوقوف موقف الحياد من المعسكرين المتنازعين،... لإقامة حكم شعبي يحقق وحدة العرب ويقضي على الإستعمار وربيبته إسرائيل».

لقد علّقت (أسطوانة) القيادة على الحياد بين المعسكرين والحكم الشعبي. فهما الحل لكل معضلات العرب (من وجهة نظر القيادة طبعاً).

وبتاريخ (٢٦/كانون الثاني/١٩٥١) نشرت جريدة البعث دراسة عن الحياد ورد فيها مايلي: «إن الصراع بين الشيوعية والديمقراطية الغربية، رغم خطورته من الناحية العالمية لايعبر عن مشكلة للعرب... إننا نحذر الفئات الحاكمة في الوطن العربي من الإنضمام إلى أي معسكر، ومن التذرع بأي حياد كاذب لايتعدى حدود القول، ونطالب بحياد حقيقي... إن مشروع الدفاع المشترك ليس إلا مصيدة لإيقاع العرب في فخ الإستعمار الغربي من جديد... هو إحتلال مشترك. إن علينا أن نسلك في كفاحنا الخطوط التالية:

١ ـ.... ٢ ـ...... ٣ ـ........ ٤ ـ إعلان الحياد الفعلي».

إن من يريد تحرير فلسطين لاينادي بالحياد بين معسكر الأعداء ومعسكر الأصدقاء. وقديماً قال الشاعر العربي:

صديق عدوي، داخل في عداوتي ... وإني لمن ود الصديق ودود

إن الدعوة إلى الحياد بين المعسكرين المتصارعين دولياً، لو أنها اقتصرت على دعوة الأنظمة العربية (وهي في جملتها منحازة للغرب) إلى موقف الحياد لكانت مفهومة،

لأن حياد الأنظمة العربية سيلحق بالغرب حليف هذه الأنظمة وحليف إسرائيل خسارة كبرى، أما أن توجه دعوة الحياد إلى حركة التحرر العربية التي يفترض أنها تناضل ضد الإمبريالية والصهيونية والتجزئة والظلم الإجتماعي، وأنها في هذه المعركة المتعددة الجوانب والوجوه لن تجد ظهيراً لها غير المعسكر الإشتراكي الذي تتلاقى مصالحه في مقاومة الإمبريالية والصهيونية والعنصرية، والطبقات المستغلة، مع مصالحها. فأمر غير مفهوم ولامبرر.

وبتاريخ (شباط/١٩٥٣) أصدر الحزب بياناً جاء فيه مايلي: «لقد خلقت أميركا إسرائيل لتعطل وحدة العرب ونهضتهم، واصطنعت في سورية الحكم العسكري الإجرامي لتخنق تحرر الشعب. لاتحالف ولاتهاون مع الإستعمار الغربي، لاصلح مع إسرائيل المغتصبة، ولاتعاون مع الدول التي تحرص على بقائها وتوسعها، لاحياة للحكم العسكري والديكتاتوري الرجعي في البلاد العربية... إن الحزب يهيب بكل العناصر المخلصة في سورية أن توحد عملها في جبهة شعبية متينة تنقذ البلاد من هذا القيد الأجنبي المجرم، قيد الحكم الديكتاتوري العسكري فتقود الشعب لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ إزاحة صاحب الإنقلاب وإقصاء الجيش عن السياسة.

٢ ـ إقامة حكم نيابي شعبي سليم.

٣ ـ محاربة كل محاولة لعقد الصلح مع إسرائيل.

٤ ـ مقاومة كل إرتباط مع الإستعمار الغربي الصهيوني والإصرار لإبقاء البلاد العربية على الحياد في الصراع الدولي الناشب».

إن سياسة (الحياد) التي نادى بها الحزب أصبحت بعد /١٩٥٤/ سياسة رسمية لجزء من الدول العربية، وبني على أساسها ميثاق (سعودي/ مصري/سوري) ثم (أردني/سوري)، وكانت هذه السياسة المعلنة هي الخلفية التي بنى عليها الحزب موقفه من هذا الميثاق، وبالتالي من مصر ومن الدعوة للوحدة أو الإتحاد معها، وظل مطلب الحياد بين المعسكرين ثابتاً في أدبيات القيادة لم تحد عنه قيد أنملة، والمتتبع لهذه الأدبيات يستغرب ماورد في مقال الأستاذ (ميشيل عفلق) الذي نشرته جريدة البعث بتاريخ (٢٩/حزيران/١٩٥٦) تحت عنوان (على هامش زيارة شبيلوف)، والمقصود وزير خارجية الإتحاد السوفياتي، وقد ورد في ذلك المقال مايلي:

«... في أحاديث حزبية طبعت /١٩٤٤/ تحت عنوان (القومية العربية وموقفها من الشيوعية) فرقنا تفريقاً واضحاً بين الشيوعية كحزب قائم في بلادنا ينطلق من نظرة ومقاييس غير نظرة هذه البلاد ومقاييسها القومية، وبين الإتحاد السوفياتي كدولة تقدمية كبرى يمكن أن يكون لها وزن خطير في دعم قضايا الشعوب المظلومة المستعمرة، وفي تعديل طغيان الدول الإستعمارية، فقد كتبنا في نهاية النشرة المطبوعة قبل اثني عشر عاماً مايلي:

(فنحن نفرق بين هذه الدولة (الإتحاد السوفياتي) وبين الحزب الشيوعي كل التفريق، ونعلم أن العرب لايرون أي موجب لمعاداة دولة عظمى كروسيا السوفياتية، ماتزال منذ نشوء نظامها الجديد تظهر عطفاً على الشعوب المناضلة في سبيل حريتها وإستقلالها. بل إن العرب ليأملون أن تنتج نوايا الدولة السوفياتية أثراً عملياً طيباً في السياسة الدولية، فتتوثق صداقتهم لها بقدر مايلمسون من صدق هذه النوايا ومن اتفاقها مع مصلحتهم القومية).

وكتبنا عام /١٩٤٦/ في مقال نشر في جريدة البعث العدد /٦/ الصادر في (١٠/تموز) تحت عنوان (علة الضعف في سياستنا الخارجية) مايلي: (والسياسة التي لها وزنها الثقيل في الضغط على مقدرات العرب هي بصورة خاصة سياسة الدولتين (الأنكلوسكسونيتين) بريطانيا والولايات المتحدة، وليس لهذه السياسة مايتكافأ معها في القوة والتأثير وبشكل معدل لخطرها، إلا سياسة دولة كبرى تقف للإستعمار البريطاني والأمريكي بالمرصاد وهي دولة الإتحاد السوفياتي وإن من أبسط القواعد السياسية، ومن أولى الواجبات القومية التي تترتب على حكومات واعية لمصلحة بلادها حرة في تقرير موقفها السياسي الدولي، هي أن تستعين على أعدائها بأعداء أعدائها أو على الأقل أن تهدد بهم، وأن تهتم بمكافحة العدو الجاثم على قسم كبير من أراضيها، والعدو المعتدي على صميم قوميتها)».

واستطرد المقال إلى مايلي: «... تطور الإتحاد السوفياتي نفسه في الإتجاه الذي كنا نتوقعه أي إتجاه الإشتراكية القومية المتحررة من نظرة الأممية التعسفية المصطنعة، مستعيضاً عنها بالتعاون الحر الذي يحترم خصائص الشعوب وشروطها الخاصة، ومشروعية إقامتها أو وصولها إلى الإشتراكية بطرقها الخاصة بها، وهذه كلها عوامل مطمئنة ومشجعة للشعب العربي وحكوماته التقدمية لكي يمضوا بدون حرج، وبمزيد

من الثقة والجرأة في سياسة الحياد الإيجابي والتعاون مع الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي».

إن هذا المقال يشكل بالنسبة للموقف من المعسكر الإشتراكي خطاً جديداً له جذوره في فكر الأستاذ (ميشيل عفلق) ـ على الأقل ـ كما توضح استشهاداته التي وردت بصلب المقال، فقد استشهد بوثيقتين كلتاهما كتبت وأقرت يوم كان ميشيل عفلق هو الحزب وقبل أن يدخل تأثير (الجيش) إلى مراكز التوجيه السياسي والعقائدي.

إن هذا المقال يدعو بوضوح إلى التحالف مع المعسكر الإشتراكي ويفسر (الحياد الإيجابي) بأنه موقف لايمنع من هذا التحالف (وهذا هو الموقف القومي الصحيح طبعاً) فهل كانت هذه آراء شخصية ولاتعبر إلا عن رأي صاحبها؟ أغلب الظن أنها كذلك. ودليلنا هو التالي:

بتاريخ (٢٩/تشرين الثاني/١٩٥٤) أصدر الحزب بياناً بمناسبة وعد بلفور وتقسيم فلسطين جاء فيه مايلي:

«١ ـ إن بريطانيا وأمريكا وفرنسا... هي التي بتسليمها فلسطين لليهود، قد ارتكبت بحق العرب والإنسانية جريمة فريدة في التاريخ. ٢ ـ.....

٣ ـ إن المعسكر الشيوعي الذي يعترف بالأمر الواقع في فلسطين (وكأن العرب لم يكونوا قد اعترفوا بعد!!) ويقر التقسيم (أقره العرب من /١٩٤٩/ باتفاقات الهدنة)، وإنشاء دولة يهودية إلى جانب دولة عربية فيها (حتى الآن يناضل العرب لتحقيق ذلك بدون طائل) ويدعو إلى تآخي الشعبين اليهودي والعربي (ألم ترفع منظمة التحرير شعار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين) مكتفياً بإلقاء التبعية التاريخية في مأساة فلسطين على الإستعمار والرجعية العربية والصهيونية، دون أن يحاول رفع الظلم وإحقاق الحق (!!!!). إن هذا المعسكر قد أعطى البرهان على تضحيته بالمبادئ في سبيل النجاح السياسي، وعلى عدم جدارته بتمثيل القيم التي تصبو إليها الإنسانية في صراعها مع الظلم والباطل».

إن ما ورد أعلاه أذيع باسم الحزب وهو موقف يجمع بين التجني على (المعسكر الإشتراكي) وتزوير الوقائع ضده، بينما كان المقال الذي استعرضنا بعض نصوصه سابقاً، منشوراً باسم الأستاذ (ميشيل عفلق) وليس باسم الحزب، ولهذا فإننا لانعتبره من مواقف الحزب في القضية الفلسطينية وفي العمل من أجل تحرير فلسطين، وإنما هو

موقف شخصي نتمنى لو أن الحزب تبناه، وعمل بمقتضاه.

وفي (١٦/شباط/١٩٦٠) نشرت جريدة (الصحافة) التي كان يصدرها الحزب في لبنان، مقالاً تحت عنوان (رأي البعث في تحويل الأردن... الرد القومي الصحيح هو منع التحويل بقوة وحزم). وقد ورد في ذلك المقال مايلي: «قال ناطق باسم حزب البعث، أن منع التحويل هو الموقف العربي الصحيح، وقال الناطق أن تحويل (الحاصباني وبانياس) ليس رداً على المؤامرة الصهيونية، وقال أن الشعب العربي سيقاوم كل إتجاه لتصفية القضية الفلسطينية». وورد في المقال نفسه مايلي: «كما أن إثارة موضوع إعطاء الجنسية الأردنية للفلسطينيين في هذا الوقت تفوح منه رائحة الإستيطان وتصفية قضية فلسطين بأشكال مختلفة».

وفي هذا البيان تفنيد لما كانت تقول به مصر حول قضية تحويل مجرى الأردن، وحول قضية اللاجئين، وقد تلخصت وجهة نظر مصر آنذاك بما قرره مؤتمر القمة الأول حول هذه المواضيع:

«١ - إنشاء هيئة عربية للمشروعات في الأردن (مشروعات تحويل المياه العربية عن الأراضي الفلسطينية). وحول هذا الموضع كان العرب يتداولون فكرتين إحداهما تقول بمنع إسرائيل من العمل على تحويل المياه العربية إليها بقوة السلاح، والفكرة الثانية تقول بتحويل روافد الأردن وإقامة المشروعات اللازمة للإستفادة من المياه في المناطق العربية والدفاع عن هذه المشاريع. وفي الفكرة الأولى كان ينادي حزب البعث بينما كان (عبد الناصر) ينادي بالفكرة الثانية، وهي الفكرة التي أخذ بها مؤتمر القمة العربية الأول.

٢ - إنشاء كيان فلسطيني مستقل يتحمل مسؤوليات الفلسطينيين في الخارج والداخل.

٣ - إنشاء قيادة عربية موحدة مهمتها بالدرجة الأولى حماية مشروعات الأرن».

كان الحزب يرى أن إكتفاء العرب بتحويل روافد الأردن وبفرض أنه تم بدون حرب سوف يبقي لإسرائيل كميات من المياه العربية أكثر مما قرره لها (مشروع جونسون) الذائع الصيت. كما أنه كان يرى أن تحول روافد الأردن سوف يمنع بالقوة من قبل إسرائيل الأمر الذي يتطلب من العرب إعداداً جيداً للمواجهة في الحالتين.

أما موقف الحزب الرافض لإعطاء الجنسية الأردنية للفلسطينيين، فقد كان عملياً يخدم موقف مصر وبالتالي قرار مؤتمر القمة العربي بإحداث كيان فلسطيني يعتبر ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين بتولي شؤونهم. وهكذا أوجدت منظمة التحرير الفلسطينية التي ورثت الكيانات الفلسطينية السابقة (بزعامة الحسيني ومن بعده الشقيري) وحلت محلها، وبقرار عربي تحول ليصبح دولياً أيضاً.

في (١٥/أيار/١٩٦٠) أصدر الحزب بياناً بمناسبة ذكرى تأسيس دولة إسرائيل ورد فيه مايلي: «... والحزب يدعو النازحين الفلسطينيين للنضال معه من أجل مايلي:

١ ـ مقاومة المشاريع الإستعمارية الرامية إلى تصفية قضية فلسطين وفي مقدمتها تحويل مجرى نهر الأردن ومشروع (همرشولد) لتوطين اللاجئين.

٢ ـ عودة النازحين إلى ديارهم...

٣ ـ تنظيم كفاح عرب فلسطين وتعبئة جهودهم ضمن التعبئة القومية التحررية، والإرتفاع بالقضية إلى مستواها القومي الصحيح.

٤ ـ إحكام تشديد المقاطعة تجاه إسرائيل ومقاومة تغلغلها على الصعيد الدولي وخصوصاً في آسيا وأفريقيا.

٥ ـ وضع سياسة سليمة للدعاوة العربية لشرح قضيتنا ومقاومة الدعاوة الصهيونية.

٦ ـ العمل على تحسين معيشة اللاجئين وتحسين أوضاعهم الصحية والثقافية والقضاء على سياسة وكالة الغوث الرامية إلى تهجير النازحين وتوطينهم، وتجاهل حقوقهم وامتهان كرامتهم».

في هذا البيان توجه واضح إلى أن أساليب عمل الذين يريدون تحرير فلسطين باعتبارها قضية قومية يجب أن تكون أساليب عمل قومية أيضاً، ولهذا فحزب البعث يدعو النازحين للعمل معه باعتبار أنه تنظيم قومي عربي يعمل على تحقيق كذا وكذا وكذا.. وهو بالتالي لايرى أن إنشاء كيان فلسطيني مستقل يمكن أن يكون أسلوباً سليماً وصحيحاً في النضال القومي لتحرير فلسطين، لما في هذا من توجه قطري تجزيئي يعترف بالواقع القائم على الساحة العربية، والحزب يعتبر أن واجب تحرير فلسطين لايقع فقط على الفلسطينيين وحدهم وإنما هو واجب كل عربي بالقدر نفسه الذي هو واجب الفلسطينيين. والخصوصية التي يمكن أن يقبل بها الحزب هي

خصوصية إسم (فلسطين) كإقليم عربي في مواجهة إسم (إسرائيل) كدولة عنصرية صهيونية.

غير أن هذا التوجه الصحيح والمنسجم مع عقيدة الحزب، لم يدم طويلاً ففي أواخر (آب/١٩٦٠) انعقد في بيروت المؤتمر القومي الرابع للحزب، وقد أصدرت القيادة بتاريخ (تشرين الأول/١٩٦٠) نشرة سرية وخاصة بالأعضاء عن أعمال المؤتمر القومي جاء فيها بالنسبة للقضية الفلسطينية مايلي:

«يرى المؤتمر ضرورة الإضطلاع بالمهام السياسية التالية: ١ ـ تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلاد العربية على أن تكون هذه الجبهة مستقلة في تنظيمها وعملها ونضالها عن أي من الحكومات العربية».

إن هذا القرار الجديد يخالف التوجه السابق ويلغيه، ويلتقي مع قرار مؤتمر القمة، وإن كان الجو الذي اتخذ به هذا القرار كان يعطيه تفسيراً واحداً لاغير هو محاولة وقف التأثير (الناصري) على المنظمات الفلسطينية التي كانت قائمة آنذاك، إلا أن هذا المبرر التكتيكي المرحلي يتناقض كلية مع الموقف المبدئي من هذه القضية.

إن التنظيمات والجبهات المدنية والعسكرية المدعوة لتحرير فلسطين كان يجب أن تظل من وجهة نظر مبادىء الحزب تنظيمات وجبهات قومية عربية لا قطرية ولا إقليمية. أما الدعوة إلى إقامة جبهة بين تنظيمات قطرية (حتى لو تحققت) فلن ينتج عنها غير تعميق الولاء القطري، وترسيخ النظرة التجزيئية للمشاكل القومية.

وبتاريخ (٢١/كانون الثاني/١٩٦١) أرسل الحزب مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بغداد ورد فيها حول قضية فلسطين مايلي:

«... إن الحزب يطالبكم بالعمل على:

١ ـ فضح طبيعة استغلال مياه الأردن العسكرية العدوانية، والعمل على إيقاف أعمال التنفيذ داخل الأراضي المحتلة.

٢ ـ إثارة القضية دولياً بهدف وقف التنفيذ.

٣ ـ منع أعمال تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة».

كما ورد في المذكرة النص التالي: «إن الحزب يطالب مؤتمركم باتخاذ قرارات تلزم جميع الحكومات العربية بـ:

١ ـ إطلاق الحريات لأبناء فلسطين المقيمين في جميع الأقطار العربية، وإفساح

المجال أمامهم لتنظيم صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين، وتقديم كافة المساعدات المادية والقانونية التي تكفل لهذه الجبهة ممارسة عملها النضالي واعتبارها ذات اختصاص مباشر في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٢ - الإمتناع عن استغلال قضية فلسطين في المعارك السياسية الخاصة بكل نظام حكم أو حاكم ومنع إقامة أجهزة فلسطينية تابعة لأنظمة الحكم هذه».

إن إقامة كيان مستقل للفلسطينيين، كما قرر مؤتمر القمة، وكما كان يطالب (عبد الناصر) أو إقامة جبهة فلسطينية (لتحرير فلسطين)، كلاهما موقف ينطلق من مواقع قطرية، ويقدم حلولاً قطرية لمشكلة قومية، وهو بالتالي وسيلة لاتنسجم مع الهدف، ولايمكن أن تؤدي إلى تحقيقه.

لقد استمر موقف الحزب ثابتاً على المطالبة بإقامة تنظيم أو جبهة للفلسطينيين تعالج قضاياهم ولاترتبط بأي نظام عربي حتى قيام ثورة (٨/آذار/١٩٦٣) وقبلها قيام ثورة (٨/شباط/١٩٦٣) في العراق.

الخلاصة:

من خلال الإستعراض السابق لمواقف القيادة القومية للحزب، وبالإستناد إلى الوثائق والبيانات يتضح لنا مايلي:

أولاً: خلافاً لما نص عليه دستور الحزب، فقد وقفت القيادة القومية ضد كل المشاريع الوحدوية التي طرحت على ساحة العمل السياسي في المشرق العربي منذ (١٩٤٧ - ١٩٦٣) ولم تقدم أي مشروع وحدوي خلال تلك الفترة، إذا استثنينا مشروع الإتحاد بين سورية ومصر، ذلك المشروع الذي لم يناقش ولم يطرح جدياً على أحد، لأن العسكريين الحزبيين وغير الحزبيين في الجيش السوري قد دفعوا قيادة الحزب إلى الوحدة الكاملة والفورية وبالشروط التي أملاها (عبد الناصر) بما في ذلك شرط حل الحزب في القطر السوري.

ثانياً: أيدت القيادة القومية جميع الإنقلابات العسكرية التي وقعت في المشرق العربي وكان تأييدها للإنقلابات في سورية واضحاً وفاضحاً، لأن الموقف كان يبدأ بالتأييد وعندما يتنكر الإنقلاب لهذه القيادة تتذكر مبادىء الحزب وأهدافه وتعلن أن الظاهرة العسكرية تخدم الإستعمار والصهيونية والرجعية.

أما معارضتها بادىء الأمر للإنقلاب المصري سنة /١٩٥٢/ فقد كانت بسبب

العلاقة التي نشأت بين إنقلاب (أديب الشيشكلي) في سورية وذلك الإنقلاب في مصر، في الوقت الذي كان إنقلاب (أديب الشيشكلي) في سورية قد تنكر لهذه القيادة وألجأها إلى الهرب خارج سورية، ومع ذلك فإن هذه المعارضة لم تدم إلا فترة قصيرة جداً، وانقلب الأمر بعد سقوط (الشيشكلي) في سورية ليصبح تحالفاً مع (عبد الناصر) ثم وحدة، على أنقاض الحزب.

ثالثاً: أما قضية فلسطين فلم تكن خطط القيادة وسياستها تتناقض كثيراً مع ماكانت تقول به الأنظمة العربية في مؤتمراتها، وقد تبنت القيادة سياسة (الحياد) بين معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء بالنسبة للقضية الفلسطينية كما تبنت بعد ذلك شعار الجبهة الوطنية الفلسطينية كتنظيم قطري يضم كل الفصائل الفلسطينية، ويكون هو صاحب القرار الوطني الفلسطيني المستقل. حيث تحولت قضية فلسطين إلى قضية قطرية، تقع مسؤوليتها على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية، ولها من العرب التأييد والمناصرة!!!.

رابعاً: إن القيادة التاريخية للحزب، كانت تعتبر الحزب ملكاً شخصياً لها، وعليه أن يقبل كل أخطائها ويبقى ملتزماً بتناقضاتها، وفي كل مرة كانت تظهر بوادر التمرد على أساليب عمل القيادة، كان يحدث في الحزب إنشقاق جديد ويخرج من صفوفه المئات من المناضلين، مدموغين بالإنحراف والخيانة، من قبل القيادة.

خامساً: إن الإنفصام الذي حدث في الحزب بين النظرية والتطبيق، وإصرار القيادة على أن تكون هي الحزب، وأخطاء بعض القادة التاريخيين مثل رسالة (ميشيل عفلق لحسني الزعيم)، وقرار حل الحزب، وتوقيع وثيقة الإنفصال من (صلاح البيطار) (وأكرم الحوراني)، كل هذه الظواهر سهلت على قواعد الحزب (وأنا منهم) القبول مع العسكريين الحزبيين فيما بعد باتباع أساليب غير حزبية للتخلص من تلك القيادة وممارساتها الخاطئة ووصايتها الدائمة على الحزب.

القسم الثاني

٨/٣/١٩٦٣م - ١٦/١١/١٩٧٠

المقدمة

قبل أن أبدأ بالموضوع أريد أن أسجل في هذه المقدمة ما أصبح في ذهني من البديهيات التي لاأطالب نفسي عليها بدليل:

أولاً: إن مقاومة الإستعمار التركي الذي كان يجثم على الوطن العربي خلال ماينوف على أربعمائة عام كانت تسهل على القوميين العرب وجميع المخلصين لعروبتهم وإسلامهم أمر الإستعانة بالأوربيين للإستقواء بهم على الأتراك ولم يكن يرى هؤلاء القوميون بالإستعانة بأوروبا ضد الأتراك إلا موقفاً قومياً وطنياً تفرضه ضرورات الإستعانة بقوة خارجية ضد قوة مستبدة تتحكم بهم وبأوطانهم وشعوبهم، وهذه الحاجة هي التي سهلت على الأوروبيين أمر أخذ الحركة القومية العربية بالخديعة والمكر وأوقعت بها في حبائل الإستعمار الأوروبي الحديث. وهكذا هرب المناضلون العرب من الدب ليقعوا في الجب.

ثانياً: إن الإستعمار الأوروبي الذي حل في الوطن العربي محل الإستعمار التركي بعد أن اقتسم هذا الوطن وجزأه اعتمد في بسط سيطرته على التبشير لأساليب (ليبرالية) ورأسمالية تخدم مصالحه وتستجيب لطموحات بعض الفئات الإجتماعية والثقافية التي كانت تتصدر مقاومة الإستعمار التركي كما كانت تتصدر الدعوة لإقامة علاقات قوية مع أوروبا (المتحضِّرة) للإستعانة بها في معركة القوميين العرب ضد الإستعمار التركي المتخلف، الأمر الذي جعل من مرحلة الإستعمار الأوروبي المباشر وامتدادها من عمر الإستقلالات التي حدثت لأجزاء الوطن العربي تباعاً منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الستينات من هذا القرن مرحلة ديمقراطية نسبياً إذا ماقيست بما قبلها من تاريخ المنطقة...

وهكذا اعتمدت أوروبا في بسط نفوذها في المنطقة على أحزاب وقوى إجتماعية وأساليب (ليبرالية) أراحت الناس وأفسحت المجال أمام نشوء حركات سياسية ذات أفق تقدمي إشتراكي وفق معايير تلك المرحلة.

ثالثاً: خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية قوة عالمية متصرة، وبدأت تبحث في المنطقة العربية عن مرتكزات لنفوذها وعن أساليب خاصة بها تعزز عن طريقها ذلك

النفوذ. ولذلك رأت أن من المناسب لها أن تغير في الأساليب وأن تغير في القوى الإجتماعية والسياسية التي تضمن عن طريق إستيعابها لها تقوية نفوذها فاعتمدت القوى العسكرية باعتبارها القوى الأكثر تنظيماً والأكثر فاعلية في الحياة السياسية للأقطار المستقلة حديثاً (كسورية ومصر والعراق) وغيرها من الأقطار التي استقلت تباعاً.

رابعاً: إن السياسات التي طبقتها الجيوش في إنقلاباتها خدمت المصالح الأمريكية التي قامت أساساً على محاربة النفوذ الأوروبي والحلول محله.

فإلغاء الحياة السياسية في كل قطر ليحل محلّها حكم عسكري سافر أو مموه هو بالنتيجة إبعاد لأحزاب وقوى سياسية وإجتماعية عن دفة القيادة السياسية، وهذه القوى والأحزاب التي كانت تحكم بلدانها كانت ترتبط بشكل أو بآخر بالمصالح الأوروبية وتتأثر بشعاراتها (الليبرالية) في كل المجالات، وزوال هذه الفئآت تحت أي شعار كان في مصلحة الإستراتيجية الأمريكية، كما أنّ الشعارات القومية والأصولية وشعارات الحياد الإيجابي وتغذية النزعة الإستقلالية عن الغرب والشرق وزرع الخوف من الشيوعية حتى في أذهان قادة الحركات السياسية التقدمية، كل هذه السياسات التي مارسها الإنقلابيون كانت أيضاً مستوعبة من قبل الإستراتيجية الأمريكية في مقاومتها للنفوذ الشيوعي في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط عموماً وتصب في مجرى سياستها العامة

وهكذا فإن الإنقلابات العسكرية التي وقعت في المنطقة العربية منذ أواخر الأربعينات وحتى الآن كانت كلها في خدمة الإستراتيجية الأمريكية سواء كان الإنقلابيون على علم بذلك أو لم يكونوا، وسواء رغبوا في ذلك أو لم يرغبوا.

وفي إعتقادي أن الواقع القائم الآن في الوطن العربي ونحن في التسعينات من هذا القرن يؤكد هذه الحقيقة بأكبر قدر من الجلاء والوضوح.

سادساً: يجب أن لايفهم أحد أنني أرى أن الشعارات التي رفعتها الإنقلابات العسكرية والقوى السياسية التي عملت بقيادتها كانت كلها ضد مصالح الأمة وفي خدمة الإمبريالية الأمريكية، لقد أصدرت حكمي على النتيجة العملية والواقعية لمرحلة الإنقلابات العسكرية في الوطن العربي منذ أواخر الأربعينات وحتى أوائل التسعينات، ولم أصدر أحكاماً على الشعارات.

إن الشعارات التي رفعت وخصوصاً القومية والإشتراكية والشعبية والديمقراطية، كلها بقيت معلقة في الهواء وهي ماتزال شعارات صالحة وصحيحة، ولكنها لم تنفذ، ومانفذ كان مناقضاً لها.

ولذلك تناولت بحكمي النتيجة وليس الشعارات ولاالنوايا، فالسياسة لاتقوّم بالنوايا وإنما تقوّم بالنتائج، والله وحده هو الذي يحاسب على النوايا، أما التاريخ والوطن والمواطنون فيحاسبون على النتائج لا على النوايا.

تكونت هذه اللجنة في مصر، أثناء حكم الوحدة، وقامت بين ضباط حزبيين كانوا قد نقلوا إلى مصر بعد أن بدأت العلاقات (البعثية/الناصرية) تدخل دائرة الشك والريبة، وقد اختلفت الأقاويل حول أسماء أعضائها المؤسسين، إلا أن الرواية التي تكررت من أكثر من مصدر وعلى لسان الرئيس (حافظ الأسد) نفسه أكدت أن هذه اللجنة تكونت أساساً بين خمسة من الضباط كانوا هم المؤسسين، وانضم إليهم على فترات مختلفة وتحت عناوين وتسميات مختلفة، ضباط آخرون إلا أن هؤلاء الضباط الخمسة ظلوا هم المسؤولين الرئيسيين عن قيادة هذه اللجنة والتخطيط لها، إلى أن وقع إنقلاب (الثامن من آذار/١٩٦٣) واستلم الجيش الحكم باسم حزب البعث العربي الإشتراكي.

فاللجنة الحزبية العسكرية هي الاسم الذي أطلقه الضباط الخمسة على أنفسهم وهم يقومون بإعادة تنظيم الحزب داخل القوات المسلحة السورية، بادئين بالضباط الحزبيين الذين كانوا معهم في مصر. وهذه اللجنة كانت النواة لما سمي فيما بعد باسم الضباط الأحرار الذين أعدوا لإنقلاب (٨ آذار/١٩٦٣) ولما سمي صبيحة (٨/آذار/١٩٦٣) مجلس قيادة الثورة. ثم بقي أفراد هذه اللجنة مجتمعين ومتفرقين مختلفين ومتفقين عموداً فقرياً لنظام الحكم الذي قام في سورية على أنقاض ماكان يسمى (حكم الإنفصال) منذ /١٩٦٣/، وهؤلاء الخمسة في إجتماعهم وتفرقهم وفي إتفاقهم وإختلافهم يتحملون قدراً كبيراً من المسؤولية التاريخية عن كل ماحصل في سورية وفي حزب البعث العربي الإشتراكي خلال هذه المرحلة من حياة القطر السوري، كما يتحملون قسطاً كبيراً من مسؤولية ماحصل في الوطن العربي كله.

فَمَنْ هُمْ هؤلاء الضباط الخمسة الذين شكلوا اللجنة الحزبية في القوات المسلحة وأخذوا على عاتقهم إعادة تنظيم صفوف الحزبيين في الجيش العربي السوري منطلقين من الإقليم الجنوبي حيث كانوا يتواجدون هم وعشرات العسكريين الحزبيين الذين نقلوا من الإقليم الشمالي (سورية) إلى الإقليم الجنوبي (مصر) بعد إختلاف الحزب مع نظام (عبد الناصر) وإستقالة الوزراء البعثيين من الحكم، ثم أكملوا مهمتهم بعد إنفصال سورية عن مصر من خلال تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بإنقلاب (٨/آذار/١٩٦٣).

إنهم بحسب تسلسل رتبهم العسكرية آنذاك:

أولاً: المقدم (محمد عمران) من قرية (المخرّم) التابعة لمحافظة حمص.

ثانياً: الرائد (صلاح جديد) من قرية (دوير بعبده) التابعة منطقة جبلة، محافظة اللاذقية.

ثالثاً: الرائد (أحمد الأمير) من مدينة مصياف التابعة لمحافظة حماه.

رابعاً: النقيب (حافظ الأسد) من قرية القرداحة التابعة منطقة جبلة، محافظة اللاذقية.

خامساً: النقيب (عبد الكريم الجندي) من مدينة السلمية التابعة لمحافظة حماه.

وهؤلاء الضباط الخمسة، ليسوا أبناء دورة عسكرية واحدة وليسو أبناء سلاح واحد في القوات المسلحة، كما أنهم ليسوا أبناء جيل واحد في الدراسة الثانوية والإعدادية في مرحلة ماقبل الجندية، وليسوا أبناء محافظة واحدة وربما عرف بعضهم البعض في مصر حيث كانت مراكز أعمالهم. (أقول ربماالأنني غير متأكد من صحة هذا الإفتراض).

وهؤلاء الضباط الخمسة لم تسمهم قيادة الحزب ولم تكلفهم بالمهمة التي انتدبوا أنفسهم إليها بل على العكس من ذلك، فقد عملوا من وراء ظهر القيادة وبدون علمها وبدون موافقتها أيضاً، كما صرح الكثيرون من المقربين منهم، والكثيرون من المقربين من القيادة.

وهم لم ينتخبوا من أي مؤتمر، ولم تخترهم أية مؤسسة حزبية أعلى أو أدنى، ثم أنهم لم يكونوا أصحاب أعلى المراتب العسكرية بين الحزبيين في الجيش العربي السوري، ولاحتى بين الحزبيين من الضباط السوريين الموجودين في الإقليم الجنوبي (مصر).

فكيف تم اختيارهم لبعضهم؟

وكيف وثقوا ببعضهم على قلة مابينهم من قواسم مشتركة وقبلوا التنطع لمهمة قد تودي بهم إذا كُشِفَ أمرهم؟

وهل هم فعلاً اختاروا بعضهم؟ أم أن غيرهم هو الذي اختارهم؟

وإذا كانوا هم الذين اختاروا بعضهم فعلى أية أسس بني هذا الاختيار؟

وإذا كانوا مختارين من غيرهم فمن هو هذا الغير؟

إن هذه الأسئلة جميعها لا أملك لها أجوبة يقينية ولا أريد أن أثير الشبهات ضد أحد بالظن والتخمين.

لم أتعرف شخصياً على (محمد عمران) قبل إنقلاب الثامن من آذار /١٩٦٣/ ولكنني كنت أسمع اسمه يتردد بين الحزبيين العسكريين الذين كانت أسماؤهم تتردد بيننا في قواعد الحزب وكوادره أواخر أيام الوحدة بين مصر وسورية وخلال فترة الإنفصال.

وبعد (٨/آذار/١٩٦٣) زاد اسمه بريقاً وكيلت له المدائح وأطلق عليه الإعلام الداخلي والخارجي اسم الرجل القوي في سورية، وكان الإنطباع العام عنه أنه رجل متزن وعاقل وحزبي جيد، ثم أضيف إلى هذه الصفات بعد ذلك أنه (ملتزم بالحزب)، وهذه الصفة أطلقها عليه بعض أعضاء القيادة التاريخية للحزب عندما بدأت بوادر الخلاف تدب بينه وبين أعضاء اللجنة العسكرية حول الحكم وتحالفاته الداخلية ومناهجه، وحول إعادة الوحدة مع مصر، وحول الوحدة الثلاثية بين سورية والعراق ومصر، وأخيراً اتُّهم (بالناصرية) ثم قيل عنه أنه (عفلقي) وطائفي، وأُبعد من الحزب والبلد، ثم قتل بظروف غامضة في طرابلس بلبنان بعد عام /١٩٧٠/. أما كيف تعرفت شخصياً على الرفيق (محمد عمران)، ومتى؟ فهذه هي الحكاية.

قبل الأحداث الدامية التي وقعت في حماة /١٩٦٤/ بأيام، كنت في مدينة دمشق من أجل متابعة قضايا (مؤسسة الغاب) التي كنت مديرها العام والتي كان مركزها الرئيسي في مدينة حماه، وكان برفقتي في دمشق أحد المهندسين الزراعيين الذي كان يعمل موظفاً في تلك المؤسسة هو المهندس الزراعي (محمود مفلح الزعبي) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الشعب السوري ثم رئيساً لوزراء سورية بعد ذلك. وفي دمشق حاولنا أن نلتقي بالرفيق (محمد عمران) وكان يومها بالإضافة إلى مناصبه القيادية في الحزب ومجلس قيادة الثورة، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وكان مكتبه في مبنى وزارة الداخلية الكائن في ساحة المرجة بدمشق، وانتظرنا طويلاً ولكنه كان على ما يبدو مشغولاً فلم يقابلنا، وقررنا الإستغناء عن هذه المقابلة بعد أن تبلغنا بانفجار الوضع في حماة. وعلى سلم الوزارة التقينا الرفيق (وليد طالب) وكان يومها وزيراً، وبعد السلام سألَنَا: إلى أين؟ فقلنا له: كنا نود أن نقابل الرفيق (أبو ناجح) ولكننا لم

تمكن لانشغاله، فقال لنا: عودوا معي وسوف يقابلكم فوراً وعندئذٍ تمكّنت فضحي (الوليد طالب) وبقينا ننتظر، وأذكر أننا في فترة الإنتظار نظمنا أنا والرفيق (محمود الزعبي) (حلمتيشية) هجاء (بالوليد طالب) ليغنيها الرفيق (الزعبي) الذي كان يتوهم أن صوته جميل، وأذكر أن مطلع تلك (الحلمتيشية) كان:

الوليد ابن طالب

كاذبٌ إبن كاذب

وعدنا إلى حماه ولم يتحقق اللقاء المرتقب.

وفي مناسبة أخرى، كنت في زيارة الرفيق (محمد ابراهيم العلي) وكان مكتبه في مبنى البرلمان السوري، وأثناء الزيارة سألني: هل تعرف (أبو ناجح) فأجبته: كلا فقال لي: قم بنا نسلم عليه، وأخذ بيدي ودخلنا إلى الغرفة المجاورة، فإذا بالرفيق (محمد عمران) يتصدر المكتب وحوله عدد من أعضاء القيادتين القومية والقطرية يتحدثون حول تصور القيادة لكيفية تطبيق شعار الحرية الذي يدعو إليه الحزب في ظل الثورة التي تواجه أعداء داخليين كثيرين، وكان الرفيق (محمد عمران) يضع ساعة يده أمامه على الطاولة ويبدو أنه كان يستخدمها لتحديد مدة الكلام للمتكلم، وبعد السلام والتعريف عَلَيّ جلسنا نستمع، وكان المتحدث الرفيق (جبران مجدلاني) عضو القيادة القومية للحزب، فقال ما معناه (الحرية ليست للإقطاعيين ولا للرأسماليين ولا للرجعيين ولا لأعداء الثورة) وهنا قاطعه الرفيق (محمد عمران) قائلاً: (يا رفيق مجدلاني) (حتى الآن لم تتحدث سوى عن سلب الحرية والمطلوب هو كيف نعطيها لا كيف نسلبها)، وضحكنا وضحك الجميع، ثم خرجت مع الرفيق (محمد ابراهيم العلي) تاركين الباقين يناقشون قضية الحرية.

وكان هذا اللقاء بيني وبين الرفيق (محمد عمران) هو اللقاء الأول والأخير.

إن المرحلة الممتدة مابين (٨/آذار/١٩٦٣) إلى (٢٣/شباط/١٩٦٦) يمكن أن يطلق عليها اسم (مرحلة محمد عمران) مع عدم تجاهل الأدوار التي لعبها أعضاء (اللجنة) الآخرون والعديد من القادة العسكريين حزبيين وغير حزبيين ممن اضطرت (اللجنة أن تستعين بهم في الحزب والسلطة وكذلك أدوار الآخرين من القيادات الحزبية المدنية، إلا أن الشخص الأكثر بروزاً في التخطيط والتنفيذ إستراتيجياً وتكتيكياً في هذه المرحلة كان بالفعل هو الرفيق (محمد عمران) ولذلك فإن تسمية المرحلة بمرحلة (محمد عمران) لاتحتمل الخطأ الكثير.

وفي هذه المرحلة لابد من الإشارة إلى عاملين هامين في الحياة السياسية السورية كان على (اللجنة الحزبية العسكرية) بقيادة (محمد عمران) أن تأخذها بالحسبان وهما:

أولاً: القيادة التاريخية للحزب وماتمثله من قيمة معنوية داخلياً وخارجياً على الرغم من أن أعداداً كبيرة من كوادر الحزب في سورية كانت لاتثق بهذه القيادة، إلا أن الحكم الذي يرفع شعارات الحزب لايستطيع فوراً أن يتجاهل وجودها باعتبارها قيادة الحزب الرسمية حتى ذلك الحين، وهي قيادة منتخبة من المؤتمر القومي الخامس المنعقد في حمص الذي حضره مندوب عن (اللجنة الحزبية العسكرية) بصفة مراقب. (وفي ظني أن هذا المندوب كان (محمد عمران) نفسه. وهذه القيادة بتجربتها السياسية وعقليتها الخاصة كانت متعبة بالنسبة (للجنة الحزبية العسكرية) التي كانت تخطط وتعمل لإبعاد هذه القيادة عن الحزب وإحلال قيادة حزبية بديلة أسهل انقياداً وأكثر مطاوعة، وربما كان الخلاف بين أعضاء (اللجنة الحزبية العسكرية) يقع على أساليب التنفيذ وسرعته وانطباقه على القواعد التنظيمية في الحزب أو تجاوزه لتلك القواعد.

وفي اعتقادي أن هذه المسألة كانت من العوامل المهمة وراء تناقضات أعضاء (اللجنة الحزبية العسكرية) مع بعضهم ومع الآخرين.

ثانياً: النفوذ العراقي خصوصاً بعد إنقلاب (٨/شباط/١٩٦٣) واستلام الحكم في العراق، ذلك لأن القيادات الحزبية العراقية التي كانت مساهمة في قيادة إنقلاب (٨/شباط) في العراق كانت من جهة بحاجة إلى قيادة الحزب التاريخية لتثبيت مركزها داخل السلطة العراقية وتقويته، ومن جهة أخرى تشارك (اللجنة الحزبية العسكرية) رغبتها في التخلص من هذه القيادة، لذلك كانت راغبة في الإستقواء (باللجنة الحزبية العسكرية) السورية ضد هذه القيادة، كما كانت (اللجنة) راغبة في الاستقواء بقيادة قطر العراق والحكم في العراق ضد قيادة الحزب وضد النفوذ (الناصري) في سورية. ولهذا فإن مواقف العراقيين وتوجهاتهم كانت عاملاً مهماً لايمكن تجاوزه في هذه المرحلة.

وفي اعتقادي أن هذا العامل والموقف منه سلباً وإيجاباً كان أيضاً من الأسباب الكامنة وراء تناقضات أعضاء (اللجنة الحزبية العسكرية) مع بعضهم ومع الآخرين.

إن الإستراتيجية الحقيقية (للجنة الحزبية العسكرية) التي ساهمت في إنقلاب (٨/آذار/١٩٦٣) في سورية ولقيادة قطر العراق والعسكريين العراقيين الذين ساهموا في

إنقلاب (٨/شباط/١٩٦٣) في العراق كانت متطابقة تماماً، ولذلك فإن عملهما كان متسقاً ومتشابهاً منذ الأيام الأولى للإنقلاب. فكيف كان ذلك العمل، وكيف كانت تلك الإستراتيجية؟

في الذهن البعثي المتكون تاريخياً ستكون أولى المهام التي سيبادر الحزب إلى إنجازها أو العمل على إنجازها عندما يصل إلي الحكم في أي قطر عربي، هي مهمة الوحدة العربية جزئية كانت أو كلية، خصوصاً إذا كان الوصول إلى الحكم قد تم على أنقاض نظام إنفصالي ضد وحدة كانت قائمة وفصلت قبل حكم البعث، كما حدث لسورية بعد إنفصالها عن مصر، أو كان الوصول إلى الحكم قد تم للحزب في قطرين عربيين متجاورين كما حدث في العراق وسورية خلال (ثورتي) (شباط وآذار ١٩٦٣).

ففي العراق وفي صبيحة (الثامن من شباط ١٩٦٣) وصل إلى الحكم بإنقلاب عسكري وشعبي (حزب البعث العربي الإشتراكي) قيادة قطر العراق، وكانت تلك القيادة يسارية التوجه كما عرفنا ذلك من خلال بعض أعضائها الذين كانوا في عداد لجنة إعادة تنظيم الحزب في القطر السوري (قبل ثورة آذار) أمثال (علي صالح السعدي، وحمدي عبد المجيد، وهاني فكيكه، ومحسن الشيخ راضي، ومنذر الونداوي، وغيرهم) وكان لهذه الثورة أثر كبير في قيام (ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣) بقيادة اللجنة العسكرية التي مر ذكرها من قبل، وقد تبين من خلال ماعرضناه في القسم الأول أن تحالفات اللجنة العسكرية في الحزب كانت تمتد من قيادة (ميشيل عفلق وصلاح البيطار) لتمر عبر اللذين أصبحوا (ناصريين من الحزبيين ثم إلى (القطريين) وصولاً إلى (الحورانيين والمتمركسين) في الحزب، وقد ساعدت هذه التحالفات المختلفة والمتناقضة على إنضاج ظروف التفجر في القطر السوري وداخل المؤسسات الحاكمة فيه. وإن ما يعنيني توضيحه هنا هو هل كانت الوحدة كهدف أول وأساسي من أهداف الحزب هي الهم الأول لحكم (البعث) في سورية والعراق رغم توفر كل الظروف المواتية لتحقيقها أم لا؟ وإذا لم تكن الوحدة هي الهم الأول لحكم (البعثين) في سورية والعراق، فماذا كان همهم الأول؟ ولماذا؟

إن الذين استلموا الحكم في العراق باسم (البعث) كان همهم الأول منصباً على تثبيت أقدامهم في السلطة وقد سلكوا إلى ذلك سبيل الإرهاب باسم الثأر من (الشيوعيين) والقضاء على الحركة الكردية (الإنفصالية)، كما كانوا يسمونها، والتخلص من النفوذ (الناصري)، الذي كان يدعو إلى إعادة الوحدة السورية المصرية

فوراً وإلى توحيد العراق مع الدولة الجديدة. ولكي تتم تغطية صراعهم مع (الشيوعيين) رفعوا عقيرتهم باليسار والإشتراكية العلمية وتمتين التحالف مع (موسكو)، ولكي يغطوا معركتهم مع الأكراد ظلوا يرفعون الشعارات القومية العربية حتى اقتربت كثيراً من (الشوفونية)، ولكي يغطوا معركتهم مع الإتجاه (الناصري) كانوا يتذرعون بالديكتاتورية التي مارسها (عبد الناصر) أيام الوحدة، وبأن الذين يدعون (الناصرية) في العراق هم ملاك الأراضي والرأسماليون وبقايا الرجعيين. وبعد أن حدث إنقلاب آذار في سورية بقيادة (اللجنة العسكرية) باسم الحزب وبالتعاون مع الحكم الذي قام بالعراق، بدا واضحاً أن(بعث العراق) غير متحمس لوحدة العراق وسورية وأنه يفضل الوحدة الثلاثية، ثم لما بدأت مباحثات الوحدة كان واضحاً أيضاً أن بعث العراق غير متحمس للوحدة الثلاثية، وكان وفده يطرح ضرورة إعادة الوحدة السورية المصرية، وبعد فترة من التجربة يمكن أن تنضم العراق إلى الدولة الموحدة، وقد لاقى ذلك الطرح مباركة مصرية لأن (عبد الناصر) كان يعلن رغبته بإعادة الوحدة بين سورية ومصر بدون حزب البعث، وكان لايقبل أبداً أن يتوحد في قطرين مع البعثيين. أما (اللجنة العسكرية) فكانت تناور في الحزب وفي البلد وعلى النطاق العربي، هي في الحزب تريد أن تتخلص من القيادة التاريخية للحزب وتحل محلها قيادات أكثر مطواعية وأقل خبرة وكفاءة، فتلاقت مع الطرح اليساري الذي نادت به قيادة العراق وتدرعت به ضد القيادة التاريخية للحزب، ولأول مرة في تاريخ الحزب يختل التسلسل الهرمي في بنيانه التنظيمي وتصبح قيادات الأقطار في العراق وسورية أهم من القيادة القومية للحزب، وبدأت هذه القيادات ومؤتمراتها تستقل بالسلطة عن القيادة القومية التي تحولت تدريجياً إلى مايشبه النظام الملكي في بريطانيا، ثم لاشيء. كل ذلك لحساب تعميق البعثية القطرية واستئثار مؤسساتها بالسلطة، وبالتوجيه الحزبي العام، وهي في نطاق العمل الوحدوي تزاود في رفع الشعارات على (عبد الناصر) وفي الوقت نفسه تسلك إلى قلبه طريقاً مفروشاً بدماء أنصاره في سورية، وهي تدرك أن هذا الطريق لن يوصل إلى الوحدة مع مصر (الناصرية) بأي حال. إن الإنقلابين (البعثيين) في العراق وسورية كانا يشتركان بأهداف واحدة هي:

أولاً: العمل على سيطرة (قيادة الإنقلاب) الفعلية في كل من العراق وسورية على الحزب ومؤسساته سيطرة كاملة.

ثانياً: العمل بكل الوسائل على إحكام سيطرة (قيادة الإنقلاب) على الحكم في القطر

وتصفية القوى المنافسة والمناوئة بما يؤدي إلى جعل (حزبهم) هو القوة الرئيسية في البلد.

ثالثاً: رسم سياسة عربية ودولية تخدم أهدافهم في التفرد بالسلطة وتسخير العواطف القومية للحزب وللشعب في هذا السبيل. وتوسيع حجم تدخل الدولة في حياة المواطنين من أجل إحكام سيطرة السلطة وأجهزتها على مصالح الناس، تحت شعارات (الإشتراكية العلمية)، (وتوسيع وتعميق دور القطاع العام)، وصيانة (أمن البلد والثورة... وغير ذلك من الشعارات التي تتلون وتتعدد ولكنها تظل في خدمة الأهداف التي أشرنا إليها. وحتى (الوحدة والحرية والإشتراكية) تحولت لديهم إلى شعارات ووسائل لخدمة أهدافهم تلك.

إن قادة الإنقلابيين في العراق وسورية تلاقوا في المرحلة الأولى من الحكم تحت شعارات (اليسار والتمركس) (ومراعاة ظروف وتجارب كل قطر)، لأن هذه الشعارات تضمن لهم إفتعال المعارك بالحزب لتصفية التيارات التي كانوا يطلقون عليها اسم (اليمينية)، وهي تيار القيادة التاريخية للحزب والتيار القومي عموماً. كما تضمن لهم رفض مصر (الناصرية) للوحدة معهم، وتعطي لقواعدهم مبرراً للتريث في تحقيق الوحدة الثنائية بين العراق وسورية، التي أصبح يحكمها حزب واحد (كما يدعون). وهكذا بدأت تتضح ملامح معركة فكرية داخل الحزب هدفها إلغاء (دستور الحزب) والإستعاضة عنه بوثيقة أخرى كل همها أن ترفع الشعارات المعطلة للوحدة لكن ضمن (إنبلاج) تقدمي ويساري، وكانت معركة (المؤتمر القومي السادس) الذي أريد لها أن تكون معركة (الإشتراكية) ضد (الوحدة) ومعركة (الصراع الطبقي) ضد (الحرية)، وهكذا تحولت شعارات الحزب الواحد المتلازمة إلى شعارات متناقضة تخوض ضد بعضها البعض معركة حتى الموت؟

- إن (الإنقلابيين البعثيين) في كل من العراق وسورية قد نجحوا في أمرين هما تثبيت سلطتهم في الحزب على أنقاض قيادته التاريخية وتثبيت سلطتهم في القطرين على أنقاض القوى السياسية القديمة والحديثة، وعلى أنقاض تباشير الحركة الشعبية المتيقظة والديمقراطية والوحدوية في القطرين. إلا أنهما ظلا أمينين على موقف الحزب التاريخي الرافض للوحدة.

لقد ظل حزب البعث يرفع الإشتراطات على الوحدة منذ تأسيسه /١٩٤٧/ مبتدئاً بشرط (الجمهورية) بديلاً للأنظمة الملكية كشرط واحد على الوحدة، علماً بأنه لم يكن في الوطن العربي نظام جمهوري سوى (لبنان) الذي كان موحداً مع سورية أيام

الإستعمار وأصبح جمهورية مستقلة بعد الإستقلال، إلى شرط التحرر من المعاهدات الأجنبية، علماً بأنه لم يكن في الوطن العربي نظام حكم مستقل غير مرتبط بمعاهدة أجنبية على نحو ما، إلى إشتراط المضمون (التقدمي) للوحدة ووجوب تحقيق ذلك الشرط في القطرين المرشحين للتوحيد (من وجهة نظر البعث) مع ملاحظة أن التقدمية (رداء) ذو مواصفات محددة تملكها قيادة الحزب فتعطيها لمن تشاء وتحجبها عمن تشاء. وأخيراً إلى (حل الحزب) في القطرين المرشحين للتوحيد كشرط لتحقيق الوحدة كما فعلت قيادة الحزب يوم وحدة (تموز/١٩٥٨) مع مصر (الناصرية).

وجاء الإنقلابيون في كل من العراق وسورية يرفعون شعارات (الإشتراكية) طريق الوحدة (والتنظيم الجماهيري الشعبي) طريق الحرية ويضعون العراقيل السياسية والعقائدية في وجه وحدة القطرين رغم أن (الحزب الواحد) كما يدعون هو الحاكم لهما.

لقد كانت (بعض المنطلقات النظرية) التي أقرها المؤتمر القومي السادس للحزب / ١٩٦٣/، هي السلاح العقائدي والإيديولوجي الذي استخدمه (الإنقلابيون) في كل من العراق وسورية لإجهاض التوجه القومي الوحدوي في هذين القطرين، كما كانت هذه المنطلقات ذريعة (الإنفصالية الناصرية) في مصر للوقوف ضد الوحدة الثلاثية وحتى ضد الوحدة الثنائية مع (البعث) بمنطلقاته النظرية الجديدة. إن ماحدث في العراق بعد المؤتمر القومي السادس من إنقلاب على توجهات قيادته القطرية (اليسارية) قد أدى إلى فصل حزب البعث العراقي عن حزب البعث السوري نهائياً وعلناً، خصوصاً بعد حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) في سورية، تلك الحركة التي أزالت آخر الشكليات التي كانت تربط الحزب في سورية بقيادته (القومية التاريخية)، التي وإن أطاحت بالحزب يوم أطيح بها إلا أنها ذهبت غير مأسوف عليها من الأكثرية الساحقة من الحزبيين في القطر العربي السوري لما تركته خلال تاريخها لدى هؤلاء الحزبيين من إحباط بسبب أخطائها القاتلة في قيادة الحزب بمرحلتي (النضال السلبي) (والنضال السلطوي).. على أن أهم القضايا التي واجهتها (اللجنة الحزبية العسكرية) بعد ثورة الثامن من آذار على الساحة السورية هي:

أولاً ـ قضية الوحدة:

واجهت اللجنة العسكرية شعار إعادة الوحدة مع مصر منذ اليوم الأول لإنقلاب (٨/آذار/١٩٦٣)، إذ كان الشارع السوري يمور بالمظاهرات المطالبة بالوحدة مع (عبد

الناصر)، بينما كانت قيادة الحزب برئاسة (ميشيل عفلق) ترفع صوتها عالياً بالمطالبة (بالوحدة المدروسة) وهي الإستراتيجية التي وضعها المؤتمر القومي الخامس، تلك الإستراتيجية التي تعني عملياً رفض الوحدة. لأن (عبد الناصر) كان لايقبل بأي تغير في أساليب حكمه لا من أجل الوحدة ولا من أجل غيرها، وكان على قيادة الحزب المدركة لأبعاد موقف (عبد الناصر) أن تختار بين أن تعود الوحدة وتغيب قيادة الحزب عن السلطة أو أن لاتعود الوحدة، مع الأمل بأن يبقى لقيادة الحزب بعض السلطة في بعض أجزاء الوحدة (سورية)، وكان واضحاً من سلوك القيادة أنها اختارت أن لاتعود الوحدة، فتلاقت إستراتيجيتها الإنفصالية مع إستراتيجية (اللجنة العسكرية الحزبية) وتوافقتا على أسلوب الوصول إلى هذه الإستراتيجية بوسائل (وحدوية)، وتم ذلك بتبني شعارات (الوحدة المدروسة والوحدة الإتحادية والوحدة الثلاثية) (سورية ومصر والعراق).

إن (عبد الناصر) كان في منتهى الوضوح عندما أعلن أنّه لايعيد الوحدة مع البعث منفرداً بحكم سورية، وكان يشجع أنصاره في الشارع السوري وفي الجيش على إبعاد حزب البعث عن السلطة نهائياً كما كان يشترط على أي وفد مفاوض أن لايكون (بعثياً) فقط، أما الحزب فقد كان يعلن أنه متحالف مع القوى (الناصرية والتقدمية) في سورية من أجل إعادة الوحدة مع مصر (الناصرية) بعد مراجعة التجربة الماضية للوحدة، بينما كان يعمل فعلياً على تصفية كل شركائه في السلطة من (ناصريين) وغير ناصريين لينفرد في الحكم ويتفرد به، ومرة أخرى أُذكّر بأن قيادة الحزب كانت تبرر سلوكها ذاك بأن الحزب باعتباره حزب الوحدة يجب أن يكون هو أداتها، وعندما لايكون أداة للوحدة فلا مانع من بقاء الإنفصال إلى أن يحين الوقت الذي يقتنع فيه الآخرون بنظرية القيادة في تحقيق الوحدة العربية!!!

أما إنقلاب العراق فقد كان عاملاً مهماً من عوامل التحالف التكتيكي الذي أقامته (اللجنة الحزبية العسكرية) صاحبة الإنقلاب السوري، مع القيادة القومية للحزب، لأن قيادة قطر العراق كانت قبل وصولها إلى الحكم ملتجئة إلى أحضان القيادة القومية للحزب ومحتمية بالنفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به تلك القيادة في سورية أيام الإنفصال. إلا أن قيادة قطر العراق اكتشفت ـ إن لم يكن هذا الأمر مقرراً لها قبل الحكم ـ أنها متلاقية في إستراتيجيتها القائمة على الإحتفاظ بحكم العراق والإنفراد به مع إستراتيجية (اللجنة الحزبية العسكرية) السورية القائمة على الإحتفاظ بحكم سورية

والإنفراد به أيضاً، وليس مع استراتيجية القيادة القومية للحزب التي كانت حتى في سلوكها العملي أكثر وحدوية ـ على قلة وحدويتها ـ من إستراتيجية (اللجنة الحزبية العسكرية) وقد استفادت الجهتان (القيادة العراقية واللجنة العسكرية السورية) في إستراتيجيته الإنفصالية من إنفصالية (عبد الناصر) وإقليميته واشتراطاته على الوحدة وتآمره على البعثيين في القطرين ورفعت كلتاهما شعار الوحدة الإتحادية الثلاثية، لا لكي تحققها وإنما لتهرب من تحقيق شعاروحدة العراق وسورية، حيث يحكم الحزب في القطرين، وحيث من المفترض أن تتحقق الوحدة بدون أية صعوبات، وأن يكون الحزب الواحد ضمانة إستمرار هذه الوحدة والأداة الرئيسية في تحقيقها، وحيث يتكافأ القطران الموحدان سورية والعراق مع مصر في حال رغبتها إكمال مسيرتها الوحدوية. وتصبح هذه الوحدة مبرّأة من شبهة التسلط الإقليمي أو التمدد القطري، كما تصبح مرتكز الإنطلاق القومي بشرياً وإقتصادياً، والقاعدة الراسخة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. وعند ذلك يمكن أن تتغير حتى إستراتيجيات الدول العظمى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها.

إن مشروع الوحدة السورية العراقي قد طرح في الساحة السورية بقوة من أوساط واسعة يسارية ويمينية، وكانت الأوساط التي طرحتها بين مؤمن بها لذاتها وبين من يريدها ليتجنب عودة حكم (عبد الناصر) وبين من يرفعها شعاراً فقط ليعارض بها شعار (الناصريين) بالعودة الفورية للوحدة السورية المصرية، وكان أشد المعارضين لهذا الشعار هم الحكام العراقيون الجدد، وذلك بحجة أوضاعهم الذاتية، وقضية الأكراد والنفوذ الشيوعي الذي لم يجتث بكامله، والخوف من المعارضة (الناصرية) وتآمر مصر، علماً بأن هذه المبررات جميعها يجب أن تدفع بالحزب نحو الوحدة الفورية لانحو المماطلة والتسويف والتأجيل والتهرب.

ثم يليهم (الناصريون) (وعبد الناصر) بحجة أن هذه الوحدة إن قامت فستقوم فقط ضد (عبد الناصر) وهو «أمل الأمة وقائد نضالها والمستهدف من قبل الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية». والتآمر عليه والوقوف ضده، يخدم هذه القوى جميعها، وهكذا تكون وحدة العراق وسورية من وجهة نظر (الناصريين) وزعيمهم مشروعاً إمبريالياً صهيونياً رجعياً، لأنها بقيادة البعث وضد (عبد الناصر)، وهذه الحجج جميعها تعبر عن إقليمية الحكم الناصري ونزعته التسلطية وغوغائية جماهيره فلو كان (عبد الناصر) وحدوياً حقيقياً لأدرك أن الوحدة الثلاثية مع البعث لن تكون بغير قيادته وزعامته لأن

الشارع العربي برمته كان عاملاً ضاغطاً في هذا الاتجاه ولأن سمعته الدولية (إن لم أقل ارتباطاته) تؤهله لذلك أيضاً، هذا بالإضافة إلى مواصفاته الشخصية التي تؤهله للزعامة والقيادة. وهذا ما يجعلني أعتقد أنه قاوم هذه الوحدة من مواقع إنفصالية وإقليمية وربما خدمة لمصالح خارجية، وليس خوفاً على زعامته أو مركزه القيادي، فهو يعلم ربما أكثر مما أعلم أنا الآن، أنه لو حقق الوحدة العربية الكبرى، لا الوحدة الثلاثية فقط، وهو في الظروف التي كان فيها هو والوطن العربي فلن تكون هذه الوحدة إلا بزعامته وقيادته.

أما (اللجنة الحزبية العسكرية)، فلم تكن متحمسة لهذا الشعار إخلاصاً منها لإستراتيجيتها الأساسية، ولكنها تركت أمر إفشال المشروع لغيرها من (الناصريين) وقيادة الحزب في العراق، ويبقى الموقف الغريب العجيب هو موقف القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي التي تقود (كما ينص نظامها الداخلي) قيادة حزبية تحكم سورية وقيادة حزبية تحكم العراق، إن هذه القيادة التي ينص نظامها الداخلي أنها تقود الحزب القومي برمته لاترى في شعار وحدة العراق وسورية (وفق ماورد في نشراتها وبياناتها الصادرة حول هذا الموضوع)، إلا أنه محور يمزق التضامن العربي ويبعد مصر عن العروبة ويفرق بين مغرب الوطن ومشرقه، ولذلك فهي تصر على وحدة إتحادية ثلاثية، ولكن بعد محاكمة (عبد الناصر) ونظامه وتقويم مرحلته السابقة ووضع الكوابح التي تراها قيادة الحزب طبعاً في وجه تسلطه الإقليمي وفرديته وديكتاتوريته، (بعد كل هذا تريد لعبد الناصر أن يتوحد معها)!!!

وطبيعي أن موقف القيادة القومية لم يرض (اللجنة الحزبية العسكرية) في سورية ولا القيادة العراقية، وكلتاهما راغبتان بالتخلص منها، (لوحدويتها بالنسبة لهما) ولتوهمهما أنها تشكل عائقاً في سبيل تحقيق إستراتيجية كلتيهما بالإنفراد في القطر الذي تحكمه وتفصيله على قدها، وفي خضم المعارك السياسية التي خاضتها (اللجنة العسكرية) عربياً وداخلياً بدأ شرخ الثقة بين أعضاء اللجنة الأربعة (صلاح جديد، حافظ الأسد، أحمد الأمير، عبد الكريم الجندي) وبين رئيس هذه اللجنة (محمد عمران) يظهر للعيان.

وفي إعتقادي أن هذا الشرخ قد حدث بفعل عدة عوامل أهمها من وجهة نظري:

أولاً: أن (محمد عمران) قد تأثر إلى حد ما بطروحات قيادة الحزب وأصبح أكثر ميلاً إلى استراتيجتها من بقية أعضاء اللجنة، وهذا ماسهَّل على الآخرين أن يطلقوا عليه لقب (الناصري) حيناً واليميني حيناً آخر.

ثانياً:أن بروز شخصيات سياسية وقادة عسكريين لعبواأدواراً بارزة في تنفيذ الإنقلاب وفي تثبيت الحكم وقيادته، ضاعفت عدد أصحاب النفوذ في سورية، وضاعفت عدد أصحاب وجهات النظر والمواقف، مما عقد الأمر على أعضاء (اللجنة الحزبية العسكرية)، وزاد من حجم فرص إختلافهم حول كثير من القضايا، كما زاد من حجم إمكانيات خلق التناقضات بينهم. وفي رأيي أن العديد من القادة السياسيين والعسكريين الذين ضاقوا ذرعاً بنفوذ (أبو ناجح محمد عمران)، لعبوا دوراً أساسياً في تحريض رفاقه في اللجنة عليه وتخويفهم منه وإظهاره لهم بمظهر الراغب بالتخلص منهم والإنفراد بالسلطة دونهم.

لهذين السببين وغيرهما من الأسباب، نشبت الأزمة التي أدت إلى إبعاد (محمد عمران) عن السلطة والبلد ومهدت الجو وهيأت الظروف لقيام حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) التي أطاحت نهائياً بقيادة الحزب التاريخية وأدخلت سورية في مرحلة جديدة هي المرحلة التي سأطلق عليها (مرحلة صلاح جديد) مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحفظات التي أوردتها في تسميتي المرحلة السابقة (بمرحلة محمد عمران).

إن الإستراتيجيات التي طرحت في هذه المنطقة حول شعار الوحدة العربية كانت سبباً مهماً من أسباب إحداث أول شرخ في الثقة بين الأعضاء الخمسة (اللجنة الحزبية العسكرية)، ذلك الشرخ الذي أنهى رئيس اللجنة وأبقى على أعضائها الأربعة، ولكن بأقل تماسكاً وأقل إنسجاماً برغم مظهر التوحد الذي بدا أنهم فيه، خصوصاً في أزمة إبعاد (محمد عمران)، وإضعاف نفوذ القيادة القومية للحزب، وتبديل أسسه الفكرية، باستبدال دستوره المقر منذ التأسيس، بما سمي (المنطلقات النظرية) التي أقرها المؤتمر القومي السادس المنعقد في دمشق في الفترة (١٥ - ٢٣/تشرين أول/١٩٦٣) والتي كانت عبارة عن محاولة واضحة لتعريب (الماركسية) والتسلل بها إلى فكر الحزب بحيث تحل نهائياً محل مبادئه الأساسية والعامة الواردة في دستوره.

والمؤتمر القومي السادس كان نقطة إنعطاف كبيرة في حياة الحزب، ولكنه إنعطاف إلى الوراء ونكوص عن أهداف الحزب ومبادئه، فمن خلال المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس أصبح حزب البعث الجديد مؤمناً بالصراع الطبقي وبالإشتراكية وفق أسسها الماركسية، كما أصبحت الوحدة في فكر هذا الحزب غير واجبة التحقق إلا إذا كانت بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري وتحالفاته مع الكادحين من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وعسكريين عقائديين!!!

ولايمكن تحقيق الوحدة مع أي قطر لاتتشابه أوضاعه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مع القطر المراد التوحد معه.

وهكذا ثَبَّتُ (اللجنة العسكرية الحزبية) من خلال المؤتمر القومي السادس كل الإشتراطات التي كانت ترفعها قيادة الحزب التاريخية في وجه أي مشروع توحيدي بين الأقطار العربية كمشروع (سورية الكبرى) ومشروع (الهلال الخصيب) ومشروع (الإتحاد السوري العراقي) ومشروع (الإتحاد الهاشمي)، وغير ذلك من المشاريع الوحدوية التي كانت مطروحة على ساحة الوطن العربي في ظروف تاريخية مختلفة منذ مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى إنقلاب البعث في كل من سورية والعراق / ١٩٦٣/، تلك الإشتراطات التي لم تكن تعني عملياً سوى معارضة الوحدة، ولكنها كانت معارضة بمبررات يسارية وتقدمية هذا مع العلم أن مباديء الحزب وفق دستوره، كانت واضحة كل الوضوح بأولوية شعار الوحدة على كل ماسواه من شعارات حزبية أخرى.

إن قيادة الحزب بزعامة (ميشيل عفلق) قد عارضت مقررات المؤتمر القومي السادس وحاولت الإلتفاف عليها، وتبعها في ذلك جزء مهم من أعضاء قيادة قطر العراق، وعندما تطورت الأحداث في القطر السوري باتجاه سيطرة أنصار مقررات المؤتمر القومي السادس على السلطة، تطورت الأحداث على الساحة العراقية بشكل مغاير بحيث سيطرت العناصر المعارضة للمؤتمر القومي السادس على السلطة في العراق، مما أدى إلى شق حزب البعث إلى حزبين بدلاً من توحيد القطرين اللذين حكما باسم الحزب في دولة واحدة. فهل من لائم لمن يقول أن الظروف التي وجدت في القطرين كانت من صنع خارجي، وكانت تهدف إلى ما تحقق فعلاً من شق الحزب، للحيلولة دون توحيد سورية والعراق.

ثانياً ـ قضية فلسطين:

قبل الإنقلابيين البعثيين في كل من سورية والعراق /١٩٦٣/، كان أوضح موقف حزبي من القضية الفلسطينية قد دون بالمذكرة التي أرسلتها قيادة الحزب القومية بتاريخ (٣١/كانون الثاني/١٩٦١) إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بغداد، والتي ورد فيها حول القضية الفلسطينية النص التالي:

«إن الدول العربية قد التزمت في جميع مقررات مؤتمراتها السابقة بتأكيد عروبة

فلسطين وسعي حكوماتها للقضاء على الصهيونية واستعادة الأرض المغتصبة. وعلى الرغم من أهمية تكرار هذا الإلتزام في تأكيد الموقف المبدئي من قضية فلسطين، إلا أن هذا التكرار غير المرتبط بأي عمل إيجابي أصبح باعثاً على القلق، خصوصاً وأن الرأي العام العربي لايجد من الحكومات العربية أي موقف إيجابي لمواجهة أعمال ترسيخ الأسس العدوانية لدولة إسرائيل وخطط زيادة قوتها العسكرية والإقتصادية.

إن الرأي العام يطالب مؤتمركم بوضع خطة واقعية لمواجهة خطر تزايد القوى العسكرية والبشرية العدوانية لدولة إسرائيل كخطوة أولى في إستراتيجية تحرير الأرض المغتصبة واستعادة حقوق عرب فلسطين، ليحاسب الرأي العام العربي كل حكومة عربية على إنجازاتها في هذا الخصوص وتحاسب هذه الحكومات نفسها في المؤتمرات القادمة.

استثمار اسرائيل لمياه الأردن:

إن مسعى إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن، أو لإستغلال مياهه بطريقة أخرى بغية إستثمار منطقة النقب وتوطين ثلاثة ملايين مهاجر جديد، أصبح يقلق الرأي العام العربي كثيراً، خصوصاً وأن الحكومات العربية تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا العمل العدواني الذي يضاعف قوة إسرائيل العسكرية والإقتصادية والبشرية.

إن إسرائيل تعمل يومياً، وترصد المبالغ الهائلة في موازنتها منذ سنوات لتنفيذ كافة مراحل مشروع إستغلال مياه الأردن داخل الأراضي المحتلة. وتعطي هذا العمل، بدعايتها العالمية الضخمة، طابع التنمية الإقتصادية البريئة والجهد العصامي الذي يحول صحراء النقب إلى جنات عدن، لتضع الحكومات العربية أمام أمر واقع جديد في المستقبل فتفرض اقتسام المياه معها، والحكومات العربية تتجاهل القضية كأنها ليست عدواناً على المنطقة العربية كلها، وتمتنع حتى عن كشف حقيقة المشروع للرأي العام العالمي كخطة عسكرية عدوانية بالدرجة الأولى. لقد حان الوقت لكي تتدارك الحكومات العربية موقفها الخاطئ والخطر حتى الآن وجدير بمؤتمركم أن يخرج بخطة جريئة وفعّالة تكشف حقيقة المشروع وتمنع إسرائيل من إستمرار تنفيذ مراحله حتى داخل الأرض المحتلة، وتحضر الرأي العام العربي والعالمي للتدخل بالقوة لمنع إسرائيل من إستخدام مياه الأردن في تنفيذ مشروعها العدواني الخطير.

إن الإكتفاء بتحويل روافد نهر الأردن الموجود في الأقطار العربية المجاورة لحرمان

إسرائيل من قسم من المياه، لايكفي لإحباط هذا المشروع الخطير، ويؤدي إلى اقتسام المياه مع إسرائيل، وفق المشاريع الإستعمارية التي سبق أن رفضها العرب كمشروع (جونستون) وغيره. إن حزب البعث العرب يطالبكم بالعمل على:

١ ـ فضح طبيعة مشروع إستغلال مياه الأردن العسكرية العدوانية ودعوة الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية للضغط على إسرائيل من أجل إيقاف أعمال تنفيذ مراحل هذا المشروع العدواني داخل الأراضي المحتلة.

٢ ـ إثارة القضية دولياً والتدخل للحؤول دون إستمرار تنفيذ المشروع في حالة عدم إيقاف أعماله بواسطة الضغوط الدولية.

٣ ـ منع أعمال تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة، وفي كل الأحوال داخل المنطقة المجردة وداخل المنطقة المحتلة، ومنع إستغلال مياه الأردن وطبريا بواسطة المضخات داخل الأراضي المحتلة نفسها.

إن الرأي العام العربي يعرف أن منع تحويل مجرى مياه الأردن أو إستخدامها بوسيلة أخرى داخل المنطقة المجردة وداخل المنطقة المحتلة، أمر ممكن من حدود الأقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، ويعرف أن حق العرب في إيقاف أعمال المراحل الأولى من هذا المشروع العدواني حق مقدس يتطلب إثارة سياسية دولية وموقفاً عربياً حازماً، يحول دون تنفيذ مؤامرة تكاد تزيد في أهميتها عن مؤامرة تقسيم فلسطين الأولى.

لذلك، فإن الرأي العام العربي يعتبر أي موقف يصدر عن مؤتمركم ويكتفي بالتأكيد الكلامي على منع إسرائيل من تحويل مجرى مياه نهر الأردن، وتحويل روافد النهر في الأقطار العربية المجاورة، موقفاً خطيراً تترتب عليه أسوء النتائج.

قضية السلاح الذري و«إسرائيل»:

أيها السادة الوزراء: إن أهمية إمتلاك إسرائيل للسلاح الذري، كما تفيد أنباء الشهر الماضي ليست في عدم إمتلاك العرب لمثل هذا السلاح حتى الآن، بقدر ماهي في كشف حقيقة إستخدام الصهيونية العالمية حليفة الإستعمار لكافة إمكانياتها الفنية والإقتصادية في حربها العدوانية ضد شعبنا من جهة، وكشف تقصير الحكومات العربية القائمة في استغلال إمكانيات شعبنا وبلادنا لمواجهة العدوان الصهيوني وتحطيمه من جهة ثانية.

إن إمتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية، يعني إستخدامها لسلاح سياسي جديد وخطير

في تركيز وضعها العدواني في الوطن العربي وفرضه كأمر واقع يهدد تغييره السلم العالمي تهديداً فعلياً، وبالرغم من أن السلاح الذري في يد إسرائيل هو سلاح سياسي ودعائي أكثر منه سلاحاً عسكرياً، نظراً لعدم إمكانية إستخدامه بسبب الأوضاع الجغرافية وخصوصاً بسبب الوضع الدولي، فإن الظروف الجديدة تكشف أكثر من السابق أخطار أسلوب الحكم الفردي والتضييق على الحريات السياسية والنقابية والسعي لتحويل جماهير الشعب إلى مجرد قوى سلبية تحاول ضبطها وتسييرها أجهزة الأمن والدعاية.

إن إبعاد جماهير الشعب عن قضاياها الأساسية يفقد هذه القضايا الوعي والكفاءات والقوة الضرورية لانتصارها، ويحول دون بناء مجتمع ديمقراطي شعبي قوي قادر على مواجهة خطر إسرائيل وتحمل مسؤولية تحرير فلسطين وتصفية الإستعمار. فما هو موقف كل حكومة عربية في هذا المجال؟

قضية الكيان السياسي لشعب فلسطين:

إن جماهير الشعب العربي الفلسطينية قد عبرت مراراً عن رغبتها الملحة في إنشاء كيان نضالي يجمع أبناء فلسطين وينظم كفاحهم لتحرير فلسطين، وينظم ويقود جهود مختلف الحكومات والمنظمات العربية الشعبية في سبيل تحرير الأرض المغتصبة. إلا أن بعض الحكومات العربية، قد استغلت هذه الرغبة الحيوية المشروعة لأبناء فلسطين في سبيل خدمة أغراضها السياسية الخاصة، فخلقت البلبلة في صفوف أبناء فلسطين والصعوبات في وجه إقامة كيان نضالي حقيقي.

أولاً: إن مبادرة دولة أو مجموعة دول لإقامة أجهزة فلسطينية تابعة لها وأداة لدعايتها وسياستها القطرية والعربية والدولية، عمل خطير يؤدي إلى زج قضية شعب فلسطين العربي (وقضية العرب القومية الكبرى) في معارك جانبية لمصلحة حاكم أو نظام، بشكل يضعف الحماس الشعبي في مختلف الأقطار العربية لقضية فلسطين ويؤدي إلى بعثرة جهود أبناء فلسطين وإقامة خلافات مصطنعة بين قواهم الشعبية.

ثانياً: إن السبيل السليم لإقامة كيان نضالي لشعب فلسطين هو في إطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل إقامة (جبهة شعبية لتحرير فلسطين) توحد كافة العناصر الثورية بينهم وتعتمد على نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين يسمح لأبناء فلسطين في مختلف الأقطار العربية بتأليفها بحرية. وهذه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحدها

يمكن أن تحقق بنفسها المستقل لتنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة وتوجيه جهود المنظمات الشعبية العربية والحكومات أداة نضالية حقيقية لتحرير الأرض المغتصبة.

لذلك فإن حزب البعث العربي الإشتراكي يطالب مؤتمركم باتخاذ قرارات تلزم جميع الحكومات العربية بـ:

١ - بإطلاق الحريات لأبناء فلسطين المقيمين في جميع الأقطار العربية وإفساح المجال أمامهم لتنظيم صفوفهم في جبهة تحرير فلسطين، وتقديم كافة المساعدات المادية والقانونية التي تكفل لهذه الجبهة ممارسة عملها النضالي، واعتبارها ذات إختصاص مباشر في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٢ - الإمتناع عن إستغلال قضية فلسطين في المعارك السياسية الخاصة بكل نظام حكم أو حاكم ومنع إقامة أجهزة فلسطينية تابعة فعلياً لأنظمة الحكم هذه».

إن هذا الموقف من القضية الفلسطينية غير منطلق من مبادئ الحزب الأساسية ولا من قرارات مؤتمراته القومية التي عالجت قضية فلسطين حتى تاريخ هذه المذكرة وإنما هو منطلق من رد الفعل على السياسة (الناصرية) آنذاك. ومعلوم أن السياسة (الناصرية) بعد حرب السويس أصبحت تتجه باتجاه المهادنة وتجنب الصدام ومحاولة كسب الرأي العام العالمي، والإعتماد على العمل السياسي، في دهاليز الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ونظراً لأن حزب البعث كان يخوض معركته مع (عبد الناصر)، فقد كانت قيادة الحزب تتعمد إمساك (عبد الناصر) باليد التي تؤلمه، وتزايد على سياسته بالمواقف المتشنجة وبالدعوة إلى إعتماد القوة وإثارة الإضطرابات وبتحريض الشعب العربي في كل مكان على حكوماته التي لاتشن الحرب على إسرائيل والتي لاتبادر إلى منع إسرائيل من تحويل مجرى مياه نهر الأردن بقوة السلاح، وأكثر من ذلك فإنها تعتبر مجرد الدعوة (كما كانت تقول مصر الناصرية) بتحويل نهر الأردن هو عمل تآمري، وتنفيذ لخططات الصهيونية والإمبريالية، وتصفية لقضية فلسطين.

والغريب قرار اعتمدته القيادة وتحمست له، هو المتعلق بإقامة كيان فلسطيني (ينظم كفاح شعب فلسطين، ويكون ذا اختصاص مباشر في جميع الشون المتعلقة بقضية فلسطين).

فأين هي قرارات مؤتمر الحزب التي تعتبر قضية فلسطين هي القضية القومية الأولى، وأن تحرير فلسطين مهمة قومية عربية وليست مهمة فلسطينية قطرية.. الخ ماهنالك من القرارات؟؟

إن الاتهامات التي كان يسوقها الحزب ضد (عبد الناصر) كان يسوق عليها أدلة كثيرة منها قضية (شرم الشيخ وخليج العقبة) ومنها قضية (التقييد على العمل الفدائي) بعد إتفاقات السويس، ومنها قضية (تحويل روافد نهر الأردن)...

وكان الحزب في سياسته الفلسطينية ينطلق من ردود الفعل على سياسة مصر حول هذه القضية، وليس من مواقفه المبدئية أو قرارات مؤتمراته، وهذه السمة لم تكن فقط في سياسة الحزب الفلسطينية وإنما كانت طابعاً عاماً لسياسته كلها وحول القضايا العربية كلها، ولم يكن الحزب في هذا نشاذاً في الواقع العربي فإن سياسات الأنظمة العربية التي نشأت على أنقاض تفكك الإمبراطورية العثمانية، وسياسات الأحزاب السياسية العربية المعارضة، كانت جميعها تنطلق في مواقفها الخارجية والداخلية من ردود الفعل ومن ردود الفعل فقط.

وبعد إنقلاب الثامن من آذار /١٩٦٣/ في سورية بقيت سياسة القطر السوري مخلصة للسمة التي ذكرتها، وظلت (اللجنة العسكرية) التي تحكم القطر السوري تزايد على السياسة المصرية، فعندما تقول مصر بتقييد حرية العمل الفدائي، تعمل سورية على تبني منظمة فدائية جديدة (فتح)، وعندما تقول مصر بتحويل روافد نهر الأردن، تقول سورية بضرورة منع أعمال التحويل الإسرائيلية بقوة السلاح، وترفع عقيرتها بالمطالبة بإغلاق خليج العقبة وشرم الشيخ في وجه السفن الإسرائيلية، وعندما تجد (اللجنة العسكرية) أن أكثرية الدول العربية تتمتع بنفوذ سياسي ومادي بين الفلسطينيين ومنظماتهم وتنظيماتهم القائمة على الساحة العربية كلها، تطالب الفلسطينيين بتنظيم أنفسهم في جبهة واحدة مستقلة عن جميع الدول العربية وتملك حق التقرير في الشؤون الفلسطينية، وما على الدول العربية بما فيها الأحزاب المعارضةإلا التأييد والدعم.

أما (اللجنة العسكرية) في مرحلة (محمد عمران)، ورغم سياساتها المعلنة، فقد وجدت نفسها مضطرة للإنخراط في صفوف النظام العربي العام والإشتراك بمقررات مؤتمرات القمة والعمل في إطار السياسة العربية العامة. حتى وهي تعارضها في بياناتها العلنية وخطب أقطابها. وهذا ماأضاف عاملاً جديداً إلى العوامل الأخرى في خلق الظروف المواتية لتفجير الخلافات في نظام الحكم السوري وبين أعضاء (اللجنة العسكرية) نفسها.

ثالثاً ـ الوضع الداخلي السوري:

وصلت (اللجنة الحزبية العسكرية) بزعامة (محمد عمران) إلى الحكم، والحزب في

القطر السوري مشرذم وضعيف ومليء بالصراعات من كل نوع. وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التيارات التي كانت تتجاذبه، وأوضحنا دور (اللجنة الحزبية العسكرية) في بقاء حالة التشرذم قبل وصولها إلى الحكم، لكنها بعد وصولها إلى الحكم بدأت تكون في الحزب تيارها الخاص الذي أصبح هو الحزب وما عداه منشق أو متآمر أو يائس أو مرتد.

إن القوى العسكرية التي قامت بإنقلاب الثامن من آذار كانت:

أولاً: القوى الملتفة حول (زياد الحريري).

ثانياً: قوى (اللجنة الحزبية العسكرية) بزعامة (محمد عمران)

ثالثاً: الضباط الناصريون بزعامة (راشد قطيني ومحمد الصوفي).

وقد تَكَوَّنَ بعد نجاح الإنقلاب مجلس لقيادة الثورة من ستة عشر عضواً كان أبرز أعضائه العسكريين (محمد عمران وزياد الحرير ولؤي الأتاسي وراشد قطيني) وكان أبرز المدنيين فيه (ميشيل عفلق وصلاح البيطار وشبلي العيسمي)، ثم شكل (صلاح البيطار) وزارة سورية جديدة من عشرين وزيراً نصفهم من حزب البعث والنصف الآخر يمثل القوى الحليفة الأخرى، من مستقلين وناصريين وغيرهم، وفي الأيام الأولى للإنقلاب صدرت قرارات بإعادة الضباط البعثيين المسرحين إلى مراكزهم العسكرية، كما بدأت سلسلة إستدعاءآت للضباط الإحتياط من البعثيين وتنسيبهم في الجيش وتسليمهم مواقع عسكرية مهمة.

والجدير بالذكر أن هؤلاء الضباط الذين استدعوا إلى الخدمة وتم تثبيتهم، كانوا في أكثريتهم المطلقة من أبناء الريف السوري حيث مراكز انتشار الحزب تاريخياً، وهذا ماخلق تحسساً شديداً من الضباط العاملين من أبناء المدينة لأنهم رأوا في هذا السيل القادم من الأرياف منافساً قوياً وفتياً ومتحمساً، كما أن هؤلاء الضباط الريفيين وهم من أبناء الفلاحين الفقراء أعطوا لإنقلاب الثامن من آذار طابعاً إجتماعياً أخاف منه البورجوازية السورية وخصوصاً تجار المدن. كما أن هذا السيل الريفي الذي اجتاح المدن السورية وخصوصاً العاصمة دمشق، قد غير تغييراً كبيراً من طبيعة الأجهزة الوظيفية السورية أمنياً وعسكرياً، وعانى المواطنون كثيراً من قلة خبرة هؤلاء الحكام الجدد، ومن (ثوريتهم) التي عنت عندهم تجاوزاً للقانون وافتئاتاً على السلطات التي تعارف المواطنون على اعتبارها مرجعيات قانونية وإدارية في مختلف شؤونهم العامة.

إن الرافد الجديد الذي غير من طبيعة التكوين القيادي للجيش السوري بنسب

كبيرة، قد قوى مركز (اللجنة العسكرية الحزبية) في الجيش وخلق لها ظروفاً مواتية لتحقيق انتصاراتها على منافسيها العسكريين والمدنيين معاً. وقد استغلت (اللجنة العسكرية) قيادة الحزب القومية في علاقاتها مع القوى الوحدوية، كما استغلت مواقفها المناوئة لهذه القيادة مع القوى الأخرى في الحزب والقطر، وعندما بدأت المباحثات الثلاثية لتحقيق الوحدة بين (سورية ومصر والعراق)، كان واضحاً أن كلاً من (اللجنة العسكرية) في سورية وقيادة قطر العراق (وعبد الناصر) يأتون إلى المفاوضات تحت ضغط الشارع العربي وهم ينطلقون في علاقاتهم مع بعضهم من خلفية تآمرية ضد بعضهم البعض.

وفي الوقت الذي نجحت (اللجنة العسكرية) في إبعاد (الناصريين) وبعض القوى المستقلة الأخرى عن الحكم والجيش في سورية، انتقلت بالصراع إلى داخل الحزب بين اليمين واليسار، وهو في حقيقته صراع على السلطة يقوم بين إستراتيجية (اللجنة العسكرية) القائمة كما ذكرت سابقاً على تحقيق هدف التفرد في حكم سورية والسيطرة على الحزب، وإستراتيجية القيادة القومية القائمة على تحقيق الوحدة شريطة ضمان بقائها في واجهة السلطة وواجهة العمل السياسي.

إن ميثاق (١٧/نيسان) الذي وقعته وفود (سورية ومصر والعراق) كان يمثل انتصاراً نسبياً لإستراتيجية القيادة القومية. لذلك جاءت أحداث (١٨/تموز) وماتبعها من مواقف (ناصرية) في صالح إستراتيجية (اللجنة العسكرية) وخلقت لها ظروفاً مواتية للتخلص تدريجياً من منافسيها السياسيين والعسكريين.

ويمكن تلخيص أهم الأحداث الداخلية خلال هذه الفترة بما يلي:

أولاً: قرارات العزل السياسي التي اتخذها مجلس قيادة الثورة ضد العديد من السياسيين والعسكريين اللذين أطلق عليهم اسم (الإنفصاليين).

ثانياً: تصفية الضباط (الناصريين) وغيرهم من حلفاء الأمس ومحاكمة العديد منهم.

ثالثاً: دعم (اللجنة العسكرية) للتيار الذي سمي (يسارياً) في الحزب ضد القيادة القومية، واتخاذ سلسلة من الإجراءات التي سميت (إشتراكية) تتعلق بالتأميم والإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية، وتوسيع قاعدة القطاع العام على حساب القطاع الخاص. كل هذا في جو مزايدة واضحة على القيادة القومية وعلى (عبد الناصر).

رابعاً: انعقاد المؤتمر القومي السادس الذي تم فيه استبدال دستور الحزب بما سُمّيَ (المنطلقات النظرية)، وهي عبارة عن صياغة (ماركسية) لمباديء الحزب من قبل أناس لم يفهموا (الماركسية) ولم يؤمنوا بها يوماً، اللهم إذا استثنيت بعض الأفراد الذين هم شيوعيون في الأصل مثل (الياس مرقص وياسين الحافظ).

خامساً: تفجر الصراع بين (محمد عمران) رئيس (اللجنة العسكرية) وبين أعضاء هذه اللجنة وانعكاسات ذلك على الحزبين في القوات المسلحة.

وخلال هذه الفترة وانطلاقاً من علاقاتي السابقة بالمجموعة القطرية، وبعدم ثقتي بالقيادة القومية، فقد وجدت نفسي منسجماً مع الشعارات اليسارية التي رفعها رفاق الأمس من القطريين ضد يمينية القيادة القومية، وبالتالي فقد كنت من مؤيدي الإجراءآت الإشتراكية، ومن المتحمسين للشعارات اليسارية التي رفعتها القيادة القطرية السورية (واجهة اللجنة العسكرية)، ولم أقف كثيراً آنذاك ـ على الأقل ـ عند الخرق الذي كان يتم للنظام الداخلي للحزب، ولا للتبديل المدروس لمباديء الحزب، لأنني كنت واثقاً برفاقي السابقين من القطريين، أولئك الذين لم يتطرق إلى ذهني أي شك بصدق حزبيتهم وبإخلاصهم المطلق لمباديء الحزب ومنطلقاته الجماهيرية والديمقراطية، وهذا ما سهل عليَّ أن أسير وراءهم ومعهم بدون أي إجهاد فكر وبدون أي تحليل لأبعاد تلك المواقف. ووجدت نفسي بالتالي مع التيار الذي كان وراء (صلاح جديد)، وأعضاء (اللجنة العسكرية) الآخرين الذين قاموا بحركة (٢٣/شباط/١٩٦٦)، تلك الحركة التي أكملت سيطرة (اللجنة العسكرية) على الحزب والسلطة في سورية، كما أنهت علاقة الحزب بفرع العراق، وأدت إلى أن ينقسم الحزب نهائياً إلى حزبين بينهما من العداء مالم يكن موجوداً حتى بين الحزب وقادة الإنفصال.

قبل إنقلاب آذار لم أتعرف شخصياً على (صلاح جديد)، ولم أسمع باسمه في الخمسينات، بالرغم من أنني وإياه من منطقة إدارية واحدة هي (منطقة جبلة) ومن محافظة واحدة هي (محافظة اللاذقية)، وعائلة بيت (جديد) معروفة في أوساطنا نحن البعثيين أنها من منتسبي ومؤيدي الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي كان على عداء دائم معنا. ولكنني عندما سألت بعض رفاقنا من الحزبيين القدامى عما إذا كان (صلاح جديد) بعثياً في مرحلة الدراسة الثانوية، تأكدت لي حزبيته وعلمت أنه كان يقيم في بيت أخيه (غسان جديد) في حمص أيام دراسته الإعدادية والثانوية، وأذكر أن بعثيته (رغم أن غسان جديد كان من غلاة القوميين السوريين وقد اتهم بالاشتراك في مؤامرة اغتيال (عدنا المالكي) قد تركت في نفسي أثراً حسناً، وأكبرت فيه إستقلاليته عن عائلته كلها).

رأيت (صلاح جديد) شخصياً لأول مرة في مدينة حماه أثناء حوادث /١٩٦٤/ وكان يومها برفقة (أمين الحافظ) في وفد حزبي وحكومي جاء إلى حماه للإجتماع بوجهاء المدينة وفعالياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدينية، في محاولة لإنهاء الحوادث الدامية التي أثارها (الإخوان المسلمون)، وساندهم عليها جماعة من الإقطاعيين والتجار ونالوا مباركة جماعة (أكرم الحوراني)، وأذكر أن أمين الحافظ خاطب المجتمعين بما معناه: «.. إذا كنتم لاتريدون تسليم الذين اعتدوا على الجيش وترفضون الإعتراف عليهم فإنني أعتبر أن هذه حالة حرب تعلنونها علينا وأنا لست غدارا ولا مولعاً بالقتل، ولكن إذا كنتم تريدون الحرب فأهلاً وسهلاً وإنني أعطيكم مهلة لترحيل النساء والأطفال والعجز وتهيئة أنفسكم جيداً، وإذا لم يكن لديكم سلاح فأنا جاهز لإعطائكم السلاح المطلوب، وعندئذ سنتحارب وأنتم بظروف مكافئة لنا، وسوف ترون أنني لن أبقي حجراً فوق حجر بهذه المدينة وسيقول التاريخ فيما بعد أنه كانت هناك مدينة (اسمها حماه)». ثم أدار وجهه نحو ضباط الجيش الذين كانوا يحضرون الاجتماع معه وقال لهم بما معناه: «هذه أوامر عسكرية وسياسية عليكم تنفيذها بعد انتهاء مدة الإنذار».

وبعد أن رفعت الجلسة خرجت إلى البهو الخارجي أمام المكتب وهناك رأيت (صلاح جديد) لأول مرة فسلمت عليه وعرفته بنفسي فرحب بي مهنئاً بسلامة الوصول من دمشق ثم أكمل حديثه مع الضباط الذين كانوا يلتفون حوله قائلاً لهم ما معناه: «.. أبو عبدو (يقصد أمين الحافظ) كان متحمساً في الإجتماع أكثر من اللازم، نحن لانريد أي قتل أو إضرار في المدينة وعليكم أن تنهوا العصيان بالحسنى أو بأقل الأضرار الممكنة». ثم ذهب.

كانت هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها (صلاح جديد) عياناً وقد ترك لدي إنطباعاً حسناً وكانت كلماته التي سمعتها منه تعبر عما أتمناه.

بعد أن نقلت من حماة إلى دمشق، حيث وضعت تحت تصرف وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بدمشق ومن خلال أجواء الأزمة التي بدأت تتفاعل في الحزب قبل حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) وخلال المؤتمر القومي السادس، كان إسم (صلاح جديد) يتردد كثيراً في الأوساط الحزبية والشعبية، وكانت تقدمه الدعاية على أنه رجل الحزب القوي في الجيش والتقدمي الأول في الحزب (إشتراكي، يساري، مع الكادحين.. الخ)، وكان بحق يظهر بمظهر البساطة في حياته اليومية، كما كان يظهر بمظهر القسوة على أقربائه الذين يحاولون التمتع بمزايا ليست لغيرهم من المواطنين، ويكبح جماحهم فعلاً، كما أنه ظل في مواصفاته الشخصية بعيداً عن تهم الإستغلال الوظيفي وصرف النفوذ أو التساهل فيهما، وكان الإنطباع العام عنه أنه إستراتيجي في تفكيره وبعيدٌ عن التأثر في النزعات الطائفية أو الإقليمية أو العائلية، وأنه حزبي ملتزم جداً، كما كان يظهر بمظهر المترمت أخلاقياً، فلم يتهمه أحد بعلاقات نسائية مثلاً، على رغم أنه جميل المظهر أنيق وجذاب، كما أنه كان يبتعد عن الظهور بالأماكن العامة أو في حفلات السمر والشراب. (بعد حركة ٢٣/شباط/١٩٦٦) كان واضحاً أن (صلاح جديد) هو رجل الحركة الذي أطاح ببقايا القيادة التاريخية للحزب، وببعض الذين تحالفوا معها من العسكريين الحزبيين وغير الحزبيين وعلى رأسهم (محمد عمران وأمين الحافظ).

وباعتباري كنت من الكوادر القيادية التي تحمست للطرح اليساري والإشتراكي، الذي كان متداولاً على الساحة السياسية والحزبية في القطر السوري، والذي تجسد في مقررات المؤتمر القومي السادس، فقد أيدت بدون تحفظ بل وبحماس شديد حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦)، التي قدمت نفسها على أنها حركة إصلاح وتطوير وتعميق

للفكر والممارسة في الحزب والدولة وعلى أنها التجسيد السياسي والحزبي لمقررات المؤتمر القومي السادس، وأنها الثورة التي أطاحت (باليمين والرجعية) في الحزب والدولة، لذلك فقد تم تعييني منذ الأيام الأولى لحركة (٢٣/شباط) نائباً لأمين فرع الحزب في دمشق، ومن خلال هذا العمل كنت أجتمع مع (صلاح جديد) في اللقاءات العامة التي كانت تجري لكوادر الحزب أو لقيادات الفروع، وكان دائماً يترك في نفسي إنطباعاً حسناً في منطقه وأسلوب تفكيره وهدوء مظهره ودماثة خلقه.

وبعد أن عينت محافظاً لمحافظة الحسكة في عام /١٩٦٦/، وخلال فترة وجودي محافظاً هناك فيما بين /١٩٦٦ - ١٩٦٨/، أذكر أن (صلاح جديد) قام بزيارة للمناطق الشرقية من سورية بصفته (أميناً عاماً مساعداً لشؤون القطر السوري)، وخلال هذه الزيارة تعرفت إليه بشكل أفضل من ذي قبل، وأحسست أنه يعاني متاعب في داخل القيادة المدنية والعسكرية وأنه يتعرض لضغوط كثيرة، وأن بعض التهم الطائفية بدأت تثار ضده حتى من أقرب أعوانه في القيادة، كما بدأ بريق شعارات حركة (٢٣/شباط) يخبو تحت وطأة الممارسات التي كانت تتم في السلطة والحزب على السواء، ثم انطفأ ذلك البريق نهائياً تحت وطأة هزيمة (حزيران/ ١٩٦٧).

في عام /١٩٦٨/ فوجئت أن بعض أعضاء القيادة القطرية السورية ممن كانوا في قيادة تنظيمنا القطري أيام الإنفصال، وممن كانت تربطني بهم علاقات شخصية متينة، وممن كانوا وراء ترشيحي محافظاً في الحسكة وهم من دير الزور واللاذقية بشكل خاص بدأوا يكيدون لي لدرجة أنهم أحالوا إلى محكمة أمن الدولة بعض أقربائي وهم من رجال الدين المعروفين والمشهود لهم بالنزاهة والترفع عن الدنايا، وممن لهم مكانتهم الإجتماعية والدينية الكبيرة في مناطقهم بمحافظة حماه بتهمة الرشوة، ولكن الموقف النبيل الذي وقفه الرفيق (مصطفى طلاس) وكان يومها رئيساً لهذه المحكمة، قد حال بينهم وبين أن تصدر هذه المحكمة أحكاماً (قرقاشية) نزولاً عند رغبات هؤلاء الأعضاء، الذين لا أعرف حتى الآن ماهو الدافع الذي دفعهم لتغيير موقفهم مني من النقيض إلى النقيض، وليس لدي أي تفسير سوى أنهم في تلك المرحلة قد بدأوا يشككون بمواقف (صلاح جديد) وربما ظنوا أنهم بالإساءة إلي ينالون منه إنطلاقاً من أنني قد أكون لأسباب طائفية متعاطفاً معه، وسيكون موقفي ضدهم إذا خرج خلافهم مع صلاح جديد إلى العلن، ففعلوا مافعلوه وأثاروا حول أقربائي ما أثاروا من شبهات،

وأذكر أنني بعد أن تركت عملي في محافظة الحسكة وعدت إلى دمشق لأعمل مديراً منتدباً لإحدى المدارس الخاصة المصادرة في دمشق (ثانوية البطركية الخاصة)، طلبت مقابلة (صلاح جديد) وكان مايزال أميناً عاماً مساعداً لشؤون القطر السوري، وعندما وافق على المقابلة دخلت مكتبه في القيادة، فاستقبلني بترحاب وترك كرسيه وجلس على الكرسي المجاور لي، وكان ودوداً جداً، وأذكر أنه قال لي مامعناه: «الحزبي يجب أن يكون ملك الحزب، وعندما ترى القيادة وضعه في أي موقع عليه أن يتقبل ذلك برحابة صدر...» ثم أثنى عليّ وعلى عملي في المحافظة وأفسح لي مجال الكلام فقلت له: «إنني لم أطلب المقابلة لأعترض على قراركم بتغيير موقعي فهذا شأنكم، وإنما طلبت المقابلة لأرجو أن تشكل لجنة حزبية وحكومية لمتابعة التحقيق معي ومع أقربائي في التهم التي أثارها ضدي بعض أعضاء القيادة وبعض الحزبيين العاملين في أجهزة الأمن، وإعلان نتائج التحقيق على الحزب»، ثم قلت له: «إنني حزبي منذ التأسيس، ولم أشعر في حياتي بالخوف لأنني حزبي، أكثر مما أشعر الآن، فالحزبي اليوم معرض لأن يتهم بشرفه وبعرضه وبأخلاقه، وحتى بوطنيته، ولايملك وسيلة يدافع بها عن نفسه، وأنا لاأشعر بأي ضمانة قانونية أو أخلاقية تحميني في هذه الأوضاع التي يعيش فيها الحزب وتعيش بها البلد...»، وهنا رأيت أن وجهه قد تجهم، وشعرت أنه أصبح برماً بهذا الحديث، فختمت كلامي بالرجاء أن يسرع بتشكيل اللجنة وأن يعمم نتائج التحقيق على الحزب، وودعته وخرجت من عنده غير مطمئن إلى أن رجائي سيتحقق، ولكنني فوجئت بعد ذلك بتشكيل اللجنة وبإصدار تعميم إلى الجهاز الحزبي بنتائج التحقيق تضمن تبرئتي من التهم التي أثارتها شائعات بعض أعضاء القيادة وبعض ضباط الأمن السياسي ضدي.

وفي الإنتخابات الحزبية التي جرت عام /١٩٦٨/ تم إنتخابي عضواً في قيادة فرع الحزب بدمشق، وعضواً في المؤتمر القطري الرابع للحزب، ثم عضواً في المؤتمر القومي العاشر، وعضو قيادة قومية إحتياط في القيادة الإحتياطية التي انتخبها ذلك المؤتمر.

وفي جميع المراحل الإنتخابية كان يحضر (صلاح جديد) ولم تكن تبدو عليه دلائل السعادة بنجاحي ولا أدري سبباً لذلك، إلا إذا كان مجاملة منه لبقية أعضاء القيادة المرافقين له والذين كانوا يظهرون إستياءهم من نتائج تلك الإنتخابات، وأذكر أنني بعد أن نجحت في الإنتخابات إلى عضوية المؤتمر القطري الرابع، وخلال فترة إنعقاد ذلك المؤتمر جاءني من ينصحني بعدم الترشيح لعضوية القيادة القطرية لأن ذلك

سيزعج الرفيق (صلاح جديد) كثيراً، وعندما سألت الناصح ولماذا يزعجه ترشيحي لعضوية القيادة القطرية؟ أجابني: أولاً ـ أنت لن تنجح في الإنتخابات لعضوية القيادة، وعدم نجاحك سيسيء إليك، وهذا ما لايريده لك.. فضحكت لهذا الجواب، وقلت له: هات ثانياً، فقال: ثانياً ـ إذا نجحت في الإنتخابات فسوف يستقيل (الديريون) يقصد (أعضاء القيادة القطرية ممن هم من محافظة دير الزور بسبب خلافي معهم يوم كنت محافظاً للحسكة). واستقالتهم ستكشف القيادة والحكم وتظهرهما بمظهر طائفي لايرضاه الرفيق (صلاح جديد). وأجبته على ذلك" بأنني إذا نجحت فإن نجاحي سيكون معبراً عن رغبة أعضاء المؤتمر وهم بأكثريتهم إذا أردنا توزيعهم طائفياً من (السنة) وإنتخابهم لي يعبر عن موقف غير طائفي في الحزب وهذا أمر يجب أن يسعد الرفيق (صلاح جديد) إذا كان هو نفسه غير طائفي ويريد حزباً لا طائفياً، هات ثالثاً، فقال ناصحي: ثالثاً ـ إذا نجحت أنت في الإنتخابات فإن أعضاء القيادة من أبناء محافظة اللاذقية سيزيد عددهم عن النسبة التي يرغبها الرفيق (صلاح جديد) وهذا غير مستحب من قبله، فأجبته بالسؤال التالي: قل لي هل أنت مرسل من قبل الرفيق (صلاح جديد) لتقول لي ذلك؟ فغمغم بالإجابة، ولم أزد بالإستيضاح، بل تابعت قائلاً: يا رفيق... أنا عضو في حزب البعث العربي الإشتراكي منذ عام /١٩٤٧/ وقد انتسبت إلى هذا الحزب من أجل شعاراته الثلاثة (الوحدة والحرية والإشتراكية) ولم أعتبر نفس في يوم من أيام حياتي ولايمكنني أن أعتبر نفسي أنني في حزب البعث مندوب طائفة أو محافظة أو قطر، ولذلك فلا يعنيني الخلل في النسب المئوية المخصصة للطوائف والمحافظات التي يضعها الرفيق (صلاح جديد) أو غيره. ثم إذا كان أعضاء القيادة من محافظة اللاذقية هم (الكوتا) المخصصة لهذه المحافظة فلماذا لايحق لنا التبديل في أعضاء هذه الكوتا؟ ثم تركته وانصرفت عنه إلى قاعة المؤتمر.

ومرة أخرى وأخيرة التقيت مع (صلاح جديد)، وكانت الأزمة الحزبية والحكومية بينه وبين (حافظ الأسد) قد بلغت ذروتها فتداعى عدد من أعضاء قيادات الفروع الحزبية من مختلف المحافظات السورية، وكنت واحداً منهم وقررنا التدخل بين قطبي الأزمة من أجل محاولة إيجاد قواسم مشتركة بينهما، تجنب الحزب والدولة عقابيل هذه الأزمة، ولم تكن مطاليب (حافظ الأسد) يومها أكثر من أن تجتمع القيادة القطرية بكامل أعضائها بمن فيهم هو وبقية ممثلي الجيش فيها وتبحث في أمر القرارات المتعلقة (بتغيير مراكز القوى) ومدى الخطر الذي سيقود إليه تنفيذ هذه القرارات في جو

الأزمة، وإذا تم ذلك فإن (حافظ الأسد) ومن معه من المشمولين بتلك القرارات سيتركون مراكزهم بمحض إختيارهم إذا قررت أكثرية القيادة ذلك، وكنا نظن أن هذا الإقتراح معقول جداً ويصلح أساساً لتجاوز الأزمة، وبناء على هذه القناعة طلبنا مقابلة (صلاح جديد) (الأمين العام المساعد لشؤون القطر) وقد تمنع عن المقابلة في بادىء الأمر ثم وافق أخيراً. واستقبلنا في قاعة الزوار بمبنى القيادة القطرية آنذاك وبعد أن سلمنا وجلسنا، قال ووجهه مكفهر وعلائم الغضب بادية عليه: نَعَم؟ وسكَتْ، فلم ينبث أحد منا ببنت شفه وبعد فترة صمت قصيرة، قطع صوته الصمت مكرراً: نعم، ماذا تريدون؟ فبادرت أنا بالكلام قائلاً ما معناه: «تعرف أيها الرفيق أننا مجموعة من الرفاق أعضاء قيادات فروع وأعضاء مؤتمر قطري وبعضنا أعضاء في المؤتمر القومي للحزب، ونحن جميعاً قلقون جداً على الحزب والثورة بسبب هذه الأزمة الحالية، لذلك فقد بادرنا إلى الإجتماع واتفقنا على أن نبذل جهداً لمساعدة المؤسسات الحزبية المعنية في إيجاد حل مقبول من جميع الأطراف يجنب الحزب والبلاد مغبة أزمة خطيرة قد تودي بالثورة كلها، وقد فهمنا من رفاقنا في وزارة الدفاع أنهم جاهزون للإلتزام بقرارات الإجتماع المشترك المتعلقة بتغيير مراكزهم، على أن يبحث هذا الأمر في إجتماع للقيادة القطرية بكامل أعضائها، وأن تستمع القيادة لوجهة نظرهم، وسوف يلتزمون بأي قرار يصدر عن القيادة بشكل نظامي مهما كان هذا القرار، ونحن جئنا نرجوك بصفتك أميناً عاماً مساعداً لشؤون القطر تعنيك مصلحة الحزب والثورة أن تقتنع معنا بهذا الحل وأن تقترحه على القيادة وتعمل من أجل تحقيقه». ثم سكتُّ منتظراً جوابه، وبعد فترة صمت، رفع بصره إليّ وقال: هل هناك شيء آخر، فقلت: ابداً، قال: خير، ونهض إيذاناً بانتهاء اللقاء، ولكن أحد الرفاق وأظنه الدكتور (نظمي فلوح) وكان أميناً لفرع الأطراف في دمشق، قال: ولكننا لم نسمع رأيك، فقال بنبرة حادة: «ومن أنتم لأسمعكم رأيي، إن رأيي لن أقوله إلا بمؤسستي الحزبية (إجتماع القيادة) ولست مثلكم أعمل من وراء ظهر المؤسسات الشرعية، وأنتم كان يجب عليكم أن تلزموا مكاتبكم وأن تنتظروا تعليمات القيادة لا أن تأتوا إلينا حكماً بين قيادة الحزب الشرعية وبين المتمردين عليها».

وكان هذا اللقاء آخر اللقاءات مع (صلاح جديد)، رحمه الله.

واستطراداً في الحديث لابد أن أذكر أننا بعد انتهاء مقابلتنا (لصلاح جديد) قررنا الذهاب لمقابلة الأمين العام للحزب (الدكتور نور الدين الأتاسي) وكان معتكفاً في

منزله. وبعد أن استقر بنا المقام في بيته بدأتُ الحديث باسم الرفاق جميعاً قائلاً ما معناه: «في الأزمات الخطيرة التي يمكن أن يتعرض لها الوطن والحزب، تبرز أهمية القادة الذين يتصدرون الصفوف الأولى، وعلى مبادرتهم التي قد لاتكون منسجمة مع النظام الداخلي للحزب أو حتى مع دستور البلد يتوقف الكثير، وقد تُجنب تلك المبادرات الشجاعة التي يقدم عليها أمثالكم (بصفتكم رئيساً للبلاد وأميناً عاماً للحزب)، وطننا وحزبنا الكثير من الأخطار، وبناء على هذا التصور جئناك طالبين تدخلك السريع لحسم هذا الصراع غير المنطقي في قمة الحزب والسلطة، وتأكد أننا جميعاً سنكون جنودك في كل موقف تدعونا إليه لتجنب الحزب والبلد كارثة محققة إذا لم يتصد المخلصون للإنقاذ». وعند هذا الحد من حديثي قاطعني ليقول ما معناه: «إنني سمعت مثل ما أسمعه منكم، من الأوساط اليمينية والتجارية التي جاءت وفودها لمقابلتي، ودعوتي لأن أتجاوز مؤسسات الحزب وأن أحل محلها وأنا الأمين العام للحزب وحارس النظام الداخلي...».

عند ذلك قاطعه الرفيق (نظمي فلوح) قائلاً ما معناه: «نحن لم نأت إليكم لنسمع منكم الإتهامات والتجريح والتشكيك بحزبيتنا، نحن جئنا لندعوكم للمساهمة في حلّ أزمة، يجنبكم حلها الكوارث وينقذكم أنتم قبل أن ينقذنا أو البلد أو الحزب.. يبدو أنكم تريدون دفع الأمور إلى نهايتها، فأنتم أحرار...». ونهض قائماً فنهضنا جميعاً، ولكن الرفيق (نور الدين)، اعتذر وهو يودعنا قائلاً ما معناه (أنه لم يشأ أن يتهمنا، ونحن فهمنا حديثه وفسرناه خطأً) وهكذا انتهى اجتماعنا الأخير (بنور الدين الأتاسي) أيضاً.

أشرت من قبل، وأعيد الآن موضحاً أن (اللجنة الحزبية العسكرية) تعاملت قبل إنقلاب الثامن من آذار مع مختلف تشرذمات الحزب في القطر السوري، ولكنها بعد الإنقلاب ركزت جهودها على أربعة تيارات رئيسية في الحزب هي:

١ ـ تيار القيادة القومية التاريخية للحزب، وأبرز ممثليه (ميشيل عفلق وصلاح البيطار).

٢ ـ تيار البعثيين المتعاطفين مع الناصريين، وأبرز ممثليهم (عبد الكريم زهور، سامي الدروبي وجمال أتاسي).

٣ ـ تيار البعثيين المتمركسين، وأبرز ممثليهم (حمود الشوفي، محمود نوفل، محمد بصل وأحمد أبو صالح).

٤ ـ تيار القطريين، وأبرز ممثليهم (نور الدين الأتاسي، يوسف زعين، ابراهيم ماخوس، مصلح سالم، فوزي رضا، سليمان الخش ومنير عبد الله).

ويبدو أن (اللجنة العسكرية) قد أسندت إلى (محمد عمران) مهمة التعامل مع التيارين الأول والثاني، بينما تخصص (حافظ الأسد) بالتعامل مع التيار الماركسي، (ويبدو لي أن هذا الإختيار نجم عن قناعة بأن(حافظ الأسد) أكثر مناعة منهم جميعاً ضد الماركسية).

أما القطريون فقد تخصص في التعامل معهم كل من (صلاح جديد وأحمد الأمير)، وبقي العضو الخامس في اللجنة (عبد الكريم الجندي) يلعب دور (الجوكر) بالنسبة لكل هذه التشكيلات.

ويبدو أيضاً أن (محمد عمران) كان أقل أعضاء اللجنة مناعة في التأثر بما يحيط به من ظروف وأفكار وأشخاص، كما أنه كان طموحاً للزعامة أكثر مما يتطلبه الإلتزام الجماعي (من وجهة نظر اللجنة العسكرية). وعندما رأت اللجنة أو (صلاح جديد) على الأقل أنه بدأ يذهب أبعد مما يجب في التأثر بما حوله بدأت (اللجنة العسكرية) تبرز (أمين الحافظ) أحد أعضاء التنظيم العسكري وتدفعه بقوة إلى واجهة الحزب والسلطة لتحقق عن طريقه أهدافاً ثلاثة هي:

١ ـ منافسة (محمد عمران) على الزعامة بسبب الطموح الشخصي (لأمين الحافظ) وبسبب الإطار الجماهيري الذي قدم نفسه وقدمته به آلة الدعاية في الحزب والدولة.

٢ ـ الإطلال من خلاله على جماعة (أكرم الحوراني)، وعلى أوساط سكان المدن السورية من تجار وحرفيين ومتدينين.

٣ ـ إيجاد الواجهة التي تغطي خارجياً وداخلياً ـ كما يظن (صلاح جديد) ـ واقع الخلل القائم بين الإنتماء المذهبي لأكثرية سكان القطر السوري (سنة) وبين الإنتماء المذهبي لأكثرية البارزين على السطح في الجيش والأمن والحزب (علويون ودروز واسماعيليون).

وقد حاول (صلاح جديد) ومعه التنظيم العسكري أن يلعب على التناقض الذي أقامه بين (محمد عمران وأمين الحافظ)، ويظل ممسكاً بأوراق اللعبة جميعها، ولكنه عندما أحس أن السحر أوشك أن ينقلب على الساحر دفع بالأمور إلى نهايتها، وضرب

ضربته في صبيحة (٢٣/شباط/١٩٦٦) حيث أنهت (اللجنة الحزبية العسكرية) بزعامة (صلاح جديد) نفوذ (محمد عمران) والقيادة القومية والبعثيين المتعاطفين مع الناصريين، وتبنت شعارات البعثيين الماركسيين في الحزب بتبنيها لقرارات المؤتمر القومي السادس، ولكنها أسندت مهمة تنفيذ مقولات البعثيين الماركسيين إلى تيار القطريين المعادين للماركسية فكراً وتكويناً. وبهذا استطاعت (اللجنة العسكرية) أن تبعد التيارات المنافسة، وأن تحجم خصومها المحتملين من الماركسيين وأن تستوعب تيار القطريين باغراقهم في دوامة السلطة واستخدامهم واجهة لتغطية الخلل المذهبي الذي أشرت إليه سابقاً.

وقبل أن أتحدث عن مرحلة (صلاح جديد) بالتفصيل، لابد من شرح الخلفية الحزبية التي أدت إلى هذه المرحلة فأوضح أن (اللجنة العسكرية) كانت في صبيحة الثامن من آذار معنية أولاً وقبل كل شيء بالإمساك في السلطة والتفرد بها، ولذلك فقد اكتفت من الحزب بضمان تأييد قيادته القومية واستخدام قيادته وقواعده وشعاراته واجهة لحكمها. وكانت القيادة القومية التي انتخبها المؤتمر القومي الخامس المنعقد في (حمص، سورية) عام /١٩٦٢/ مكونة على النحو التالي:

١ ـ من سورية: (ميشيل عفلق) أميناً عاماً للحزب.

٢ ـ من لبنان: (جبران مجدلاني، علي جابر، خالد اليشرطي، خالد العلي).

٣ ـ من العراق: (علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، طالب شبيب).

٤ ـ من الأردن: (منيف الرزاز، أمين شقير).

وكان المؤتمر القومي الخامس، قد كلف القيادة القومية المنتخبة بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري بعد أن كان الحزب محلولاً رسمياً في سورية منذ عام / ١٩٥٨/ (ثمناً للوحدة). وقد شكلت القيادة القومية ما أسمته (القيادة القطرية المؤقتة) لإعادة تنظيم الحزب من الرفاق (حمدي عبد المجيد وهاني فكيكه «عراقيان»)، وأربعة من سورية هم: (شبلي العيسمي، الوليد طالب، سليمان العلي، راتب نشواتي).

وبتاريخ (١٩٦٣/٧/١٣) أي بعد الإنقلاب بأشهر، شكلت القيادة القومية قيادة قطرية موسعة ظهر فيها تدخل (اللجنة العسكرية) من وراء الستار، فجاءت هذه القيادة ممثلة للتيارات التي كانت تتصارع في الحزب عدا تيار القطريين، ذلك التيار الذي لم

يكن التعامل معه من قبل (اللجنة العسكرية) قد أعطى ثماره بعد. ولذلك جاء تكوين القيادة الموسعة على النحو التالي:

١ - تيار القيادة التاريخية للحزب: (صلاح البيطار، شبلي العيسمي، منصور الأطرش، راتب نشواتي، الوليد طالب، محمد موسى مبارك، شعيب شعبان، أسعد الأسطواني، محمود جيوش، فهمي العاشوري، جعفر قاسم حمودي «عراقي»).

٢ - تيار البعثيين المتعاطفين مع الناصريين: (عبد الكريم زهور، سامي الدروبي، جمال أتاسي).

٣ - تيار الماركسيين: (حمود الشوفي، محمد بصل، محمود نوفل، طارق أبو الحسن، حمدي عبد المجيد «عراقي»).

وهذه القيادة التي لم يشترك فيها أحد من أعضاء (اللجنة العسكرية) ولدت وهي تحمل بذور تناقضها معها، وعندما رأت (اللجنة العسكرية) أنه أصبح بإمكانها السيطرة على القيادة القطرية للحزب، أحكمت تحالفها مع التيار اليساري، وقطعت شوطاً مهماً بالتحالف مع القطريين وأظهرت جفاءها إذا لم أقل عداءها للتيارين الآخرين في الحزب (تيار القيادة القومية وتيار البعثيين الناصريين).

وفي المؤتمر القطري الأول المنعقد بدمشق بتاريخ (١٩٦٣/٩/٥)، تكونت قيادة قطرية من ممثلي (اللجنة العسكرية): (حافظ الأسد، حمد عبيد، محمد رباح الطويل)، ومن ممثلي التيار الماركسي: (حمود الشوفي، أحمد أبو صالح، محمود نوفل، خالد الحكيم)، وتمثل تيار القطريين بشخص واحد هو (نور الدين الأتاسي)، وقد أسندت أمانة هذه القيادة إلى (حمود الشوفي).

وهذه القيادة هي التي خططت بالتعاون مع الجناح الماركسي في قيادة قطر العراق للمؤتمر القومي السادس الذي انعقد في دمشق بتاريخ (تشرين الأول/١٩٦٣) أي بعد شهر من إنعقاد المؤتمر القطري السوري الأول الذي إنتخب تلك القيادة.

وفي المؤتمر القومي السادس، رأت (اللجنة العسكرية) أنه ليس من مصلحتها تجاوز القيادة القومية وتيارها الحزبي، لأنها إن فعلت تكون قد أسلمت الحزب إلى التيار الماركسي، وهو لايقل خطورة عليها من تيار القيادة التاريخية للحزب، لذلك حاولت الوصول بالمؤتمر إلى إختيار قيادة قومية تطمئن القيادة التاريخية وتقلص من نفوذ

الماركسيين بدون أن تخرجهم على الحزب نهائياً، وهنا جاء دور القطريين وهم ضد القيادة التاريخية للحزب بالقدر الذي هم ضد التيار الماركسي، وتكونت القيادة القومية التي انتخبها المؤتمر القومي السادس على النحو التالي:

١ - تيار القيادة التاريخية: (ميشيل عفلق «من سورية»، جبران مجدلاني وخالد العلي «من لبنان»، منيف الرزاز وأسعد عكه «من الأردن»).

٢ - التيار الماركسي: (حمود الشوفي «من سورية»، علي صالح السعدي، محسن الشيخ راضي، حمدي عبد المجيد «من العراق»).

٣ - العسكريون من العراق: (أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، «وهما ضد التيار الماركسي العراقي»).

٤ - العسكريون السوريون: (صلاح جديد، أمين الحافظ).

ومعلوم أن ما اقره المؤتمر القومي السادس من مقررات (وخصوصاً المقررات العقائدية) لم تكن منسجمة مع دستور الحزب ولا مع فكر القيادة التاريخية للحزب، ومع ذلك قبل ممثلوها أن يكونوا واجهة لا للعسكريين وحسب وإنما واجهة لأفكار وأهداف متناقضة مع أفكارهم ومبادئهم ظناً منهم أن وجودهم في المسؤولية الحزبية سيمكنهم من الإلتفاف على هذه المقررات ومن تصحيح الإنحراف الذي أحدثته في فكر الحزب.

أما ممثلوا (اللجنة العسكرية) فلم تكن المبادىء تعنيهم إلا بالقدر الذي يخدم إستراتيجيتهم في السيطرة على السلطة في الدولة والحزب، ولذلك فقد تبنوا تكتيكياً مقررات المؤتمر وأضعفوا واقعياً تيار الماركسيين في مؤسسات الحزب القيادية، وأطلوا على قيادات الحزب بأعداد متزايدة منهم ومن حلفائهم الآخرين أو من التيارات الأخرى التي لاتشكل بوجوها الآني خطراً يذكر على إستراتيجيتهم.

وفي حمى التهيئة لمؤتمر قومي (سابع) ترد من خلاله القيادة التاريخية مدعومة (باللجنة العسكرية) على التيار الماركسي الذي قاد الحزب إلى المؤتمر القومي السادس ضد القيادة التاريخية للحزب مدعوماً (باللجنة العسكرية) أيضاً، تمت دعوة أعضاء المؤتمر القطري الأول في سورية إلى دورة إجتماعات استثنائية بتاريخ (شباط/١٩٦٤)، وفي هذه الدورة تم إسقاط القيادة ذات الطابع الماركسي التي انتخبها أعضاء هذا المؤتمر أنفسهم في دورتهم العادية قبل حوالي خمسة أشهر فقط وتم إنتخاب قيادة قطرية

جديدة جاءت على النحو التالي:

١ ـ العسكريون: (أمين الحافظ «أميناً قطرياً»، محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد، عبد الكريم الجندي، حمد عبيد، محمد رباح الطويل).

٢ ـ القطريون: (نور الدين الأتاسي، يوسف زعين، محمد الزعبي).

٣ ـ تيار القيادة القومية: (سليمان العلي، فهمي العاشوري، الوليد طالب).

٤ ـ تيار البعثيين الناصريين: (سامي الجندي).

٥ ـ تيار الماركسيين: (جميل شيا) علماً بأنه يمكن أن يحسب على أكثر من تيار، وإنما صنفته كذلك لأنه كان ميالاً لهذا التيار أكثر من التيارات الأخرى، أو هكذا كان انطباعي عنه على الأقل.

إن هذه القيادة التي انتخبها المؤتمر القطري الأول بدورته الإستثنائية تكاد تكون متناقضة كلياً مع القيادة السابقة التي انتخبها المؤتمر نفسه منذ خمسة أشهر بدورته العادية.

وفي اعتقادي أن هذا التبدل بعواطف المؤتمرين ومواقفهم قد تم بفضل تدخل العسكريين واستخدام أساليب الترغيب والترهيب عن طريق السلطة وأجهزتها الأمنية.

وفي اعتقادي أيضاً أن هذا التبدل يعني فيما يعنيه انخفاض مستوى الإلتزام الحزبي، وتدني مستوى العضوية فيه، وهذا عائد إلى أسباب كثيرة أهمها التصفيات التي تمت بين صفوفه، والآثار التي نجمت عن حلّه وفقدان ثقة الحزبيين بقياداتهم التاريخية، الأمر الذي جعل الحزبيين يتعلقون بحبال (العرمط) الواهية عملاً بالمثل الشعبي القائل (يتعلق الغريق بحبل العرمط).

أما المؤتمر القومي السابع الذي خططت له القيادة التاريخية بالتعاون مع (اللجنة العسكرية)، فقد انعقد في (شباط/١٩٦٤)، وانتخب قيادة جديدة جاءت على النحو التالي:

١ ـ تيار القيادة التاريخية: (ميشيل عفلق «أميناً عاماً»، شبلي العيسمي، منصور الأطرش «سورية»، ومن لبنان جبران مجدلاني، عبد المجيد الرافعي، علي الخليل، خالد العلي، ومن العراق أحمد حسن البكر «عسكري»، ومن الأردن منيف الرزاز، ومن السعودية علي غنام).

٢ - تيار اللجنة العسكرية: من سورية (محمد عمران، صلاح جديد، أمين الحافظ)، وكان الخلل في هذه القيادة واضحاً كما كان واضحاً أنها قيادة لن تدوم، فالتيار الماركسي مستبعد نهائياً وتيار القطريين لاوجود له، وتيار (اللجنة العسكرية) أقلية واضحة، علماً بأن العسكريين لم يكن يعنيهم غير السيطرة على الحكم والحزب في القطر السوري، وكانوا يهتمون بالقيادة القومية سلباً أوإيجاباً بمقدار مايخدم هذا الإهتمام إستراتيجية سيطرتهم على الحزب والدولة، كما سبق وذكرت أكثر من مرة.

وبعد أقل من عام هيأت (اللجنة العسكرية) بالتعاون مع تيار القطريين لعقد المؤتمر القطري الثاني الذي انعقد في (آذار/١٩٦٥) وانتخب قيادة قطرية جديدة جاءت على النحو التالي:

١ - العسكريون: (أمين الحافظ «أميناً قطرياً»، صلاح جديد، حمد عبيد).

٢ - القطريون: (نور الدين الأتاسي، يوسف زعين، حبيب حداد، مصطفى رستم، محمد الزعبي).

٣ - تيار القيادة التاريخية: (عدنان شومان، الوليد طالب).

٤ - تيار الماركسيين: (جميل شيا).

وفي المؤتمر القومي الثامن الذي انعقد بتاريخ (نيسان/١٩٦٥) تم إنتخاب قيادة قومية جديدة جاءت على النحو التالي: (منيف الرزاز من الأردن «أميناً عاماً»، ميشيل عفلق «قائداً مؤسساً») وقد اخترعت هذه التسمية في محاولة لتعويضه عن الأمانة العامة وهي تعبر عن حدة الأزمة أكثر مما تعبر عن التسوية.

وقد انتخب لهذه القيادة من تيار التاريخيين كل من (منصور الأطرش وشبلي العيسمي «من سورية»، أحمد حسن البكر وكريم شنتاف «من العراق»، جبران مجدلاني وعلي الخليل «من لبنان»، علي غنام «من السعودية»)، كما انتخب من العسكريين السوريين كل من (أمين الحافظ وحافظ الأسد)، وانتخب من القطريين (ابراهيم ماخوس)، أما العضو الآخر فهو (مسعود الشابي «من تونس») ولا أعرف على وجه الدقة هل كان محسوباً على أي تيار، أم أنه جاء كما يقال (فلتة الشوط).

وهذه القيادة هي التي فجرت الأزمة التي أدت إلى قيام حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) بقيادة (صلاح جديد)، وذلك بسبب مباشر هو قرارها القاضي بحلّ القيادة القطرية السورية التي كانت منتخبة من المؤتمر القطري الثاني الإستثنائي الذي انعقد

بتاريخ (آب/١٩٦٥)، وانتخب قيادة قطرية من /١٦/ عضواً جاءت على النحو التالي:

من العسكريين: (أمين الحافظ «أميناً قطرياً»، صلاح جديد، عبد الكريم الجندي، حمد عبيد، مصطفى طلاس، محمد رباح الطويل، سليم حاطوم).

ومن المدنيين: (مصطفى رستم، نور الدين الأتاسي، فايز الجاسم، محمد الزعبي، يوسف زعين، محمد عيد عشاوي، حسام حيزي، مروان حبش، جميل شيا).

ونظراً لأن هذه القيادة كانت تحت سيطرة (اللجنة العسكرية)، فقد اعتبرت هذه اللجنة أن حلّ القيادة القطرية من قبل القيادة القومية هو تحد لها فقامت بإنقلاب عسكري دموي أطاح بالقيادة القومية وقيادتها الحزبية العليا التي كلفت بالإشراف على القطر السوري بعد حلّ القيادة القطرية، (والقيادة الحزبية العليا) شكلتها القيادة القومية من كامل اعضائها ومن خمسة أعضاء من القطر السوري هم: (صلاح البيطار، الياس فرح، زيد حيدر، سليمان العلي، عبد القادر النيال). كما أطاح ذلك الإنقلاب (بأمين الحافظ) وبقايا نفوذ (محمد عمران).

وأحكمت (اللجنة العسكرية) بقيادة (صلاح جديد) وبالتحالف مع القطريين سيطرتها النهائية على الحزب في سورية، ووضعت نهاية للعلاقة الواهية التي كانت تربط الحزب في العراق بالحزب في سورية، حيث أصبح الفرعان في القطرين حزبين تامي التكوين بينهما من العداء ما لم يكون بين حزب البعث (ونوري السعيد) أو بين أي نظامين عربيين، على الرغم من امتلاء التاريخ العربي الحديث بالعداء بين الأنظمة العربية. وأستطيع اليوم أن أجزم بأن حالة العداء بين فرعي الحزب في العراق وسورية قد خططت ونفذت لتكون حائلاً دون وحدة هذين القطرين وأي ادعاء بوجود أسباب أخرى ليس إلا من قبيل ذر الرماد في العيون.

هنا ولابد لي قبل الدخول في تحديد السياسات العامة التي انتهجتها مرحلة (صلاح جديد) أن أتحدث عن ظاهرة (القطرية) في الحياة الحزبية، تلك الظاهرة التي أعني بها ظهور المؤسسات القطرية المنافسة للمؤسسات القومية في الحزب.

معلوم أن حزب البعث العربي الإشتراكي حزب قومي عربي بمنطلقاته وأهدافه وسياسته، ولذلك فقد كان طبيعياً أن يكون نظامه الداخلي منسجماً مع كل تلك الصفات، وأن يعتبر أن المؤسسات القيادية فيه هي المؤتمر القومي والقيادة القومية.

وفي تقديري أن إندماج حزب البعث والعربي الإشتراكي عام /١٩٥٢/ هو الذي

توجد الظاهرة القطرية في حزب البعث العربي الإشتراكي، ويعود ذلك إلى تأثير تيار (أكرم الحوراني) الذي لم يكن له وجود خارج القطر السوري، بينما كان البعث العربي منتشراً في أقطار المشرق العربي بشكل جيد، كما كان متواجداً في بعض أقطار أفريقيا العربية.

ونظراً للنفوذ الواسع الذي كان يتمتع به كل من (ميشيل عفلق وصلاح البيطار) وتيارهما في مؤسسات الحزب القومية، كان لابد لتيار (أكرم الحوراني) في معركة تعزيز النفوذ من أن يعمل على تقوية التيار القطري في الحزب، وهكذا تكونت في عام /١٩٥٥/ هيئة حزبية سميت (اللجنة التنفيذية القطرية) وقد تكونت من قسمين أحدهما منتخب من قبل مجلس الحزب المنعقد بدمشق بتاريخ (كانون الثاني/١٩٥٥) وقد ضم هذا القسم كلاً من (الدكتور وهيب الغانم والأستاذ خليل كلاس والأستاذ منصور الأطرش)، أما القسم الآخر فقد عينته القيادة القومية للحزب وتكون من اثنين هما (الدكتور مدحت البيطار والأستاذ شبلي العيسمي).

أما تسمية (القيادة القطرية) فقد عرفتها أدبيات الحزب لأول مرة بتاريخ (١/٤/ ١٩٥٥) يوم قرر مجلس الحزب المنعقد آنذاك اسم (القيادة القطرية) بديلاً من اسم (اللجنة التنفيذية القطرية) التي انتخبها ذلك المجلس من سبعة أعضاء هم: (١ ـ الأستاذ ميشيل عفلق الأمين العام للحزب. ٢ ـ الأستاذ أكرم الحوراني. ٣ ـ الأستاذ صلاح الدين البيطار. ٤ ـ الأستاذ منصور الأطرش. ٥ ـ الأستاذ خليل كلاس. ٦ ـ الدكتور مدحت البيطار «وهو بالمناسبة ليس قريباً للأستاذ صلاح البيطار كما فهمت مؤخراً» ٧ ـ الأستاذ شبلي العيسمي).

وآخر قيادة قطرية انتخبها مجلس الحزب قبل أن يتغير اسمه ليصبح (المؤتمر القطري) كانت القيادة القطرية المنتخبة من قبل مجلس الحزب في (تموز/١٩٥٧)، وقد تكونت من تسعة أعضاء هم: (١ ـ الدكتور مدحت البيطار «أميناً قطرياً»، وهذه التسمية استحدثت في هذه القيادة لأول مرة في الحزب. ٢ ـ الأستاذ عبد الكريم زهور. ٣ ـ الأستاذ علي عدي. ٤ ـ الدكتور جمال الأتاسي. ٥ ـ الأستاذ فوزي عيون السود، ٦ ـ الأستاذ منصور الأطرش. ٧ ـ الأستاذ عبد الهادي عباس. ٨ ـ الأستاذ أدهم مصطفى. ٩ ـ الأستاذ جورج صدقني).

وهذه القيادة هي التي صدر قرار حل الحزب في عهدها (الميمون). ومن غريب المفارقات أن جميع أعضائها قد قطعوا علاقتهم نهائياً بالحزب بعد ذلك ماعدا (جورج

صدقني وأدهم مصطفى) الذين أعيد ارتباطهما بالحزب بعد (الحركة التصحيحية في ١٦/تشرين الثاني/١٩٧٠)، وقد لعبتُ شخصياً دوراً في إعادتهم إلى الحزب.. وهكذا قطعت مسيرة الظاهرة القطرية شوطاً مهماً على طريق تجزئة الحزب بدلاًمن توحيد الأقطار، فالقيادة القطرية جاءت لتزاحم القيادة القومية على صلاحياتها في كل قطر، كما أن منصب الأمين القطري الذي استحدث أريد له أن يكون مركزاً منافساً للأمانة العامة بغض النظر مبدئياً عن الأشخاص الذين يمكن أن يناط بهم ذلك المنصب...

وقد اكتملت مسيرة التجزئة في الحزب بتأثير (اللجنة العسكرية)، هذه المرة بعد الثامن من آذار (المجيد)، حيث تغير اسم مجلس الحزب إلى (المؤتمر القطري)، وانعقد أول مؤتمر قطري في سورية بتاريخ (١٩٦٣/٩/٥) أي بعد الثورة بأشهر، وتم إنتخاب قيادة قطرية عبرت لأول مرة عن تحالف العسكريين مع التيار (اليساري) في سورية وتكونت من ثمانية أعضاء هم:

(١ ـ الأستاذ حمود الشوفي «أميناً قطرياً» وهو من التيار اليساري في الحزب كما جاء من هذا التيار، ٢ ـ أحمد أبو صالح. ٣ ـ محمود نوفل. ٤ ـ خالد الحكيم. ومن تيار القطريين جاء. ٥ ـ نور الدين الأتاسي. أما العسكريون فقد تم تمثيلهم بثلاثة هم: ٦ ـ حافظ الأسد، ٧ ـ حمد عبيد، ٨ ـ محمد رباح الطويل).

وهكذا استكمل الحزب القطري مؤسساته القيادية وأصبح لكل قطر مؤتمره القطري وقيادته القطرية، وأمينه القطري، وكلها مؤسسات موازية للمؤسسات القومية التي تحولت عملياً وتدريجياً إلى أدوات واجهية بيد المؤسسات القطرية للحزب. وعندما وقعت حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) بقيادة (اللواء صلاح جديد)، استكملت المؤسسات القطرية سيطرتها النهائية على الحزب، ومن يومها أصبحت المؤسسات القومية للحزب مؤسسات مقادة فعلياً من قبل المؤسسات القيادية الحزبية والحكومية في القطر السوري. وهذه الحقيقة هي اليوم أكثر وضوحاً من أي يوم مضى.

بعد حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) بادرت قيادة الحركة إلى تعيين (قيادة قطرية مؤقتة كما سميت رسمياً) وقد جاءت هذه القيادة المعينة من قيادة الإنقلاب لتعبر عن صيغة التحالف القائم بين (اللجنة العسكرية) أو ما تبقى منها وبين جناح القطريين الذين أصبحوا هم قيادات الحزب الرئيسية بالإشتراك مع بعض بقايا الجناح اليساري، وقد تكونت تلك القيادة من /١٤/ أربعة عشر عضواً هم:

من جناح القطريين: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً قطرياً». ٢ ـ محمد

عيد عيشاوي، ٣ ـ مصطفى رستم. ٤ ـ محمد الزعبي. ٥ ـ الدكتور يوسف زعين. ٦ ـ مروان حبش. ٧ ـ فايز الجاسم.

ومن المحسوبين على اليسار: (٨ ـ جميل شيا).

ومن العسكريين: (٩ ـ صلاح جديد، ١٠ ـ سليم حاطوم. ١١ ـ محمد رباح الطويل، ١٢ ـ عبد الكريم الجندي، ١٣ ـ حمد عبيد، ١٤ ـ مصطفى طلاس).

وفي اجتماعاتها الأولى وبسبب الإنطباع العام الذي تكون عن عدم شرعيتها، قررت هذه القيادة دعوة المؤتمر القطري الثاني إلى دورة إستثنائية ثانية من أجل الحصول على شرعية حزبية تواجه بها التهم التي انصبت عليها ونعتتها بأنها إنقلاب عسكري.

وبتاريخ (آذار/١٩٦٦) أي بعد أقل من شهر على حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦) إنعقد المؤتمر القطري الثاني في دورة إستثنائية ثانية وانتخب قيادة قطرية جاءت على النحو التالي:

(١ ـ نور الدين الأتاسي «أميناً قطرياً»، ٢ ـ الدكتور يوسف زعين، ٣ ـ فايز الجاسم، ٤ ـ مروان حبش، ٥ ـ كامل حسين، ٦ ـ حبيب حداد، ٧ ـ مصطفى رستم، ٨ ـ محمد عيد عيشاوي. ٩ ـ محمد الزعبي، ١٠ ـ جميل شيا، ١١ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس).

أما العسكريون فقد دخل منهم هذه القيادة: (١٢ ـ صلاح جديد «أميناً قطرياً مساعداً»، وهذه التسمية ولدت مع هذه القيادة ولأول مرة في تاريخ الحزب على ما أذكر، ١٣ ـ عبد الكريم الجندي، ١٤ ـ محمد رباح الطويل، ١٥ ـ حافظ الأسد، ١٦ ـ أحمد سويداني).

وهذه القيادة هي التي أعدت للمؤتمر القومي التاسع الذي انعقد بتاريخ (أيلول/ ١٩٦٦) وانتخب قيادة قومية من /١٣/ عضواً جاءت على النحو التالي:

آ: من سورية: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً عاماً للحزب وهو في الوقت نفسه أميناً قطرياً للقطر السوري»، ٢ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً عاماً مساعداً لشؤون القطر السوري» وهذه التسمية جديدة أيضاً ولم يعرفها الحزب من قبل لا بالنسبة للقطر السوري ولا لغيره من الأقطار. ٣ ـ محمد الزعبي «أميناً عاماً مساعداً». ٤ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس، ٥ ـ الدكتور يوسف زعين، ٦ ـ كامل حسين، ٧ ـ مصطفى رستم).

ب: من لبنان: (٨ ـ مالك الأمين ٩ ـ محمد عواضة).

جـ: من الأردن: (١٠ ـ محمود المعايطة، ١١ ـ حاكم الفايز، ١٢ ـ ضافي الجمعاني).

د: من حضرموت: (١٣ ـ علي بن عقيل).

وواضح أن هذه القيادة القومية مقادة من قبل القيادة القطرية السورية وخاضعة لها وهي واحدة من المؤسسات الواجهية للسلطة في القطر العربي السوري، وليست القيادة العليا للحزب ولا للدولة، كما هو مفترض نظامياً.

ونستدل على ذلك من إستعراضنا لتركيبة القيادة القطرية السورية التي انتخبها المؤتمر القطري الثالث الذي انعقد قبيل المؤتمر القومي التاسع بنفس الشهر وبنفس العام (أيلول/١٩٦٦)، والتي تكونت من /١٦/ عضواً هم:

من المدنيين: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً قطرياً»، ٢ ـ الدكتور يوسف زعين، ٣ ـ مروان حبش، ٤ ـ محمد عيد عيشاوي، ٥ ـ حبيب حداد، ٦ ـ فايز الجاسم، ٧ ـ عبد الحميد مقداد، ٨ ـ محمد سعيد طالب، ٩ ـ حديثي مراد، ١٠ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس، ١١ ـ مصطفى رستم).

وضمت من العسكريين: (١٢ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً مساعداً»، ١٣ ـ حافظ الأسد، ١٤ ـ عبد الكريم الجندي، ١٥ ـ أحمد سويداني، ١٦ ـ محمد رباح الطويل).

وتتضح أهمية هذه القيادة من وجود ثلاثة من الأسماء الخمسة أعضاء (اللجنة العسكرية) في عداد أعضائها أما الرابع المتبقي بعد تصفية رئيسها (محمد عمران)، فهو (أحمد الأمير)، الذي اكتفى على مايدو بمنصبه العسكري كقائد للجبهة ضد إسرائيل.

أما مايمكن أن نصف به المرحلة الممتدة ما بين (٢٣/شباط/١٩٦٦) و(١٦/تشرين أول/١٩٧٠) التي قادها اللواء (صلاح جديد)، فهو أنها مرحلة الإنعزالية السورية عن الخارج، ومرحلة اليسارية الطفولية في الداخل.

لقد أدارت سورية في هذه المرحلة ظهرها لمصر على خلفية ماكان بين الحزب و(عبد الناصر) من معارك قضت على الوحدة وعلى الثقة بين الجانبين (البعث وعبد الناصر). وأدارت ظهرها للعراق على خلفية الإنشقاق الذي حصل في الحزب من أجل

شرعية حركة (٢٣/شباط/١٩٦٦). وأدارت ظهرها للأردن على خلفية الموقف من الرجعية. وأدارت ظهرها للبنان على خلفية أنه بؤرة للتآمر على ثورة الحزب وإجراءآتها التقدمية (تأميمات صناعية وإصلاح زراعي وتأميمات تجارية).

وأدارت ظهرها للعرب ومؤتمراتهم وجامعتهم على خلفية أن الوضع العربي برمته عدا بعض الإستثناءات (كثورة الجزائر مثلاً، هو وضع ذيلي للإستعمار والإمبريالية. وأطرف ما كانت تمارسه سورية في تلك المرحلة هو إدعاؤها الصداقة مع الإتحاد السوفياتي، في الوقت الذي أطاحت بالجناح الماركسي في الحزب، وأحلّت محله جناح القطريين الذين كانوا في نظرتهم الإشتراكية أقرب إلى إشتراكية (ميشيل عفلق) من أي توجه ماركسي، كما رفضت الإعتراف بالحزب الشيوعي ولم تقبل بالتعاون مع الشيوعيين إلا كأفراد لا كحزبيين ولا كممثلي إتجاه سياسي.

الشيء الوحيد الذي كانت سورية تتشبه فيه بالإتحاد السوفياتي هو القمع وكبت الحريات وإلغاء الرأي الآخر والإدعاء بامتلاكها الحقيقة المطلقة التي تبرر لها إلغاء كل ما عدا رأيها ولو بقوة السلاح. ولكي تتميز سورية عما عداها مارست المزاودات على كل صعيد وخصوصاً على الصعيد الفلسطيني فأعادت إلى الأذهان شعارات الحزب القديمة مثل: (الصراع العربي الصهيوني صراع وجود لاصراع حدود)، (تحرير كامل التراب الفلسطيني)، (إزالة إسرائيل من الوجود)، (رفض القرارات الدولية المتخذة بشأن القضية الفلسطينية بما فيها قرار التقسيم).

ثم قامت بدعم العمل الفدائي من جبهة الأردن، ومن جبهة لبنان، وفي الخارج، كما تظاهرت بالقيام ببعض العمليات الفدائية غير الجدية من الجولان، ورفعت شعار منع إسرائيل بالقوة من تحويل مجرى نهر الأردن. وقامت بتحرشات عسكرية على الحدود هدفها إحراج مصر بالدرجة الأولى والمزاودة على مؤتمر القمة والجامعة العربية، وبغض النظر عما في هذه الشعارات من الصحة، فقد كان الوجه المقابل لكل هذا التطرف الإعلامي هو عدم الإستعداد الجدي عسكرياً والإنغلاق على الشعب بكل قواه وفئاته، الأمر الذي سهل على إسرائيل إلحاق هزيمة ساحقة بسورية ومصر وكل العرب في عام /١٩٦٧/، تلك الهزيمة التي كانت بداية النهاية بالنسبة لمرحلة (صلاح جديد)، ذلك لأن هذه الهزيمة أثبتت خطأ السياسة الخارجية والداخلية التي انتهجتها سورية في تلك المرحلة، وفجرت الأزمات الداخلية التي واجهت الحزب والسلطة في سورية من داخل الحزب والسلطة ومن خارجهما.

وحدها قيادة (صلاح جديد) كانت تصر على أن نكسة /١٩٦٧/ لم تكن هزيمة وإنما هي خسارة معركة عسكرية يقابلها الإنتصار العظيم الذي تحقق للجماهير العربية ببقاء (النظام الثوري التقدمي) القائم في سورية هذا النظام الذي كان برأي تلك القيادة هو المستهدف في الحرب وليس إحتلال الأرض!!!

قلت سابقاً وأكرر الآن، أنني كنت من المعارضين لمرحلة ماقبل (٢٣/شباط/١٩٦٦) ومن المعترضين على ماكانت تمارسه من سياسات، كما أنني كنت بصداقاتي وعلاقاتي الشخصية محسوباً على تيار القطريين بدون أن يكون عندي أية قناعة فكرية أو تنظيمية أو عاطفية بتقليص العمل القومي لحساب العمل القطري، كما أنني لم أكن ألمح مثل هذه القناعة عند أحد من أصدقائي المحسوبين مثلي على هذا التيار، ونظراً لما ذكرت، فقد وجدت نفسي منتظراً مع المنتظرين لما سيصل إليه صراع القوى قبل (٢٣/شباط)، ومساهماً بقدر ما أستطيع في النشاط لمصلحة الجماعة التي كانت تخطط للإطاحة بقيادة ما أسميته مرحلة (محمد عمران)، كما وجدت نفسي مندفعاً بحماس لتأييد حركة (٢٣/شباط) منذ الساعات الأولى لوقوعها، وأذكر أنني أفقت صبيحة ذلك اليوم على نبأ إعلان بلاغ القيادة القطرية المؤقتة رقم /١/، فهرعت مع مجموعة من الرفاق إلى مبنى (الحرس القومي) في (أبو رمانة)، وقبل وصولنا إلى المبنى اعترضتنا قوة عسكرية كانت تحيط به، وتكمل الأنقضاض على مقر (أمين الحافظ)، وكانت تلك القوة بقيادة (الملازم أول رفعت الأسد)، وبعد أن تم التعرف علينا سمح لنا بالدخول إلى المبنى وكان يعج بالناس ويمور بالحركة.

وبعد أيام من استتباب الأمر لحركة (٢٣/شباط) التي أنهت واحداً من الأسماء الخمسة التي كونت (اللجنة الحزبية العسكرية)، تم تعييني كما ذكرت سابقاً نائباً لأمين فرع الحزب في مدينة دمشق، وكنت وظيفياً مازلت في عداد موظفي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وعندما تم تكليف السيد (عبد الكريم الجندي) وهو واحد من الأسماء الخمسة في (اللجنة الحزبية العسكرية) المشار إليها بتسلم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أصر على تعييني مديراً للشؤون الإدارية والقانونية في هذه الوزارة، وكنت سعيداً بالعمل معه، لما كان يتمتع به من ديناميكية وذكاء وقدرة على الحسم، ولكن هذه المرحلة لم تدم طويلاً حيث تم تعييني محافظاً لمحافظة الحسكة، وقد سمعت بأمر هذا التعيين من زوجتي التي سمعته بدورها من نشرة الأخبار في الإذاعة، ومازلت أذكر أنني عندما عدت ظهر ذلك اليوم من عملي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

إلى بيتي فوجئت بزوجتي تبكي وتستقبلني بثورة عارمة قائلة لي: «إذا كان الحزب قد قرر نفيك إلى الجزيرة لأي سبب كان، فأنا وأولادي الصغار لسنا حزبيين لنلتزم بقراراتكم العشوائية»، وكررت على مسامعي بدون أن ترد على إستيضاحي أنها لن تذهب إلى الحسكة، وأنها ستبقى في دمشق هي وأولادها. وفهمت منها بعد أن هدأ روعها أنها سمعت بنبأ تعييني محافظاً للحسكة من الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الثانية بعد الظهر، عندئذ فقط أدركت معنى الإتصال الهاتفي الذي أجراه معي صبيحة ذلك اليوم السيد (محمد عيد عيشاوي) وكان وزيراً للداخلية، حيث اقتصر ذلك الهاتف على سؤالي عن إسمي الثلاثي، فذكرته له.

وفي اليوم التالي فوجئت بالسيد (عبد الكريم الجندي) وزير الزراعة والإصلاح الزراعي يحضر إلى مكتبي في الوزارة قائلاً لي: «لقد أصر (الديريون) في القيادة القطرية على تعيينك محافظاً للحسكة، ولم أكن موافقاً، لكنهم أخذوا القرار بالأكثرية، وكانت حجتهم أنك أقدر من ينفذ قانون الإصلاح الزراعي وينهي إشكالاته في تلك المحافظة الزراعية الغنية، التي كانت مركزاً مهما من مراكز الإقطاع العشائري والقبلي، وكانت تلك الملاحظة هي كل ما تلقيته من توجيهات منه أو من غيره من القياديين في الحزب وفي السلطة ومن ساعتها أدركت أن مهمتي الأولى في المحافظة هي مهمة زراعية قبل كل شيء. ومنذ الأيام الأولى لتسلمي عملي في المحافظة، واجهتني المشكلة الزراعية التي كانت تتلخص بما يلي:

أولاً: إنهاء مشاكل الإستيلاء على الأراضي الزراعية الزائدة عن حد التملك المسموح به بموجب قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته.

ثانياً: إعادة حصر وتحديد أراضي أملاك الدولة

ثالثاً: إنهاء عمليات البحث الإجتماعي للفلاحين وتمكينهم من إستثمار إستحقاقاتهم من الأراضي المستولى عليها، أو من أملاك الدولة، واستكمال تأسيس الجمعيات التعاونية والإنتاجية، وتأمين مستلزمات الإستثمار الزراعي وفق الخطة العامة للحزب والدولة آنذاك.

وقد استغرقت المهمة الزراعية جلَّ وقتي وجل اهتمامي أيضاً، وكان الإنجاز الذي تحقق في المجالات الثلاثة التي أشرت إليها، لابأس به، أما في المجالين الإجتماعي والسياسي، فقد واجهتنا في تلك المحافظة النائية والحدودية مشكلة الأكراد، وكانت تتلخص بما يلي:

أولاً: أن الشريط الحدودي الفاصل بين حدود تلك المحافظة (الحسكة) وبين الحدود التركية هو من الأراضي الزراعية الخصبة التي تنال معدلاً عالياً من الأمطار. وقد كان سكان ذلك الشريط من العرب المسيحيين والأكراد ومن بعض العشائر البدوية المتنقلة.

ثانياً: بسبب الضغط التركي على الأكراد، وبسبب التساهل السوري مع هجرتهم إليها، كان عدد المهاجرين يتزايد بشكل كثيف، يقابله هجرة من المسيحيين العرب إلى خارج المحافظة وإلى خارج القطر أيضاً.

لقد كان الأكراد ورقة يستطيع أن يلعب بها كل من يريد أن يضع العراقيل بوجه النظام، ولذلك فقد كان المطلوب منا في المحافظة أن نستكمل الدراسات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي كانت موجودة قبلنا لمشكلة الأكراد، ونتيجة للدراسات التي أجريناها في المحافظة تقدمنا إلى القيادة بالإقتراحات التالية:

أولاً: أن يتم احتضان التيار الماركسي الكردي تحت شعار تحالف القوى التقدمية ضد التيار القومي الكردي الذي يمثل الرجعية الكردية. والذي يقيم صلات مع إسرائيل.

ثانياً: أن تقوم الدولة بإحصاء عام للأكراد يتم بموجبه الإعتراف بجنسية من يثبت أن وجوده في القطر وجود قديم ومستمر وليس لغايات سياسية وأهداف إنفصالية.

ثالثاً: تمليك الأراضي الزراعية المستولى عليها وأملاك الدولة الخاصة الواقعة على طول الحدود التركية وبعمق عشرة كيلومترات على الأقل للفلاحين العرب من أفراد العشائر العربية المتواجدين في المحافظة أو من أبناء الفلاحين العرب في المحافظات الأخرى. وهذا ما أطلق عليه اسم (الحزام العربي).

رابعاً: تمليك كل مواطن سوري من الأكراد الذين ليس لديهم ملكية زراعية قطعة أرض كافية لمعيشته مع أفراد عائلته في أراضي الإستيلاء وأملاك الدولة الواقعة خارج خط الكيلومترات العشرة المشار إليه في الفقرة السابقة.

خامساً: إنتهاج سياسة عادلة وغير منحازة تساوي بين كل المواطنين المقيمين بشكل مشروع في أي مكان من المحافظة، كما تساوي بين كل المناطق في المحافظة، وذلك فيما يتعلق بالتوظيف والخدمات الصحية والإجتماعية وغيرها. وقد أقرت القيادة خطتنا وبدأنا تنفيذها، وواجهتنا من أجل ذلك صعاب كثيرة كانت هي الخلفية التي نشأ عليها خلافي مع القيادة، ذلك الخلاف الذي أدى إلى إقالتي من المحافظة.

بعد أن أنهت القيادة عملي كمحافظ في محافظة الحسكة، عدت إلى دمشق وأنا

أشعر بالظلم الشديد، لأنني كنت كما أعتقد مثالاً جيداً للمسؤول الحزبي الجد في عمله والنظيف اليد والسلوك، ومع ذلك واجهت ماواجهت من إنهاء غير محق لعملي، ومحاولات لاختلاق التهم وسوقها إليّ وإلى أقاربي في حملة تشهير واسعة قادتها أجهزة أمن السلطة، وكان همي الأول بعد عودتي هو أن أقنع القيادة بتشكيل لجنة تحقيق في التهم الموجهة إليّ وإلى أقاربي، وقد تم ذلك وأعلنت اللجنة الحزبية براءتي، كما أعلنت محكمة أمن الدولة التي كانت برئاسة الرفيق (مصطفى طلاس) عدم مسؤولية أقاربي، ولم أكن في ذلك الحين أعرف (مصطفى طلاس) إطلاقاً. ولهذا فإن موقفه ذاك بالرغم من الضغوط التي مورست عليه ليصدر حكماً بإدانة أقاربي، كان وما يزال محل تقديري وامتناني.

أما وضعي الوظيفي فكان ملاكي مايزال في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ولكنني رفضت العودة إلى هذه الوزارة وطلبت نقلي إلى وزارة التربية والتعليم وتم لي ما أردت بفضل اهتمام ومؤازرة الأستاذ (سليمان الخش) الذي كان وزيراً للتربية آنذاك، وعينت مديراً منتدباً للثانوية الخاصة (البطركية) في دمشق إلى أن تم تفريغي للعمل الحزبي بعد نجاحي في إنتخابات عام /١٩٦٨/ عضواً في قيادة فرع الحزب في دمشق.

بعد هزيمة /١٩٦٧/ دعت القيادة القومية مؤتمرها القومي التاسع لدورة استثنائية انعقدت في (أيلول/١٩٦٧) وانتخب المؤتمر في هذه الدورة قيادة قومية من سبعة عشر عضواً جاءت على النحو التالي:

(١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً عاماً»، ٢ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً عاماً مساعداً».) ويلاحظ هنا أنه أصبح لشؤون القطر وللشؤون القومية أيضاً بعد أن استبعد (محمد الزعبي) من القيادة، وكان يشغل في القيادة السابقة منصب الأمين العام المساعد، بينما كان اللواء (صلاح جديد) أميناً عاماً مساعداً لشؤون القطر.

أضيف إلى هذه القيادة من العسكريين السوريين: (٣ ـ اللواء أحمد الأمير)، وهو من الأسماء الخمسة (أعضاء اللجنة الحزبية العسكرية)، وكان قبل إنتخابه في هذا المؤتمر قائداً للجبهة العسكرية ضد إسرائيل.

وفي ظني أن إنتخابه لعضوية القيادة القومية كان محاولة من اللواء (صلاح جديد) لتبرئته من الهزيمة التي لحقت بسورية في حرب /١٩٦٧/، تمهيداً لتحميل مسؤولية الهزيمة لوزير الدفاع وقائد القوى الجوية آنذاك (حافظ الأسد).

كما ضمت تلك القيادة من المدنيين السوريين: (٤ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس، ٥ ـ الدكتور يوسف زعين، ٦ ـ مصلح سالم، ٧ ـ كامل حسين)، وقد استبعد من أعضاء القيادة السابقة كل من (محمد الزعبي الأمين العام المساعد ومصطفى رستم) ولست أدري سبباً لذلك الإستبعاد.

أما ممثلوا القطر اللبناني في القيادة فقد ظلوا كما كانوا في القيادة السابقة وهم (٨ ـ مالك الأمين، ٩ ـ محمد عواضه).

ومثل القطر الأردني كل من (١٠ ـ حاكم الفايز، ١١ ـ محمود معايطه، ١٢ ـ مجلّي نصراوين، الذي حل محل ضافي الجمعاني في القيادة السابقة، ١٣ ـ علي بن عقيل ممثلا لليمن).

أما العراق التي لم تكن ممثلة في القيادة السابقة أبداً بسبب عدم وجود تنظيم تابع لحركة (٢٣/شباط) في العراق، فقد مثلت في هذه القيادة بأربعة هم: (١٤، الدكتور محمود الحمصي، وكان موظفاً عراقياً في إحدى مؤسسات هيئة الأمم المتحدة العاملة في سورية، ١٥ ـ الدكتور سليمان العبد الله، ١٦ ـ الدكتور عمار الراوي، وقد جاء الإثنان هاربين من العراق، وهما لا يمثلان أحداً وليس لديهما أي خيط تنظيمي، ١٧ ـ فؤاد شاكر، وقد تم إنتخابه وهو غائب عن المؤتمر، ولا أدري إذا كان هو يعرف أنه أصبح عضواً في القيادة القومية التابعة لسورية، كما أنني لا أعرف إذا كان قابلاً لهذه الصفة أم لا).

جرت الإنتخابات الحزبية للمؤتمر القطري العادي الرابع في النصف الثاني من عام /١٩٦٨/ ضمن أجواء حزبية متوترة بسبب الخلافات التي تردد أنها قائمة بين قيادة الجيش ممثلة بوزير الدفاع (الرفيق حافظ الأسد)، ومعه عدد كبير من قيادات الجيش من جهة، وبين القيادات الحزبية ممثلة بالأمين العام المساعد (اللواء صلاح جديد)، ومعه العديد من القيادات الحزبية المدنية وبعض العسكريين من جهة أخرى، وكان الخلاف يتمحور حول مسؤولية الهزيمة الحزيرانية، وحول التصور المستقبلي لكيفية تجاوز مرحلة الهزيمة، وخلق إمكانيات المواجهة مع إسرائيل مرة أخرى.

كانت القيادة الحزبية متمسكة بمنهجها السياسي العام الذي كان قائماً منذ (٢٣/ شباط/١٩٦٦) معتبرة أنه المنهج الوحيد الصالح للصمود والتصدي، وأن الهزيمة التي مني بها الجيش السوري هي هزيمة للأساليب الكلاسيكية في الحرب، وهزيمة للقيادات العسكرية التي لم تكن في مستوى المعركة، كما أنها لم تكن ملتزمة بأوامر القيادة

السياسية للحزب، مما أضعف الروح المعنوية للجيش، وخلق جواً تكتلياً بين الحزبيين في القوات المسلحة، كما أعلنت القيادة السياسية شعار حرب التحرير الشعبية على الطريقة الفيتنامية، وبدأت تقيم من الحرس القومي وأجهزة الأمن القومي التي أحدثتها وغيرها من المنظمات شبه العسكرية، أدوات بديلة للجيش تقول عنها أنها أدوات حرب التحرير الشعبية المرتقبة، وكانت قيادة الحزب في محاولاتها لرفع معنويات الجهاز الحزبي تلجأ إلى القول أن الحزب قد انتصر في معركته ضد العدو الصهيوني، لأن الصهيونية لم تستطع إسقاط نظام حكم الحزب في القطر السوري، ذلك النظام الذي كان المستهدف الأول في الحرب التي شنتها الإمبريالية والصهيونية والرجعية على الحزب ونظامه الثوري في سورية!!! أما قيادة الجيش الممثلة بوزير الدفاع ورئيس الأركان وبعض كبار الضباط، فكان منطقهم يتلخص بما يلي:

- إن هزيمة حزيران كانت نتيجة طبيعية للنهج السياسي المنغلق والمزاود الذي انتهجته قيادة الحزب والدولة، ذلك النهج الذي أثر على معنويات الجيش كما أثر على استعداده، وحرمه من التعاون المثمر مع الجيوش العربية الأخرى بسبب الأوضاع السياسية القائمة بين حكومات تلك الأقطار والحكومة السورية.

- إن من يريد مقاومة إسرائيل فعلاً، عليه أن يربح عواطف شعبه والتفافه حوله وعليه أن يقدم للجيش كل ما يلزمه من عتاد، وعليه أن يقيم تضامناً عربياً حول قضية فلسطين على الأقل، وعليه أن يتحدث إلى العالم لغة يفهمها العالم وينتزع من إسرائيل ورقة تأييد الرأي العام الدولي الذي تتمتع به ضد الشعارات المزاودة وغير الواقعية التي يطلقها النظام في سورية، وعليه أن يمتن علاقاته السياسية والإقتصادية والعسكرية مع معكسر الأصدقاء وخصوصاً (الإتحاد السوفياتي).

- إن قيادة الحزب والدولة يجب أن تميز في عملها السياسي بين ما هو إستراتيجي وبين العمل التكتيكي والمرحلي الذي يجب أن تنتهجه في سبيل الوصول إلى الهدف الذي تعمل من أجله، أما شعار حرب التحرير الشعبية فهو شعار غير واقعي في ظروف بلدنا ومعركتنا، خصوصاً إذا كان يقصد به إيجاد (ميليشيات) بديلة للجيش النظامي، أما أن يكون الشعب منظماً ومسلحاً وملتفاً حول الجيش في معركته ضد العدو، فهو ما نطلبه وهو ما ينسجم مع أوضاعنا ويقود إلى الصمود والنصر في معركتنا. إن فيتنام تحول ميليشياتها المقاومة إلى جيش نظامي ولا تحل جيشها النظامي إلى ميليشيات. والفرق كبير جداً بين بدايات مقاومة تنتهي إلى جيش نظامي وبين شعار يحاول أن

يحول الجيش النظامي إلى تنظيمات مسلحة غير نظامية باسم (حرب التحرير الشعبية). إن حرب التحرير الشعبية بريأة من مثل هذا التفسير.

في مثل هذا الجو السياسي العام جرت الإنتخابات الحزبية في النصف الثاني من عام /١٩٦٨/، تلك الإنتخابات التي فزت بها عضواً في قيادة الحزب بدمشق وعضواً في المؤتمر القطري الرابع، وعضواً في المؤتمر القومي العاشر، وعضواً في القيادة القومية الإحتياط، تلك القيادة التي كانت مؤلفة من أربعة أشخاص هم: من الأردن (الدكتور نشأت حمارنة والدكتور فواز صباغ) ومن سورية (محمد حيدر واللواء عزت جديد)، وهو ليس قريباً للواء صلاح جديد ولكنها كتبات متوافقة.

وفي المؤتمر القطري الرابع الذي انعقد في (أيلول/ ١٩٦٨)، كانت أكثرية الممثلين للقطاع الحزبي العسكري من مؤيدي قيادة الجيش، بينما كانت أكثرية ممثلي القطاع المدني من مؤيدي قيادة الحزب، وكنت أنا من الأقلية المدنية المؤيدة للطرح الحزبي والسياسي الذي كانت تنادي به قيادة الجيش. وفي محاولة للتهدئة انتخب المؤتمر القطري الرابع قيادة قطرية من /١٦/ عضواً جاءت على النحو التالي:

من المدنيين: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً قطرياً»، ٢ ـ الدكتور يوسف زعين، ٣ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس، ٤ ـ مروان حبش، ٥ ـ الدكتور حبيب حداد، ٦ ـ محمد عيد عيشاوي، ٧ ـ محمد سعيد طالب، ٨ ـ حديثي مراد، ٩ ـ عبد الحميد مقداد، ١٠ ـ حمود القباني، ١١ ـ عادل نعيسة).

ومن العسكريين: (١٢ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً قطرياً مساعداً»، ١٣ حافظ الأسد، ١٤ ـ عبد الكريم الجندي، ١٥ ـ مصطفى طلاس، ١٦ ـ محمد رباح الطويل).

وقد جاء تكوين هذه القيادة محاولة واضحة لإيجاد توازن عسكري بين القطبين المتصارعين (صلاح جديد وحافظ الأسد)، لأن (عبد الكريم الجندي) كان محسوباً على المتحمسين جداً للتيار الذي يقوده (صلاح جديد)، بينما كان (مصطفى طلاس) من المتحمسين جداً للتيار الذي يقوده (حافظ الأسد)، وكان كل من الطرفين يعتقد أن (محمد رباح الطويل) رجل معتدل ووسطي في هذا الصراع ووجوده قد يخلق نوعاً من الإطمئنان للفريقين، أما العناصر المدنية فلم تكن في حسبان أحد من الفريقين لأنها لا تستطيع أن تقوم بإنقلاب عسكري ومع ذلك فإن عدداً لابأس به من الأسماء التي ظهرت في هذه القيادة كانت وسطية الطرح والميول ولا يعنيها غير استمرار حكم

الحزب بالدرجة الأولى أما الطرح السياسي والسلوك العام فيمكن تعديله في أي مؤتمر أو من قبل أي قيادة منسجمة، وليس هذا هو بيت القصيد.

أما أنا فقد كنت في التيار المؤيد للطرح السياسي والحزبي الذي يقدمه الفريق (حافظ الأسد)، ولكي أكون منصفاً لابد من أن أعترف أن موقفي ذاك قد أملاه علي اقتناعي بصحة المقولات التي كان يرددها (حافظ الأسد) أولاً، وشعوري بالظلم الذي لحقني من قيادة (صلاح جديد) ثانياً ومعرفتي الشخصية (بحافظ الأسد) ثالثاً، تلك المعرفة التي تعود إلى عهد الدراسة الثانوية والتي جعلتني مهيأً للثقة به أكثر من ثقتي (بصلاح جديد) الذي كانت معرفتي الشخصية به حديثة العهد وغير وثيقة.

وعلى الرغم من أنني كنت في عداد تيار الأقلية من قيادات الفروع المدنية، المؤيدة لقيادة الجيش في طرحها الحزبي والسياسي، فقد كنت نشيطاً جداً في محاولة خلق تيار من قيادات الفروع يعمل من أجل حل الأزمة الحزبية بشكل إيجابي، وكان نشاطي ونشاط بعض الرفاق الآخرين في مثل هذا المجال ينال الترحيب من قيادة الجيش ومن أوساط بعض القياديين في الحزب، ولكن كان يحظى باستنكار من قبل المتشددين في التيار الآخر ومن قبل (صلاح جديد) شخصياً، وقد نالني ونال رفاقي الآخرين العاملين في هذا الإتجاه كثير من التهم لمواقفنا تلك.

وفي أيلول من عام /١٩٦٨/ دعي المؤتمر القومي العاشر للانعقاد، وكان واضحاً أن هذا المؤتمر قد تم تركيبه بشكل يضمن تأييداً كاسحاً للواء (صلاح جديد) وكان واضحاً أيضاً أن اللواء (صلاح جديد) كان يريد من هذا المؤتمر أن يكون وسيلة ضغط على قيادة الجيش لتستسلم لإرادته التي ربما لن تكون إرادة تصفية وإنما إرادة إضعاف وتعديل في مراكز القوى الأمر الذي لم يتمكن المؤتمر من إنجازه، وانتهى ذلك المؤتمر إلى نتيجة واحدة هي إنتخاب قيادة قومية غير متوازنة، مما جعل الأزمة مستمره.

وقد تكونت القيادة القومية من المؤتمر القومي العاشر من /١٧/ سبعة عشر عضواً هم:

من القطر السوري: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً عاماً» ٢ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً عاماً مساعداً» ٣ ـ الدكتور ابراهيم ماخوس ٤ ـ الدكتور يوسف زعين ٥ ـ مصلح سالم ٦ ـ فوزي رضا).

ومن الأردن: (٧ ـ محمود معايطه، ٨ ـ مجلي نصراوين، ٩ ـ ضافي الجمعاني،

١٠ ـ حاكم الفايز).

ومن لبنان: (١١ ـ مالك الأمين، ١٢ ـ محمد عواضه).

ومن العراق: (١٣ ـ الدكتور محمد عمار الراوي، ١٤ ـ الدكتور محمود الحمصي، ١٥ ـ الدكتور سلمان عبد الله، ١٦ ـ فؤاد شاكر). ومن اليمن: (١٧ ـ علي بن عقيل).

ولم يستطع المؤتمر أن ينهي الأزمة التي انعقد أصلاً من أجل إنهائها، بل على العكس من ذلك، فقد جمد الأوضاع على ما كانت عليه وكشف إصرار الجميع على الثبات في مواقفهم، فالقيادة السياسية ظلت مصرة على مواقفها كما ظلت القيادة العسكرية مصرة أيضاً على المواقف التي أعلنتها.

إن أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر القومي العاشر كانت القرارات التالية التي نقتطفها مما نشرته جريدة الثورة السورية، تحت عنوان (مقررات القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي في المؤتمر القومي العاشر) وهذا نصها: «ياجماهير شعبنا العربي بعد أن استعرض المؤتمر القومي العاشر وناقش جميع التقارير التي قدمت إليه في مختلف المجالات الداخلية والعربية والدولية أقر صحة واستمرار العمل ضمن إستراتيجية الحزب السابقة باتخاذ القرار التالي:

«إن المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الإشتراكي بعد اطلاعه على تقرير السياسة الداخلية والعربية والدولية وعلى مقررات المؤتمر القومي التاسع بدورتيه العادية والإستثنائية يقرر:

أ: إن الظروف الموضوعية التي انطلق منها المؤتمر القومي التاسع بدورتيه العادية والإستثنائية بوضع إستراتيجية الحزب في مجال السياسة الداخلية والعربية والدولية مازالت قائمة، ولهذا فهو يؤكد صحة المنطلقات والمقررات التي أقرها هذا المؤتمر.

ب: الموافقة على النشاط الذي قامت به القيادة القومية لتنفيذ هذه الإستراتيجية ويوصي بالمزيد من الجهود لتعميق هذه الإستراتيجية وتنفيذها في الواقع.

ج: يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ إستراتيجية الكفاح المسلح التي وضعتها القيادة في أعقاب انعقاد المؤتمر القومي التاسع الإستثنائي».

ولابد هنا من ملاحظة أن المؤتمر القومي التاسع العادي كان قد انعقد في (أيلول/ ١٩٦٦) أي قبل هزيمة (حزيران/١٩٦٧)، بينما انعقد المؤتمر القومي التاسع الإستثنائي

في (أيلول/١٩٦٧)، أي بعد هزيمة حزيران، ومع ذلك فإن المؤتمر القومي العاشر الذي انعقد في (أيلول/ ١٩٦٨) لم يجد في الأوضاع السورية ولا في الأوضاع العربية ولا في الأوضاع الدولية أي جديد يستحق إعادة النظر في الإستراتيجية التي وضعها الحزب قبل الهزيمة، والتي أكد عليها بعد الهزيمة.

إن قرارات المؤتمر القومي العاشر تؤكد إصرار القيادة السياسية على مواقفها كما أشرت سابقاً، وإن تركيب المؤتمر وانتزاع القرارات الحزبية منه بالصورة التي تمت دفع بالقيادة العسكرية إلى عدم إحترام هذه القرارات وإلى تجاهلها والإصرار على المواقف المعلنة من قبل الرفيق وزير الدفاع وهي مواقف تتطلب كما ذكرت سابقاً تعديلات أساسية في العمل السياسي الداخلي والعربي والدولي. وهكذا استمر صراع مراكز القوى في الحزب والدولة، بعد المؤتمر القومي العاشر بأكثر حدة مما كان عليه قبل ذلك المؤتمر.

بعد انتهاء أعمال المؤتمر القومي العاشر العادي، عدت إلى عملي كعضو متفرغ ومنتخب في قيادة الحزب في مدينة دمشق، وكنت مسؤولاً عن مكتب الشبيبة والطلبة في ذلك الفرع، وكان أمين الفرع رفيق فلسطيني اسمه (محمد أحمد رباح) كان يتمتع بكفاءة نادرة في التكتل والإتصالات الجانبية والظهور بمظهر المتصوف في الحزب والحارس الأمين على قيمه وأخلاقيته، وكان الجو العام في القيادة ينعكس على فرع دمشق أكثر من أي فرع آخر بسبب الصلة اليومية المتاحة لنا كأعضاء قيادة فرع بالقيادة السياسية وبالعسكريين على السواء.

كان أعضاء قيادة فرع الحزب في دمشق بأكثريتهم المطلقة مع القيادة السياسية، وكنت معتبراً ممثلاً للجناح العسكري في قيادة الفرع وكان مكتبي ملتقى الحوارات الدائمة حول أزمة الحزب وكيفية الخروج منها، كما كان يأتي إلي كثيرون من الرفاق في القيادات الدنيا للحزب وفي قيادات المنظمات الشعبية ليعلنوا أمامي قناعتهم بما أمثله من أفكار وخوفهم من قيادة الفرع إذا ظهرت مواقفهم تلك إلى العلن، وكنت أقدر سبب خوفهم لمعرفتي بأساليب التصفية التي كان يلجأ إليها أمين الفرع مستغلاً ما يملكه من أكثرية مطلقة في قيادة الفرع وما يتمتع به من دعم مطلق من القيادة السياسية وخصوصاً الأمين العام المساعد اللواء (صلاح جديد)، الأمر الذي جعله كأمين فرع متميزاً عن نظرائه ومحسوداً لحظوته تلك حتى من بعض أعضاء القيادة القطرية للحزب، وتدليلاً على تلك المواهب التي كان يتمتع بها ذلك الرفيق والتي ربما

كانت هي سبب تلك الحظوة لدى القيادة السياسية وخصوصاً لدى الأمين العام المساعد اللواء (صلاح جديد)، أسوق هاتين الحادثتين:

كان عدد من الرفاق القدامى في الحزب ومنهم الرفيق المرحوم (أحمد الخطيب) الذي كان نقيباً للمعلمين في القطر العربي السوري، مازالو ملتزمين تنظيمياً في الحزب ولم تنلهم التصفيات السابقة، ويبدو أن حزبيتهم لم تكن تعجب أمين فرع دمشق آنئذاك فقرر أن يتخلص منهم حزبياً وكانت (موضة) دورات العمل الفدائي للجهاز الحزبي قد بدأت، فأصر الرفيق أمين الفرع على ترشيح الرفاق (أحمد الخطيب) وآخرين للذهاب في دورة للعمل الفدائي، ورغم اعتذارهم بالأمراض وكبر السن فقد فرض بحقهم عقوبة تخفيض صفة العضوية وحولهم من جيل التأسيس إلى أنصار في الحزب وأوصى قيادات الشعب المختصة بأن تفصلهم إذا تمنعوا عن الذهاب في الدورة القادمة.

أما الحادثة الثانية فكانت في إطار عملي إذ كنت رئيساً لمكتب الشبيبة والطلبة في قيادة الفرع، ورغبة مني في الإنفتاح على شباب مدينة دمشق غير الحزبيين، اخترت لرئاسة فرع الشبيبة بدمشق أحد الشباب من الحياديين أصدقاء الحزب ومن مدينة دمشق، ورشحته لأمانة فرع الشبيبة بدمشق، وبالرغم من معارضة الرفيق أمين الفرع فقد تمكنت من إقناع أكثرية الرفاق في قيادة الفرع بذلك وتم تعيين المذكور، إلا أن أمين الفرع بقي غير مرتاح لهذا التعيين واستغربت يوم أن علمت أن الرفيق أمين الفرع قد نظم أمين فرع الشبيبة نصيراً في الحزب بعد أن كان صديقاً فقط، ثم فوجئت بعد مدة أن الرفيق أمين فرع الحزب يطرح في قيادة الفرع تبديل الرفيق أمين فرع الشبيبة لأنه فُصل من الحزب لعدم قدرته على مواكبة المسيرة، وتبين لي أنه نسّبه إلى الحزب بصفة نصير ليفصله منه بعد ذلك ويتذرع بقرار الفصل لإبعاده عن أمانة فرع الشبيبة، فهل من عبقرية في التكتيك أكبر من هذه؟

وفي الوقت الذي كنت فيه عضواً في قيادة الفرع كان الرفيق (عبد الحليم خدام) محافظاً لريف دمشق وكان بهذه الصفة عضواً في قيادة فرع الأطراف الذي كان محسوباً بشكل عام على الخط اليساري في الحزب، ذلك الخط الذي أبعدَ ممثلوه عن القيادة في حركة الثالث والعشرين من شباط /١٩٦٦/ مع تيار القيادة القومية التاريخية وبقايا (محمد عمران وأمين الحافظ)، ويبدو أن هذا الفرع بقي متعاطفاً مع الرفيق (حافظ الأسد) بحكم العلاقة السابقة بين التيار اليساري وبين الرفيق (حافظ الأسد) أيام (توزيع العمل) بين أعضاء اللجنة العسكرية في الإتصالات مع التيارات

الحزبية في سورية، والتي سبق أن أشرت إليها في مكان آخر من هذه الخواطر، وبحكم معرفتي القديمة بالرفيق (عبد الحليم خدام)، وبحكم أنني وإياه كنا من ضحايا أحداث حماه /١٩٦٤/، حيث فقد كل منا منصبه بسببها (عبد الحليم خدام كان محافظاً لحماه وكنت أنا مديراً عاماً لمؤسسة الغاب في حماه) فقد التقينا مرة أخرى، وكنا من المتحمسين للأفكار التي كان يقول بها الرفيق (حافظ الأسد) ومن معه من الحزبيين العسكريين، ونظراً لأنني والرفيق (خدام) من الساحل وممن نعرف الرفيق (حافظ الأسد) من أيام الدراسة الثانوية فقد كانت علاقتنا معه ومع بقية رفاقنا العسكريين متميزة، الأمر الذي جلب علينا مزيداً من نقمة القيادة السياسية وخصوصاً الرفيق (صلاح جديد)، ومع ذلك بقينا نمارس نشاطنا مع الجهاز الحزبي المدني مبشرين بوجهة نظرنا المتلاقية مع وجهة نظر رفاقنا العسكريين وعاملين ما وسعنا الجهد لرأب الصدع وحل الأزمة بالطرق الحزبية، غير أن حرب الأجهزة وصراع مراكز القوى وخوف العسكريين الذين كانوا حول الرفيق (حافظ الأسد) من التصفية على يد اللواء (صلاح جديد) إذا تمت المصالحة بين المتخاصمين كل هذا جعل دعوتنا التوفيقية لا تلاقي حماساً لدى العسكريين، وتلاقي مقاومة لدى القيادة التي كانت تسوق إلينا تهمة التمرد على أوامر الحزب وتهمة الإستزلام للعسكريين.

بعد المؤتمر القومي العاشر المنعقد في (أيلول/١٩٦٨)، بدأت حرب المخابرات بين أجهزة الأمن العسكرية على اختلافها من جهة، وبين جهاز أمن الدولة الذي كان يرئسه الرفيق (عبد الكريم الجندي) من جهة أخرى، كما بدأت وتيرة الأزمة ترتفع، وبدا كل طرف من أطرافها يعد عدته ويأخذ إجراءاته التي يراها ضرورية لحسم النزاع بالقوة، خصوصاً بعد مبادرة عدد من الرفاق أعضاء قيادات الفروع وأعضاء المؤتمر القطري الرابع بتقديم طلب موقع حسب أصول النظام الداخلي للحزب إلى القيادة القطرية لدعوة المؤتمر القطري الرابع للإنعقاد بدورة استثنائية لمناقشة الأزمة، وكنت مع الموقعين على طلب دعوة المؤتمر أملاً في أن يكون انعقاده مناسبة تدفع المتصارعين لإيجاد حل سلمي لأزمتهم في الحزب والسلطة.

وفي حمى تهيئة الطرفين لقواهما في المؤتمر قبل انعقاده، تطورت الأمور إلى أن دفعت بالرفيق العقيد (عبد الكريم الجندي) إلى الإنتحار في نهار يوم (٤/آذار/١٩٦٩) في مكتبه بالشعلان، وتشاء الصدف أن أكون أنا والرفيق (عبد الحليم خدام) على موعد مع الرفيق حافظ الأسد في مكتبه في وزارة الدفاع نهار ذلك اليوم، وفي طريقنا

إلى الموعد دخلنا إلى مكتب الرفيق (علي ظاظا) رئيس شعبة المخابرات العسكرية، وهناك التقينا مع الرفيق (عبد الغني ابراهيم)، وجلسنا نتحدث حول الأزمة، وأثناء الجلسة رن جرس الهاتف الخاص للرفيق (علي ظاظا) وسمعته يقول: «احترامي سيدي»، ثم يرد متلعثماً: «لا يا سيدي، لا يا سيدي، لست مقصوداً والرفيق (حافظ الأسد) يحبك ويحترمك»، ثم رأيته يرخي سماعة الهاتف من يده ويمتقع لونه وهو يقول: «لقد انتحر (عبد الكريم الجندي) »، وعندما استفسرنا منه عما جرى قال أنه كان يحتج على أن دوريات المخابرات العسكرية تمنع دورياته من القيام بعملها وأنه يحاول أن يتصل بوزير الدفاع، ولكنه لا يرد عليه لذلك فإنه قرر ترك البلد لوزير الدفاع ومخابراته، ثم أطلق النار على نفسه من مسدسه، وسمعت الإطلاق بأذني من خلال سماعة الهاتف، ونظراً لمعرفتي بشجاعة (عبد الكريم الجندي) وذكائه وقوة أعصابه، قلت للرفيق (علي ظاظا): «هذه مسرحية (وأبو حسين) لا ينتحر، ولكنه أكد لي انتحاره، فذهبنا جميعاً إلى مكتب الرفيق وزير الدفاع، والتقينا مع الخارجين من مكتبه على الباب وكانوا عدداً من رفاقنا العسكريين أذكر منهم اللواء (ناجي جميل)، وعندما دخلنا وقف الرفيق (حافظ الأسد) مستنداً إلى طاولة المكتب ليسلم علينا وهو ممتقع الوجه والحزن والألم باديان على وجهه، وبيده سماعة الهاتف يطلب أطباء يثق بهم ليذهبوا فوراً إلى مستشفى الطلياني حيث يتم إسعاف العقيد (عبد الكريم الجندي) وكان يردد بين لحظة وأخرى كلمات الأسف على (أبو حسين) ويلوم نفسه لأنه بدّل بالأمس أرقامه الخاصة ولم يذكر أن يعلمه بذلك. لم يطل بنا المقام حتى أعلم الرفيق (حافظ الأسد) بوفاة الرفيق (عبد الكريم الجندي) وكنا قد قصصنا عليه ما سمعناه في مكتب الرفيق (علي ظاظا)، وفي هذه الأثناء دخل الرفيق (محمد ابراهيم العلي) وما كاد ينتهي من السلام حتى وصل إلى الرفيق (حافظ الأسد) علم بنص برقية كانت القيادة القطرية قد أرسلتها إلى فروع الحزب، جاء فيها ما معناه: «إن المخابرات العسكرية قد اغتالت الرفيق (عبد الكريم الجندي)»، وعندما قرأ نص البرقية استشاط غضباً وتوجه إلينا بالقول إن هؤلاء (يقصد القيادة القطرية) سيفجرون البلد في فتنة وأرجو أن تذهبوا إليهم لتشرحوا لهم ما سمعتم عن واقعة الإنتحار، وإذا لم يعدلوا برقيتهم فسوف أحملهم مسؤولية الفتنة أمام الحزب والشعب، ونهضت أنا والرفيق (عبد الحليم خدام) والرفيق (محمد ابراهيم العلي) مسرعين للذهاب إلى القيادة القطرية وشرح الأمر أمامهم، ولكني توقفت قبل بلوغ الباب الخارجي لوزارة الدفاع، وقلت للرفيق (عبد الحليم خدام): «أنا وأنت مكروهون في القيادة القطرية ولن يصدقنا أحد

فترسل الرفيق (محمد ابراهيم العلي) ليشرح الموقف للرفيق (صلاح جديد) ويطلب منه تعديل البرقية، وليذهب كل منا إلى فرعه لعلنا نستطيع ضبط تصرفات رفاقنا في قيادتي الفرعين، وتم ذلك فعلاً، وعندما وصلت إلى مبنى قيادة فرع دمشق طلبت من أمين الفرع دعوة قيادة الفرع للإجتماع وشرحت لهم ما حدث معنا في مكتب الرفيق (علي ظاظا) رئيس شعبة المخابرات العسكرية وفي مكتب وزير الدفاع، واستشهدت لهم بالرفيقين (محمد ابراهيم العلي وعبد الغني ابراهيم) وطلبت من الرفيق أمين الفرع أن يتصل بالقيادة فوراً ويطلب منها تعديل البرقية لتنسجم مع الحقيقة، وفعلاً تم الاتصال وأصدرت القيادة القطرية في اليوم نفسه تعديلاً للبرقية قالت مامعناه: «... تعديلاً لبرقيتنا السابقة، انتحر الرفيق (عبد الكريم الجندي) رئيس مكتب الأمن القومي في مكتبه هذا اليوم بسبب محاصرة عناصر المخابرات العسكرية لعناصره».

وهكذا تصورنا أن فتيل الفتنة قد نزع ولو مؤقتاً، إلا أن حادثة الانتحار وما سبقها وتلاها من حوادث قد ألقت بظلالها على جو المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي الذي عقد في المسرح العسكري بدمشق من (٢١ - ٣١/آذار/١٩٦٩)، وفي أجواء داخلية وخارجية تنذر بالخطر، وإن كانت تظهر رجحان كفة العسكريين في توجيه دفة الأمور في السلطة وفي الحزب أيضاً، وقد استمع المؤتمر إلى تقارير من القيادة القطرية، كما استمع إلى تقرير من الرفيق وزير الدفاع جاء حصيلة نقاشات موسعة مع القيادات العسكرية وعدد من الرفاق المدنيين كنت والرفيق (عبد الحليم خدام) من بينهم، كما تقدمت بعض قيادات الفروع بتقارير إلى المؤتمر كتبت بإيحاء من القيادة القطرية وكانت بأكثريتها منحازة لوجهة نظر القيادة.

ومن خلال التقارير التي نوقشت في المؤتمر تبين أن كل طرف كان يصر على مواقفه، وأن القيادة السياسية، كانت قد قررت على ما يبدو أن تدفع العسكريين دفعاً إلى أحد موقعين هما إما أن يستلموا الحكم بإنقلاب عسكري، وهذا ماكانت القيادة تعتقد أنه حل فاشل، وأن الجماهير ستنقض على المتمردين من العسكريين وتنهي تمردهم، وإما أن يستسلموا للقيادة السياسية، وعندها سترى ماتراه في أمر هؤلاء المتمردين.

أما التقرير الذي تقدم به الرفيق وزير الدفاع، فقد تضمن وجهة نظر تيار في الحزب حول مجمل القضايا الداخلية والعربية والدولية، وحول المعركة، كما تضمن رداً على كثير من التهم التي كانت تسوقها القيادة ضد العسكريين، وعلى الرغم من طول مدة

فترة انعقاد المؤتمر فإنه لم يحل الأزمة واختتم أعماله بقررات توفيقية هدفها إعلان إنهاء المؤتمر ليس إلا، كما انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة، تكونت على النحو التالي:

من المدنيين: (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي «أميناً عاماً»، ٢ ـ الدكتور يوسف زعين، ٣ ـ مروان حبش، ٤ ـ محمد سعيد طالب، ٥ ـ مصطفى رستم، ٦ ـ الدكتور ابراهيم باخوس، ٧ ـ الدكتور حبيب حداد، ٨ ـ حمود القباني، ٩ ـ حديثي مراد، ١٠ ـ أحمد الشيخ قاسم، ١١ ـ عبد الحميد مقداد، ١٢ ـ الدكتور أنيس كنجو).

ومن العسكريين: (١٣ ـ اللواء صلاح جديد «أميناً عاماً ومساعداً»، ١٤ ـ اللواء حافظ الأسد، ١٥ ـ محمد رباح الطويل، ١٦ ـ مصطفى طلاس).

وهذه القيادة جاءت متوازنة عسكرياً، كما أن المدنيين الذين كانوا يثيرون حساسية خاصة لدى العسكريين من أعضاء القيادة السابقة قد استبعدوا من القيادة في التشكيل الجديد من المدنيين وهم (محمد عيد عيشاوي وعادل نعيسه)، أما بقية أعضاء القيادة الجدد من المدنيين فإنهم كانوا بأكثريتهم منطقيين نسبياً في مواقفهم من جناح العسكريين في القيادة والحزب، ولا بد من القول أن أجواء الأزمة الداخلية في الحزب والسلطة كانت تمتزج وتتفاعل بأهم الأحداث على الساحتين العربية والدولية من مشروع (روجرز) والموقف منه سلباً وإيجاباً، إلى موضوع الجبهة الشرقية وتبادل التهم حول التقصير في دعمها أو التسرع في هذا الدعم، إلى أحداث (أيلول/١٩٦٩) في الأردن وأحداث العراق الداخلية التي أدت إلى إبعاد (حردان التكريتي وصالح مهدي عماش) وإلى بروز دور (صدام حسين)، ثم وفاة (عبد الناصر) وما تركه رحيله من فراغ في الساحة العربية كلها.

وفي ضوء هذا التفاعل مع الأحداث، عشنا في الحزب طوال الفترة الممتدة ما بين أواخر /آذار/١٩٦٩ إلى المؤتمر العاشر الإستثنائي في (١٩٧٠/١١/١٢)، وخلال هذه الفترة لم تستطع قرارات المؤتمر الرابع الإستثنائي التوفيقية ولا القيادة الجديدة التي أريد لها أن تكون متوازنة أن تردم شرخ الثقة الذي تكون من خلال الأزمة، كما أن محاولات القيادتين القومية والقطرية في إقرار صيغة (المكتب السياسي) الذي أنيط به أمر توجيه السلطة في سورية لم يغير من الأمر شيئاً.

والمكتب السياسي الذي أنشيء من قبل الإجتماع المشترك بين القيادتين القومية والقطرية، كان مؤسسة جديدة لم يعرفها تاريخ الحزب فيما أظن، وقد تكون المكتب السياسي من الرفاق التالية أسماؤهم:

من سورية (١ ـ الدكتور نور الدين الأتاسي، ٢ ـ الفريق حافظ الأسد، ٣ ـ محمد رباح الطويل، ٤ ـ مصطفى طلاس، ٥ ـ حبيب حداد، ٦ ـ حديثة مراد).

ومن لبنان: (٧ ـ مالك الأمين)

ومن الأردن: (٨ ـ محمود معايطه).

ومن العراق: (٩ ـ الدكتور عمار الراوي).

ويبدو أن تشكيل (المكتب السياسي) على هذا النحو كان محاولة من اللواء (صلاح جديد) لتهدئة مخاوف العسكريين لعله يعطي لنفسه فرصة خلخلة تماسكهم في جو الإطمئنان الذي يخلقه لهم، إلا أن هذا الأمر لم يجد أيضاً، وتفاقمت حدة الصراع أكثر فأكثر وبرزت تأثيرات العوامل الخارجية عربياً ودولياً تفعل فعلها في توجيه أشرعة سفينة الأزمة نحو شاطىء النهاية.

حشدت القيادة السياسية للمؤتمر القومي العاشر الإستثنائي كل ما استطاعت من قوى حزبية موالية تحت اسم (مراقبون)، واستخدمت كل براعتها التكتيكية في التأثير النفسي على تيار العسكريين، ولوحت لهم بالضغط السوفياتي وبتهويل غضبة (الجماهير الشعبية) العارمة على المتمردين، وبحركات التحرر العربية... إلى آخر هذه المعزوفة، إلا أن كل هذه التكتيكات فشلت، لأن العسكريين كانوا يملكون القوة اللازمة لإحكام قبضتهم على السلطة، ومرت أيام انعقاد المؤتمر القومي العاشر ثقيلة بطيئة كنت خلالها أعيش قلق الحزبي على حزبه وخشية المواطن على وطنه، وكنت أرى أن على المخلصين واجب نزع فتيل الفتنة، ولكنني كنت مع العديد من رفاقي نواجه بالموقف المتعنت من القيادة السياسية، تلك القيادة التي ظهرت بمظهر من حسم أمر خياره، فإما كل شيء وإما لا شيء، ولذلك كان سلوكها في المؤتمر سلوكاً هجومياًواتهامياً وتحريضياً، وقد أصرت على أن يوافق المؤتمر على القرار الذي كان الإجتماع المشترك قد اتخذه في وقت سابق وهو القرار الذي عرف باسم (تغيير مراكز القوى)، وكان المقصود منه زحزحة وزير الدفاع ورئيس الأركان (حافظ الأسد ومصطفى طلاس) عن موقعيهما بأي ثمن، لأن القيادة كانت تشعر أن إبعادهما عن هذين الموقعين سيفسح المجال أمام تكتيكات اللواء (صلاح جديد) للسيطرة ثانية على القوات المسلحة، وعندما طرح هذا القرار على التصويت، صوت عليه جميع أعضاء المؤتمر الأصلاء فيما عدا اثنين هما (مصطفى طلاس) من العسكريين، وأنا من المدنيين.

وقبل نهاية المؤتمر رجونا الرفيق وزير الدفاع أن يتحدث إلى المؤتمرين وأن يوضح

وجهة نظر التيار المعارض للقيادة، وقد تحدث حوالي أربع ساعات قرأ في ختامها بياناً مكتوباً هو تقريباً نفس البيان الذي قرأه في المؤتمر الرابع الإستثنائي، وهذا البيان كان مناقشاً وموافقاً عليه من قبل العديد من رفاقنا العسكريين والمدنيين بمن فيهم أنا و (عبد الحليم خدام).

وأخيراً لابد لي أن أتذكر أنني في المؤتمر القومي العاشر الإستثنائي ألقيت مداخلة حرصت أن تكون مكتوبة لكي أكون دقيقاً في كلماتي، وعندما وقفت وراء الميكرفون رمقني اللواء (صلاح جديد) بنظرة قاسية جداً، وعندما بدأت حديثي اعترفت «بأن رفاقنا في الجيش خرجوا بكثير من تصرفاتهم على الإلتزام الحزبي، وقلت أن هناك أزمة حقيقية هي أزمة الثقة بين الأطراف الفاعلة في قيادات الحزب مدنيين وعسكريين»، واسترسلت بتأكيد الكثير من ملاحظات القيادة على السلوك الحزبي غير المنضبط لممثلي التيار المعارض ومنهم أنا، وكنت ألاحظ وأنا أقرأ هذا القسم من مداخلتي كيف تنبسط أسارير اللواء (صلاح جديد)، وكيف تحولت نظرته القاسية إلى نظرة فيها علائم الرضا.

وعندما وصلت في مداخلتي إلى القول بأن «النهج السياسي العام الذي انتهجته القيادة وأساليب المناورة والتسلط والإستزلام التي أحلتها في العلاقات الحزبية محل العلاقات الموضوعية والنظامية تدفع بأصدق الحزبيين وأكثرهم إلتزاماً إلى أن يخرج عن الإلتزام الحزبي ليواجه ماهو أخطر على الحزب من مخالفة النظام الداخلي، فكيف إذا كان هذا الحزبي يمثل تياراً في الحزب وفي البلد ويملك من القوة مايسمح له بإصلاح الخطأ ويجنب حزبه وشعبه مواقع التهلكة». عندما وصلت إلى هذا القسم من مداخلتي تكهرب جو المؤتمر وبدأت الأصوات المعارضة تعلو، وبعد أن أنهيت مداخلتي طلب كثيرون من المهيّجين ضد العسكريين أن يرد عليّ، وكانت بعض الردود أقرب إلى الشتائم منها إلى الحوار الحزبي الرصين، وأذكر أنه بعد أن تم رفع الجلسة التقيت في القاعة مع الدكتور (يوسف زعين) فبادرني قائلاً: «أنا لم أحضر مداخلتك فماذا قلت كي تثير عليك كل هذه النقمة؟» فأعطيته المداخلة المكتوبة، وبعد أن قرأها قال لي: «لماذا غضبوا منك؟ إن ماتقوله صحيح» فأجبته: «أنا لا أعلم وأرجوك أن تسألهم»، وفي آخر جلسات المؤتمر، وبعد أن تم إعلان اختتام أعماله، غادرت القاعة وأنا متوجس مما سيحدث، وعلى مدخل القاعة التقيت بالرفيق (حديثي مراد) عضو القيادة القطرية وعضو

المكتب السياسي آنذاك، وطلب إليّ أن أرافقه في سيارته (الفولكس فاكن) في نزهة قصيرة على طريق نادي الرماية باتجاه بيروت، فصعدت في السيارة إلى جانبه وهو يقودها، وبدأ يتحدث إليّ بلغة الناصح والصديق، ويتساءل بين الفترة والأخرى ماذا سيفعل العسكر إذا قاموا بالإنقلاب؟ وقبل أن أجيب يكمل (أبو علي حديثي) بما معناه: «أن الجماهير الكادحة والمناضلين الحزبيين سيسحقونهم سحقاً، وأن القوى التقدمية في العالم سترفض الإعتراف بحكم عسكري يأتي على أنقاض حكم البعث العربي الإشتراكي بعد هذه الإنجازات العظيمة التي حققها حكم الحزب في سورية لحركة التحرير العربية والعالمية، في مواقفه الصامدة ضد الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وضد الصهيونية والإستعمار والرجعية،» وأضحكُ، وأنا أستوقفه لأقول: «ومن قال لك أن العسكر سوف يقومون بإنقلاب ضد حكم الحزب في سورية؟» ويصمت الرفيق (أبو علي حديثي) لأكمل ما بدأت، فأقول له مامعناه «إن الرفيق حافظ الأسد ومن معه من رفاقنا العسكريين والمدنيين رفاق حزبيون مخلصون للحزب وللشعب ولا يجدون في إخلاصهم للحزب تعارضاً مع إخلاصهم للشعب، وهم يرون أن نهجكم السياسي وممارساتكم الخاطئة وعقليتكم المناورة والمتسلطة ألحقت بالحزب وبالشعب وبالقضية القومية عموماً أضراراً كبيرة، ورغم كل التحذيرات لم تتعظوا وبقيتم تفتعلون الأزمات إلى أن أضطر هؤلاء الرفاق إلى تصحيح مسار الثورة والحزب، بإبعادكم عن مراكز القيادة والتوجيه، والإعلان عن الانفتاح الديمقراطي على الشعب وقواه القومية والتقدمية وإعادة الحزب إلى الجماهير، وفي هذه الحالة سترون أن الحزب والشعب سيلتف بدون تردد حولهم، وسيكون مجرد إبعادكم عن واجهة الحزب إنجاز تعيش عليه هذه الحركة أكثر من عام». فقاطعني ليقول: «هل تعتقد أن إنقلابهم سيكون باسم الحزب، وأنهم سيذيعون بياناً باسم قيادة قطرية مؤقتة مثلاً»، فقلت له: «بالتأكيد هذا ماسيحدث، وبالتأكيد سيكون إنقلاباً أبيضاً لن تسيل فيه قطرة دم واحدة، وستكون القوى التقدمية العربية والعالمية أول المعترفين بالنظام القادم على أنقاضكم»، وعندما سمع ذلك مني بدا عليه الإستغراب الشديد وقال: «إذا فعل حافظ الأسد ذلك، فإنه يضرب ضربة معلم».

انتهت مرحلة (صلاح جديد) يوم اختتم المؤتمر القومي العاشر الإستثنائي أعماله في (١٢/١١/١٩٧٠)، وذهب إلى لبنان بعض أعضاء القيادة، ولزم البعض الآخر منازلهم

في انتظار ماذا سيفعل وزير الدفاع ومن معه، بعد أن أصر المؤتمر على اتخاذ قرار بإجماع الحاضرين عدا اثنين هما (مصطفى طلاس وأنا) ـ كما سبق وذكرت ـ بتغيير مراكز القوى في الحزب والدولة.

وفي اعتقادي أن اللواء (صلاح جديد) كان يعرف تماماً أن وزير الدفاع ومن معه لن ينفذوا القرار المشار إليه، وأنهم سيضطرون لاتخاذ إجراء يدفعهم إلى واجهة السلطة، وهكذا يرغمهم على الظهور في وضع غير شرعي بالنسبة للحزب، ويبدو أنه كان أيضاً واقعاً تحت وهم غضب الجماهير الكادحة وقدرتها على إحباط حركة الجيش، وإرغام وزير الدفاع على التراجع والتسليم.

كما يبدو لي أنه كان يتصور أن وزير الدفاع عاجز عن قيادة البلد وأنه متردد وغير راغب في التصدي والإمساك بزمام الأمور، وقد يكون هذا الإنطباع تكون لديه من خلال معرفته التي كونها بالمعاشرة الطويلة عن شخصية (حافظ الأسد) وكفاءاته وطموحاته، ذلك الإنطباع الذي أثبتت الأحداث أنه كان خاطئاً جملة وتفصيلاً.

وانتهى أيضاً بانتهاء مرحلة (صلاح جديد) اثنان من أعضاء اللجنة الحزبية العسكرية هما (عبد الكريم الجندي) الذي انتهى بالانتحار، (وأحمد الأمير) وقد انتهى بالتقاعد، ومايزال حياً يرزق أطال الله عمره.

وفي نهاية هذا الفصل أرى من المفيد أن أضع بين يدي القارىء الكريم النص الحرفي لخطاب الرفيق (حافظ الأسد) في المؤتمر القومي العاشر الإستثنائي، ذلك الخطاب الذي كان توضيحاً لوجهة نظر التيار العسكري والحزبي الذي مثله الرفيق (حافظ الأسد) آنذاك.

وإليكم نص الخطاب

«أيها الرفاق:

حديثي قصير للغاية، ولم أكن أريد أن أتكلم لولا ماسمعته من بعض الرفاق، بشكل مباشر أن موقفي هذا وسكوتي عن الكلام يعتبر إستخفافاً بالمؤتمر، ومن الطبيعي أنه لا يمكن أن أتصرف أي تصرف أقصد منه الإستخفاف بهذا المؤتمر، وهو أعلى مؤتمر، وأعلى مؤسسة في هذا الحزب.

لي وجهة نظر كاملة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والعربية والدولية وفي مجال الحزب وفي مجال المعركة. ولكن قبل أن أذكرها، وهي بنود مكتوبة، لابد لي من

توضيح بعض النقاط، التي علمت أيضاً من خلال بعض المناقشات أنها بحاجة إلى توضيح، كما تبدو لي. وقبل أن أبدأ أيضاً لابد من القول أنني سمعت في هذا المؤتمر الكثير من الشتائم والإتهامات التي تفتقر إلى دليل يؤكد صحتها، ولكننا كحزبيين وفي أعلى مؤتمر للحزب لابد لنا ويجب علينا، خاصة في مثل هذه الظروف، أن نكون باستمرار فوق صغائر الأمور رغم أنني أستطيع أن أرد على كل الإتهامات التي قيلت بالحجة والمنطق وبكثير من الثبوتيات التي نملكها والتي تدلل على بطلان هذه الإتهامات، ولاسيما بعض الإتهامات التي صدرت عن الرفاق أو بعض الرفاق أعضاء القيادتين.

عندما تحدثت في بدء المؤتمر وقلت أنني لا أعرف شيئاً عن هذه الأزمة كنت صادقاً كل الصدق وكنت أعبر بكل صراحة عن كل ما أشعر به فلم أكن أعرف كيف نشأت وكيف افتعلت هذه الأزمة، الأزمة التي نتحدث عنها الآن نشأت أثناء انعقاد المؤتمر القطري الرابع.

أيها الرفاق:

ربما كان ماقلته في المؤتمر القطري الرابع، وما أكرره الآن.. تمر الأيام لتؤكد قناعتي بكل كلمة قلتها، وهذا ناتج عن الممارسة بيني وبين رفاقنا أو بعض رفاقنا في قيادة الحزب، هو مصدر الإختلاف في كثير من الآراء، فجميعنا حزبيون وجميعنا نناضل من أجل تحقيق أهداف هذا الحزب ومن أجل خدمة أمتنا العربية. ولكن الممارسة تخلق لدينا آراء مختلفة، وهذا أمر طبيعي وإن كانت هذه الآراء يجب أن لا تؤدي بالضرورة إلى أن تكون هناك أزمات على صعيد الحزب أو على صعيد الدولة في هذا القطر أو على الصعيد القومي للحزب.

كثيرون من الرفاق تحدثوا عن إستراتيجية الحزب، وعن الطرح الذي كان مخالفاً ومناقضاً بشكل كامل لإستراتيجية الحزب، ولم أجد مثالاً واحداً يدلل على صحة هذا القول.

نحن لسنا مختلفين في تقييمنا للرجعية العربية، جميعنا يؤمن أن هذه الأنظمة أنظمة عميلة مستغِلة يجب أن تتحطم عاجلاً أو آجلاً.

نحن لسنا مختلفين في ضرورة تحرير الأرض المحتلة، حديثها وقديمها، لسنا مختلفين حول التصدي للإمبريالية في هذا الوطن وفي كل وطنٍ في أي مكان من هذا العالم. هذه الأهداف الإستراتيجية لسنا مختلفين عليها إطلاقاً.

نحن مختلفون ونجتهد حول السلوك المؤدي لتحقيق إستراتيجية الحزب، المؤدي لتحقيق هذه الأهداف التي يمكن أن نقول عنها أنها أهداف إستراتيجية.

قلت في مناقشتي مع كثير من الرفاق أثناء الأزمة عام /١٩٦٨/ وفي أوائل عام /١٩٦٩/ أن المرحلة التي نمر بها هي مرحلة تحرر وطني. وقد يكون هناك إلتباس وخلاف في تصورنا لمعنى مرحلة التحرر الوطني. التحررالوطني، كما أفهمه لايعني أننا لا نعمل شيئاً سوى حمل البندقية باتجاه الجبهة، لايعني أننا لا نعمل شيئاً سوى زيادة عدد الجنود وعدد الدبابات، لايعني أننا لا نعمل شيئاً سوى ما هو باتجاه جزء من الحرب وهذا الجزء هو المعركة.. وأقول جزأ من الحرب لأننا جميعنا نعلم أن الحرب ليست المعركة فقط، الحرب تشمل كل مجالات المجتمع والدولة.

في كل مرحلة من المراحل، كل دولة، كل مجتمع، كل أمة من الأمم، أمامها مهمات مطروحة وهذه المهمات ليست على نفس المستوى. لهذه المهمات أولويات، هناك مهمة رقم واحد واثنين وثلاثة وأربعة، وأيضاً هذه المهمات مترابطة، أنا أريد أن آتي يبعض الأمثلة لكي لا يكون هناك أي التباس في فهم ما أقصد. نحن في سورية مثلاً: المهمات المطروحة أمامنا أو في الوطن العربي، بطبيعة الحل. (نحن كحزب نتحكم في مقدرات القطر العربي السوري فقط)، نحن في سورية المهمات المطروحة أمامنا هي التحرير، بناء المدارس، بناء السدود، إصلاح أراضي إلخ، مهمات كثيرة من هذا النوع.. هل هذه المهمات جميعها بنفس المستوى؟ لا... هناك أولويات.

الأفضلية الأولى: كما يدل على ذلك تاريخ الأمم، كل تاريخ الأمم، أن الشعوب عندما تُحتل أوطانها كلها أو بعضها تصبح المهمة الأولى... المهمة رقم واحد، هي تحرير ما احتل من هذا الوطن، هذه هي المهمة الأولى. والمهمات التالية تنفذ بما يخدم هذه المهمة الأولى، وأكرر ولا أقول تنفذ ولا أقول لا تنفذ. تنفذ.

وإنما بالارتباط الوثيق وبما يخدم وبالضرورة هذه المهمة الأولى وفي حال تعارض أي مهمة لاحقة مع هذه المهمة الأولى تلغى ولا تنفذ... ومن هنا أقول تمشياً مع مشاعرنا، ومع ما يدلل عليه تاريخ الشعوب، أن مهمتنا الأولى هي تحرير الأرض المحتلة.

وفي رأيي أفترض، أن لا خلاف على ذلك. أردت أن أقول هذا الشيء لأننا عندما نقول التحرير أولاً، المعركة وسيلتنا إلى التحرير، لا يعني ذلك أننا لا نعمل على تخفيض سقف الملكية مثلاً، لا يعني ذلك أننا لا ننشيء السدود، ولا ننشيء المصانع.

نفعل كل ذلك على أن تكون السدود أو تكون المصانع وأن يكون تخفيض سقف الملكية وأن يكون أي شيء يؤدي إلى خدمة هدف تحرير أرضنا المحتلة.

هذا ماقلناه، ما قلته أنا وقاله كثير من رفاقنا عسكريين ومدنيين في الفترة التي مرت بين المؤتمرين القطري الرابع والقطري الرابع الإستثنائي.

عندما نقول أيها الرفاق أن هذه المهمة في سورية هي مهمتنا الأولى، إذن يجب أن نسلك كل سبيل كي ننجز هذه المهمة طالما أنها المهمة الأولى. نحن في سورية نبحث عن إمكانيات القطر نسخرها كاملة، لإيجاد الأداة التي تمكننا من إنجاز هذه المهمة... ولكن كما نذكر باستمرار وكما سمعت في هذا المؤتمر أن العدو الذي نحارب عدو كبير، والعدو الذي نحارب ليس الثلاثة ملايين إسرائيلي الموجودين على أرض فلسطين العربية، إنما هو عدو كبير ليس فقط بما يأتيه من الإمكانيات العسكرية من الغرب وبصورة خاصة من الولايات المتحدة، وإنما هو عدو كبير بأشكال أخرى، وبحقائق أخرى، وقد تكلمت على ما أذكر وفي اجتماعات مع بعض رفاقنا العسكريين حول هذه النقطة بالذات.

طبعاً كلنا مقتنعون أن إسرائيل ليست هي الثلاثة ملايين الموجودين في إسرائيل وأيضاً إسرائيل ليست هي الإمدادات من الطائرات والدبابات التي تأتيها من الولايات المتحدة الأمريكية. إسرائيل قوة موجودة في كل مكان من هذا العالم، وفي الغرب والشرق. وعندنا أمثلة كثيرة وقد ذكرتها أنا بمناسبات مختلفة.

في فرنسا كلنا نعرف الموقف البسيط الذي وقفه الجنرال (ديغول) واستهدف منه مصلحة الشعب الفرنسي، كان موقفاً يبدو فيه حد أدنى من العدالة بالنسبة للعدوان الإسرائيلي عام /١٩٦٧/، كلنا نذكر ما هي المصاعب التي جابهها الجنرال (ديغول)، وكيف تغيرت كل مظاهر الحياة في باريس والتي لم يحركها أبداً إلا اليهود والموجودون في قمة اليمين وفي قمة اليسار في فرنسا، لأن هذه المظاهرات لم تتحرك إلا بعد أن أعلن الجنرال (ديغول) موقفه من عدوان /١٩٦٧/. كلنا نعرف أن المعامل أغلقت، رب العمل وقف مع العمال والطلاب وكل قوى اليمين واليسار كانت بالمظاهرات التي عمّت شوارع المدن الفرنسية. نذكر كلنا ذلك، ولقد كتبت الصحف الشيء الكثير، بعدما أعلن الجنرال (ديغول) موقفه، والذي لايكون بالنسبة لنا فعالاً فيما يتعلق بعدوان /١٩٦٧/، الذي حرك هذا الشيء اليهود المرتبطون بالحركة الصهيونية والمسيطرون على اليمين واليسار في فرنسا.

أمثلة أخرى موجودة أيضاً في بولونيا، كلنا نعرف أيضاً (وهذا الكلام قاله لي المارشال غريشكو وزير الدفاع السوفيتي عندما زار سورية وفي مكتبي) قال لي أن المظاهرات التي قامت في بولونيا يقودها يهود، و /٩٠٪/ من الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم منظمون في الحركة الصهيونية ومرتبطون خارج بولونيا، وأورد لي مثالاً عن الذين كانوا يقودون المظاهرات... قائد القوى الجوية في بولونيا لابد وأنه شيوعي ولابد أنه شيوعي قديم أيضاً، وعلى الأقل من حيث المظهر لابد وأن يكون مناضلاً، بطبيعة الحال هذه أعمدةالحركة الصهيونية. وقال: «هناك عدد كثير في قيادة الحزب، أعلى قيادة للحزب، وفي الدولة مرتبطون أيضاً بالحركة الصهيونية».

أنا أعتقد أن دولة إشتراكية مثل بولونيا يحكم فيها حزب شيوعي لديه تجربة ومضى عليه في الحكم سنوات طويلة، ومع ذلك نجد في قيادته (قيادة الحزب الشيوعي البولوني) يهوداً مرتبطين بالحركة الصهيونية، فهذا الأمر، من وجهة نظري، أعتبره من المظاهر الأساسية لقوة إسرائيل وأقوى من الطائرات التي تأتي إليها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأنا أقول أن هذا الشيء ينطبق على بلدان إشتراكية أخرى، وأيضاً في حديث لي مع رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا (وأنا أعتقد أن هذا أصبح معروفاً لدينا جميعاً لأننا كلنا نملك الحد الأدنى من المعلومات عن التحرك المضاد الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا، والذي كان وراءه اليهود أيضاً) واليهود في تشيكوسلوفاكيا عددهم حسب ما قال وزير الدفاع التشيكوسلوفاكي آنذاك حوالي /٣٠/ ألف من أصل/١٥/ أو /١٦/ مليون، ولكنهم مسيطرون على كل أجهزة الإعلام، وعلى مكتب للكتاب، إتحاد الكتاب على ماأذكر وفي المجلس الأعلى لكتاب تشيكوسلوفاكيا، وعلى ما أذكر كان عدده سبعة، أربعة منهم يهود، وواحد منهم هرب إلى إسرائيل، كلنا نذكر هذه الحادثة التي كتبت عنها صحف العالم وتحدثت أيضاً إذاعات العالم. وربما في الإتحاد السوفيتي نفسه، ولولا أن هناك دولة قوية وحزب قوي كان أيضاً هناك خطر من تحرك اليهود. وأذكر أنني قلت لوزير الدفاع السوفيتي المارشال (غريشكو) أنه يمكن أن يتحرك اليهود عندكم في المستقبل، لأنه حسب المعلومات الموجودة لدينا وقد لا تكون دقيقة أن اليهود في الإتحاد السوفيتي يعدون حوالي خمسة ملايين قال لي: «فعلاً إنهم يعملون عندنا في الفن والصحافة... إلخ، ولكن عندنا دولة قوية (وأذكر أنه أشار إلى ذلك بقبضته) وليس هناك خوف من اليهود أو غيرهم».

إن هذه الأمثلة تدل على أن العدو الذي أمامنا ليس هو الثلاثة ملايين يهودي الموجودين في إسرائيل. وطبعاً مثل هذه الأعمال يمكن أن تحركها بشكل أوسع بكثير في البلدان الأخرى الغربية، فإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية ليسوا أحراراً في أن يتبعوا السياسة التي يريدونها في فلسطين، بسبب أن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية أقوى مما هي عليه بكثير (حسب ما نعلم جميعاً) في دول المعسكر الإشتراكي أو في فرنسا.

عندما نعرف عدونا في هذه القوة، وعندما نعرف أن مهمتنا الأولى هي تحرير الأرض التي احتلها هذا العدو، يصبح مطلوباً منا جهداً أكثر لتحقيق الأداة التي تمكن من تنفيذ هذه المهمة وإذا كنا نتصور أن هذه البدايات التي بدأناها قادرة على التحرير، في تقديري نحن مخطئون.

وإذا كنا نتصور أيضاً أن المقاومة كما هي في واقعها الآن وحتى إذا تطورت على هذه الأساليب التي بدأت بها، وإذا كنا نتصور أن المقاومة بهذا الشكل يمكن أن تحرر فلسطين، فنحن أيضاً مخطئون. حتى ولو كانت هذه المقاومة عربية بجماهيرها وليست عربية فلسطينية... العدو لديه وسائل لم يستخدمها ضدنا حتى الآن، لأنه لم يحتج إليها، وعندما يحتاج إلى إستخدام أسلحة أخرى سيستخدمها. وهذه الجماهير التي ندفعها ونقودها إلى المعركة، إذا لم ندفعها بأساليب صحيحة، ونزودها بعتاد صحيح، وبإمكانيات صحيحة (أقصد على مستوى المعركة) ستموت رخيصة ولن تؤدي أية نتيجة على الإطلاق... (إسرائيل تملك الآن الغاز، وتملك الجراثيم وهي في طريقها إلى إمتلاك الذرة إن لم تكن قد امتلكتها)، هذه الأمور يجب أن نعرفها ونحن أعلا مؤتمر لهذا الحزب، إذا كان عدونا بهذا الشكل علينا في سبيل تحضير الإمكانيات المقابلة التي تمكننا من التصدي لهذا العدو أن نتخلى عن الكثير من الجزئيات، سيما عندما تكون هذه الجزئيات تتعلق بأشخاصنا فقط، بكبريائنا الفردية فقط، لا تتعلق بكبرياء أمتنا ولا بكبرياء حزبنا ولا بإستراتيجيته أو بإديولوجيته.

من هذا الشعور أيها الرفاق، ومن هذا التصور طرحت في المؤتمر القطري الرابع أن علينا أن نملك حرية الحركة، خاصة عل الصعيد العربي، لأنه بالإضافة كما ذكرت وكما قيل الآن منذ قليل في هذا المؤتمر، المعركة قومية، المعركة عربية، ليست سوريّة، وليست فلسطينية، ولا هي أردنية، ولا هي مصرية، أنا بهذا الكلام لا أريد أن أناقش ماكان مطروحاً الآن حول الشعب الفلسطيني كطليعة الكفاح المسلح، هذا الموضوع

أمر آخر قد تكون له أهداف سياسية واعتبارات دولية أما معركتنا فهي عربية، لأننا شعب واحد ولأن الأرض المحتلة لأكثر من قطر عربي، بالإضافة إلى فلسطين سابقاً. لهذا لابد أن نستفيد من الطاقات العربية. ومن وجهة نظر عسكرية بحتة، وأيضاً من وجهة نظر جغرافية المعركة، لابد من الإستفادة من الأرض العربية غير السورية.

إذن أستنتج أن علينا أن نستفيد من الأرض العربية، ومن القدرات العسكرية العربية، ومن القدرات الإقتصادية العربية، ومن القدرات السياسية العربية إن وجدت، في سبيل الإعداد لمعركة، سبيلنا إلى التحرير كما أكدت مؤتمرات الحزب. إذا قرنا هذه النتيجة كيف يمكن أن نحققها وبيننا وبين تحقيق مانريد حواجز، جدران ترتفع من الأرض إلى السماء، بملء إرادتنا وبتصميمنا، بحجج، بمبررات لست ضدها، ولكنها كما قلت منذ قليل جزئيات وأشياء صغيرة جداً جداً بالنسبة لما ينتظرنا في المستقبل على يد العدو الذي نتحدث عنه.

أنا قلت أكثر من مرة لابل مرات كثيرة، لو كنت مكان الملك (حسين) واستطعت أن أرفع الحاجز بيني وبين الثورة في سورية من الأرض إلى السماء لرفعت، لأن الإحتكاك بين جماهير الشعب العربي في سورية وجماهير الشعب العربي في الأردن، والإحتكاك بين الجيش العربي في سورية، جيش الثورة، جيش الحزب، والجيش العربي في الأردن - هذا الإحتكاك ليس لمصلحة النظام في الأردن - إن هذا الإحتكاك لمصلحة الجماهير العربية وبالتالي لمصلحة إستراتيجية وأهداف حزب البعث العربي الإشتراكي، والفترة التي مرت، وأنا على صلة وثيقة بها، وأنا الذي عانيتها كقائد لهذا الجيش، دللت على صحة ما أقول، فقد كانت الفترة الماضية مفيدة إلى حد بعيد، يضاء إلى حد بعيد، في التعاون بين الجيشين في القطر العربي السوري وفي القطر العربي الأردني، وكانت أيضاً فرصة مواتية، وكانت أيضاً فرصة لرفاقنا الحزبيين في الأردن مهما كان رأيهم، كانت فرصة للنشاط الحزبي والجماهيري وعلى صعيد المقاومة، وكانت أيضاً فرصة لنا هنا في سورية ولرفاقنا في الأردن أن يكون إتصالنا وثيقاً وعملنا جيداً على صعيد القوات المسلحة الأردنية، وفي القوات المسلحة الأردنية كثير من الضباط الوطنيين كان يمكن كسبهم ولكننا لم نبذل الجهد الكافي.

هذا إذا لم تكن هناك أخطاء صدرت عنا كتنظيم مقاومة أو كتنظيم حزبي أو كمسؤولين سواء أكانت هذه الأخطاء عن قصد أو عن غير قصد. نحن في الجيش العربي السوري استثمرنا هذه الفرصة في التعاون العسكري باتجاه المعركة باتجاه

إسرائيل بيننا وبين الجيش العربي الأردني، لست أدري بالتفاصيل إلى أي حد استثمروا هاتين الصلتين وبالطبع إذا كان أحد الرفاق يظن أن كلامي هو لتبرير أو للثناء على المرحلة الماضية رداً على ما سمعته هنا وهناك من إنتقادات، لا أقول أكثر، إذا كان هناك من يظن ذلك فإني أؤكد أنه مخطىء، وفي هذا المؤتمر لن أقول إلا ما أعتقد ولن أقول إلا ما أؤمن به. وعندما أقول لمست هذا الشيء أكون قد لمسته فعلاً. ونحن عندما نجد الخطأ لاعيب أن نقول أن الخطأ موجود هنا، وارتكبنا خطأ هناك... إلخ. ليس عيباً إطلاقاً، والعيب هو أن نشعر بالخطأ، أن نرتكب الخطأ وأن نصمم على الإستمرار في ارتكاب الخطأ.

أمثلة صغيرة لكي أدلل أننا نحن كنا نستفيد في المرحلة الماضية من الجيش العربي الأردني.. أجهزة الرادار لها مديات كشف تختلف من جهاز إلى جهاز، ولها ارتفاعات كشف تختلف أيضاً من جهاز إلى جهاز، هناك مناطق يدخل منها الطيران الإسرائيلي في لبنان وفي الأردن، والطيران الإسرائيلي لايدخل إلينا من خلال الجبهة السورية، ففي (٥/حزيران) مثلاً أتانا الطيران الإسرائيلي من فوق ومن خلال جبال لبنان، وهذا ما قصدته. الطيران الإسرائيلي توجد مناطق يمر عبرها، وهذه المناطق موجودة في لبنان والأردن. أجهزتنا لا تكشف الطيران الإسرائيلي في هذه المناطق، كان الرادار الأردني يقدم لنا كل المعلومات عن الطيران الإسرائيلي خلال المرحلة الماضية، وأعتقد أنه لالزوم هنا للدخول بتفاصيل فنية لأننا عندما نأخذ الخبر عن طائرة إسرائيلية قبل دقيقة أو بعد دقيقة، هذه الدقيقة تؤثر وقد تكون العامل الحاسم في معركة جوية بكاملها لصالحنا أو لصالح العدو.

كان هناك تعاون كامل ومطلق بين غرفة العمليات في سورية وغرفة العمليات الجوية في الأردن، خلال معارك الأيام الثلاثة (٢٤ ـ ٢٦/حزيران/ ١٩٧٠)، هذه المعارك المشرفة التي خاضها الجيش العربي السوري، وكانت الأولى من نوعها إطلاقاً بالنسبة لكل الجيوش العربية منذ أن قامت إسرائيل حتى الآن، وقمنا بأعمال في هذه الأيام الثلاثة من حيث النوع لم تشهدها إسرائيل إطلاقاً، وهذا الكلام قيل من قبل الفريق أول (محمد فوزي) للرفيق الأمين العام عندما كان في ليبيا، ومنذ اليوم الأول وهذا الكلام أرويه عن لسان الأمين العام لأنه قال لي عندما عاد من ليبيا ـ وطبعاً أنا أحكم أيضاً أن هذه المعارك نوعية، بغض النظر عن هذا الكلام ـ ولكن أردت أن أنقل لكم كلام الفريق الأول (محمد فوزي) للرفيق الأمين العام. والمارشال (غريشكو) أيضاً

قال نفس الكلام ببرقيته، ونقول أن برقية المارشال (غريشكو) أيضاً قد تكون سياسية، ولكن الأمين العام إتصل معي بالهاتف وقال بعد مرور المعارك بأيام مايلي: «كان عندي السفير السوفيتي وقال إن المعارك كانت ناجحة جداً، وكان ضباط القيادة يتصرفون بتقنية عالية». هذا التعبير قاله الأمين العام على لسان (محي الدينوف) السفير السوفيتي بالهاتف. ومعلومات (محي الدينوف) أنتم تعلمون أن لدينا مستشارين وهناك مستشار لرئيس الأركان، ومستشار لوزير الدفاع، ومستشار للعمليات، هؤلاء المستشارون يعملون معنا وهم يشاهدون كل التصرفات، وكل القرارات، وكل أعمال ضباط القيادة، وعندما ينقلون مشاهداتهم لسفيرهم أعتقد أنه لايوجد مجال للدبلوماسية... يمكن أن يكون هذا الأمر خارج مجرى الحديث ولكن عرجنا عليه. خلال معارك الأيام الثلاثة الجيش الأردني كان تحت تصرفنا فعلاً، هذا الكلام لم يقل لنا من قبل الملك (حسين) ولا من قبل قيادة الجيش الأردني أيضاً، رغم أنه قيل من قبل قيادة الجيش الأردني، ولكنه قيل أيضاً من قبل قائد الفرقة المجاورة، وكانوا جاهزين لتنفيذ أية عمليات لصالح عملياتنا في الجبهة السورية، وضباطنا عرفوا هذا الشيء.. الضباط الذين اندفعوا لتنفيذ أعمال محدودة، هذا الأمر تأثيره ليس مادياً فقط أيها الرفاق، ليس تأثيره عددا من الجنود والدبابات والمدفعية يمكن أن تتحرك فيما إذا تلقت أمراً بذلك من الأردن، ولكن تأثيره المعنوي الضخم يحقق المعجزات بالنسبة للجندي السوري، فالجندي السوري عندما يعلم أن بجانبه جندي أردني سيقاتل معه، وسعودي ومصري سيقاتل معه، يصبح أكثر من جندي بكثير ويصنع المعجزات، وفي حال العكس يصبح العكس أيضاً، وكنا حريصين أن نوصل الى الجنود، إلى المنفذين في هذه المعارك، أنه يوجد إلى جانبهم جنود عرب ينتظرون أن يساهموا معهم في المعركة. في هذه اللحظات لا يمكن إلا أن أذكر الجندي، الجندي الفقير، أفقر إنسان في هذه الأمة، الجندي العربي السوري يتقاضى سبعين ليرة سورية، وفي المناسبة الفدائي يكلف ما يعادل كلفة أربعة جنود في الجيش العربي السوري... حتى عندما نوزع ثمن الأسلحة الثقيلة الموجودة في الجيش العربي السوري.. وأنا قلت للواء (مصطفى) عندما تكلم كان عليه أن يذكر لكم كلفة العمل الفدائي أيضاً.. طبعاً يمكن أن يكون هذا عائداً لبدايات خاطئة يجب أن نعيد النظر فيها، وهذا عائد لأن تجربتنا لا تزال في البدء، ولا أريد أن آتي به دليلاً على بطلان، أو قلة جدوى العمل الفدائي، هذا المثال أوردته لأنني أريد أن أقول أن هذا من البدايات الخاطئة والأساليب الخاطئة التي ألمحت إليها منذ قليل.

في هذه اللحظات والجنود يتساقطون، والجندي لا يرى زميله من القنابل والدخان وإذا رآه سيراه قتيلاً أو جريحاً، في هذه اللحظات لا أستطيع إطلاقاً أن أقول له، ومن غير المقبول، ولن أقول له، لا كجندي ولا كقائد، أن الجيش الأردني (لأنه جيش الملك حسين) لن نتعامل معه.. هذه لحظات الموت.. نحن بحاجة إلى كل من يقاتل إلى جانبنا بغض النظر عن هويته، وبطبيعة الحال فهوية الجندي الأردني هي هوية الجماهير العربية.. جئت بهذين المثالين فقط... وهناك أمثلة كثيرة لو أردنا أن نعددها لأضعنا من الوقت الكثير ولقد ذكرت هذين المثالين لأدلل على أن المرونةالجزئية وأقول الجزئية، لم نستطع أن نملكها كاملة لعدم موافقة البعض منا رغم أن المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي أقر هذا الشيء، ولكن هناك من قال أن هذا الأمر من إختصاص المؤتمر القومي وقد يكون كذلك.. فهذه المرونة الجزئية التي ملكناها لفترة معينة ومحدودة وبأضيق الحدود، لأن هناك أمثلة كثيرة أستطيع أن آتي بها والأمين العام يعرف الكثير منها، وهناك أشياء تتعلق به بالذات لو استطعنا أن نملك المرونة الكاملة لحققنا أكثر من ذلك بكثير خاصة لو كان هناك إنسجام وتنسيق كامل بالنسبة للحزب في كل المجالات، بمعنى أن هذه المرونة لو كنا جميعاً مؤمنين بها ولو وافقنا عليها وسرنا بها في كل القطاعات هنا، وفي الأردن وفي الجيش وفي المقاومة وفي الحزب...إلخ، كنا حققنا أشياء أفضل وأكثر وربما في رأيي، ولا أجزم، ربما كنا استطعنا أن نتفادى بعض ما حدث في الجزرة الأخيرة. من أجل تحقيق هذا الشيء، من أجل تعزيز أداة المعركة.. قلنا في المؤتمر القطري الرابع ولكي يكون كلامي دقيقاً أكثر، قلنا في اللجنة العربية المنبثقة عن المؤتمر القطري الرابع بضرورة إمتلاك حرية الحركة على الصعيد العربي من تعزيز إستراتيجية الحزب وتنفيذ المهمات والمهمة الأساسية المطروحة أمام الحزب وليس العكس وليس من أجل أن نخالف إستراتيجية الحزب، قد لا يقنع البعض منا، ولم يقنع فعلاً البعض عندما قيل في عام /١٩٦٨/ وانطلاقاً من شعوري بالمسؤولية من خلال المركز الذي أشغله، ومن خلال الممارسة التي يعانيها جنودنا، ومن خلال إصرار رفاقنا على أن هذا الكلام مخالف لإستراتيجية الحزب، وبالتالي لم توافق القيادتان القومية والقطرية عليه.

ولكي أكون منسجماً مع نفسي، صادقاً مع حزبي، صادقاً مع وطني، مع الشعب الذي أنتمي إليه، وبما لا يخرج إطلاقاً على تقاليدنا الحزبية قررت أن لا أكون في القيادة القطرية وأن لا أرشح نفسي للقيادة.. وعندما لا أرشح نفسي

للقيادة فإن هذا لا يعني (الحرد). ولم يرد إلى ذهني أنني لن أكون حزبياً، وأنني لن أكون الحزبي الملتزم... ولكنني أردت فقط أن أشعر ببعض الراحة، راحة الضمير، راحة الوجدان، أردت أن تأتيني الأوامر من القيادة، وأن أكون منفذاً فقط، وأشعر في هذه الحالة أن مسؤوليتي تكون أقل... مسؤوليتي الوطنية تكون أقل بكثير... خلال سنوات الثورة، لم يلزم أحد أن يكون عضواً في قيادة الحزب، وأعتقد أن البعض من الرفاق شاهدوا إصراري ورفضي أن أرشح لقيادة الحزب القطرية آنذاك.. عدت أيها الرفاق إلى عملي وأؤكد وأكرر أنه لم يكن في ذهني إلا أن أكون الحزبي الملتزم، وجاءني كثير من الرفاق العسكريين والمدنيين وقلت لهم ما أقوله الآن، من أنه إنسجاماً مع ما أعتقد وإنسجاماً مع نفسي و... إلخ، يجب أن لا أكون عضواً في أعلا قيادة في هذا القطر ولكنني سأبقى عسكرياً أنفذ الأوامر وبالعكس، فهذا يعطيني وقتاً أكثر ويمكنني من بذل جهد أكثر وأصبح أقرب إلى عملي الفني البحت.

أرجو أيها الرفاق في تحليلي لبعض ما يأتي أن لا يظن أحد أنني أكره إنساناً في هذا الحزب، أو أنني أحمل في نفسي أية ضغائن لإنسان. وأنا أؤكد أن رفاقنا في قيادة الحزب كما أرى وأشعر من خيرة المناضلين، فالمفروض أن ينتخبهم المؤتمر.

كما ذكرت، كما لم يرد إلى ذهني أن لا أكون الحزبي الملتزم... أيضاً لم يرد إلى ذهني أن أكون ضحية حرية الرأي... لم يرد إلى ذهني أن يمارس ما مورس ضدي بالذات وأنا عضو قيادات الحزب المستمرة... ولست ثانوياً في ثورة الحزب من أجل ما أبديت من الرأي، اتخذ قرار تحت عنوان (تبديل مراكز القوى)، من أجل هذا الرأي فقط، لماذا لم يؤخذ إلا في ذلك الظرف؟ لماذا لم يؤخذ إلا في ذلك الوقت؟ عندما قلنا ماقلناه إنطلاقاً من قناعتنا. وعندما أقول قلنا ماقلناه أقصد أن هذا الرأي يقوله كثيرون من رفاقنا في هذا الحزب. كان رأيي ورأي كثير من الرفاق أن مثل هذا القرار الذي اتخذ بسبب إبداء رأي يتعلق بمستقبلنا كله، فوجودنا كشعب بأرضنا، إذا ماتفذ فهو دليل قاطع وواضح على أن كل ما سمعناه في الماضي من هنا وهناك من إنعدام حرية الرأي في حزبنا بالنسبة لقواعد الحزب هو أمر صحيح.

هذه قناعة بالنسبة لي لا مجال للشك فيها إطلاقاً لأنه عندما يمارس الإرهاب ضدي أنا بالذات بسبب إبداء الرأي، فمن الذي لا يمارس ضده هذا الإرهاب في الحزب؟ لا أحد... سيما أيها الرفاق أنا ممن عاصروا هذه الثورة وكانوا باستمرار قبل

تنفيذها وبعد التنفيذ من الأساسيين فيها، وأعرف كل شيء عنها وعن كل مؤسساتها الحزبية وغير الحزبية، وأعرف تاريخها بتفاصيله، وقد يكون بيننا في هذا المؤتمر القليل القليل ممن يعرفون هذه التفاصيل.

عندما صدر هذا القرار وربطته بما كنت أسمع، وقارنته بما أعرف عن بعض رفاقنا، أصبحت لدي القناعة المطلقة أن هذا الحزب إذا ما سيطر عليه هذا الفكر، هذه الممارسة... هذا النوع من الممارسة، فهذا الحزب يصبح عبارة عن تنظيم، عن هيكل فارغ من أي محتوى، وأي مضمون... قارنته مع ما أعرف.

أيها الرفاق... سآتي لكم ببعض الأمثلة. أرجو أن يعلم الجميع أنني أكنّ للرفيق الأمين العام المساعد كل حب واحترام وأقدّر له ما يتمتع به من كفاءة وأقدّر نضاله وأعرف عنه أكثر مما يعرف الكثيرون في هذا المؤتمر... ولكن أعرف وبالتجربة ومن خلال الممارسة أن هناك في الحزب طبعاً معيناً لست أدري ماذا يمكن أن أطلق عليه، سأقول (عقلية)، وليس لدي ولا أستطيع إلا أن أقول أنها (عقلية الإستهلاك والتصفية)... قد يقول من يمارس هذه الممارسات أنها هي التي تخدم الحزب، وتبني الحزب، وتخدم الثورة، وتبني الثورة، ولكنها عقلية على كل حال موجودة.

في (٨/آذار) أيها الرفاق قبل (٨/آذار) كان هناك لجنة عسكرية، وهذه المواضيع سأمر عليها باختصار لأنني لا أريد أن أسرد التاريخ... هذه اللجنة كنت أنا أحد أعضائها وكان الرفيق (صلاح) أحد أعضاء هذه اللجنة أيضاً، وكان هناك رفاق آخرون، هذه اللجنة كانت هي كل شيء من جانب الحزب بالنسبة للثورة والحزب، كانت كل شيء، هي التي كانت تعين الممثلين العسكريين إلى القيادات الحزبية، وهي التي كانت تعين أعضاء المجلس الوطني، هي التي كانت تعين الوزراء، وأقول هي كانت كل شيء.

ومنذ الأيام الأولى للثورة عيّن الرفيق (صلاح جديد) معاوناً لمدير شؤون الضباط وأصبح هذا المركز (معاون مدير شؤون الضباط) هو مركز الثقل بالنسبة لنا جميعاً في اللجنة وفي الحزب وفي كل ما يتعلق بنا كبعثيين، ومعاون مدير إدارة شؤون الضباط كمركز بحد ذاته مركز، ولكنه ليس مركزاً أساسياً بالنسبة للدولة، ولا أريد بهذه المناسبة أن أقلل من الخدمات الجلى التي قدمها الرفيق (صلاح) عند إستلامه لهذا المركز وخاصة في أوائل الثورة، ولكنني أناقش الأمر من زاوية أخرى وهو أن السلطة أصبحت هنا في هذا المركز.. بعد فترة انتقل الرفيق (صلاح) إلى رئاسة الأركان

العامة وأصبحت السلطة في رئاسة الأركان، وأنا بالذات ويعرف الرفيق (صلاح) أنني أدرك هذا الشيء، لأنني عضو معه في اللجنة العسكرية، ولأنني مرتبط معه بعلاقة الرئيس والمرؤوس من خلال عملي في القوى الجوية وكانت هناك أشياء تتعلق بي بالذات وباعتباري كنت ممثلاً للقوى في اللجنة. هناك كثير من القرارات كانت تتخذ في اللجنة ولا ينفذها اللواء (صلاح) آنذاك كرئيس أركان (لأنها لابد لها من قرار تنفيذي) إلا عندما يقتنع.. وبتقديري يذكر الرفيق (صلاح) بعضاً من هذه الأمثلة.. بالنسبة للحزب عندما كان الرفيق (صلاح) عضواً في القيادة القومية، كانت القيادة القومية كل شيء، وأصبحت اللجنة العسكرية ثانوية جداً.. هنا في هذا المؤتمر كان معي في أول قيادة قطرية وكان أمينها العام (حمود الشوفي)، كان معي بعض الأعضاء الموجودين حالياً في هذا المؤتمر لم يسمح لنا أيها الرفاق ونحن أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي بأن ندخل المجلس الوطني، لم يسمح لنا إطلاقاً، رغم أننا أعضاء قيادة قطرية، وثلاثة منا، وهم العسكريون أعضاء أيضاً في اللجنة العسكرية، لم يسمح لنا... ودارت مناقشات حادة بيننا آنذاك ولم تدخل المجلس الوطني فئات أخرى غير حزبية... يا رفاق وأنا لم أذكر شيئاً من عندي.. ولكن هذا ما حصل... وفي تقديري أن (ميشيل عفلق) الرفيق السابق والأخرين الذين كانوا معه لم يكونوا الأساس باستمرار.. وعندما لم يرشح الرفيق (صلاح) نفسه للقيادة القومية وأصبح عضواً في القيادة القطرية، أصبحت القيادة القطرية هي المسؤولة عن السلطة في القطر العربي السوري. وقد يذكر أحد الأعضاء، أو بعض الرفاق الذين كانوا أعضاء على ما أذكر، في المؤتمر السادس والسابع لم يرشح الرفيق صلاح نفسه إلى القيادة القومية رغم إلحاحنا جميعاً عليه، لم يرشح نفسه لكي يكون عضواً في القيادة القومية... وربما لا أذكر كل تفاصيل الموضوع. المهم عندما انتقل الرفيق (صلاح) من القيادة القومية إلى القيادة القطرية، أصبحت القطرية هي كل شيء وهي السلطة، والقومية لا علاقة لها بالسلطة وهي أعلا مؤسسة بالحزب. لكن للأمور التنظيمية وعلى صعيد الوطن العربي، وهنا بالذات بدأ يتفجر الخلاف بين قومية وقطرية، وأذكر عندما عينت القيادة القطرية وطبعاً عدد كبير من الرفاق كانوا أعضاء في القيادة القومية وأنا كنت عضواً فيها، وكانت آخر قيادة قومية، عينوا محافظين وطبعاً كثير من الرفاق هنا كانوا أعضاء بالقيادة، وأنا كنت عضواً آنذاك بالقيادة القومية، وهي آخر قيادة قومية قبل (٢٣/ شباط)، احتجت القيادة القومية على أحدهم، لم يرد أحد على القيادة القومية آنذاك وقيل لا علاقة للقيادة القومية بمواضيع السلطة. هذه أمثلة... مراكز ومؤسسات مختلفة

ذكرتها منذ بدء الثورة حتى الآن، لكي أقول كيف كانت تنتقل السلطة وتكتسب الشرعية من مكان إلى مكان ومن فترة إلى فترة بين وقت وآخر.

هذه (العقلية) أيضاً كانت آثارها واضحة انعكست: تصفيات لأشخاص كان لهم دور قيادي في بعض مراحل هذه الثورة. وسأورد أيضاً بعض الأمثلة:

اللجنة العسكرية التي ذكرت كانت هي قمة التنظيم العسكري الحزبي والسلطوي بالنسبة للبعثيين في الجيش. طبعاً رفاق (٨/آذار)، وبالمناسبة هناك بعثيون بالجيش، وإلا لما كانت ثورة (٨/آذار) وتحولت لصالح الحزب، وإنه لمن المؤلم جداً أن نقول بعد مرور سبع سنوات على الثورة أن الجيش هو جيش غير عقائدي... طبعاً في كلمات قيلت أكثر من ذلك وأريد أن أقول أيضاً ـ ولو بين هلالين ـ أنه (لو لم يكن في هذا القطر جيش عقائدي)، لما كانت هناك سلطة للحزب، لما انعقد هذا المؤتمر، ولما كانت هناك في هذا القطر مقاومة وعمل فدائي واستعداد عسكري، ولكنّا شيئاً آخر، ولما كانت هناك أي سلطة للحزب في هذا القطر. وكل المؤامرات التي تعرض لها حكم الحزب لم تستطع الجماهير... جماهير الحزب أن تضرب هذه المؤامرات، (ولم يضرب كل المؤامرات التي تعرض لها حكم الحزب، إلا هذا الجيش العقائدي)، جيش حزب البعث العربي الإشتراكي، هؤلاء سواء منهم من وصف بالمناضل أو من وصف بغير المناضل، ولا أقصد من هذا الكلام أن أدافع عن أخطاء أي إنسان إطلاقاً، هناك خطأ ولكن الخطأ لا يقلل من أهمية هؤلاء المناضلين ولا يقلل من أهمية هذا الجيش العقائدي إطلاقاً وفي دوره بحماية الثورة بالذات، وفي دوره بحماية حكم الحزب بالذات... هذه اللجنة كما ذكرت كانت قمة التنظيم الحزبي وكنا نعقد أحياناً مؤتمرات للبعثيين في فترات متباعدة... وفي أحد هذه المؤتمرات، وبعد إخراج (زياد الحريري) من سورية، وكان رئيساً للأركان، قررنا أن يعين رئيس للأركان، وكان (أمين الحافظ) آنذاك أصبح قائداً عاماً للجيش.. جيء به من وزارة الداخلية إلى رئاسة الأركان، ثم إلى قيادة الجيش بعد ذهاب (لؤي الأتاسي).. عندما جئنا إلى المؤتمر، حسب ما أذكر، لم تكن قد حدثت بيننا بعد أية مشاكل... لا تنظيمية، ولا سلطوية، ولا أذكر أنه كان بيننا أي نوع من أنواع المشاكل بالنسبة للتنظيم العسكري، وكان هناك صفاء وود، لأن المؤامرات كانت تحيط بنا من كل جانب، وكنا متماسكين إلى أقصى الحدود، وكنا ننام باستمرار في وحدتنا ونسهر كل الليل، وهذا الشيء معروف (مؤامرة ١٨/ تموز، حدثت نهاراً لأن البعثيين لم يكونوا ينامون في الليل)، ولما جئنا إلى المؤتمر، لم

يكن بذهن أحد منا إلا أن رئيس الأركان سيكون هو (محمد عمران) وذلك بسبب أننا جميعاً أعضاء لجنة عسكرية وكلنا مناضلون وكلنا له دور أساسي بهذه الثورة، ولذلك الأقدم منا هو الطبيعي للمركز الأقدم، وأنا واحد من هؤلاء المؤتمرين العسكريين آنذاك، كان بذهني هذا الشيء.. عندما انعقد المؤتمر ولو طرح الأمر على التصويت لصوّتُ عليه، ولكن (صلاح جديد) طرح الاقتراح التالي: (باعتبار أن رئيس الأركان سيعمل مع القائد العام للجيش، فيترك للقائد العام حرية إختيار رئيس الأركان) وطرح الإقتراح على التصويت وفاز وأجمع أيضاً، أجمع لأننا كنا نثق بكل رفاقنا، لم تكن هناك أية بادرة، وحتى عندما طرح هذا الإقتراح فقد كنت من البساطة آنذاك، بحيث أعتقدت أن المقصود هو إعطاء صلاحيات دعم معنوي للقائد العام، وهذا القائد العام لا شك أنه سيختار مباشرة الرفيق السابق (محمد عمران)، باعتباره أقدم الحزبيين عسكرياً، لهذا السبب فقط، وإذ بالرفيق اللواء (صلاح) يعين آنذاك رئيساً للأركان. وفي تقديري أنه من هذه الجلسة بدأت بوادر تصفية (محمد عمران)... أرجو أن لا يفهم أحد أنني أعطف على (محمد عمران) أو أن أخطاءه صغيرة أو أنه من المناضلين الذين يجب ألا يبعدوا، ولا أقصد هذا، فنحن نأتي على حوادث مررنا بها ولا بد أن نستفيد منها في مسيرتنا المستمرة.. من هنا بدأت تصفية (محمد عمران)، ولم يطل الزمن بعد هذا المؤتمر، وأخرج وأنا أحد أعضاء اللجنة العسكرية الذين ذهبوا لمرافقة (محمد عمران) إلى الطائرة، وحتى عندما أخرج كان بذهني أيضاً أن (محمد عمران) يعطي تصريحات لصحف لبنان بالعطف على الناصريين آنذاك، الأمر يبلبل الثورة يبلبل صفوف البعثيين.. فليخرج الآن، وعندما نقضي على أعدائنا جميعاً يمكنه أن يعود ويتابع المسيرة معنا.. لم يكن بذهني إلا هذا، ولقد أكدت وأنا واحد من الرفاق الذين رافقوا (محمد عمران) آنذاك إلى الطائرة، أكدت له هذا الكلام، وكنت قانعاً بكل كلمة قلتها له، لكن (محمد عمران) خرج ولم يعد. وأذكر آنذاك أننا في اجتماعنا ببيت (أمين الحافظ) أرسلنا لإخراج (محمد عمران)، وخرج الرفيق (صلاح) والرفيق (أمين الحافظ) آنذاك لزيارة أحد المعسكرات في قطنا، ونحن ذهبنا لتنفيذ المهمة. هذا أول رفيق صادق كان له دور أساسي أيضاً بالثورة... وصُفّي... ومن هذا المؤتمر، أقصد ذلك المؤتمر العسكري بدأت تصفية (محمد عمران).

كانت هناك ثقة مطلقة، حسب ما يبدو لي على الأقل، ولكثير من رفاقنا، بين الرفيق (صلاح) والقائد العام للجيش آنذاك (أمين الحافظ)... وطبعاً لا أريد أن أسجل

هنا مآخذاً إطلاقاً، لقد كان بيني وبين (أمين الحافظ) مثل هذه الثقة وأكثر، هناك قناعات تتغير على ضوء الأعمال، لا أريد أن أسجل أيضاً ماخذاً أو أدافع عمن صُفّيَ ولكن أذكر مراحل حوادث مررنا بها لها دلالات عميقة قد تؤثر بشكل جذري على مسيرة حزبنا وثورتنا، الرفيق (صلاح) يذكر تماماً رأيه بالفريق (أمين الحافظ)، الفريق (أمين الحافظ) آنذاك، وبعد مرور فترة، بدأ يمارس دوره في قيادة الجيش كقائد عام للجيش والقوات المسلحة، عندما بدأ يوقع بعض البريد بدأت نهايته، لأن كل شيء كان يصدر بقرار وبتوقيع اللواء (صلاح) باسم القائد العام، عندما عاد (أمين الحافظ) ليمارس بعض دوره، بدأت نهايته، وبدأ الرأي به يتغير على ضوء هذه الممارسة، أنا أيضاً بدأ رأيي (بأمين الحافظ) يتغير على ضوء ممارسات أخرى... كان هناك في هذا المؤتمر ومنهم الأمين العام والرفيق (ابراهيم ماخوس) كانوا أعضاء معي في القيادة القومية التي كنت عضواً فيها، وجميعهم يذكرون مواقفي من (أمين الحافظ). تغير رأيي(بأمين الحافظ) على ضوء ممارسات أخرى، أما الرفيق (صلاح) فقد تغير رأيه (بأمين الحافظ) أكثر فأكثر إلى الخطأ، وصُفّيَ (أمين الحافظ).

طبعاً أيها الرفاق هؤلاء الذين أذكرهم، هم دورهم آت في التصفية والسقوط حتماً، سواء أكان الرفيق (صلاح) موجود أم لا.. لأنهم مخطئون بحق الحزب، وبعيدون عن فكر وإستراتيجية وعقل الحزب، ولكن الرفيق (صلاح) صاحب المبادرة الأساسية، والذي استطاع أن يجعل الزمن أيضاً يستمر بأسرع ما يمكن في تصفية هؤلاء... وقد يكون في ذلك مصلحة الحزب.

وهناك في الحقيقة أمثلة أخرى أيها الرفاق، هناك أمثلة.. وينطبق هذا الشيء بشكل أو بآخر إلى حد ما، بالنسبة للواء (أحمد سويداني) لم يكن هناك تنازع على عمل ما، بينه وبين الرفيق الأمين العام... منذ أيام في هذا المؤتمر كان يتحدى القيادة بدون مبرر، كان يصرخ بوجه الجميع بدون مبرر، وفي كل مناسبة.

بعد خمسة حزيران ذهبت إلى القصر الجمهوري، وكان أعضاء القيادة موجودين وكان الأمين العام موجوداً، كان اللواء (سويداني) يصرخ وصراخه يصل إلى الشارع، وكلمات لا تقال.. «بطلق النار»، وصلت أنا على صوت صراخه ودخلت أنا معه الغرفة وقال لي: «هدول كذا وكذا... (وكانوا يسمعون الكلام من خارج الغرفة) والذي يتجرأ على الكلام فسأطلق عليه النار». لم يخرج (أحمد سويداني) من مركزه على ضوء التحديات التي لاتمت إلى المنطق، إلى التصرف الشخصي، إلى اللياقة

الشخصية. لا أقول إلى الحزب لا تمت إلى تصرف الإنسان العاقل الهادىء بأي صلة، بالأحرى لا تمت إلى عقل الحزب ومفاهيم الحزب وتقاليد المؤسسات الحزبية.

هذا الكلام قاله الرفيق الأمين العام منذ أيام سمعتموه جميعاً، لم يُصفِّي آنذاك، لم يخرج من الحزب ولا من رئاسة الأركان، أخرج من فترة، لم تكن له مثل هذه التصرفات، إذن هناك شيء آخر.

وهناك أمثلة أخرى أيضاً، ولكنني أكتفي بما ذكرت لأقول لكم أيها الرفاق، عندما صدر هذا القرار المنوه عنه والذي أريد له أن يصدر باسم الشرعية باسم قيادة الحزب... (تغيير مراكز القوى) بريء جداً، عليه كل طلاءات ودهانات الشرعية، المقصود فيه هو فقط أنا لأنني بدأت أقول كلمة لا تسر الآخرين... وليس شيئاً آخر.

بالمقارنة مع ما كنا نسمع، وبالمقارنة مع ما أعرف من تاريخ هذه الثورة، ومن تجربتي فيها، ومنها بعض ماذكرت.. عندما تكون أمامي هذه الصورة، ماذا تريدون مني أن أتصور حزبنا هذا؟ أتصوره هيكلاً خالياً من كل محتوى، وأتصور نفسي مخادعاً كاذباً عندما أقول أنني ملتزم بمثل هذا القرار، وأن هذا القرار يمثل الشرعية.

إن هذا القرار أبعد ما يكون عن الشرعية، والآخرون لا يعرفون شيئاً، لا يعرفون إلا المظاهر. قد يقوم أحد منهم بعد قليل ويرد ولا يقبل بهذا الكلام أعرف هذا سلفاً، ولكن سواء أقام بعض الرفاق بالقيادة أو لم يقوموا، أقالوا غير هذا الكلام أو لم يقولوا، فلي تجربة لمستها بنفسي ورأيتها بعيني، لا يمكن لأي حجة أو أي كلام من أي عضو من أعضاء القيادة أن يغير هذه القناعة، لأنها جاءت نتيجة تجربة ولم تأت لا بالإستنتاج ولا بقراءة الكتب.

أقل من هذا بكثير أيها الرفاق... أقل من هذا بكثير أيها الرفاق... أقل من هذا بكثير، كان واضحاً أمام عيني قبل (٢٣/شباط) أقل من هذا، كان لدي من الدلائل أقل مما يسيء إلى فهمي للحزب وتصوري له، الأمر الذي أقنعني بضرورة الدفاع عن الحزب ضد أعلا مؤسسة في الحزب وهي القيادة القومية، وأنا أحد أعضاء هذه المؤسسة. وهناك في هذه المؤسسة القيادة القومية، من تربطني بهم روابط شخصية وروابط صداقة جيدة. وفي هذه المؤسسة من الأعضاء من يتمتع بسلوك شخصي أحترمه وأقدره، ولكنني عندما شعرت واقتنعت أن الحزب في خطر نتيجة تصرف هذه المؤسسة، وقفت إلى جانب الرفاق آنذاك الذين كانوا أعضاء القيادة القطرية، وهم يعرفون أنني لم أقتنع إلا بعد جهد وعناء بالتحرك العسكري ضد القيادة القومية.

(أحمد سويداني) جاء لمكتبي مرات كثيرة قبل (٢٣/شباط) بفترة، وهو موجود الآن في السجن، وإذا أردتم فلتأت به، وسأذكر هذه الحادثة والتي تكررت أكثر من مرة، جاء إليّ وقال: «هؤلاء لا فائدة منهم يجب أن نتحرك، هات هالعسكر وخلينا نمشي»، نعم على القيادة القومية... أنا كنت قائد قوى جوية آنذاك، وكان يأتي لعندي من أجل أن نتحرك عسكرياً ضد القيادة القومية، وكان قد بدا في القيادة القومية أن لي وجهة نظر تلتقي مع رفاقنا في القيادة القطرية والتي حُلّت فيما بعد. وكانت القناعة قد حصلت عند رفاقنا أنه لابد من تحرك عسكري ضد هذه القيادة القومية آنذاك، (وأحمد سويداني) أحد هؤلاء الرفاق السابقين الذي جاء ليقنعني بضرورة الإسراع بالتحرك العسكري. أذكر أنني قلت له :«ولو قطعوا يدي لما حركت جندياً واحداً»، وكررت هذا الكلام مرات ومرات، في الوقت الذي كنت فيه أقف بكل شراسة في جلسات القيادة القومية أمام الآخرين الذين كانوا يسيئون إلى الحزب، ولم أكن مقتنعا إطلاقاً بالتحرك العسكري، ورفاقنا يعرفون، رفاقنا الموجودين الآن، يعرفون موافقتي على التحرك أو عدم موافقتي قد تكون هي الأساس في نجاح أو عدم نجاح (٢٣/شباط)، أعتقد أنهم يعرفون ذلك. وفي تقديري لو وافقت لكانت (٢٣/شباط) حدثت في وقت مبكر، وقد يكون (٢٢/شباط) مثلاً، قد يكون تاريخاً سابقاً.

وطبعاً بالممارسة اقتنعت أنه لابد، كما قال المؤتمر القومي التاسع، من التحرك، هذا الأسلوب الذي نشجبه وشجبناه في المؤتمر، ولكنه لابد منه. أقول عندما اقتنعت آنذاك التحرك من أجل (٢٣/شباط)، لم تكن أمامي الصورة الرهيبة المفزعة المرعبة التي رأيتها أمامي عندما صدر هذا القرار... قرار (تغيير مراكز القوى) وحتى صيغة القرار، في صيغة القرار نفسها الكثير من الحبك، بنود متكاملة الأمين العام رئيس وزراء لسبب لا أريد أن أدخل بالتفاصيل. فإذا كان أيها الرفاق أقل من هذه الصورة جعلتني أساهم في الوقوف ضد اليمين في (٢٣/شباط)، فمن الطبيعي أن أقول لرفاقنا في قيادة الحزب عند صدور هذا القرار: لا.. أيها الرفاق هذا القرار لا يمت إلى الشرعية بصلة ولا يمت إلى مصلحة الحزب بصلة. عندما قلت لا.. لم يكن بذهني موازين القوى هنا وهناك، ولم أكن أعرف من معي ومن ضدي في هذا الجيش إطلاقاً، ولو لم يكن معي سوى عشرة جنود لقلت لا، لم أكن أعرف إطلاقاً، وكان هناك عدد من العسكريين ليسوا من رأيي لسبب أو لآخر ولكن قلت لا، وأؤكد لو لم يكن إلى جانب رأيي سوى عشرة جنود أو غير حزبيين لقلت لا، أو حتى عشرة مدنيين، أو لم يكن إلى جانب

رأيي سوى نفسي لقلت لا.. أما القدرة على التنفيذ أو عدم القدرة على التنفيذ فهذا شيء آخر.

بغض النظر عن النتائج، لأن العمل بالحزب قناعة، وعندما تتزعزع هذه القناعة، عندما تتصدع، كيف يمكن أن يطلب منا الإلتزام؟ عندما أشعر أن هذه القيادة تتصرف بمعزل عن تقاليد الحزب، هل يمكن أن أعترف أنها قيادة حزب؟ أبداً، هذا التصور أيها الرفاق بذهني باستمرار، كل منا في القاعدة وفي القمة، عندما يشعر أن الحزب لا يمثل مصالح الوطن، لا يمثل طليعة الشعب، لا يعمل من أجل مصلحة الحزب والشعب، لن يلتزم إطلاقاً بما يسمى هيكلاً أو قيادة أو تنظيماً، وإلا لذهبنا إلى أحد المقاهي وجلست أنا وعشرة وقالوا لي: فلنصوت (بتطلع بتركضلك مشوار) نحن تسعة وأنت واحد، ففي أي وقت من الأوقات عندما أشعر أن الذين أعمل معهم ليسوا بعثيين لن ألتزم بهم ولا بقراراتهم. والآن في هذا المؤتمر كل منا عندما يشعر أن هذا المؤتمر لا يمثل الحزب يجب أن يذهب من هذا المؤتمر. العمل في الحزب قناعة، أعتقد أن هذه بديهة لا مجال لمناقشتها في أي وقت يستطيع الإنسان أن يفك إلتزامه بالحزب عندما يقتنع لأي سبب أن هذا الحزب لا يعبر عن مصالح الجماهير، لأننا دخلنا بهذه القناعة، وقدرتنا على النضال والإستمرار متوقفة على استمرار هذه القناعة.

لذلك أيها الرفاق قلت لهم لن أنفذ. وهناك جلسات ولقاءات كثيرة، وجاءني الأمين العام والأمين العام المساعد إلى مكتبي ليلاً، بعد منتصف الليل لا أذكر الساعة بالضبط، بعد أن علمت وبعد أن تأكد لي أن هناك رفاقاً مدنيين قد يكون بعضهم في هذا المؤتمر، ذهبوا واتصلوا بضباط الجيش وقالو لهم: «سيصدر بعد قليل قرار هام بكذا وبكذا، وعندما دخل الأمين العام المساعد إلى مكتبي كان الضباط خارجين من المكتب وقد رأوهم على باب المكتب، ولكن عندما بلغت من قبل الضباط لم أصدق ولم أعر أي انتباه، ولم أصدق إطلاقاً واعتبرت أن هناك من يريد أن يثير فتنة بالحزب، وإذا بالأمين العام والأمين العام المساعد يدخلان ويبلغاني ما قاله لي الضباط الذين كانوا في مكتبي والمدنيين الذين مروا على الضباط ذهبوا لعندهم أثناء انعقاد الاجتماع المشترك، ولم يكن القرار قد اتخذ بعد، والضباط موجودون وأستطيع أن آتي بهم إلى هذا المؤتمر ليكرروا هذا الكلام، ورجوت آنذاك الأمين العام والأمين العام المساعد أن يقدرا مصلحة الحزب، وألا نضع بعضنا في الزاوية، وأن لا يدفع بعضنا البعض الآخر إلى مواقف حرجة قد تسيء إلى سمعة الحزب وسمعة الثورة، وأنا أذكر ذلك الموقف

تماماً، وهزّ الرفيق الأمين العام المساعد برأسه كأنه يقول انتظرنا فسترى، وقال لي مثل هذا الكلام بعد يومين أو ثلاثة أو خلال تلك الفترة الرفيق (أحمد الأمير) وهو عضو الآن في هذا المؤتمر. قال (أبحث عنه فلا أراه). وفي تقديري أنه تذكر مصير من سقطوا سابقاً وقال بما معناه (لا أذكر بالضبط): «أرجو ألا أراك مستقبلاً يا أبو سليمان في وضع حرج، أو بهذا المعنى، طبعاً أراد أن يفهمني منطلقات مختلفة كلياً عن منطلقات الأمين العام والأمين العام المساعد، وأعتقد أنه كان يتكلم متألماً بالنسبة لي كرفيق أنه لا يريد أن يراني مستقبلاً (يعني ضربوني الجماعة وجعلوني بالسجن) هذا ما فهمته، وقلت له: «خير»، ومر عليّ الرفيق (كامل حسين) وهو موجود الآن أمامي، وقال لي: «والنهاية، ماذا بعد»، قلت له: «أنا قاعد، لا أريد شيئاً من رفاقنا أبداً، وغداً تجيء المؤتمرات ونعود للنقاش بالمؤتمرات»، قال لي: «لا يمكن، يجب أن تنفذ القرار..» قلت له: «أنا لن أنفذ، وقاعد مكاني ولن أرفع السلاح، ولكن إذا جاء رفاقنا لعندي فأنني مضطر لأدافع عن نفسي»، قال لي: «والله بدهم يجو عليك»، قلت له: «يريدون أن يجيئوا إلى هنا»، قال: «نعم» قلت له: «على كل الساحة موجودة»، وعندما يأتون هنا الأمور جدية جداً، لا أعرف الجو الذي أحاط بالقيادة خلال تلك الفترة، لكن الشيء الذي أعرفه أنه كانت هناك تصرفات مستعجلة وارتجالية من قبل رفاقنا بالقيادة، وأؤكد أنني بذلت كل ما أستطيعه من جهد لتلافي تصاعد الأمور، وكنت أعمل باتجاه، ورفاقنا في قيادة الحزب يعملون باتجاه آخر، ونجحت إلى حد ما في ضبط الأمور ممن يقبلون النصيحة أو الأوامر أو التعليمات.. استمرت الأزمة أيها الرفاق وقد لايكون من المفيد أن نذكر كل التفاصيل، واحد ذهب، وقلنا له إرجع، وأحضر لنا جريدة الثورة.. الخ، هذه الأمور كلها مبررة، وفيما لو تكررت نفس المعطيات يجب أن تتكرر لمصلحة الحزب نفس الإجراءات. جريدة الراية التي تأتي من لبنان تحرض الجماهير والحزبيين على الإقتتال، وهل نسمح لها بدخول سورية؟ كلا.. حالياً وبالرغم من أن وسائل الإعلام تشوش المواطنين والحزبيين عسكريين ومدنيين في هذه الفترة، وكل الأخبار التي تحرض المواطنين مبعثها الأساسي رأي الرفيق (مالك الأمين) المسؤول عن الإعلام في القيادة القومية. والرفيق (مالك) الذي لم يكتف بقدرته الإعلامية فقط وإنما تكلم بالمؤتمر بما فيه الكفاية واتهمنا من الإتهامات الكثير ولكن نحن رفاق، ونحن بالتأكيد لم نحم الموسات أبداً، ولنا من أخلاقنا ما يرفعنا عن هذا المستوى، ولنا أيضاً من ماضينا ومن نضالنا ما يمكننا من أن نسير في صفوف الحزب بدون الحراسة الضخمة التي تحدث عنها الرفيق (عبد الحميد المقداد)، فنحن لا نحرس أنفسنا من الحزبيين،

وبأنه محرض أيضاً من المتمردين على الحزب. لم أكن موجوداً أيها الرفاق عندما قيل هذا الكلام، ولكن قيل هذا الكلام.

جريدة تبعث تحرض الجماهير، جريدة الثورة تحرض الناس، وقد جمعنا بالرفيق (نصر شمدين) عندئذ جاء إلى مكتبي فعلاً وتحدث بما تحدث به فعلاً في مكتبي ولا أعتقد أنه تحدث بما قال إلا لأنه رفيق حزبي، ولكننا نريد أجهزة الإعلام أن تترك المجال لنا نتحاور، نتناقش، لا نريد قدر الإمكان أن ننشر غسيلنا الوسخ، ولكننا نحصره قدر الإمكان... لقد كان لكل عضو في القيادة تصرفاته كما أعتقد، التي كان يسميها دفاعاً عن الحزب. وكان كل الرفاق (الرفيق نصر والرفيق مالك الأمين) في لبنان، وكل رفاقنا أصبحوا غيورين على هذا الحزب، أما نحن فبين ليلة وضحاها أصبحنا أعداء أثناء نهضا الحزب، رجعيين ارتبطنا بالإمبريالية... وارتبطنا باليمين والعراق خلف هذه الأزمة مباشرة.

أمر غريب أيها الرفاق، كيف ينعطف المناضل هذا الإنعطاف الحاد، يجب على الأقل أن يكون هناك تدرج نحو الأعلى أو نحو الأسفل، هذه الإنعطافات الحدية غير ممكنة إلا إذا كان الإنسان عبقرياً ومربى منذ صغره على يد المخابرات الأجنبية ومواهبه كثيرة وعالية... قد يكون هذا الشيء المهم. أيضاً، بدافع من الواجب الوطني وبدافع من واجبي نحو الحزب فعلاً منعت الراية من دخول البلاد... كيف أمنعها وكانت تهرّب إلى داخل البلد لتوزع في كل المحافظات ولمصلحة من هذا الإقتتال؟ ولو كنت عسكرياً كلاسيكياً أيها الرفاق، ما الذي منعني من الإقتتال. ومرت سنتان الآن، ليس هناك أي مجال للشك، أنني لو كنت عسكرياً أنظر إلى الأمور بمعطيات المعركة العسكرية فقط، لحققت ما أريد، ولا أعتقد أن هناك من يشك أبداً في طول هذا الحزب وعرضه بصحة ما أقول أبداً، ولكنني لست عسكرياً على الإطلاق بالمعنى الذي ذكرت. اتخذت كل ما اتخذت انطلاقاً من حرصي على الحزب، ومن إيماني أنه لابد أن ألتقي مرة ثانية مع هؤلاء الرفاق المناضلين، ولابد أن يفهموني أكثر مما فهموني حتى الآن، ولابد أن نصحح أخطاء بعضنا البعض... قد أكون مخطئاً في بعض ما تصرفت، لا أجزم، ولا أقول أنني لم أرتكب خطأً في كل التصرفات التي مرت، قد يكون ذلك، لكن الذي أستطيع أن أجزم به هو أنني لم أعطِ أمراً واحداً، ولم أقرر تصرفاً واحداً، إلا انطلاقاً وعلى ضوء ما أدرك من مصلحة الحزب، ولو كان الأمر غير ذلك لكانت النتائج أيها الرفاق غير ذلك، ولما كنا الآن في هذا المؤتمر... وبالتالي

أستطيع أن أقول أيضاً أن من قال أن هناك إنقلاباً عسكرياً خاطىء كل الخطأ... جاء المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي بنتيجة ضغط قواعد الحزب في القطر، وغير صحيح أيضاً ما ذكر أن المؤتمر القطري الإستثنائي عقد بقوة السلاح، إذا كانت حدثت بعض الحوادث، كما ذكر البعض، مرافق الأمين العام زُجَّ به في النهر، هذا الكلام غير صحيح إطلاقاً... لكن حتى إذا كان صحيحاً، هذا لا يعني أن المؤتمر عُقد بقوة السلاح... لأن مرافق الأمين العام.. زجه بالنهر شيء، والمؤتمر عُقد بقوة السلاح شيء آخر.

هنالك بينكم رفاق كانوا بالمؤتمر الرابع الإستثنائي، من جاءه من العسكريين وهدده؟ بتصوري لا أحد، وإذا حدث شيء من هذا فلا علم لي به، بالعكس أيها الرفاق... كان هناك مؤامرة لتنفيذ إنقلاب باسم الحزب، وهنا كثير من الرفاق يعرفون كلمة السر، وفي الحقيقة فقد نسيتها... قيلت بالمؤتمر القطري الرابع الإستثنائي... (عيد سعيد)... وفي هذه المؤامرة ضباط، وهؤلاء الضباط كانوا سيدخلون إلى بعض القطعات وكنت على اطلاع بكل هذه التفاصيل، ولم أتسرع أيضاً لو لم أكن في ضمير الحزب لو لم أكن أعيش الحزب بكل جوارحي، كان من المفروض بمجرد أن سمعت أن هناك مؤامرة وتأكدي من هذه المعلومات أن أضرب دفاعاً عن النفس وبسرعة.. وبتقديري أنني كنت أملك القدرة الكاملة، ولم يكن يستطيع أحد آنذاك أن يمنعني من الضرب... أيضاً لم أتصرف إلا بما يفيد الحزب، وبما يساعد على أن يعقد مستقبلاً مؤتمر قطري أو قومي هو المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، وبما يساعد على أن نجتمع في قيادة واحدة، وبما يساعد على أن نعقد أيضاً بعد ستتين مؤتمراً قومياً لنرجع معاً ونناضل من أجل هذا الحزب.

جاء المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، أنا لم أكن أريد أن أتكلم فيه، ولكن طلب إليّ المؤتمر تقديم تقرير، كان رئيس المؤتمر الرفيق (حمود القباني) أو ربما نائباً لرئيس المؤتمر على ما أذكر، قدمنا التقرير بناء على طلب المؤتمر وخرجنا من المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي وفي ذهني أنه خاتمة مثل هذه المشاكل، وفي ذهني أنه عودة إلى الصفاء، عودة إلى التعاون، عودة إلى النضال، عودة إلى إزالة كل أثر من آثار الأزمة السلبية... ومن جهتي أنا فقد بدأت أمارس وبشكل صادق ومخلص، كل مامن شأنه أن يعمل على إزالة هذه الرواسب.

في أول جلسة كما ذكر الأمين العام المساعد، فعلاً، طلب إليّ وبإلحاح في

الإجتماع المشترك أن أكون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وأقول أكثر من هذا.. لو طلبت أن أكون رئيس دولة ورئيس وزراء ووزيراً للدفاع، وثلاثة أمور زيادة لكان الإجتماع المشترك موافقاً.. وكان هناك تعليل لهذا الطرح، لم يكن من حيث الظاهر على الأقل طرحاً غير جدي.. أبداً، أنا أذكر الأمثلة التي جيء بها، جيء بالأمثلة عن (ستالين)، وفي ظروف الحرب، فإن الشخص القوي هو الذي يستلم كل السلطات والصلاحيات، وجيء بأمثلة عن (تشرشل) والرفاق أعضاء القيادة موجودون الآن.. ولم أقبل أن أكون لا رئيس وزراء ولا رئيس دولة... والذي يريد السلطة يارفاق، رئيس الوزراء أعلى من وزير الدفاع، وأنا لن أكون رئيس وزراء واجهة، إذا كنا نريد أن نأخذ ببعض الأقوال المتداولة بالشارع. فلان يوضع واجهة وفلان يكون القائد الفعلي.

أولاً تجربة رفاقنا معنا هناك الدكتور (يوسف) كان رئيس وزراء، وكنت وزير دفاع خلال فترة طويلة، لا بأس بها سنتين أو أكثر. باعتقادي لم يشعر في يوم من الأيام أنني كنت أتصرف معه على أساس أنه واجهة أبداً وإذا كان لديه مثل واحد يستطيع أن يأتيني به، أنا جاهز لمناقشته... كنت أشعر أنه رئيس وزراء وأنا وزير، بكل ما تعني الكلمة من معنى وينطبق الشيء نفسه على الرفيق الأمين العام كان يدعوني للظهور في كثير من المناسبات كنت أذهب غير منسجم وغير راغب، وإذا كنت أذهب فلأنني كنت أخشى أن يقول الرفيق الأمين العام أن أوامره لا تنفذ، وعلى هذا القول أيضاً عندما أكون أنا رئيس وزراء لن يستطيع وزير دفاع في الدنيا ولا قائد جيش أن يجعل مني واجهة له إطلاقاً، سيكون تحت أوامري بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى لذلك مارفضت رئاسة الوزراء لاعتقادي أنني سأكون واجهة،لا، لأنني لست راغباً في الصعود إلى أعلى، خاصة والشيء المطروح هو أن أكون رئيس وزراء ووزير دفاع، هذا الكلام يارفاق تؤكده مسيرتي الماضية... إنني جئت لوزارة الدفاع مرغماً في (٢٣/ شباط).

وفي (٢٣/شباط) أول كلمة أذيعت بعد البيان، تعيين (حافظ الأسد) وزيراً للدفاع، كان (محمد الزعبي) في الإذاعة أرسلت له أحد الضباط وقلت له وهذا الكلام غير متفقين عليه يجب أن تذيع شيئاً آخر، وأذيع بعد نصف ساعة أن الرفيق (حافظ الأسد) مكلف باعتباره أقدم ضابط بالقوات المسلحة (آنذاك) بتسيير أمور وزارة الدفاع لأن هناك تنقلات لابد من إجرائها، وهناك أشياء سريعة لصالح الحركة لابد من إنسان

مسؤول للبت فيها، وأيضاً عندما شكلت أول وزارة رفضت أن أكون وزيراً للدفاع وعندما ألح عليّ ظهر إسمي بالمرسوم والمراسيم موجودة قائد قوى جوية يتمتع بصلاحيات وزير الدفاع.

على ما أذكر مثل هذا الكلام وارد بتقريري، وفي الوزارة الثانية التي شكلت، والدكتور (يوسف) كان يصر على أنه لا يجوز مثل هذا الشيء وأنه يجب أن أعلن كوزير للدفاع... وأعتقد أنه يذكر هذا الشيء، ولعله كان ينظر للموضوع من ناحية أخرى، أي يجب أن يأخذ كل واحد مكانه الطبيعي.

وزير دفاع لم أقبل، لماذا؟... لم أقبل لأنه لم يكن في ذهني أن أبرز إلى الأمام، ولم يكن في ذهني أن أكون في قمة السلطة، كل ما أطمح إليه هو أن أكون ضابطاً في هذا الجيش، أعمل من أجل هذا الحزب في أي مستوى كان... هذا ما كنت أطمح إليه، وتمشياً مع هذا الطموح أيضاً في المؤتمر القطري الذي عقد بعد حركة (٢٣/شباط) لم أرشح نفسي للقيادة القطرية وتأخرت الإنتخابات لمدة ساعتين، واجتمعنا بالغرفة المجاورة التي في المجلس وقلت لهم لن أرشح، وكانت حجتي يوم ذلك أنني كنت عضواً في القيادة القومية، وصارت الحركة وأنا من المساهمين الأساسيين فيها،وأنا مؤمن بمنطلقات (٢٣/شباط) والجيش فيه (هزّة) وأنا عندما أكون خارج القيادة أستطيع أن أدافع وأتكلم بحرية أكثر، أما عندما أكون داخل القيادة، ربما يظن الناس أنني أدافع عن مؤسسة أنا فيها ولي مصلحة شخصية، وهذا الشيء ينطبق أيضاً على موضوع وزير الدفاع، وأعتقد أن الرفاق والرفيق الأمين العام المساعد بالذات، يذكرون أنهم رفضوا رفضاً مطلقاً إلا أن أرشح نفسي للقيادة القطرية... وفي إعتقادي لو بقيت يوماً أو يومين أو ثلاثة لم أرشح نفسي للقيادة القطرية، لما حدثت الإنتخابات آنذاك... ورضخت لرغبة الرفاق... ورشحت نفسي للقيادة القطرية.

وفي أول مؤتمر قومي، المؤتمر القومي التاسع، لم أكن في جلسة الإنتخابات، وطُلبت من مكتبي إلى المؤتمر القومي التاسع، وبعض المؤتمرين حالياً كانوا طبعاً بالمؤتمر القومي التاسع، وتذكرون جيء بي إلى المؤتمر وكان بالمسرح العسكري وسئلت لماذا لم أرشح نفسي، وفهمت أن المؤتمر لم يقبل إعتذاري وأنا غائب. لماذا لم أرشح للقيادة القومية، وقلت لكم يومها «يارفاق أنا أشتغل قائد جوي، ووزير دفاع، وفي القيادة القطرية، أرجو إعفائي من الترشيح للقيادة القومية»، وعلى ما أذكر كان هناك موافقة من المؤتمر، وجيء بي إلى المؤتمر، كما فهمت للإطمئنان من قبل المؤتمرين، أن الموضوع

ليس موضوع حَرَد أو رفض لأي سبب، بل كان لأسباب موضوعية وليست غير حزبية. يؤكد هذا أيضاً عندما رفضت أن أكون رئيساً للوزراء، كنت منسجماً مع هذه المسيرة الطويلة ولم تكن نزوة مؤقتة آنية.

وبهذه المناسبة أقول تكلم كثير من الناس وربما داخل الحزب، أن الرفيق (يوسف زعين) كما قالت الإشاعات آنذاك: أنا ضد أن يكون رئيساً للوزراء بشكل أو بآخر.. هذا الموضوع لم يناقش، ولم يطرح ولم أكن مع أحد ولا ضد أحد لا كرئيس وزراء ولا رئيس دولة ولا كوزير ولا في أي مكان أبداً... وعندما اجتمعنا في القيادة القومية الرفيق (يوسف) كان متألماً لسبب أو لآخر. وعلى ماأذكر شتم الشيوعيين آنذاك لأنه حصل قليل من الكلام بالحزب ويمكن الشيوعيون أنفسهم كانوا قاصدين مثل هذا الكلام، وكان متأثراً، وكان الرفيق الأمين العام هو الذي تصدى للإجابة مباشرة وقال: «ما عليه شيء أنا فهمان عالدكتور (يوسف) وأنا مسؤول عن هذه المرحلة»، والأمر ما أخذ مناقشة طويلة إطلاقاً... أول وزارة شكلها الأمين العام، ماكاد الرفيق (يوسف) أن يقول أنه لا يريد تشكيل الوزارة، إلا والأمين العام قال: «أنا فهمان عالرفيق (يوسف) أنا جاهز آخذ المرحلة على مسؤوليتي» وكلنا كان بذهننا أن الأمر مرحلة مؤقتة، وخلال هذه المسيرة بعد المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، حاولت أن أفعل كل ماأستطيع باتجاه إزالة آثار الأزمة في كل مجال أستطيعه، وهناك مواقف بارزة واضحة ثورية حدثت خلال هذه الفترة... وإنه لمما يؤلم أن يقال كل ما قيل عن السلطة وفي السلطة حزبيون قياديون وأصدقاء للحزب.

أيها الرفاق: أنا لست مسؤولاً عن السلطة في المرحلة الماضية أبداً... في الوزارة أربعة من أعضاء القيادة، أحدهم الأمين العام وثلاثة أعضاء قيادة موجودون الآن مسؤولون عن وزارات وعن لجان أساسية، وقد تكلم الرفيق (مروان حبش) وهو رئيس اللجنة الإقتصادية، وقد قام بأعمال الوزراء الآخرون حزبيون أيضاً، لأن الوزارة يجب أن يكون فيها على الأقل النصف زائد واحد وزراء حزبيين، أيضاً كان من الممكن أن يأتوا إلى هنا لكي يتكلموا أو يسمعوا الكلام عن السلطة ويسكتوا.. أنا لست مسؤولاً عن وزارة الإقتصاد، ولا عن الإصلاح الزراعي ولا عن الصناعة ولا عن أي وزارة أخرى.. أنا لم أتدخل في أعمال الوزارات اليومية إطلاقاً، وحتى الهاتف الذي يصل بيني وبين الوزراء مقطوع (٩٠٪) من الوقت، والوزراء الحزبيون الموجودون هنا يعرفون هذا الشيء.. حتى عندما كانوا يريدون أن يتصلوا معي كانوا يلاقون صعوبة، وقالوا

لي ذلك أكثر من مرة، أما السبب فهو أنني كنت هادفاً لأن أنصرف كليا للقطاع الذي أنا مسؤول عنه... طبعاً هذا لا ينفي أنه كانت هناك علاقات عمل يومية، ولكن لا أذكر ما هو الأمر الذي أعطيته لأي وزارة بالرغم من أنني آتي بالأقدمية بعد رئيس الوزراء مباشرة، لكن لا أذكر إطلاقاً أني أعطيت أمراً لأي وزير حزبي أو غير حزبي، أبداً ولم أتدخل في شؤون الدولة إلا من خلال المؤسسات السلطوية والحزبية التي أعمل بها.. أنا كنت وزيراً، في مجلس الوزراء كنت أحضر (٩٩٪) من إجتماعات الوزراء وأناقش كل الأمور شأني شأن أي وزير، وكثير من الأمور صدرت ليست من رأيي، وحبذا لو كان الأمين العام موجوداً خلال إلقاء كلمتي وبتقديري أنه لا يوجد لديه أي شيء.. أصلاً كل ما يعرفه الرفيق الأمين العام ذكره. (حتى عن الأحاديث الشخصية بيني وبينه، إذا شي مرة ضحكانين ضحكة ذكرها)، فلو كان يذكر شيئاً بالنسبة للتجاوزات أنها موجودة أيضاً كان ذكرها.. الرفيق الأمين كما تذكرون، ذكر أحاديث ربما أنا شخصياً لم أستطع أن أعرف ما هو المقصود منها، أحاديث خاصة بيني وبينه ذكرها فلو كان يذكر تجاوزات حدثت لابد وأن يرويها هي أيضاً... أنا عضو في المكتب السياسي، وإن كانت هذه المؤسسة لم تأخذ دورها إطلاقاً، وأي مؤسسة تفشل ولا تأخذ دورها المسؤول عنها هو رئيسها، لا يوجد شخص آخر المؤسسة على ماأذكر لم تجتمع منذ أربعة أشهر، وأتذكر أن هناك موضوعين ناقشناهم بالمؤسسة يمكن أن نذكرهما وأعني (حصار لبنان، وموضوع التابلاين)، هذان الموضوعان اللذان يمكن أن أقول أنهما بحثا في المؤسسة، وبحثنا بعض مواضيع، الحقيقة قد لايكون هناك أصلاً ما يوجب بحثها في المكتب السياسي، وفي الإجتماع المشترك كنت أيضاً قدر الإمكان أحضر الإجتماعات وأساهم أكثر مما كنت أساهم في الماضي بكثير، وكل هذه المساهمات كنت قاصداً منها أن يزول كل إحساس أنه مازال توجد أزمة، وكنت أعتقد، (وطبعاً، علمت الآن وبعد انعقاد هذا المؤتمر أنني كنت مخطئاً في اعتقادي)، كنت أعتقد أن الأزمة في طريقها إلى الزوال بكل آثارها... ولذلك عندما قلت في اليوم الأول لا أعرف أين هي الأزمة كنت صادقاً فيما أقول.

أيها الرفاق: لو كنا نعرف أن هناك مثل هذه الأزمة التي ظهرت فجأة بين صفحات هذا التقرير الذي قدم إلى المؤتمر، يستحيل علينا أن نقوم بما قمنا به، مهما قيل، من أن الثورة كانت مشلولة... السلطة كانت مشلولة... الحزب كان مشلولاً، هذا الكلام

غير صحيح، ولا يمت إلى الواقع بصلة... الثورة المشلولة لا تستطيع أن تحشد بلدها ولا تستطيع أن تدفع بالفدائيين وكتائب الجيش على حدود لبنان ليقوموا بكل الأعمال، التي فرضت على السلطة في لبنان أن ترفع يدها عن مقاومة الثورة المشلولة... السلطة المشلولة... لا تستطيع أن تفعل ذلك... السلطة المشلولة لا تستطيع أن تقطع بترول التابلاين أبداً... التابلاين كانت أيام زمان تسقط كثيراً من الحكومات في سورية... كثيراً من الحكومات غير المشلولة... فكيف بنا ونحن السلطة المشلولة تحدينا أمريكا ومنعنا الطائرات السعودية أن تمر بسماء سورية، ومازال أنبوب البترول مقطوعاً حتى الآن، ولم نمارس التضجيج، ولم نقل كلاماً كثيراً، قلنا كلاماً مختصراً: علينا أعباء تريد أموالاً، نحن نأخذ الأموال من الفقراء في وطننا، فبالأحرى أن نأخذ شيئاً من حقوقنا التي تمر عبر أراضينا إلى الإمبرياليين وبالتالي إلى إسرائيل... مورست ضغوط كبيرة، إن أعضاء المكتب السياسي، وأعضاء القيادة يعرفون هذا الشيء، مورس الكثير من الضغوط، لم نرضخ، ومازال الخط مقطوعاً، ومازال البترول مقطوعاً... السلطة المشلولة لا تستطيع أن تفعل ذلك... السلطة المشلولة أيها الرفاق كيف تستطيع أن تغزو بجيش كامل قطراً عربياً آخر؟ هذه العملية التي كان يمكن أن تؤدي الثورة في هذا القطر إلى الإنهيار، وأنا طبعاً أول من اقترح هذا الدخول... يجب أن لا يفهم أن هذا الدخول كان غير واجب، هذا الغزو، تدخل القوات السورية في الأردن كان يمكن أن يعرض ثورة الحزب كحكم إلى السقوط... الطائرات الإسرائيلية لم تترك سماء إربد ولا ساعة واحدة، كان يمكن بين ساعة وأخرى أن يتدخل الجيش الإسرائيلي، وأنتم تعرفون أن جيشنا حتى إذا تصرف على ضوء الخطط المرسومة، فقدراتنا ليست على مستوى قدرات العدو، وإلا لبدأنا الحرب، ولبدأنا تحرير أرضنا.

أيها الرفاق: نحن دخلنا الأردن بثلاثمائة دبابة وبكذا كتيبة مشاة وكذا كتيبة مدفعية، لواآن مدرعان وفوج مدرع وكتيبة دبابات غير كتائب المشاة المحمولة وكتائب المدفعية من داخل الألوية ومستقلة، ووحدات مغاوير، دخلنا بجيش كامل، دخلنا بقوة إلى الأردن تساوي قوتنا التي كانت عندنا في (٥/حزيران)... إن هذا الدخول إلى الأردن ليس حدثاً صغيراً... أنا لو كنت أعلم أن هناك أزمة في القيادة التي اتخذت هذا القرار، هل يمكن أن أستطيع قيادة هذه القوات لمثل هذه العملية؟. لا يمكن إطلاقاً، (بديهية) لا تحتاج إلى مناقشة.. هذه العمليات لا تدل أن السلطة كانت مشلولة.. ولاتدل أن الثورة كانت مشلولة... ولاتدل على أنني أعرف أن الأزمة مازالت حية في

قمتها في نفوس القياديين.. لاتدل على شيء من ذلك إطلاقاً. تدل على أن السلطة قوية وتدل على أن الثورة حية.. وتدل على أنني أعيش بدون أزمة وأنني أسير وفق قرارات قيادة الحزب وتدل أيضاً على أن قيادة الحزب كانت تقود البلد وتقود الجيش.. وليس صحيحاً ما قيل عن أن قيادة الحزب لم تكن تمارس شيئاً. ليس صحيحاً على الإطلاق.. هذا قرار اتخذ في قيادة الحزب، إلا إذا كان ممكناً أن نقول إنه اتخذ تحت الضغط كما سمعنا عن مؤتمرات القمة، طبعاً لا... وأنا أعلم أن رفاقاً كانوا منسجمين مع هذا التصرف (أعني التدخل في الأردن) مع هذا القرار وكانوا معتبرين ذلك أنه حلم نشوة تحققت، وهذا الحلم هذه البشاشة هذه النشوة لم تكن في نفوس القياديين فقط، وإنما كانت أيضاً على وجوه ضباط الجيش الحزبيين... قال لي أحد الضباط الحزبيين، وهو موجود أيضاً: «إذا نجحنا بهذه العملية وخرجنا بدون أن نضيع هذه الثورة، ستكون أكبر عملية عملناها في التاريخ الحديث»، قال هذا الكلام، وقواتنا كانت موجودة داخل الأردن، هذا يدل على مدى القلق، ومدى إرتباط هؤلاء الحزبيين بالمقاومة وبالحزب وبقواتهم المسلحة وبوطنهم.. مثل هذا الكلام هذه دلالته، لكن أريد أن أعود فأقول: كيف يمكن أن تحدث كل هذه الأعمال ومع ذلك السلطة مشلولة... وقيادة الحزب لا تقود البلد، ولا تقود السلطة، ولا تقود الجيش... وكيف يمكن أن تكون قيادة الحزب للسلطة وللجيش.

أنا أفهم قيادة الحزب للسلطة وللجيش تقاد (مثل ما ذكرت لبعض الرفاق) بمظهرين.. بأسلوبين، بقرارات القيادة وبفكر الحزب خلال هذين العامين. ماهي القرارات التي أخذت في قيادات الحزب ولم ينفذها الجيش؟ ماهي؟ قررنا تصعيد العمليات فصعدنا، قررنا التدخل في الأردن فنفذنا العملية، قررنا حصار لبنان فحاصرنا، بقرار من مؤسسة حزبية أيضاً هي المكتب السياسي، قررنا قطع خط التابلاين فقطعناه.. وكيف هذه القيادة لا تقود الجيش؟ من الذي يقوده؟ وكيف يمكن أن تمارس القيادة؟ هذه قرارات قيادة ينفذها الجيش.. نحن صعدنا العمليات بقرار قيادة، وصعدناها إلى درجة أصبحنا قلقين لأن الأمور كادت أن تتطور إلى حرب، وطبعاً نحن لسنا جاهزين حتى الآن لأن نخوض حرب ضد العدو.. وندعي أن الحزب لا يقود.. والسلطة ميتة، وكل شيء مشلول!!! ماذا عملنا قبل هذين العامين أفضل مما عملناه خلالهما؟ ماذا أيها الرفاق؟ قبل عام /١٩٦٨/ ما هو العمل الفذ الذي خلد مجد هذا الحزب أفضل من تلك الأعمال الجيدة التي ذكرت؟ ليقل لنا ماهي هذه

لأعمال التي هي أفضل عندما كانت السلطة حية والثورة نشيطة؟

المظهر الثاني للقيادة... لحزب يقود مؤسسة الدولة والجيش هو فكر الحزب. ماهي النشرة التي وزعت على الجهاز الحزبي المدني ولم توزع على الجهاز الحزبي العسكري؟ ماهي؟ ما هو النشاط الحزبي المطلوب من كل الحزبيين العسكريين ولم يمارس كما هو مطلوب من الحزبيين المدنيين؟... طبعاً هناك أخطاء هناك تقصير من حزبي عسكري، وتقصير من حزبي مدني... لكن ما هو الشيء المميز المقصود الذي هو معطل على الصعيد المدني، وفي الجهاز العسكري إجتماعات وإشتراكات ومناقشات ونشرات ونشاط مفروض لاكتساب أناس جيدين في الوحدات، ضباط وضباط صف وجنود كما هو مفروض أن يكون في القطاع المدني... طبعاً أن أتكلم عن هذا الشيء وبطبيعة الحال لست المسؤول عن التنظيم الحزبي العسكري، ومنذ (٢٣/شباط) وحتى الآن لا علاقة لي بالتنظيم الحزبي في الجيش إطلاقاً، التنظيم الحزبي في الجيش يرأسه مكتب عسكري، يرأس هذا المكتب أحد أعضاء القيادة القطرية، وفي فترة كان أحد أعضاء القيادة القومية أيضاً، أنا لست مسؤولاً وحتى في هذا المؤتمر لست ممثلاً للتنظيم العسكري وفي الجيش محاضر جلسات وغيرها لا ترفع إلى وزير الدفاع، ترفع إلى المكتب العسكري، أحياناً المكتب العسكري يحيل بعض المحاضر بعض الكتب، التي لها طابع سلطوي. والمكتب العسكري يمارس أعماله وفق ما اتفق عليه في (٢٣/ شباط). طبعاً لا أريد بهذا الكلام أن أقول أن العمل الحزبي في الجيش نموذجي، لا أعرف إذا كان نموذجياً أم لا، ليس لدي معلومات. وتمشيا مع ماذكرت من العمل على إزالة كل أثر للأزمة مع قراري أن أكون إيجابياً حتى النهاية، ولأول مرة بعد (٢٣/ شباط) كنت أشترك بناء على طلب رئيس المكتب العسكري في كل الإجتماعات الدورية التي دعا إليها رئيس المكتب العسكري أنا والرفيق رئيس الأركان والرفيق الأمين العام. كان يدعونا للإجتماع كلما نظم إجتماع دوري لأمناء الفروع والشعب العسكرية المستقلة، كان يدعونا وكنا نحضر جلسة كاملة ونجيب على كل الأسئلة والتساؤلات، وحسبما كان يقال لي أن الجلسات كانت مفيدة. لأول مرة كان لي مثل هذا النشاط بالنسبة للتنظيم الحزبي العسكري بعد (٢٣/شباط)، لأول مرة ساهمت مثل هذه المساهمات بعد المؤتمر القطري الإستثنائي، وبناء على طلب الرفيق رئيس المكتب العسكري، وهو موجود الآن ولا أذكر أني منعت أي نشاط للمكتب العسكري، أنا كأحد أعضاء القيادة مسؤول طبعاً.

كعضو في قيادة الحزب مسؤول عن أي خلل بالتنظيم الحزبي العسكري، شأن مسؤوليتي أيضاً عن أي خلل قيادي بالتنظيم الحزبي المدني، ولكن كمسؤولية فردية لست مسؤولاً عن التنظيم الحزبي في القوات المسلحة. ولعل الرفيق رئيس المكتب العسكري كان يحتاج إلى مزيد من الدعم مني بالذات. وكنا نحتاج إلى لقاءات أكثر، كأعضاء قيادة كلنا مسؤولون عن أي تقصير في أي مكان. وطبعاً إذا كان هناك سبب لقلة لقاءات بيني وبين الرفيق رئيس المكتب العسكري فلا شك أن قلة هذه اللقاءات لها مبرراتها بالنسبة لي (وأعني بذلك ضرورات العمل) ولم يكن المقصود قلة اللقاءات بيني وبين رئيس المكتب العسكري.

هكذا.. يقود الحزب الجيش... بقرار قيادته... بفكره، وأكثر من هذا، ناقشنا خطة كان قد قدمها الرفيق (مصطفى رستم) رئيس المكتب العسكري، وقلنا: «يا رفاق ماذا تريدون، ضعوا لنا عناوين كراسات.. غيره ماذا تريدون، هناك خطة تدريب سنوي توضع بالقوات المسلحة، لتترجم هذا الكلام هذه الكراسات إلى ساعات عمل ويصبح هناك أناس مسؤولين عن التنفيذ ويحاسبون عند التقصير.. هذا الكلام كررته أكثر من مرة في القيادة وفي كل مكان وكنت أكرره في الحقيقة أيضاً قبل الأزمة، كنت أقول مثل هذا القول قبل الأزمة، فإذا كان المقصود قيادة المؤسسة الحزبية للجيش وللدولة وللسلطة، هذا الشيء موجود ومتوفر، أما إذا كان المقصود أيها الرفاق، هو أن يكون لكل واحد بقيادة الحزب جزء من الجيش وجزء من وزارة الإقتصاد وإدارة من وزارة التربية، فهذا شيء آخر وهذا ليس قيادة الحزب لا للجيش ولا للتربية. وأنا برأيي هذا الأمر لا ينطبق على الجيش فقط، ينطبق حتى على الوزارات والمؤسسات الأخرى.

أنا عندي إطلاع من خلال بعض الأمثلة البسيطة التي أسمعها، الأمر الذي أعرفه أن وزير التربية، وهو رفيق حزبي، توسط (الحقيقة الذي ذكرني بهذا المثال لأنه عيني جاءت بعين الرفيق (أنيس كنجو وبالمؤخرة)، وحسب ما قيل لي توسط الرفيق (محمود أيوبي) وزير التربية الرفيق (أنيس كنجو) من أجل بعض المواطنين من الذين يريدون الدخول إلى الكليات والجامعات أو البعثات الدراسية.. المهم توسط لدى الرفيق (أنيس كنجو)، وهو وزير التربية من أجل شخص هو الذي سيوقع على تعيينه وإرساله، باعتباره مسؤولاً عن هذا العمل، الحقيقة لا أعرف ما نسمي هذا بالضبط، ومن الغريب أن يقال أن الحزب لا يقود السلطة.. من أيام صدرت تنقلات (ذكرني بها مشاهدتي للرفيق محمد أحمد رباح) صدرت تنقلات المعلمين في دمشق، أذكر

هذه الأمثلة باعتبارها من الأمور التي أحدثت ضجة بالبلد. أنا سمعت معلم بالمهاجرين عُيِّن بالقصاع، آخر بالقصاع عُيِّن بالميدان، يعني أن هناك خطأ بالدراسة، هذه التنقلات مدروسة بقيادة الفرع و لا أعرف من هو مدير التربية الذي يجب أن يوقع، لكن المفروض أنه وقع هذه التنقلات.. والذي أعرفه أن هذه التنقلات درست بقيادة الفرع وأرسلت لمدير التربية، وصدرت هذه التنقلات ومدير التربية عملياً غير مسؤول عنها.. طبعاً هذا لا يعني في الحقيقة أنني كعضو في هذه القيادة أعتقد أن مثل هذه الممارسات بهذا الشكل يجب أن يمارس الحزب السلطة، أنا لا أوافق على مثل هذه الممارسات، وهذه الممارسات لها مساوىء كثيرة وبالعكس تسيء إلى الحزب، ولا تمكنه من ممارسة السلطة بشكلها الحقيقي.. ولكن المهم في الأمر أن ممارسة الحزب للسلطة.. طبعاً إذا كنا قمنا بتصرفات سيئة ونريد أن ندفع الشخص كي يحترق ويكون مسؤولاً عن مساويء هذه السلطة.. لا يوجد ما يمنع إطلاقاً، إذا كان للحزب مصلحة، عندها فليحترق أي واحد من أعضائه، فليحترق كائناً من يكون.. أنا.. أو سواي.. لكن أقول أن الحزب كان يمارس السلطة أكثر مما يجب، بتفاصيل أكثر مما يجب، أن لا تكون مثل هذه الممارسات أبداً، وأقصد بعض الأمثلة التي ذكرت.

أما بالنسبة لقيادة الحزب والأمثلة التي ذكرتها، أعمال كبيرة جداً جداً، ولا يمكن أن أتصور عظم مسؤولية هذه القرارات.. إذا لو عندما دخلنا الأردن، لو كان الجيش ضُرب وسقط الحكم كان جاء مؤتمر من هذا النوع وطلب محاكمتنا، والله وحده يمكن أن يعلم ما هي الهوية التي تلصق بنا... فالحزب أيها الرفاق، يمارس السلطة كل السلطة، ولكن الذي لا يمارس السلطة هو العقلية التي تكلمت عنها.

الرفيق، أي رفيق، يجب أن لا يتصور أن الدولة هو، وأن الحزب، هو وحيث يكون هو، يكون الحزب وتكون الشرعية، إذا مارس كل شيء هو، بنفسه بمفرده، تكون السلطة حيه.. وتكون الثورة حية.. ويكون الحزب بخير. هذا التفكير، هذه العقلية، لابد من مناقشتها، والوقوف عندها والوصول إلى قناعة مشتركة بأنها لاتخدم الحزب، وإذا لم تصطدم اليوم بعقله فستصطدم غداً، وإذا لم تصطدم بالرفيق (حافظ الأسد) أو بالرفيق وزير الدفاع فستصطدم غداًبرفيق آخر، وزير تموين وعضو قيادة وعضو قاعدة.. وسترى أمامها عقبات كثيرة، واستمرار هذه العقلية ليست على الإطلاق في مصلحة الحزب، ليست على الإطلاق في مصلحة الحزب.. الإستهلاك. الإستهلاك مشكلة

يجب أن لاتستمر يجب أن لا تستمر مهما يكن الغطاء لهذه العملية، مهما تكن الصيغة لهذه العقلية، يجب أن نقف بكل جرأة ونقول أن هذه صيغة وليست حقيقة.. والحزب بحاجة إلى كل المناضلين، الحزب بحاجة إلى كل قادته، بحاجة إلينا جميعاً، مهماتنا كبيرة، المرحلة المقبلة معنا متفقون أنها مرحلة صعبة وأننا نتحمل مسؤولية تاريخية بشكل فعلي.

الشعارات التي رفعناها، كما ذكر من قبل العديد من الرفاق، تحتاج إلى صفاء، تحتاج إلى النقاء، نقاء هذه الشعارات.. إذا لم نكن كذلك فسيحكم علينا التاريخ بغير الإخلاص، بغير التصرف بروح المسؤولية.. لن تفيدنا أية تبريرات، سنحاسب على النتائج، يجب أن نفهم بعضنا أكثر، أن لا ندفع بعضنا إلى الزوايا الضيقة.. جميعنا كما قلت في أول يوم مناضلون، جميعنا بدون إستثناء، والمناضلون يجب أن يتصرفوا بروح المسؤولية، بعيدين عن أي شيء آخر، وأتمنى أن نكون كذلك، لاسيما في هذه المرحلة بالذات، مرحلة دقيقة وصعبة.

لابد لي من أن أقول أيها الرفاق، نسيت نقطة أعتقد أنها بحاجة إلى توضيح، فيما يتعلق بالأزمة دور اليمين في هذه الأزمة.. كثير من الرفاق ومن المواطنين أيضاً، يعتقدون أن اليمين هو خلف هذه الأزمة، وكثيرون منهم قالوا هذا القول وهم يعتقدون ويعرفون عكس ذلك تماماً، شأنهم عندما قالوا أيضاً أن الرجعية هي أيضاً وراء هذه الأزمة وهم يعرفون ويعتقدون غير ذلك.. على كل حال من لم يكن يعرف، من كان يعتقد غير ذلك فهناك من الأعمال.. من الدلائل المادية الحسية خلال هذين العامين ما يدلل على خطأ هذا الإعتقاد.. اليمين تآمر علينا، وأنا بالذات، أنا شخصياً كشفت المؤامرة، وأنا بالذات أعطيت الأوامر مباشرة بعد اتصال هاتفي بالأمين العام لأنه كانت هناك ضرورة الإسراع.. كان أحد الضباط يريد أن يهرب وحتى لا يهرب أعطينا الأوامر بإلقاء القبض على المتآمرين، ومازالوا في السجن وشكلت محكمة، والمحكمة برئاسة الرفيق (حديثه مراد)، وكان مقدراً لهذه المحكمة أن تنتهي قبل أيام كثيرة، لأنها لم تنتهِ حتى الآن، وربما هناك إجراءات روتينية.. تحدث مرة معي الرفيق (حديثة)، هناك بعض إجراءات روتينية هي التي تأخذ هذا الوقت.

من يتآمر مع اليمين لا يضرب اليمين، وأنا في وضع معنوي ومادي يسمح لي بأن لا أضرب اليمين إذا كنت متآمراً معه.. الرجعية، الرجعية العربية تقودها الرجعية السعودية، والرجعية السعودية حالياً محظور على طائراتها أن تمر بسماء سورية

الشاحنات السعودية ممنوع أن تمر بسورية، وعندما اتخذنا القرار كان يوجد عدد كبير من الشاحنات في لبنان فاضطروا أن يأخذوها إلى تركيا فالعراق حتى يأخلوها بعد ذلك إلى السعودية، وحدث ضغط كبير ووساطات ومن هذه الوساطات ما هو مبرر. عندما جاء (بهجت التلهوني ومشهور حديثة) كانوا خائفين فعلاً من أن يقطع عنهم فيصل المساعدة، وعندما أقول يقطع عنهم المساعدة (المساعدة ليست لجيب الملك حسين عندما نقول أنه يسرق منها، فليسرق)، ولكن هناك شيء من هذه المساعدة يصرف على الجيش العربي الأردني.. والجنود الأردنيين والضباط الأردنيين، هؤلاء جنود عرب وضباط عرب وسيكونون إلى جانبنا في معركتنا مع العدو بغض النظر عن الشحنة الموجودة حالياً والتي تحاول السلطة الأردنية أن تستفيد من هذه الشحنة المشحون بها الجيش الأردني، ونحن يجب أن نعمل بأسرع ما يمكن على تفريغ هذه الشحنة، لأن تفريغ هذه الشحنة ضرب لمصلحة الملك (حسين)، وليس العكس.. وأيضاً الأموال التي تأتي هذه الجنيهات إلى الجيش الأردني، وأيضاً تلك الجنيهات إلى الجيش العربي في مصر، إذن من هذه الوساطات ما هو مبرر.. وهناك أمثلة تؤكد أن فيصل قطع المعونة عن الجيش الأردني سابقاً، ومع ذلك لم نرضخ للضغوط ولم نرضخ للوساطات رغم قناعتنا ببعض مبرراتها مثلما ذكرت... ومازالت الطائرات السعودية حتى الآن لا تمر في سمائنا، وشاحناتها لاتمر في أراضينا، وهذا موقف تحدي من الرجعية السعودية عملي ومادي لم يؤخذ من قبل ولهذه المدة الطويلة.. إذن بالتأكيد لم تكن الرجعية خلف الأزمة، ولم يكن اليمين خلف الأزمة.. هؤلاء جميعاً دخلوا على الأزمة.

الرفيق الأمين العام قال في حديثه أن اللواء (مصطفى طلاس) عندما ذهب إلى العراق اجتمع مع (أحمد حسن البكر) والرفيق الأمين العام رئيس الدولة، وزار هو أيضاً البلدان الأخرى وجاءت وفود عندنا، ومن الغريب جداً أن لا يعرف أنه عندما يسافر ضيف إلى بلد يقابل مستويات أعلى، وهذا يتضمنه عادة برنامج الزيارة.. نحن عندما حضرنا مؤتمر وزراء الدفاع بالقاهرة قابلنا (عبد الناصر) وحكى لنا عن الأصدقاء الأميركان بشكل شخصي، الذين يأتون لعنده ويزورونه، وحكى لنا عن زيارة (نيسكون) عام /١٩٦٣/ عندما جاء هو وزوجته إلى مصر.. وكنت أنا والوزير الأردني والعراقي ومعنا المصري عندما ذهبنا إلى الأردن وعقدنا مؤتمر وزراء الدفاع بالأردن.. لم يأخذونا لعند الملك لأن الإجتماع كان سرياً، وضعونا بنادي ضباط

الزرقاء ولكن الملك (حسين) جاء لعندنا، وجاء رئيس الوزراء وكان وقتها (عبد المنعم الرفاعي) وأقام لنا حفلة عشاء. هذه أشياء بروتوكولية.

عندما ذهبت إلى العراق أيضاً قابلني (عبد الرحمن عارف) عندما ذهبنا في ذلك الوقت من أجل أن نعقد اتفاقية وأقام لنا حفلة غداء ودعا إليها عدداً من الوزراء والضباط.. هذه أمور موجودة بكل دول العالم.. وعندما يأتي إلينا رؤساء وفود (وأنا شخصياً) لم يأتِ هنا أي وزير دفاع إلا وذهبت وإياه عند الرفيق الأمين العام باعتباره رئيس وزراء ورئيس دولة.. وليس باعتباره أميناً عاماً كأمين عام لم نرسل له أحد لأن الأمين العام تزوره الوفود الحزبية، ذلك لأنني عندما أذهب إلى البلاد الآخرى أجد أن هذه هي التقاليد المتبعة.. (الرفيق كامل حسين سفيرنا في باريس مفروض أن يكون دليلاً لنا في مثل هذه الأمور «ضحك»).. الرفيق (مصطفى طلاس) عندما ذهب تمشياً مع هذه التقاليد، وربما أرادوهم أن يحققوا شيئاً آخر أخذوه إلى القصر الجمهوري وقابل (أحمد حسن البكر) فعلاً وكرموه أكثر مما يجب فعلاً، وأحاطوه بعناية فائقة وكان متميزاً من بين كل رؤساء الأركان الذين كانوا موجودين معه، وبالعكس كان هناك تعامل جاف جداً مع الفريق (عبد المنعم رياض) آنذاك، والرفيق (مصطفى طلاس) لما رجع حكا لنا اتصالاته بتفاصيلها بما فيها من غث وسمين (حتى إذا كان هناك مزحات حكاها لي وحكاها للرفيق الأمين العام).. وهذا أمين عام للحزب إذا كان يقدر مثل هذه الأمور على أنها أمور كبيرة، فالمفروض أن يقولها لقيادة الحزب، وعلى الأغلب بتقديري قالها بجلسات خاصة وغير خاصة قالها، لكن المهم لو كان في هذا الإتصال ما نريده أن يكون سرياً لكان.. لأنه بالتأكيد مخابرات الرفيق الأمين العام باعتباره رئيس دولة ومرتبطة فيه إدارة أمن الدولة، ليست قادرة على أن تكشف حركات اللواء (مصطفى طلاس) في بغداد.. وحتى الجهاز الحزبي في العراق لو كنا نريد أن نتآمر مع (البكر) لما كان قادراً على أن يكشف تحركات واتصالات الرفيق (مصطفى طلاس) قبل الرفيق الأمين العام كل هذه الإتصالات خلال الأزمة أيضاً، وبدون أي سابق إنذار قيل لنا أنه توجد طائرة في الجو فيها وفد هام عراقي.. من هو هذا الوفد؟ لا نعرف إطلاقاً.. وفي المطار العسكري كلف على ماأذكر قائد القاعدة نفسه باستقبال الوفد والتعرف على أعضائه تبين أن الوفد (عبد الكريم الشيخلي) ولا أذكر من كان معه، ويطلب مقابلة وزير الدفاع، جاء عند وزير الدفاع، وبمناسبة زيارة الناس لوزير الدفاع وما قيل وما اعتبر من أن مثل هذه التصرفات ازدواجية في السلطة

وسلب للسلطة وهذا الكلام غير صحيح.. وزير الدفاع في كل بلد في العالم يقابله السفراء وتقابله الوفود القادمة إلى البلاد سواء كان ذلك بسورية أو بأمريكا أو بالإتحاد السوفييتي أو الصين الشعبية.. بالأحرى في سورية وزير دفاع في سورية عضو قيادة قطرية، وهو ليس منصب ثانوي، كما أن وزير الدفاع عضو المكتب السياسي للحزب... المكتب السياسي منتخب من القيادتين القومية والقطرية. إذن أيضاً وزير الدفاع عضو أساسي، وزير الدفاع هو رقم /٢/ من حيث القدم بالدولة، يعني عملياً هو نائب رئيس الدولة أيضاً وهو منصب غير ثانوي وزير الدفاع هو قائد عام للجيش العقائدي في سورية أيضاً غير ثانوي، هذا إذا افترضنا أن (حافظ الأسد) أيضاً يشكل صفراً، أيضاً ليس أحد منا صفراً إطلاقاً، أي حزبي ليس صفراً ويجب أن لا نرضى بأن يكون أي مواطن في البلد صفراً.

مجموعة التسميات التي أتمتع أنا فيها، بموجب قرارات الحزب، تجعل مني شخصاً أساسياً، وتجعل مني شخصاً يفترض في كل من يأتي إلى هذا البلد أن يراني، ليس من خلال الأزمة لا.. هذا خطأ، ولكن من خلال هذه التسميات وهذه المراكز.. لأني سمعت بعض كلمات تقول أن وزير الدفاع ماهي علاقته بالوفود كما قلت هذه تسميات وهذه مراكز.

ثانياً: نأتي على ذكر البلاد الأخرى.. هل وزير الدفاع له علاقة بمثل هذه الأمور أم لا؟ له علاقة في كل البلدان لأني سمعت المثال الذي أورده أحد الرفاق وخلاصته أن وزير دفاع تشيكوسلوفاكيا أحضروه إلى التلفزيون وتكلم.. ولا أعلم إذا كان صاحب المثال يريد أن يقول أن وزير الدفاع أهين عندما حضر إلى التلفزيون؟ فقد حضر وزير الدفاع إلى التلفزيون وقت ذاك بقرار من قيادة الحزب وبرغبته وبناء على طلبه.. وزير الدفاع لا أحد يطلبه بمكالمة هاتفية، المذيع لا يستطيع أن يطلبه بالتلفون ويقول له تعال ألقي كلمة بالتلفزيون.. هذا الكلام قاله لي الماريشال (غريشكو)، قال لي: «لما ألقى الكلمة بالتلفزيون كان غير موفق هذا الأمر زاد الطين بلة»، كنت أسأله عن وزير الدفاع التشيكي لأنه صار بيننا وبينه شيء من المعرفة وحسب مافهمت كان متحمساً لقضايانا العربية، لذلك كنا نتابع أخباره.. قصة التلفزيون أعرفها أنا، هو الذي طلب أن يأتي إلى التلفزيون ويبرر بعض المواقف لأن بعض الضباط اتهموه بالتجسس أو غيره، ولا يوجد وزير دفاع في الدنيا يطلبونه بالتلفزيون ويقولون له تعال تكلم في التلفزيون.. وزير الدفاع (هذا الكلام قلته أنا بقيادة الحزب). في الصين الشخص الثاني بعد

(ماوتسي تونغ)، أنا لست (لين بياو) ولكن أيضاً يارفاق ليس عندنا (ماوتسي تونغ) هذا أمر يجب أن يكون واضحاً أنا لست وهم ليسوا، بالمقارنة بلد ثوري إشتراكي شعبي جماهيري ضد الإمبريالية بدون حدود، وزير الدفاع هو الشخص الثاني في الدولة والحزب، وهو الذي قاد، وهو الذي كان الركن الأساسي للثورة الثقافية في الصين، إذن المفروض أن يهتم بالجيش.

في البلدان الأخرى: في أمريكا (مكنمارا) كان بعد جونسون مباشرة ترتيبه رقم /٢/ وأعتقد الآن أن (ميلفن ليرد) ماهو شخص أيضاً ثانوي أبداً، فمتى أيها الرفاق كان وزير الدفاع وخاصة في البلدان الإشتراكية شخصاً ثانوياً. كيف يمكن أن نقول أن وزير الدفاع ما علاقته بهذا الموضوع؟.. كيف يمكن أن نسجل على وزير الدفاع إذا جاء وفد وزاره.. أصلاً على الصعيد الشخصي أنا لا أنسجم مع هذه الوفود.. أنا عندما يأتي (كمال جنبلاط) ويقول لي الأمين العام تعال لنتغدى معاً، يعني على الصعيد الشخصي يمكن أن تكون الأمور سواسية سواء ذهبت أم لم أذهب هذا بالإضافة إلى أن السفراء وغيرهم كانوا يقابلوني ويجب أن يقابلوني قبل الأزمة، وبعدها باستمرار.. قلت هذا الكلام لأنني سمعت من رفاقنا أن هذا دليل على الإزدواجية، ودليل على سلب السلطة من الحزب ومن المؤسسات ومن رئيس الوزراء، ودليل أني متسلط على رئيس الوزراء مع أن رئيس الدولة مفروض أن لا يستقبل هو الوفود مباشرة إلا إذا كانت من مستواه، مباشرة رئيس الدولة أو أي وفد أدنى مفروض أن يقابل الشخص رقم /٣/ ورقم /٢/ أولاً، وبعد ذلك يصل إلى رئيس الدولة.. لم يكن غريباً أن يقابلني الناس، حتى ولو لم يكن (عبد الكريم الشيخلي) قادماً لتحقيق أشياء أخرى وليس غريباً أن أستقبل الناس، إنما الغريب هو العكس، الغريب هو العكس وأن نكون (نشاز) في هذا العالم، وبدولتنا، بجيشنا، بتقاليد كثيرة في المؤسسات المختلفة.. المهم جاء (عبد الكريم الشيخلي) إلى المكتب واستقبلته ابتسم وضحك، وبدأ يشيد، مع العلم أنني لا أعرف سابقاً أي شخص من الموجودين في السلطة بالعراق ولم أجتمع في حياتي السابقة بأي منهم، ولا توجد معرفة شخصية. حدث في عام /١٩٦٣/ أن جاء (حردان التكريتي) إلى دمشق كبطل، وقالوا لنا أن هؤلاء أبطال الثورة، (حردان التكريتي) الدليل على بطولته كان مقدماً وأصبح قائداً للقوى الجوية، ونظموا له زيارة للقاعدة التي كنت أنا قائد لواء فيها وأستقبلته حين ذاك فعلاً وحمل له العساكر السيارة، وأنا كنت أعتبر نفسي أنني أستقبل بطلاً من أبطال حزب البعث

العربي الإشتراكي، وألقيت كلمة أشدت فيها بكل أبطال الثورة وبكل القادة ومن جملتهم القائد الذي كنت أستقبل، شخصياً لايوجد عندي أي فكرة من هم المناضلون بالعراق، لاسابقاً ولا، لاحقاً لا توجد فكرة شخصية.. (لاحقاً طبعاً كونت فكرة)، ثم إنني لم أشاهد أبداً (حردان التكريتي)، أصلاً لأنني قائد لواء وهو مستواه كان يذهب مع اللواء (لويس دكر) يوم ذاك.. زارنا (بالضمير) وأقمنا لهم حفلة غداء، وهنا كل ما أعرفه لا أعرف أحداً من المسؤولين في العراق (حسن البكر) نفسه لا أعرفه، وقد رأيته مرة بالمؤتمر القومي السادس، كان بالجهة المقابلة، وقد شاهدته بالشكل، الوحيد الذي كان الناس يعرفونه هو (علي صالح السعدي) ورفاقه (حمدي عبد المجيد) (وهاني الفكيكي) الذين كنتم تقولون عنهم أنهم يساريون، هكذا كانوا يقولوا كل الناس، وكنا نحبهم ونحترمهم، وبقي عطفنا عليهم وعطفي بالذات. ويذكر رفاقنا الموجودين حالياً أنني ذات مرة ناضلت كثيراً من أجل (علي صالح السعدي).. عندما أخرج من القطر العراقي، من أجل أن نرسل له بعض المعونات المادية، وأذكر أنه في بيت (أمين الحافظ) وكان الرفيق (صلاح) موجود (أرجح أنه كان موجوداً) لأنه ربما كانوا يعرفون أكثر مني (علي صالح السعدي)، لكن أنا أذكر يومها أنني قلت: «ياأخوان أدنى الناس نعطيهم مصاري فبأحرى قائد حزبي نبعث له يعيش ما نخليه يتسكع على أبواب المخابرات الأجنبية أو يسقط». ربما كان رأيي آنذاك خاطئاً، المهم هذه أرويها لكم وهذا ما حدث معي سابقاً، (وعبد الكريم الشيخلي) عندما جاء إلى المكتب عندي ماكنت أعرفه سابقاً، مدحني كثيراً وأثنى عليّ، بعد ذلك تكلم عن الأزمة، وأنا أيضاً فهمت عليه، الأمر واضح جداً بالنسبة لي، ومباشرة قلت له: «موقفكم من (٢٣/شباط)؟» فقال لي: «الآن نحن إخوان ورفاق ومناضلون» قلت له: «لا.. نحن حزبيون، إذا كانت هناك أزمة بالحزب فلأننا حزبيون، لأننا نرى مصلحة الحزب أنا بشكل ورفاقي الآخرون بشكل آخر، وأنت تتكلم معي على أساس حزبي»، عندها تراجع وقال: «طبعاً على أساس حزبي»، قلت له: «في تاريخ هذا الحزب في حركة (٢٣/شباط) ضد قيادة يمينية، أنا مؤمن بمنطلقات هذه الحركة إيماناً كاملاً وأعتقد أنه لو بقيت تلك القيادة اليمينية لكان الحزب قد انتهى أو تحول إلى شيء آخر غير حزب، وقبل أن نتكلم بأي موضوع آخر لابد أن نتناقش حول هذه النقطة». وجرت مناقشة طويلة وتحدث لي عن القيادة القومية السابقة، وقال لي: «عندما بدأت المشاكل كنت أنا (وصدام التكريتي) بالسجن، وأرسلنا كتاباً إلى (منيف الرزاز) وقلنا له أنتم لا تستحقون أن تقودوا حزب، ولا تقودوا ثورة (ولازم يصير

عليكم إنقلاب») وقال لي: «ليس هؤلاء الموجودين عندنا في بغداد بقبضهم أبداً.. نحن لا نحترمهم» وبدأ بحكي عليهم الكلام الذي في الحقيقة أنا شخصياً لايمكن أن أحكيه عليهم، وما بحكيه عليهم، وهذا الكلام أنا ذكرته به بالقاهرة، موجود الأمين العام، أثناء إنعقاد مؤتمر دول المواجهة وكان في ذلك الإجتماع (عبد الكريم الشيخلي وصالح عماش) وشخص ثالث لا أذكره حالياً، وقلت له «أنت عندما جئت إلى سورية تحدثت عن قيادتكم القومية، حديثنا أنا لا أقوله ولم أقله ولا أقوله، أنت الألفاظ التي استخدمتها ضدهم أنا لا أستخدمها ضدهم، صحيح أم لا؟» فقال: «صحيح» هذه أول نقطة أثرتها معه، وقال: «نحن فقراء وأنا أنام عند ابن اختي» وابن أخيه طبعاً، (الرفاق العراقيون مفروض أن يعرفوا إذا كان هذا الكلام صحيح أو لا) أما الرسالة الثانية.. (نسيت أن أقول) أن (عبد الكريم الشيخلي) قال: «أرسلنا رسائتين، رسالة إلى (منيف الرزاز) قبل (٢٣/شباط)، والرسالة الثانية إلى الدكتور (نور الدين) (ومفروض الرسالة موجودة معه)، وأنتم الحق عليكم استعجلتم بالمؤتمر ونحن كنا مطاردين ولم تنتظرونا في المؤتمر القومي التاسع، وكنا نحضر»، وبعد ذلك تكلم عن كيف سافر معه بالطائرة الرفيق (محمد أحمد رباح)، وكان قرار الفصل موجوداً معه وكان في الطائرة الفريق (عماش)، وكانوا منسجمين وفي نيتهم أن يعملوا، وقد سرد لي هذه القصص، وفي الواقع لا أعرفها. المهم، وأقول ذلك للرفيق (محمد أحمد رباح) أنك عندما ذهبت لتبلغه قرار الفصل كنت بالطائرة أنت (وصالح عماش)... (صالح عماش) كان في دمشق، وبشكل إيجابي ومتفق مع الأمين العام المساعد على شيء معين وذهب ليبلغه لرفاقنا بالعراق، وإذا بك أنت راكب معه بالطائرة وحامل معك قرار الفصل في جيبك. النقطة الثانية التي أثرتها معه، موضوع رفاقنا الموجودين في السجون وقلت له: «إذا كنتم هادفين إلى صفاء الجو بيننا وبينكم كان من المفروض أن لاتحبسوا البعثيين الموجودين هناك»، وقال: «لا سوف نخرجهم» (وهم طبعاً التعبير الذي يستخدمونه للمناضلين في العراق وهو تعبير المنشقين). النقطة الثالثة هي حشد قوات إضافية بالجبهة الشرقية وأيضاً قال: «نحن جاهزون، ومبرر مجيئهم هو دعم الجبهة الشرقية وقضية فلسطين»، أذكر أن هذه هي النقاط الثلاث التي طرحتها معه، وكنت صريحاً جداً معه، وقلت: «هذا الكلام الذي قلته لك سينقل إلى كل حزبي وسيقال في مؤتمر الحزب ونحن حزبيون»، قال: «إذا سئلت أنا فسأكرر نفس هذه الكلمات»، قلت له: «طالما الأمر كذلك إذاً إذهب بطريقك إلى الأمين العام للحزب»، واتصلنا بالأمين العام، وقلنا له الطائرة العراقية كانت تحمل (عبد الكريم الشيخلي)، وقد استقبله قائد

القاعدة الجوية، ثم حضر لعندنا وتحدثنا معه بهذه الأمور، وسوف نرسله إليك لتتصرف معه، وذهب إلى الأمين العام، وتحدث معه الأمين العام بنفس الأمور التي تحدثت معه فيها، والكلام مسجل عند الأمين العام وقد أحضر التسجيل إلى المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي.. (عبد الكريم الشيخلي) كرر زيارته بعد ذلك، وبقيت بهذا الإطار، وبعد المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، حضر وقابل الأمين العام، وقال للأمين العام: «سوف نبعث لكم وفد برئاسة (صدام التكريتي») - بغض النظر - أنا الآن لا أتحدث عن الإتصالات كي أبررها، ولكن من أجل أن أحيط الرفاق علماً بهذه الإتصالات التي حدثت، هذا ماجرى بالضبط، وخرج (عبد الكريم الشيخلي) من عند الأمين العام، وهذا الإتصال كان آخر اتصال، وما تم، لماذا لم يتم؟ طبيعي، أولاً يارفاق، ما قلته له أنا مؤمن به، أنا أعتقد أن نقطة الإنعطاف بيننا وبينهم هي (٢٣/شباط).. كجهاز تنظيم، فلان مشبوه، فلان عميل..إلخ، ولكن ليس في الدنيا تنظيم بكامله مشبوه وعميل، وأنا أعتقد أن هذه فرصة يمكن أن يستفيد منها رفاقنا في العراق، وأنا برأيي قد يكون هناك ظروف محلية لا أعرفها، لكنني أعتقد أنه لو كان هناك نشاط بقواعد التنظيم الخاص بهم، أتصور أنه من الممكن الإستفادة من هذا الجو وتفكيك وضعهم، ربما كانت هناك معطيات لاأعرفها قد لا تساعد على هذا الشيء، وبالتالي يكون كلامي غير دقيق. المهم هكذا كنت أتصور، وكل الكلام قيل للأمين العام.. وبعد أن اتخذت التوصيات بالمؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، رفعت للقيادة القومية كي تقرها أو تحيلها إلى المؤتمر القومي، والقيادة القومية على ما أعلم قررت عدم الموافقة على هذه التوصية وبالتالي جمدت التوصية.. والقرار الذي اتخذته القيادة القومية بهذا الصدد، حسبما عرفته وحسبما بلغ أعتبرت أن الموضوع كله باطل.. أما إذا كان المقصود ممارسة النشاط معهم على صعيد الدولة فلا يوجد أي مانع، وبطبيعة الحال كما أننا نريد نحن أن نحقق شيئاً، هم أيضاً يريدون أن يحققوا شيء آخر... وعندما يعرفون أن القيادة القومية للحزب لم توافق على القرار (وهم يعلمون بالطبع أن السلطة في هذا القطر للحزب) فيمكن أن يستنتجوا أن هناك أشياء أخرى تخطط وسيطلب إلينا تنفيذها من قبل القيادة القومية، ومن الطبيعي حتى إذا افترضنا أنهم كانوا صادقين معنا من قبل أن لا يتجاوبوا معنا على صعيد السلطة.. قد لا يكونون صادقين، ولكن حتى إذا كانوا صادقين عندما يعلمون أن هناك قرار حزبي جمد بقرار من القيادة القومية، من الطبيعي أن لا يتجاوبوا معنا على صعيد السلطة وبالمقابل نحن على صعيد السلطة لم نبحث معهم أي موضوع جدي، وبالنسبة لي شخصياً، أبديت قناعتي ولم أكن جاهزاً لتبني

هذا الأمر بمعزل عن الحزب، أصلاً بطبيعة الحال أنا لا أستطيع أن أحقق وحدة مناضلين الحزب إذا لم تكن هناك موافقة من القيادات والمؤسسات الحزبية المختصة، إلا إذا كنا نعمل إنقلابات.. وأعتقد أننا كحزبيين نعمل من أجل الحزب وبأساليب حزبية إلى أبعد الحدود، بالرغم من أنه هناك كثير من الملامح، كثير من التصرفات، من المظاهر، تدلل على أننا مازلنا كما يقول بعض الرفاق (مشروع حزب) وسنبقى كذلك إلى فترة طويلة، لأنه توجد معطيات تثبت وتؤكد مثل هذا المشروع قبل أن تتحول إلى حزب حقيقي.

هذه هي إتصالات اليمين التي تمت خلال الأزمة، قبل الأزمة لم أر أحداً، ولا أعرف أحداً إطلاقاً، أذكر خلال الأزمة حضر أيضاً (شفيق الكمالي) الذي كان عضو قيادة قومية، جاء (شفيق الكمالي) وكان له أخ هناك بالسفارة العراقية بدمشق دون أن أعرف، وقد اتصل مع السفارة العراقية.. مع السفارة العراقية طالباً مقابلتي وحضر لعندي وقال لي: «كنا ننتظركم» قلت له: «لماذا تنتظرونا؟» قال: «ألم تقولوا أنكم سترسلون وفداً» قلت له: «والله الأفضل أن تزوروا الأمين العام، أنا أعلم أنكم أنتم الذين سترسلون وفداً»... في الحقيقة أعتقد أن (شفيق الكمالي) كان قادماً بمهمة إستطلاع، وعلى الرغم من أنني كنت أشاهده لأول مرة، فقد أعطاني إنطباعاً يوحي بالثقة، وفي إعتقادي أن هذا الشخص يوحي بالثقة وآدمي أكثر من غيره... بعد ذلك بمؤتمرات المواجهة تعرفنا طبعاً عليهم كلهم، واجتمعنا أكثر من اجتماع، كما ذكر الأمين العام إجتماعات عمل، لكن كل لقاء وكل إجتماع كان يطرق... بالقاهرة مثلاً حرضنا (صالح) على (حردان) وقال: «أنتم لا تتركون أمراً يتم» قال له الأمين العام: «ياأخي ماتشيلوا لنا هذا» ويقصد بذلك (حردان) وفعلاً (حردان) كشخص من الصعب التعامل معه، وهو إنسان يكذب كثيراً بمناقشاته، وليست عنده حدود دنيا من اللباقة، وبمؤتمرات وزراء الدفاع مثلاً كان الفريق أول (محمد فوزي) يريد أن يغير القائد الجوي للجبهة الشرقية، وليس قائد الجبهة الشرقية، وكان في نيته أن يعين أحد الضباط السوريين، لأن الضابط المعين من قبل العراق رجل غير كفء، ثم أنه لا وجود لقوات جوية غير القوات الجوية السورية.. وكان في ذهن (فوزي) أن يرتب العلاقات بين سورية والمتحدة في سلاح الطيران عن طريق شرعي، فطرح الفريق أول (فوزي) على المناقشة أن يكون أحد الضباط السوريين هو القائد الجوي للجبهة الشرقية، وكان جواب (حردان) له بكل هذه الوقاحة: «ليش يكون سوري، ليش يكون سوري»،

بوقاحة، وأصر على أن يكون عراقياً، طبعاً أنا كنت خارج المناقشة، وأصر الفريق (حردان) أنه «ما يصير يكون غير عراقي».. وأعتقد أن كل وزراء الدفاع الذين كانوا حاضرين المناقشة، حتى المسؤولين الأردنيين بالجيش وحتى المشبوهين منهم، كنا نرتاح للقاءاتهم، يعني كنا نصل لدرجة بالمناقشة يسكتوا، يقتنعوا.. أما (حردان) فكان لا يعرف أن يقول غير (لا) وكان يقطع أي طريق على أي منطق أو أي شيء آخر... فالأمين العام لهذا السبب ولأسباب أخرى كان يقول (لصالح عماش) «هذا (حردان) ماتشيلوا لنا إياه» وكان (لصالح عماش) يقول: «أنتم مابتخلوا شيء يتم بدنا نشيلوا لكن انتظروا شوي علينا... إلخ».. كانت تحدث مثل هذه اللقاءات بيننا وبينهم، إتصالات موجودة، ولكن الإتصالات التي يجب أن نعرفها هي الإتصالات التي تمت خلال الأزمة، هي الإتصالات التي ذكرتها.

على أي حال سأختم حديثي، وقبل أن أختمه، وبمناسبة مؤتمرات القمة، وماقيل من بعض الرفاق على الصعيد الشخصي، أرى حضور كل مؤتمر من أجل المعركة يحقق أي شيء.. ومؤتمر القمة الأخير كان رأيي في الإجتماع المشترك أننا لن نأخذ منه ليرة واحدة، وقلت أن الفرصة التي كان من الممكن أن نأخذ منها ليرات، ذهبت، وهي فرصة مؤتمر القمة في السودان، لأنه وقتها كان هناك ضغط جماهير على الرجعية... أما بعد مرور /٣/ سنوات، حالياً الرجعية ليست بمأزق، ولذلك فلايمكن أن تقدم لنا أية مساعدة، هذا كان رأيي قبل الذهاب إلى مؤتمر القمة، لكن مثل ماقال بعض الرفاق، مؤتمر القمة كان مطروح على أساس أنه مؤتمر حرب (الذي يريد أن يحارب فليأت، والذي لا يأتي لا يريد أن يحارب)، وحسب ما ظهر على الأقل من حيث الشكل، لم يعترض أحد على مؤتمر القمة، ومؤسسة حزبية، وهي المكتب السياسي، قررت بالإجماع أن نحضر مؤتمر القمة.. الرفيق (عمار الراوي): «أنا ليس لي علاقة...» ربما.. على كل حال يارفاق هذه ليست مشكلة، لأنه إذا كان كل المرحلة السابقة قيادة حزب بكامله تقول ليس لنا فيها علاقة، فالرفيق أبو إيمان (عمار الراوي) إذا قال أن مؤتمر القمة ليس له فيه علاقة أو الرفيق (مالك) يقول أيضاً معقول، ربما لم يكن حاضراً، لكن الذي أعرفه أن قرار حضور مؤتمر القمة صدر عن المكتب السياسي.. لم يكن هناك أي رفض من القيادتين، والكلام الذي قيل أننا إذا لم نذهب إلى مؤتمر القمة سيحدث إنقلاب، أنا ماعندي خبر مثل ماقلت بالأمس، لولم يذهبوا إلى الرباط سيحدث إنقلاب، لأن هناك أشياء أهم من هذه بكثير، ولم يحدث من أجلها

إنقلاب... من الأشياء التي تكلمت عنها بعد ذلك، كان مؤتمر القمة الإسلامي، نوقش وقرر بالإجتماع المشترك بغيابي، وعرفت أن بعض أعضاء الإجتماع المشترك كانوا مؤيدين لحضور مؤتمر القمة الإسلامي، وهم موجودون الآن بهذا المؤتمر، ولم نحضر المؤتمر الإسلامي، ولم أعترض على عدم الذهاب، ولو حضرت الإجتماع المشترك، يمكن أن يكون رأيي الخاص الحضور ومع ذلك لم نقم بإنقلاب، ولست أدري إلى أي حد وصل رفاقنا في تعاملهم مع بعضهم إلى مثل هذا التهديد.. (يمكن إذا كان أحد رفاقنا يرغب بزيارة صديقه ويريد أن يأخذ أحد معه، يقول له إما أن تذهب أو أن وزير الدفاع يقوم بإنقلاب) أن لست مسؤولاً عن هذه النبوآت..محمد قال هو آخر الأنبياء، وأنا لا أريد أن أدعي أنني نبي لا علم لي، وحبذا لو سألني أحدهم لو لم نذهب إلى مؤتمر القمة هل تقوم بإنقلاب؟ لو كنت أجيب عندها نعم لكان من الممكن أن يطرح الموضوع أمام هذا المؤتمر.

س: إذن موضوع الإنقلاب جاهز في أي وقت؟

ج: أبداً.. طبعاً.. أي وقت موضوع الإنقلاب ممكن.. (ضحك).

عندما يؤمن الشخص بالعمل الإنقلابي، كان من الممكن أن يقول لهم (والله يارفاق إذا ما عملتوا الشغلة الفلانية بدي أعمل إنقلاب) أو أنهم لو قالوا لي (لو عملوا الشغلة الفلانية كنت عملت إنقلاب) لقلت لهم: «ليس بذهني شيء». ولا أذكر أنني فكرت بعمل إنقلاب من أجل أي موضوع كان، لأنه حتى خلال الأزمة مثلما ذكرت قبل قليل لم أفكر بعمل إنقلاب في الحقيقة.

مؤتمرات القمة جزء من حرية التحرك التي تكلمت عنها على الصعيد العربي، وهذا التحرك وهذا التنسيق يجب أن يستمرا، بغض النظر عن الواقع الذي نحن فيه حالياً، بغض النظر عن الواقع.. لأنه أيضاً أعود فأقول توجد أمثلة في التاريخ.. الأمم التي تتعرض للإحتلال تتجاوز كثيراً من الأمور في سبيل إزالة هذا الإحتلال، والأمثلة منها المثال الذي ذكره لنا السيد (ألكسي كوسجين) رئيس وزراء الإتحاد السوفياتي، وهذا الحديث رويته لأكثر من ثلاثين رفيقاً.. لابل مئات المرات، في الحرب العالمية الثانيةالإتحاد السوفيتي، وفي سبيل هذه المهمة الأولى نسق الإتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة الأمريكية (قمة الرأسمالية والعدو الأول حالياً للإتحاد السوفييتي) هذا الكلام ذكره (كوسجين) مثلما قلت لكم منذ مدة وبحضور بعض الرفاق، وهذا الكلام لاداعي لأن يذكره السيد (كوسجين) لأننا كلنا على ما أعتقد نعرفه.. أنا في

الحقيقة سمعت من زمن قليل رداً على هذا الكلام، خلاصته أن الإتحاد السوفييتي كان قد حدد أعداءه، وكأننا نحن حالياً عندما ننسق مع الحكم بالأردن أو مع السعودية أو مع أي حكم عربي كأننا حتى الآن لم نحدد أعداءنا بعد، لا نحن حددنا أعداءنا وهم معروفون، الإستعمار.. والصهيونية.. والرجعية، وهؤلاء ليسوا على مستوى واحد أبداً، عندما نقول في القيادة، في قيادة القيادة أيضاً، هؤلاء ليسوا على نسق بينهم فرج ومسافات.. الرجعية الأردنية مصالحها مهددة من خلال ماتسعى الصهيونية لتحقيق مطامعها التوسعية من النيل إلى الفرات.. الملك (حسين) مضروب من أجل الشعب العربي، لافي سورية ولافي الأردن ولكن من أجل أن يبقى ملكاً.. وحتى يبقى ملكاً على الأردن فهو بحاجة أن لا تأخذ إسرائيل أرض الأردن، إذن الملك (حسين) له مصلحة في أن يكون في هذه المرحلة وفي هذه الأيام ضد إسرائيل، ليس لأنه صديق الشعب، وليس لأنه مخلص للشعب، لا، لأن له مصلحة الآن.. أيضاً في هذه المرحلة لا تناقض بين الإمبريالية والصهيونية، وبالتالي بين الإمبريالية وإسرائيل، ولكن سيأتي يوم يبرز فيه أيضاً مثل هذا التناقض، إسرائيل لو حققت دولة من النيل إلى الفرات، وسيطرت على منابع البترول، هل يستطيع الرأسماليون في أمريكا أخذ أموال البترول الذي تسيطر عليه إسرائيل مثلما يأخذونها الآن، ونحن نسيطر عليها العرب؟ طبعاً.. لا.. هناك أيضاً في المرحلة اللاحقة التي لانعلم متى تجيء.. وإذا بقينا على المعطيات الحالية قد تاتي في تلك المرحلة سيكون هناك تناقض بين إسرائيل وبين الإمبريالية، سواء كانت هذه الإمبريالية في أمريكا أو في إنكلترا، فأعداؤنا معروفون بينهم تناقض، هذا التناقض مهما يكن صغيراً يجب أن ينفذ من خلال أي ثقب يمكن أن نستفيد منه لصالح المعركة ولتحقيق مهمتنا الأولى التي تحدثنا عنها.

حتى بالصين بلد الثورة.. بلد الإشتراكية.. مثلما ذكرنا قبل قليل، كلنا يعلم أن (ماوتسي تونغ وشان كاي شك) كانا يتحاربان، ولكن عندما جاء الغزو الياباني أوقفا الحرب بينهما واتجها لصد المعتدي الياباني، وبعد ذلك عادا للحرب مع بعضهم البعض.. إذن الوطن أولاً، الأرض أولاً. رغم أن الأمثلة التي ذكرتها ليست قريبة على الإطلاق للظروف التي نتعرض لها، مشكلتنا تختلف عن أي مشكلة في العالم، الألمان يريدون أن يحتلوا أراضي الإتحاد السوفياتي، يعرفون أن الإتحاد السوفياتي له شعوب، وحسب مانعلم ومثل ما قرأنا ماكانت هناك نية في حدود معلوماتي، إن الألمان كانوا يريدون أن يحولوا أراضي الإتحاد السوفييتي إلى أرض ألمانية.. (هتلر) لم يكن ينوي أن

يغير أراضي الإتحاد السوفيتي ويعتبرها أراضي ألمانية.

إسرائيل، الصهيونية مختلفة، الصهيونية تنظر إلى الموضوع من نظرة مختلفة.. الصهيونية تعتبر أننا نحن جماعة غرباء عن هذه الأرض وهي أرضهم وهم قادمون من أماكن مختلفة ليأخذوه، هذا الواقع.. هذه الظروف، هذه المعطيات، أقل بكثير من المعطيات التي دفعت الإتحاد السوفياتي لأن ينسق مع الولايات المتحدة، أختصر الموضوع لأنني أعلم قد اطلت عليكم.. ولكن هناك نقطة بارزة أريد أن أوضحها، وأقصد بذلك موضوع الإمتيازات بالجيش باعتبار أنه دار كلام حولها وسمعته بشكل شخصي من بعض الرفاق.

الإمتيازات بالجيش تصدر بأوامر.. لم أوقع أي أمر منذ أن أصبحت وزيراً للدفاع بإعطاء إمتيازات لأي إنسان على الإطلاق أبداً.. والسيارات الفارهة التي تم الحديث عنها من قبل بعض الرفاق، سواء أكان المقصود فيها الجيش أولا، هناك بعض المظاهر التي شاهدها الرفاق، وهي معللة.. مضى أكثر من سبع سنوات من الثورة، قد يكون عندنا رفيق ملازم أول قائد سرية وتمر أربع سنوات يرفع إلى نقيب وتجري تشكيلات في الجيش يصبح قائد كتيبة، قائد الكتيبة بالملاك مثلاً، له سيارة جيب، اليوم يشاهدونهم بسيارة جيب، يمكن أن يعتقد البعض أن هذا إمتياز أعطي لهم، السيارة أعطيت للرفيق قائد الكتيبة بحكم القدم وبحكم التشكيلات والأقدمية، قائد الكتيبة يصبح قائد لواء.. قائد اللواء له سيارة صغيرة يمكن أن يكون أحد الرفاق شاهد رفيقاً عسكرياً، من يومين كان قائد كتيبة، شاهده بدون سيارة، بعد يومين شاهده بسيارة.. إذن هذه السيارة أعطاها وزير الدفاع.. أنا يارفاق لم أعط لأحد سيارة إطلاقاً بالأوامر، نحن أعددنا دراسة الملاك مرات، والشيء المعطى حالياً للمراكز في الجيش، هو الحد الأدنى الذي يؤمن، أيضاً الحد الأدنى.. العمل الشيء الذي تشاهدونه هو تابع للمركز للوظيفة وليس للرفيق، وإذا كنتم تشاهدون أحد الرفاق بدون سيارة وتشاهدونه غداً ولديه سيارة، انتقل من مكان إلى مكان آخر بحكم الأقدمية وبحكم أشياء أخرى لصالح الخدمة في الجيش... وعلى كل حال فالأمر لا يخلو من أشياء فردية، أنا لا أدافع عن الأخطاء، لكن عندما نتكلم هنا في مؤتمر قومي، ونقول أن هناك إمتيازات، معنى ذلك أن هذا خط عريض بالجيش، خط عريض.. إتجاه عريض.. وليس حادثة.. اثنين.. ثلاثة.. وعشرة... إلخ، عشر حوادث للجيش جيش قوامه أكثر من ٢٠٠/ ألف، مفروض أن لايحكى عنها بمؤتمر قومي حتى ولا عشرين حادثة.. يجب أن

يكون هناك خط بالجيش متبنى من قبل قيادة الجيش حتى يتم التطرق لذكره بالمؤتمر القومي، ومثل هذا الشيء غير موجود.

الرواتب ماتزال على حالها، نحن لم نزد رواتب الضباط إطلاقاً، نحن زدنا رواتب المجندين بقرار من المؤتمر القومي العاشروالقطري الرابع.. على ما أعتقد زدنا /٣/ ليرات سورية للمجند، كان يتقاضى /١٥/ ليرة سورية، أصبح الآن يأخذ /١٨/ ل.س وعلى كل حال فإنني أعتقد أن هذه الزيادة ليست الزيادة التي نرضى عنها، ولكن إمكانيات الدولة لاتسمح بأكثر من ذلك.. كان هناك أشياء بسيطة ذكرها اللواء (مصطفى طلاس) للضباط مثل إعطاء بنزين كلها هذه حذفناها.

وأكثر من ذلك، ولأول مرة في تاريخ القطر العربي السوري، وهذا الشيء غير موجود في البلدان الأخرى، الضباط بالجيش: النقيب مثلاً، عندما ننقله لوظيفة مدنية مرتبته ودرجته.. في القانون، هذه المرتبة والدرجة خفضناها مرة على دور الرفيق (يوسف زعين)، عندما كان رئيساً للوزراء (إنه يذكر هذا الشيء).. حالياً لنفرض أن النقيب مرتبته ثانية، أو ثالثة درجة أولى، عندما يعيّن حالياً بمكتب الملحق العسكري، التعويض الذي يتقاضاه أقل من التعويض الذي يأخذه للمرتبة والدرجة المقابلة.

ولأول مرة في تاريخ هذا القطر، السنة الماضية خفضنا دفعة واحدة (٣٣٪) من تعويضات الملحقين العسكريين والضباط الذين يعملون في مكاتب الملحقين العسكريين. أنا غير مقتنع طبعاً لأن ظروف المعيشة غير طبيعية، وتمشياً مع الظروف التي نحن فيها نضغط النفقات وبنفس الوقت فإن هذا الإجراء قد خفف كثيراً من الوساطات الحقيقية ولم تعد هناك رغبة كبيرة في العمل بمكاتب الملحقين في الخارج وهذا لايدل أنه كان هناك إمتيازات إطلاقاً... هذه هي نقطة من النقاط التي أردت إيضاحها. أما بقية النقاط التي توضح وجهة نظري فهي مكتوبة وسأتلوها عليكم:

أ ـ في السياسة الداخلية:

رأي: (مع الأسف كان يجب أن أتكلم من قبل؟ لم أحضر كل المناقشات، هنالك أمور لعلها أقرت أو هناك أمور سابقة... الخ) المهم كتبت هذه النقاط لأني سمعت هنا وهناك وفي هذا المؤتمر وخارجه ما يستدعي أن أذكر هذه النقاط:

١ ـ جمع كل الطاقات التقدمية والشعبية وتوجيهها باتجاه المعركة من خلال إقامة

جبهة تقدمية يقودها الحزب، عندما أقول مثل هذا الكلام؟ أيها الرفاق؟ الجبهة ليست شيئاً محدداً ولكنها صيغة نضعها وفقاً لظروفنا وبما يؤكد استمرارية سيطرة الحزب على كل مؤسسات الدولة والمنظمات الشعبية في القطر، وقد لاتكون بذهني كل التفاصيل، لكن الحقيقة مؤخراً صارت عندي مثل هذه القناعة، ورأيي قد تكون مفيدة فيما إذا أقرت، وأرجو أن لايتطرق إلى فكر إنسان أن هذه المقترحات هي تحت أي تأثير.. كل رفاقنا يعلمون أنني صريح وصلب مع الآخرين ويمكن الكل يعرفون ذلك، الجبهة في اعتقادي مطلب أساسي بالنسبة للشيوعيين.. وأنا (خالد بكداش) لم أقابله من زمان رغم إلحاحه، ولم أقابله لأنني لاحظت أن هناك تطاول في مراحل معينة أكثر مما يجب.. أردت أن أذكر هذا المثال حتى لايتطرق لذهن إنسان إطلاقاً أنني أتأثر بالفئات الثانية حتى لو كنا نطلق على بعضنا الرصاص أبداً زاروني كثيراً من الناس، وكلامي صريح مع كل الناس، خلال الأزمة أو قبلها أو بعدها فالشيء الذي أقوله يكون ناتجاً عن قناعتي. موضوع الجبهة لم أكن مقتنعاً به سابقاً.

٢ ـ تشكيل مجلس الشعب: هذا الموضوع ليس جديداً أيضاً، وقد طرحته في المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي لاعتقادي أن ظروفنا قد لاتساعد على الإنتخابات، وهذا المجلس ممكن أن يضم الناس الذين يعملون بالسياسية، وفي هذا البلد فئات وعناصر مختلفة يمكن أن يفيدونا كثيراً.. مجلس الشعب في نظري يجب أن يضم الحزب وقيادات المنظمات الشعبية والقوى التقدمية وعناصر وطنية، ويقوم بمهمة التشريع ووضع الدستور الدائم للبلاد تمهيداً لتحقيق الديمقراطية الشعبية.

٣ ـ متابعة رسم وتنفيذ خطط التنمية على ضوء ضرورات الدفاع وحاجات الشعب الأساسية: أيضاً هذا الكلام هو مطروح خلال الأزمة وعكس كل مافيها الجماعة يريدون بناء قوات مسلحة ولايريدون تنمية، وقد تكلمت في ذلك أنا والرفيق يوسف أكثر من مرة.. موضوع التنمية ليس حفنة من المال نضعها هنا وهناك... لا. عملية التنمية، عملية إقتصادية مستمرة تأخذ وتعطي ولايمكن أصلاً تعزيز القدرة الدفاعية إذا لم يكن هناك تنمية، ولكن هذه التنمية يجب أن تتم على ضوء حاجات الدفاع وبالإتصال معها وبما يخدمها وتراعى فيها كل ضرورات الدفاع.

٤ ـ متابعة تعميق التحولات الإشتراكية بما يضمن بناء القاعدة الإقتصادية للصمود: وأرجو أن لايظن أحد أنني أزاود.. أي خطوة إشتراكية تتنافى مع تعزيز أداة المعركة يجب أن توقف.. إذا كان رفع سقف الملكية يفيد المعركة، فيجب أن يرفع، أما

إذا كان تخفيض سقف الملكية يفيد المعركة فيجب أن يخفض سقف الملكية، الموضوع لايقصد منه الإحراجات ولا أي شيء آخر، أبداً، كل مايفيد المعركة نعمله، ومالايفيد المعركة لانعمله.

٥ ـ إعطاء المنظمات الشعبية دوراً فعالاً في قيادة الدولة والمجتمع: الحقيقة جرت مناقشات بفترات مختلفة مع بعضهم.. وطبعاً ليس كل مايقولونه نوافق عليه، لكن من حيث المبدأ.. وأعتقد أنه لاخلاف على هذا البند.

آ: إعادة النظر في صيغة علاقة الحزب بالسطة بما يضمن قيادة الحزب الحقيقية للسلطة ومؤسساتها وتطوير أجهزة الدولة بما يكفل بناء الدولة الحديثة: وأيضاً أوردت بعض الأمثلة منذ قليل ولعله برأيي مثلاً أن لايمارس مثلاً الفرع تنقلات المعلمين مثلاً.. القيادات تناقش كيف يقود الحزب السلطة، وكيف تحدد المسؤوليات وكيف تتم المحاسبة.. حتى لاتضيع الأمور وتضيع المسؤولية وعند ذلك لانكون قادرين على تحديد المسؤولية ومعرفة المسؤول عن الخطأ. المهم هذا الموضوع أيضاً طرح بالإجتماع الذي قلت أنه تم بيني وبين القيادة القومية بناء على طلب القيادة القومية، وهناك صيغة ناقشناها آنذاك موجودة... ولكن الصيغة غير واضحة، وأكدنا من ذلك الحين أنها غير واضحة وتقرر أن تناقش وتوضح.. وحسب معلومات لم يحدث شيء من هذا القبيل.

ب ـ في السياسة العربية:

١ ـ التحرك العربي الواسع مع الدول والقوى العربية التقدمية وفي كافة المجالات التي تعزز إستراتيجية الحزب في الكفاح المسلح (التحرك يعني حرية الحركة).

٢ ـ النضال من أجل خطوات وحدوية مع الدول العربية التقدمية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة..ربما يكون لاداعي أن نكرر هذا الكلام لأنه قيل سابقاً، ولكن باعتباري أتكلم في السياسة العربية فلنقل مانؤمن به.

٣ ـ النضال الدائم والإيجابي مع الجمهورية العربية المتحدة لترسيخ إستراتيجية الحزب في الكفاح المسلح.

٤ ـ دعم كافة الحركات التقدمية والتحررية في الوطن العربي بكل الوسائل المادية والمعنوية... هذا الشيء بالحقيقة قائم فعلاً، وأعرف هذا الموضوع لأن الجيش أصبح مستودع الأسلحة والذخائر الذي يمد الناس.. وبهذه المناسبة من هنا أيضاً يجب أن

لانستغرب أبداً لماذا تتجه المنظمات إلى الجيش، لأنه منذ نشوء أول المنظمات ومنذ بدء أعمالها وهي تريد أن تذهب إلى مستودع الأسلحة لتأخذ منه، إنما هو الحزب.. لأن هذا الكلام ورد في أقوال بعض الرفاق أن المنظمات بدلاً من أن تأتي إلى الحزب صارت تذهب إلى وزير الدفاع.. هذا أمر طبيعي، يجب أن تأتي إلى وزير الدفاع، الحزب يتخذ قراراً بدعم المنظمات الفدائية، وعلى المنظمات بعد ذلك أن تأتي إلى الجهة التنفيذية.. الجهة التنفيذية مرتبطة بالحزب، وكلنا مجموعة نشكل الحزب، ولكل منا دور في التنفيذ ودور في التخطيط.

٥ ـ العمل على تحقيق جبهة عربية تقدمية.

٦ ـ العمل الجاد من أجل وحدة المقاومة الفلسطينية ودعمها وحمايتها بكل الوسائل والإمكانيات المختلفة وربط استمراريتها باستمرارية الثورة في القطر.

موضوع وحدة العمل الفدائي، وحدة المقاومة شرط أساسي، لن تكون هناك مقاومة منتجة، لن يكون عمل فدائي إذا لم تكن هناك وحدة.. وحدة بالمعنى الصحيح، ليست تنسيقاً وليست قيادة كفاح مسلح، وحدة كاملة.. أن تذوب هذه المنظمات في منظمة واحدة.. طبعاً هذا القرار على ما أذكر اتخذ في المؤتمر القومي التاسع الإستثنائي على ما أذكر، أو ربما العاشر، ولكن بتقديري وبمقدار ما أعرف لم نبذل جهداً كافياً لتنفيذ هذا القرار، وهذا أيضاً درس مستفاد من دخولنا الأردن، دخلنا الأردن، بقينا يومين أكثر مما يجب أن نبقى، لأننا لم نستطع أن نجد القيادة الواحدة التي تدخل لتستلم اللواء الشمالي، لم نستطع ذلك، وعقدنا إجتماعاً مع ممثلين عن مختلف المنظمات ووزع عليهم قائد الفرقة المهام، ومع ذلك لم يستطيعوا هم أن يوزعوا على بعضهم المهام، وبقيت الأمور حتى اليوم الأخير غير منفذة بدقة. وبتقديري لو كانت منفذة بدقة لاستطعنا أن نسحب المغاوير الذين ظلوا في الأردن بعد انسحاب القوات وبقاء القوات الأخرى.. هذا درس مستفاد ويجب أن نتلافى هذا الخطأ وإذا لم تتحقق وحدة المقاومة، فلن تكون هناك مقاومة منتجة إطلاقاً.

ج ـ في السياسة الدولية:

١ ـ تطوير العلاقات في كل المجالات مع المعسكر الإشتراكي وبصورة خاصة مع الإتحاد السوفييتي، وطبعاً هذا الكلام تحصيل حاصل ونحن نقول باستمرار جميعاً، لأنه شئنا أم أبينا فإن الموضوع ليس قصة عواطف مع الإتحاد السوفييتي، هناك معسكرين في

العالم ولابد من الإستفادة من المعسكر الذي يقف بجانب قضايانا العادلة.. وأن نقاتل مستقلين بمعزل عن الإستفادة من هذا المعسكر، من الطبيعي لاأعتقد أن أحداً منا يتصور إمكانية تنفيذ هذا الشيء.

٢ ـ الإنفتاح على كل حركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في العالم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، طبعاً ضمن الإمكانيات المتوفرة من حيث المبدأ.

٣ ـ تطوير العلاقات وتعميقها مع الدول التي تقف إلى جانب قضايانا القومية العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين.

د ـ في مجال المعركة:

١ ـ متابعة بناء القوات المسلحة وتدريبها وتطويرها، فهي العامود الأساسي للتحرير.. ولا أريد أن نناقش كيف يفهم كل منا حرب التحرير الشعبية، لكن الأرض المحتلة، لا أحد يظن أننا قادرين على تحريرها بدون الجيوش القادرة والفعّالة والمجهزة بمختلف الأسلحة، أما العمليات الحاسمة والأساسية لهذه القوات النظامية، وأي تصور آخر، خاطئ؛ وهذه هي تجربة الإتحاد السوفيتي في حرب الأنصار، وهذه هي تجربة الفيتنام. وحتى التي لايكون لديها جيش نظامي تحاول أن تبدأ بشكل أو بآخر على غرار الطريقة التي بدأناها، وتنتقل بالتدريج إلى تشكيل جيش نظامي لتحقيق المعركة الحاسمة الفاصلة وتحقيق النصر.. في آخر الأمر تطوير العمل الفدائي بما يسمح له أن يصبح أداة فعلية في تنفيذ استراتيجية الحزب في الكفاح المسلح، العمل الجاد على تحقيق وحدة المقاومة.. طبعاً هذا أمر كررته في المجال العربي وأنا أعرف لأنني هنا أتحدث في مجال المعركة.. إيجاد علاقة موضوعية (هذا الأمر هام) تحقق إشراك القوات المسلحة في الدعم الفعال للمقاومة، وفي هذا المجال لابد أن نستفيد ممن لديهم تجربة في هذا المجال وبصورة خاصة من حرب الإتحاد السوفيتي ضد الغزو النازي، ومن حرب فيتنام حالياً، لكي تتمكن القوات المسلحة من دعم العمل الفدائي فعلاً:

ذكرت منذ قليل أن تصوري لحرب التحرير الشعبية بخطوطها العريضة هي مايلي:

ـ أرض محتلة تقوم المنظمات الفدائية بأعمال فردية وجزئية نشيطة، بأساليب تتلاءم مع تشكيل العمل الفدائي، مع طبيعة تسليحه وتدريبه.. هذه العمليات لم تكن في التاريخ حاسمة ولن تكون.. لم تكن ولن تكون.. بعد تطور السلاح بالشكل الذي تطور إليه حالياً، إذن العمل الفدائي يقوم بعمليات إستنزاف ضد العدو، طبعاً تحت

كلمة الإستنزاف يأتي عدد كبير من العناوين الأخرى والعمليات، في فترة معينة من الإستعداد، إستعداد الصديق، استعدادنا نحن (استعداد تدريبي تنظيمي تسليح) وفي فترة معينة تتوفر فيها روح معنوية معينة أيضاً، يتوفر فيها جو سياسي عالمي أيضاً، تحسم القوات المسلحة النظامية بأسلحتها الضخمة المعركة لصالحنا.. لكي يتم هذا الشيء لابد من إيجاد علاقة موضوعية تحقق هذا الهدف.

لن تناقش الآن في هذه العلاقة الموضوعية، لكن قلت علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين، في الإتحاد السوفيتي القيادة الإستراتيجية التي قادت الحرب، هي التي كانت تقود حرب الأنصار، في نفس القيادة العسكرية العليا كانت هناك إدارة هي التي تقود عمليات الأنصار، بما يخدم خطة عمليات القوات المسلحة، وكان لقوات الأنصار تشكيلات، وهي التي كانت تقرر التشكيلات والعمليات الصغيرة والكبيرة، لهم جزء من القيادة مرتبطة بالقيادة العليا كأي سلاح من الأسلحة الأخرى.. هذا شيء موجود أيضاً في وزارة الدفاع بفيتنام.. إدارة وزير الدفاع أيضاً بإدارته بأجهزته هو الذي يقود كل المنظمات المسلحة، نظامية وشعبية. وأنا لا أقصد صيغة محددة بالضبط، لكن اريد أن أقول إذا كنا جادين في المعركة لابد من إيجاد علاقة موضوعية وفي البحث عن إيجاد هذه العلاقة لابد أيضاً من الإستفادة بتجارب الآخرين وبآراء الآخرين.

هـ - في مجال الحزب:

١ - إعادة النظر بالنظام الداخلي.. هذا الأمر بحث بالقيادة، حسب معلوماتي سابقاً بما يضمن قيادة مركزية للحزب.

٢ - إعادة التنظيم على أساس قطاعي بدلاً من التنظيم على أساس الأحياء، الحقيقة النطقة الثانية فهمتها من بعض المناقشات خلال الأشهر الماضية حول التنظيم القطاعي وتنظيم الأحياء، وأنا مع التنظيم القطاعي، وإن كان كما قيل لي رفض ولم يوافق عليه.

٣ - تشكيل الإدارة السياسية في الجيش.. وهذا أيضاً متفق عليه، وبذلك ننفذ قرار المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي، وفي القيادة والمكتب العسكري لايوجد خلاف على هذا الشيء.

٤ - التأكيد على مبدأ الرقابة والمحاسبة ضماناً لكل رفيق من السقوط (أقصد استمرارية الرقابة) ولاتأتي بين فترة وفترة ونتقد على أحد الرفاق، واستمرارية المراقبة

ضمانة لكل الرفاق أو لبعضهم المعرضين للسقوط، ضمانة ضد هذا السقوط.

٥ ـ توسيع القاعدة الحزبية.. وذلك بالإنفتاح على جماهير الشعب ذات المصلحة الحقيقة في الثورة وهذا الأمر بتقديري الشخصي بالغ الأهمية ولايجوز بعد سبع سنوات من الثورة ومن حكم الحزب إلا أن تكون جماهير الحزب المنظمة في الحزب أكثر مما هي عليه حالياً، وقد تحدثت كثيراً مع بعض الرفاق. نحن في هذا العام أخذنا عدداً كبيراً من طلاب الكليات لم نستطع أن نأخذ (٢٠٪) منهم الحزبيين. هؤلاء سيصبحون ضباطاً في القوات المسلحة لم نأخذ من الحزبيين العاملين الأنصار، أخذنا كل من كتب عنه نصير، وكل من كتب عنه أنه مؤيد، ورغم ذلك ظلوا في حدود (٢٠٪). أذكر أننا أخذنا لكل الكليات حوالي /١٤٠٠/ طالب، ليس بينهم /٣٠٠/ على ما أعتقد /٣٠٠/ حزبيين وأنصار ومؤيدين.. هل يجوز هذا الشيء بعد مرور سبع سنوات على الثورة؟ هؤلاء طلاب صغار، مع العلم أن الكليات حسبما أعتقد مرغوبة للشباب أكثر من غيرها، لماذا يكون عدد الحزبيين قليل إلى هذا الحد؟ هذه المشكلة يجب أن نحلها حلاً جذرياً، بالنسبة لموضوع الحزبيين بالجيش تكلمت فيه مع الرفيق (أبو علي حديثة مراد) بجلسة بيني وبينه.

٦ ـ إعادة الحزبيين القدامى وفق أسس محددة باستثناء العناصر المرتبطة بتنظيم اليمين. ملاحظة: لقد قيل هذا في المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي.

٧ ـ ترسيخ الفكر القومي الإشتراكي وتعبئة الجماهير في هذا الإتجاه كضمان أساسي لتحقيق إستراتيجية الحزب في الوحدة والحرية والإشتراكية.

هذه وجهة نظري فيما يتعلق بكل المواضيع.

وأرجو أخيراً أيها الرفاق، أن ننتهي إلى قرارات تفيد هذا الحزب، وتخرجنا مما نحن فيه وأن نناقش ماطرح وماسيطرح بروح من المسؤولية.. وكما قلت خلال الكلمات التي قلتها إذا ماأخطأنا فلن تفيدنا أية تبريرات أمام شعبنا، وأمام التاريخ وأمام حزبنا... وشكراً.

الفهرس



هو رسمي بعد اكتهالي وشيبي
لا أُرى فيه أي لوثة عيب

خلقة الله زانها الشَّعر حسناً
فهي بالشَّعر تزدهي دون ريب

نعمةُ العقل والبنين ثراءٌ
معه لا أُخاف من فقر جيبي

محمد حيدر دمشق ١٩٩٧/٢/١